

# كِتَابُ الْقِضَاءِ

تأليف

سماحة الحجّة آية الله العظمى

السيد يوسف المدرّس الشيرازي

دامت بركاته

# كِتَابُ الْقَضَاءِ

تأليف:

سماعة الحجّة آية الله العظمى

السيد يوسف المدني التبريزي

دام ظلّه العالی

الطبعة الثانية

١٤٣٠ هجري قمری

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

## هوية الكتاب:

اسم الكتاب: ..... كتاب القضاء

المؤلف: ..... آية الله العظمى السيد يوسف المدني التبريزي

الطبعة: ..... الثانية

التاريخ: ..... ١٤٣٠ هجري قمرى

العدد: ..... ٥٠٠٠ نسخة

الناشر: ..... دفتر معظم له

السعر: ..... ٥٠٠٠ تومان

المطبعة: ..... دانش

شابك: ..... ٩٧٨-٩٦٤-٠٤-٠٠٣٠-٢

ISBN: 978-964-04-0030-2



كِتَابُ الْقَضَاءِ

يَنْطَبِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ



مرکز تحقیقات و پژوهش

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمه

الحمد لله الذى عرفنا قواعد شريعة سيد المرسلين و انار لنا مناهج الحق و معارج اليقين و هداانا الى معرفة اصول معالم الدين نحمدك اللهم على عظيم نعمائك و جسيم اباديك و آلائك و لطائف مننك و احسانك و الصلاة و السلام على اشرف خلقه و افضل بريته محمد و عترته الطيبين الطاهرين و اللعنة الدائمة على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين.

(و اما بعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغنى و المحتاج الى رحمة ربه الراجى توفيقه و تسديده السيد يوسف المدنى التبريزى وفقه الله تعالى لمرضيه و جعل مستقبل امره خيراً من ماضيه.

(انَّ علم الفقه) بين العلوم الشرعيَّة اجلَّها شأنًا و ارفعها مكانًا و احلاها ذكرًا و افضلها بعد المعرفة بالله تعالى فأنَّه النَّاطِم لأمور المعاش و المعاد و به يتمَّ كمال نوع الانسان و به يحصل المعرفة باوامر الله تعالى و نواهيه الَّتِي هي سبب النجاة في الدُّنْيَا و الآخرة.

(و انَّ مسائل القضاء) في حياة البشر من اهمِّ الامور النَّظَامِيَّة و لَمَّا كان مسائله متشعِّبة في تصنيفاتنا و متفرقة فيها حيث تعرَّضنا لنبذة منها في (الفوائد القميَّة) و مقدار منها في (المسائل المستحدثة) و قليل منها في (الارشاد الى ولاية الفقيه) فقد التمس بعض الاعلام من القضاة و غيرهم ان اجمع كلَّها و نجعلها كتاباً مستقلاً كي يكون اسهل تناولاً فاجبت مسئولهم مع تشويش البال و كثرة الاشتغال ليكون اكثر نفعاً و الحقت بها المسائل المتفرقة الَّتِي كانت مورد السُّؤال من الحدود و القصاص و الدِّيَّات.

(و المرجو) من الله العظيم ان يجعل هذا التَّأليف خالصاً لوجهه الكريم كما انَّ المرجو من الفقهاء و العلماء الناظرين اليه ان يذكروني بطلب المغفرة و الدَّعا و يترحموا على بعد مماتي و كان ذلك في جوار بنت موسى بن جعفر عليه السلام و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت و اليه انيب و لاحول و لا قوة الا بالله العليَّ العظيم.

## كتاب القضاء

الحمد لله الذي يقضى بالحقّ و العدل فى الدّنيا و الآخرة و الصّلاة و السّلام على من ارسله لفصل القضاء فيهما و اكمل دينه بخلافة ابن عمه سيّد العرب و المعجم و اولاده القائمين فى الامامة على ارسخ قدم و الشّارحين لنا موازين القضاء.

(و اما بعد) فانّ القضاء يستعمل فى اللّغة فى عدّة معان قد وردت فى الكتاب الكريم و انهاها بعضهم الى عشرة او اكثر و لا وجه لتطويل البحث فى انّ لفظ القضاء فى موارد استعماله من المشترك اللفظى او المعنوى او الحقيقة و المجاز و قد اختلف الاعلام فى تعريفه.

(و فى الدروس) أنّه ولاية شرعية على الحكم فى المصالح العامة من قبل الامام عليه السلام.

(و عن جماعة) منهم الشهيد فى المسالك أنّه ولاية الحكم شرعاً لمن له اهلية الفتوى بجزئيات القوانين الشرعية على اشخاص معينة من البرية باثبات الحقوق و استيفائها للمستحق.

(قيل) و ما فى الدروس اولى ممّا فى المسالك لاعمية مورده من خصوص اثبات الحقوق كالحكم بالهلال و نحوه.

(و لكن) الاظهر انه الحكم بين الناس عند التنازع و التشاجر و رفع الخصومة بين المتخاصمين.

(ثم) انه منصب جليل و مرتبة عالية و امانة شرعية الثابتة للنبي ﷺ و الائمة عليهم السلام و المنصوبين منهم لكن خطره ايضاً عظيم اذ المستفاد من الاخبار «ان القاضي على شفير جهنم» و فى الروايات قال امير المؤمنين عليه السلام «يا شريح قد جَلَسْتَ مَجْلِساً لَا يَخْلُسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ أَوْ شَفِيعٌ»<sup>١</sup> و فى رواية اخرى «الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ فِي النَّارِ وَ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ»<sup>٢</sup> و عن النبي ﷺ «مَنْ جُعِلَ قَاضِياً فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ»<sup>٣</sup> و فى المرسل «مَنْ حَكَمَ فِي دِرْهَمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ»<sup>٤</sup> الى غير ذلك من الاخبار الدالة على منصب القاضي و خطره ايضاً.

(مسئلة) القضاء واجب كفائى و كذا مقدّماته التى منها تحصيل العلم و الاجتهاد لتوقف حفظ النظام المادى و المعنوى عليه و لا يخفى و بصير عينياً مع الانحصار كما فى جميع الواجبات النظامية فى فرض الانحصار و المراد من الانحصار العرفى منه دون الدقّى العقلى لابتناء الاحكام على العرفيات دون الدقيات العقلية.

و انه من اهم الامور النظامية فى حياة البشر من حين هبوط آدم على نبتنا و آله و عليه السلام الى انقراض العالم و لا يختص بملة دون اخرى فلكل

<sup>١</sup> - الوسائل، جلد ٢٧، ص ١٧. باب انه لا يجوز لأحد أن يحكم ...

<sup>٢</sup> - الوسائل، جلد ٢٧، ص ٢٢. باب عدم جواز القضاء و الإنشاء بغير علم.

<sup>٣</sup> - الوسائل، جلد ٢٧، ص ١٩. باب انه لا يجوز لأحد أن يحكم إلا الامام.

<sup>٤</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٤٠٨. باب من حكم بغير ما أنزل الله عز و جل.

مَلَّةَ قاضٍ و في كُلِّ واقعة قضاء و كُلِّ قضاء اذا انطبق على قوانين الشريعة المقدسة لا ريب فيه و كُلِّ ما خالفها فهو باطل بلا خلاف و لا اشكال،

(و كُلِّ قاضٍ) اذا بذل وسعه وجهده في ان يوافق حكمه بالشريعة المقدسة فمصيبه الى الجنة لا محالة و كُلِّ من خالف حكمه بها يكون مصيره الى النار فلا بد له من الاهتمام الكثير و نهاية بذل الوسع في هذا الامر الخطير الَّذِي هو اعظم امانات الله على النفوس و الاعراض و الاموال و لا بد من رَدِّ هذه الامانة الى اهلها و هم الانبياء و المعصومون عليهم السلام و من يقتفون اثرهم علماً و عملاً من كُلِّ جهة و هم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى دامت بركاتهم.

(و على اى حال) لا خلاف في اشتراط العدالة في القاضى للاجماع و المنع من الركون الى الظالم و لان الفاسق لا يصلح للشهادة فللقضاء اولى و لقصوره عن مرتبة الولاية على الصبى و المجنون فكيف بهذه المرتبة الجليلة. (فيترتب) على ما ذكرناه انه اذا علم القاضى من نفسه عدم العدالة او عدم الاجتهاد حرم عليه التصدي و ان اعتقد الناس عدالته و اجتهاده.

(فلا يجوز) الترافع الى قضاة الجور و حكامهم الا مع التيقن و الخوف و لا يَمْضى حكمهم و ان وافق الحق و كذا لا يجوز الرجوع الى القاضى الفاسق و لو كان امامياً فضلاً عن غيره فلا تنفيذ في حكمه و ذلك لجملة من الاخبار الدالة على عدم جواز الترافع الى قضاة الجور و حكامهم فراجع الوسائل كتاب القضاء الباب.

و يدل على عدم جواز الرجوع الى القاضى الفاسق و لو كان امامياً حسنة

هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال «لَمَّا وَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام شُرَيْحاً الْقَضَاءَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُنْفِذَ الْقَضَاءَ حَتَّى يَغْرِضَهُ عَلَيْهِ»<sup>١</sup> الى غير ذلك من الاخبار الدالة على عدم نفوذ حكم القاضى الفاسق.

(مسئلة) اذا كان من له صلاحية القضاء متعدداً لكنّ الناس او خصوص المتخاصمين اختاروا واحداً منهم مع العلم باهلية الباقيين فهل يتعين عليه او لا؟

فيه خلاف و الاظهر عدم التعين و كذلك مع عدم علمهم باهلية غيره و امكان الفحص لهم و العثور عليه.

(مسئلة) الاظهر عدم الفورية فى القضاء اذا ترفع اليه المتنازعان الا مع تضرّرها او تضرّر احدهما بالتأخير فانّ الظاهر وجوب المبادرة اليه حينئذ اذا لم يكن له عذر عقلى او شرعى.

(مسئلة) لا يجوز امضاء الحكم الصادر من الحاكم المقصّر فى الاجتهاد و ان علم كونه مطابقاً للقواعد من باب الاتفاق و كذا الصادر من غير الاهل مع اتفاق كونه مطابقاً للقواعد.

<sup>١</sup> - الكافى، جلد ٧، ص ٤٠٧، باب أن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام والوسائل، جلد ٢٧، ص ١٦.

## فى شرائط القاضى و صفاته و آدابه

(و اما الشروط) فامور: (الاول و الثانى) البلوغ و العقل؛

فلا ينفذ قضاء الصبى و ان كان مرافقاً بل و مجتهداً بل و ان كان اعلم من غيره، و لا المجنون و لو كان ادوارياً فى دور جنونه و ان كان عالماً عارفاً بالاحكام و كان جنونه فى غير هذا فان الجنون فنون.

(و يدلّ) على ما ذكرناه الاجماع كما عن جماعة و انصراف الروايات مضافاً الى خبر ابى خديجة المقيّد بالرجل مع كون نفوذ الحكم و ترتب الآثار من عدم جواز نقضه و رده على خلاف الاصل و القدر المتيقّن من الخارج هو البالغ العاقل و كيف كان ان الدليل على عدم نفوذ حكم الصبى و المجنون، الاجماع و الاصل.

(الثالث) كون القاضى مذكراً؛ فلا يصح قضاء المرأة و لو للنساء و يدلّ على ذلك مضافاً الى الاجماع، النبوى «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَتَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً»<sup>١</sup> و قوله عليه السلام «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ جُمُعَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ» الى ان قال «وَ لَا تَوَلَّى الْمَرْأَةُ الْقَضَاءَ»<sup>٢</sup> و فى رواية اخرى «وَ لَا تَتَوَلَّى الْمَرْأَةُ الْقَضَاءَ وَ لَا [تَوَلَّى] الْإِمَارَةَ»<sup>٣</sup> هذا مضافاً الى التقييد بالرجل فى خبر ابى خديجة.

<sup>١</sup> - بحار الأنوار، جلد ٣٢، ص ١٩٤، باب ٣، باب ورود البصرة و وقعة الجمل.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، جلد ٢٠، ص ٢٢٠، باب جملة من الأحكام المختصة بالنساء.

<sup>٣</sup> - مستدرک الوسائل، جلد ٨، ص ٣٤٧، باب كراهة مشاورة النساء.

(الرابع والخامس) الاسلام والايمان؛ يدلّ على كونهما شرطاً فى  
القاضى مضافاً الى الاجماع وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فى خبر ابى خديجة «انظروا الى رَجُلٍ  
مِنْكُمْ»<sup>١</sup> الخير وقوله تعالى «لَنْ يَخْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا»<sup>٢</sup>  
الروايات المتواترة المانعة من الرجوع الى غير المؤمن فى رفع الخصومة.

(السادس) العدالة؛ للاجماع ولل منع من الركون الى الظالم ولقصوره عن  
الولاية على الصبى والمجنون فضلاً بهذه المرتبة العالية.

(السابع) طهارة المولد؛ ويدل على ذلك فحوى ما دلّ على عدم قبول  
شهادته وعدم صحة امامته.

(الثامن) العلم باحكام القضاء؛ لآن المستفاد من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «فانى قد  
جعلته حاكماً او قاضياً» كونه ولاية اذ الولاية هى الامارة والسلطنة على  
الغير فى نفسه وماله او امر من اموره وهى لا تتحقّق الا بعلم القاضى بجميع  
احكام القضاء تفصيلاً.

(التاسع) الاجتهاد؛ فلا ينفذ قضاء غير المجتهد وان بلغ من العلم و  
الفضل ما بلغ وذلك للاجماع كما عن جماعة و لآن نفوذ الحكم و ترتيب  
آثاره على خلاف الاصل و القدر المتيقّن هو حكم المجتهد الجامع لشرائط  
الفتوى و لآن المستفاد من الآيات و الروايات أنّ منصب القضاء مختصّ  
بالبّنى و الائمة سلام الله عليهم اجمعين كقوله تعالى فى سورة النساء «فَإِنْ

<sup>١</sup> - الكافى، ج ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور و وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣.

<sup>٢</sup> - النساء، ١٤١.

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ<sup>١</sup> الْآيَةُ وَقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ<sup>٢</sup>﴾ الْآيَةُ.

و قوله ﷺ «اتَّقُوا الْحُكُومَةَ فَإِنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ بِالْقَضَاءِ الْعَادِلِ فِي الْمُسْلِمِينَ لِنَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ<sup>٣</sup>» وقول امير المؤمنين ﷺ لشريح «يَا شَرِيعُ قَدْ جَلَسْتَ مَجْلِسًا لَا يَجْلِسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ نَبِيِّ أَوْ شَفِيعٌ<sup>٤</sup>» فحينئذ لا بد من جواز القضاء من غيرهم على الاذن منهم.

(و الروايات) الدالة على الاذن مختصة بالعلماء و رواة الاخبار الظاهرة في من كان قادراً على استنباط الحكم منها كمقبولة عمر بن حنظلة «انظروا إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَ نَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَ حَرَامِنَا وَ عَرَفَ أَحْكَامَنَا فَأَرْضَوْا بِهِ حَكَمًا»<sup>٥</sup> الخبر.

(و التوقيع) «وَأَمَّا الْخَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رِوَاةِ حَدِيثِنَا فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ وَ أَنَا حُجَّةُ اللَّهِ»<sup>٦</sup>.

(و خبر تحف العقول) «مجارى الامور و الاحكام على ايدى العلماء بالله الامناء على حلاله و حرامه»<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> - النساء، ٥٩.

<sup>٢</sup> - النساء، ١٠٥.

<sup>٣</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٤٠٦، باب أن الحكومة إنما هي للإمام ﷺ و وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ١٧.

<sup>٤</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٢٠٦، باب أن الحكومة إنما هي للإمام ﷺ و وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ١٧.

<sup>٥</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور.

<sup>٦</sup> - وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ١٤٠، باب وجوب الرجوع في القضاء و الفتوى إلى رواية الحديث.

<sup>٧</sup> - تحف العقول، ص ٢٣٧، من كلامه ﷺ في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

(و خبر ابى خديجة) «انظروا إلى رجلٍ مِنْكُمْ يَغْلَمُ شَيْئاً مِنْ قَضَايَانَا فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِياً فَتَحَاكُمُوا إِلَيْهِ»<sup>١</sup>.

(و المرسى) «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ قَالَ الَّذِينَ يَأْتُونَ بَعْدِي يَزُودُونَ حَدِيثِي وَ سُنَّتِي»<sup>٢</sup>.

(و المروى) فى الفقه الرضوى عليه السلام «مَنْزِلَةُ الْفَقِيهِ فِي هَذَا الْوَقْتِ كَمَنْزِلَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ»<sup>٣</sup> الى غير ذلك.

(و من الواضحات) انه لا يصدق على العامى اسم العالم و لا الراوى و لا يصلح ان يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم و لا ان يكون بيده مجارى الامور و لا ان يكون بمنزلة الانبياء.

(فما يستفاد) من هذه الروايات عدم جواز تصدى غير المجتهد للحكم و المرافعة من غير فرق بين ان يكون من اهل العلم مع عدم بلوغه مرتبة الاجتهاد. و يحكم بمقتضى ظاهر الاخبار و كلمات الفقهاء او كان مقلداً لمجتهد جامع لشرائط الفتوى و يحكم بمقتضى فتواه.

(و لا وجه) لما قد تعرض له بعض الاعلام من ان المستفاد من بعض الآيات و الروايات صحة الحكم بالحق و بالعدل من كل مؤمن و ان لم يكن مجتهداً كقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ١٣، باب أنه بشرط فيه الإيمان و العدالة.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٩١، باب وجوب العمل بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

<sup>٣</sup> - بحار الأنوار، جلد ٧٥، ص ٣٤٦، باب ٢٦، مواظب الرضا عليه السلام ص ٣٤.

بَيِّنَ النَّاسَ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ<sup>١</sup> الآية و قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾<sup>٢</sup> الآية و قوله ﷺ «الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ» الى ان قال «رَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ وَهُوَ يَغْلُمُ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ»<sup>٣</sup> و غير ذلك من الاخبار الدالة على جواز تصدّي القضاء لمن علم بالتقليد ان الحقّ كذا فله ان يحكم بمقتضاه و يصدق أنّه حكم بالقسط و العدل فيكون حكمه حكم مجتهد و حكم مجتهد حكم الائمة ﷺ و حكمهم حكم الله تعالى.

(و لا يخفى) ما فيه من الاشكال اذ الاخبار المتقدمة مقيدة لهذه الآيات و الروايات مضافاً الى ان الظاهر منها ارادة الامر بالمعروف و مقام جواب السؤال عن الحكم في المسئلة و لو فرضنا شمولها لمقام الحكم فلا دلالة فيها على لزوم ترتيب جميع آثار الحكم من وجوب قبول حكمه و عدم جواز نقضه حتّى من مجتهد آخر.

(هذا) مضافاً الى أنّ التفات المقلّد الى جميع المزايا و الدقائق و الخصوصيات المتعلقة بالوقائع و ما فيها من الاحكام فى غاية البعد.

(الحاصل) ان المقلّد ليس له اهليّة التصدّي للحكم و ان اذن له مجتهد او نصبه قاضياً فان نصبه له لا ينفعه فى اهليّته و ان قلت أنّ مقتضى عموم ولاية المجتهد جواز نصبه للقضاء كما كان للائمة ﷺ فانه يقال أنّ اذن الامام ﷺ شرط و هو مختصّ بمن كان قادراً على الاستنباط و كونه مجتهداً.

<sup>١</sup> - النساء، ٥٨.

<sup>٢</sup> - النساء، ١٣٥.

<sup>٣</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٢٠٧، باب أصناف القضاة و وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ٢٢.

(نعم) فى نظرى القاصر لا بأس بان يفتش المُقلّد العادل العالم بجميع احكام الواقعة فعلاً او بعد السؤال فى تلك الواقعة ثم ارجع الموضوع للمجتهد و يحكم فحينئذ يصدق كون الترافع عند المجتهد.

(و اما المتجزئ) بناء على القول به فمقتضى الاحتياط عدم نفوذ حكمه خصوصاً مع وجود غيره و لكن لا يبعد جواز حكمه اذا كان مجتهداً فى احكام القضاء لرواية ابى خديجة.

و يستحب كون القاضى متصفاً بالكمالات النفسانية من الورع و التقوى و الزهد و العفة و الحلم و نحو ذلك.

(ثم اعلم) انّ شرائط الاجتهاد المبيحة للقضاء و الافتاء فى الاحكام معرفة تسعة اشياء: الكتاب و السنة و الاجماع و الخلاف و ادلة العقل من الاستصحاب و البرائة الاصلية و غيرهما و لسان العرب و اصول العقائد و اصول الفقه و شرائط البرهان.

(اما الكتاب) فيحتاج الى معرفة عشرة اشياء، العام و الخاص و المطلق و المقيّد و المحكم و المتشابه و المجمل و المبيّن و التاسخ و المنسوخ فى الآيات المتعلقة بالاحكام و هى خمسمائة آية تقريباً اما بحفظها او فهم مقتضاها ليرجع اليها متى شاء و لا يلزمه معرفة جميع آيات القرآن المجيد.

(و اما السنة) فيحتاج الى معرفة ما يتعلّق منها بالاحكام دون غيرها و يعرف المتواتر و الأحاد و المسند و المنّصل و المنقطع و المرسل و يعرف الرواة و يعرف مسائل الاجماع و الخلاف و اداة العقل و تعارض الادلة و

التراجيح و يعرف من لسان العرب من اللّغة و النحو و التصريف و ما يتعلّق بالقرآن المحتاج اليه و السنة المفتقر اليها.

(و يشترط) ان يكون ذا قوّة يتمكن بها من استخراج الفروع من الاصول و استنباطها منها و هذه هي العمدة في هذا الباب كما قال الشهيد رحمته الله في الرّوضة و انما تلك القوّة بيد الله تعالى يؤتيها من يشاء من عباده على وفق حكمته و مراده و لكثرة المجاهدة و الممارسة لاهلها مدخل عظيم في تحصيلها «و الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَ إِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ»<sup>١</sup>.

(و اذا تحقق) المفتى بالاوصاف المذكورة وجب على الناس عند التنازع و التشاجر التراجع اليه و قبول قوله و التزام حكمه لانه منصوب من جانب الامام عليه السلام على العموم بقوله «انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَايَانَا فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ فَاِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا فَتَحَاكُمُوا إِلَيْهِ»<sup>٢</sup> و في بعض الاخبار «فَارْضُوا بِهِ حُكْمًا فَاِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَاِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَاِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ قَدْ اسْتَخَفَّ وَ عَلَيْنَا رَدُّ وَ الرّادُّ عَلَيْنَا الرّادُّ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ عَلَى حَدِّ الشَّرِكِ بِاللّهِ عَزَّوَجَلَّ»<sup>٣</sup>.

(و الفرق) بين الحكم و الفتوى ان الحكم انشاء قول في حكم شرعى متعلّق بواقعة مخصوصة كالحكم بان الدار ملك لزيد مثلاً و الفتوى حكم شرعى على وجه كلى كقوله المعاطاة جائزة او شخصى يرجع الى كلى

<sup>١</sup> - توبه، ٨٨.

<sup>٢</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ٢٧، ص ١٣، باب أنه يشترط فيه الإيمان و العدالة.

<sup>٣</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور.

كقوله لزيد انّ صلاتك باطلة لانك تكلمت فيها مثلاً اذ مرجعه الى بطلان صلاة من تكلم فى صلاته و زيد منهم.

(ثم) انّ الالفاظ المستعملة فى اصطلاح الفقهاء من القاضى و المفتى و المجتهد و الفقيه الفاظ متّحدة مصداقاً و مختلفة اعتباراً فيسمى قاضياً و حاكماً باعتبار حكمه و الزامه فى الوقائع الشخصية و مفتياً باعتبار اخباره عن الحكم الكلّى و مجتهداً باعتبار بذل وسعه فى ردّ الفروع الى الاصول و فقيهاً باعتبار علمه بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية و هى الكتاب و السنة و الاجماع و دليل العقل.

(مسئلة) لو وجد من يكون متصدّياً للقضاء و الناس يرجعون اليه فى دعاويهم و كان اهلاً له لا يجب على غيره عيناً لانّ الفرض قيام الغير به و وجود من به الكفاية فلا موضوع للوجوب العينى مضافاً الى الاصل و الاجماع و كذا الكلام فى جميع الواجبات النظامية نعم لو علم عدم اهليّة المتصدّى للقضاء لعدم الاجتهاد او عدم العدالة او نحو ذلك وجب اعلام الناس مع جهلهم بالحال لوجوب قطع مائة الفساد و تصدّى من ليس اهلاً للقضاء من اقوى موارد الفساد و اشدها و لا يختص ذلك بالمجتهدين بل يجب على الجميع مع العلم و القدرة.

(مسئلة) لا بأس للقاضى الارتزاق من بيت المال و لو كان غنياً و ان كان الاولى حينئذ تركه توفيراً على سائر المصالح.

و يدلّ على ما ذكر الاصل و الاجماع مضافاً الى انّ بيت المال معدّ لمصالح المسلمين و هذا من اهمّها لتوقّف انتظام امور المسلمين عليه و عن

على عليه السلام انه قال «وَلَا بُدَّ مِنْ قَاضٍ وَ رِزْقٍ لِلْقَاضِي وَ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ رِزْقُ الْقَاضِي عَلَى النَّاسِ الَّذِينَ يَقْضِي لَهُمْ وَ لَكِنْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ»<sup>١</sup>.

فالمحكى عن بعضهم من عدم جواز الاخذ مع عدم الحاجة بل فى المسالك انه الاشهر لوجوب القضاء عليه فلا يجوز له اخذ العوض كما فى سائر الواجبات لا وجه له لأن الارتزاق غير الاجرة فانها عوض العمل بخلافه فانه من جهة كون الشخص قاضياً مثلاً او مؤذناً او نحو ذلك.

(مسئلة) هل يجوز اخذ الاجرة على القضاء من المتخاصمين او احدهما او غيرهما مطلقاً او مع الضرورة او مع عدم التعين عليه و عدم جوازه مطلقاً اختلف الاعلام على اقوال فعن جماعة الجواز مطلقاً و عن جماعة المنع مطلقاً و عن جماعة الجواز مع عدم التعين و الضرورة و مع التعين و الكفاية لا يجوز قولاً واحداً و غير ذلك من اقوال آخر.

(و الاظهر) هو الجواز مطلقاً و ان كان الاحوط الترك حتى مع عدم التعين عليه و يدل على الجواز، الاصل و الاطلاقات و عدم الدليل على المنع سوى دعوى الاجماع و الشهرة او عدم الخلاف و لا حجة فى شئ منها خصوصاً مع وجود الخلاف بل دعوى الشهرة على الجواز و فى المقام بحث طويل لا يسهه هذا المختصر.

## فى البحث عن حرمة الرشوة على الراشى و المرتشى

(مسئلة) تحرم الرشوة اخذاً و دفعاً و هى ما يبذل للمقاضى ليحكم له بالباطل او ليحكم له حقاً كان او باطلاً او ليعلمه طريق المخاصمة حتى يغلب على خصمه، نعم لو توقف استنفاذ حقه على ذلك لم يأثم الدافع و ان كان محرماً على الآخذ.

(و يدلّ) على حرمتها مضافاً الى اجماع المسلمين بل هى من ضروريات الدين قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوْا بِهَا إِلَى الْحُكَمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>١</sup>.

بل فى عده من الاخبار «الرِّشَا فى الْحُكْمِ هُوَ الْكُفْرُ بِاللّٰهِ»<sup>٢</sup> و فى خبر عمار بن مروان «فأما الرشاء يا عمار فى الأحكام فإن ذلك الكفر بالله و برسوله»<sup>٣</sup> و عن ابى جعفر عليه السلام «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا احتاج النَّاسُ إِلَيْهِ لِفَقْهِهِ فَسَأَلَهُمُ الرِّشْوَةَ»<sup>٤</sup> الى غير ذلك من الاخبار.

(ولا فرق) فى حرمتها بين ان يكون ذلك بالمشاركة منهما صريحاً او كان من قصدهما ضمناً او كان من قصد البازل اذا اثر ذلك فى القاضى.

<sup>١</sup> - البقرة، ١٨٨.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعه، جلد ٢٧، ص ٢٢٢، باب ٨ تحريم الرشوة فى الحكم و الكافى، جلد ٧، ص ٤٠٩.

<sup>٣</sup> - تفسير العياشى، جلد ١، ص ٣٢١، من سورة المائدة.

<sup>٤</sup> - تهذيب الأحكام، جلد ٤، ص ٢٢٤، باب ٨٧ من إلیه الحكم و أقسام القضاة.

(مسئلة) لا فرق فى الرّشوة بين كونها عيناً او منفعة او انتفاعاً كما لو خاط للقاضى ثوباً لان يحكم له او مدحه كذلك او سمى فى حوائجه و اظهر تعظيمه و تبجيله و نحو ذلك فكل ذلك محرّم لصديق الرّشوة على الجميع او لللاحق بها.

(مسئلة) كلّ قاض اخذ الرّشوة و ان كان حكمه على القاعدة و بالحقّ سقط حكمه و لا اعتبار به لصيرورته فاسقاً باخذها نعم لوتاب بعد الاخذ ثمّ حكى بالحق بعد التوبة صحّ و نفذ حكمه.

(مسئلة) لو دفع الى الحاكم خمساً او زكاة بقصد الرّشوة لم تبرأ ذمته منهما لا اعتبار القرية فيهما.

(مسئلة) يجب على المرتشى اعادة الرّشوة الى صاحبها و لا يجوز له التصرف فيها لفرض أنّها ملك الغير و لا يجوز التصرف فيه الاّ بمجوز شرعى و المفروض عدمه و اما مع تلفها فى يده او اتلافه اياها فهل يضمن او لا؟

فيه وجهان بل قولان فالظاهر هو الضّمان لقاعدة اليد بعد عدم قصد المبتائية المحضة من الرّاشى و شكّ فى أنّه قصد بها الرّشوة او لا.

(مسئلة) اذا اهدى اليه هدية و شكّ فى أنّه قصد بها الرّشوة او لا فالظاهر جواز اخذها حملاً لفعله على الصحة الاّ اذا كانت هناك قرينة واضحة على أنّه اراد منها الرّشوة كما اذا لم يكن من عادته ذلك قبل المرافعة و الاولى عدم اخذها مطلقاً و لا يبعد القول بحرمتها حال المرافعة لانه يصدق عليها

الرّشوة عرفاً بل يمكن ان يقال بحرمتها تبعداً لما روى «هَدِيَّةُ الْأَمْرَاءِ غُلُولٌ»<sup>١</sup>.

(مسئلة) اذا شكّ فى كون شىء رشوة او لا من حيث الحكم بان كان من الشبهة الحكمية لا الموضوعية كما اذا شكّ فى أنّ البذل للحكم له بالحقّ رشوة محرّمة او لا او شكّ فى أنّ الاخذ مع عدم التأثير رشوة او لا فمقتضى اصل البرائة هو الحلّة.

(مسئلة) الفرق بين الرّشوة و الهدية على ما تعرّض له بعض الاعلام أنّ الغرض من الاول جلب قلب القاضى ليحكم له و من الثانى الصّحيحة القرية او ايراث المودّة لا لداع او الدّاعى عليها حبّه للقاضى لوجود صفة كمال فيه من علم او ورع او نحوها.

(مسئلة) اذا اختلف الدّافع و القابض فى أنّ المبدول كان هبة صحيحة او بقصد الرّشوة فادّعى القابض الاول و الدّافع الثانى فالمسئلة محلّ خلاف و الظّاهر تقديم قول القابض للحمل على الصّحة و اصاله البرائة من الضمان بناء على الضمان على فرض كونه رشوة.

(مسئلة) هل يجوز للحاكم ان يحكم بعلمه من دون بيّنة او اقرار او حلف فى حقوق الناس و حقوق الله تعالى ام لا؟ وقع الخلاف بين الاعلام فالمشهور هو الجواز مطلقا بل عن جماعة الاجماع عليه و عن بعض عدم الجواز مطلقا و عن بعض تخصيص الجواز بحقوق الناس و عن بعض عكس ذلك.

<sup>١</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ٢٧، ص ٢٢٣، باب ٨ تحريم الرشوة فى الحكم.

(و الاقوى) ما ذهب اليه المشهور للاطلاقات الدالة على الحكم بالحق و القسط و العدل و ما انزل الله تعالى من الآيات و الروايات و اطلاق ادلة الامر بالمعروف و النهي عن المنكر و ما دلّ على الحصر كقول النبي ﷺ «إِنَّمَا أَقْضَى بَيْنَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَ الْأَيْمَانِ»<sup>١</sup> و قول علي عليه السلام «أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ شَهَادَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ يَمِينٍ قَاطِعَةٍ أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى»<sup>٢</sup> الى غير ذلك مما يدل على الحصر أنّها تحمل على الغالب من عدم العلم للحاكم مضافاً الى أنّ المراد منها الحصر بالنسبة الى الحجج الخارجية فلا ينافي حجية العلم الحاصل للقاضي و أنّه اصل الحجج نعم لا يجوز اقامة الحدّ قبل مطالبة صاحب الحق و ان كان قد علم الحاكم بموجبه و عليه يحمل خبر ابن خالد «الْوَاجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ يَزْنِي أَوْ يَشْرِبُ الْخَمْرَ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ مَعَ نَظَرِهِ لِأَنَّهُ أَمِينُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَ إِذَا نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ يَسْرِقُ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَزْجِرَهُ وَ يَنْهَاهُ وَ يَمْضِي وَ يَدْعُهُ قُلْتُ كَيْفَ ذَاكَ قَالَ لِأَنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ لِلَّهِ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَتُهُ وَ إِذَا كَانَ لِلنَّاسِ فَهُوَ لِلنَّاسِ»<sup>٣</sup>.

(الحاصل) أنّه لا يجوز للحاكم الحكم بالبيّنة اذا كانت مخالفة لعلمه او احلاف من يكون كاذباً في نظره لاستلزامه اّما فسق الحاكم ان حكم بخلاف علمه و استلزامه عدم وجوب انكار المنكر و عدم وجوب اظهار الحقّ.

<sup>١</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٤١٤، باب أن القضاء بالبيّنات و الأيمان و وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ٢٣٢.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ٤٣، باب ٦ عدم جواز القضاء و الحكم بالرأى.

<sup>٣</sup> - الكافي، جلد ٧، ص ٢٤٢، باب النوادر.

(مسئلة) بناء على ما تقدم فى المسئلة المتقدمة من جواز حكم الحاكم بعلمه هل يجب عليه ذلك لو ترافعا اليه او يجوز ترك التصدى للمرافعة بينهما؟

الظاهر جواز الترك اذا كان هناك غيره ممن كان اهلاً للمرافعة و اما مع الانحصار فيه فلا يجوز تركه كما انه لا يجوز له الايقاف على البيئة و اليمين لاستلزامه العمل بالبيئة و لو على خلاف علمه فيكون حكماً بغير ما انزل الله او احلاف من يعلم كونه كاذباً فى حلفه بل لا يجوز له طلب البيئة و ان علم أنها تشهد على طبق علمه لأنه الزام بغير موجب الا ان يكون تركه موجباً لاتهامه.

(مسئلة) لا فرق فى لزوم تنفيذ حكم الحاكم الجامع للشرائط بين ان يكون حياً او ميتاً باقياً على الاهلية او صار فاسقاً او مجنوناً او نحو ذلك لعموم اطلاق ما دل على انفاذ حكم الحاكم و ان رده حرام بعد كونه حين صدور جامعا للشرائط.

(مسئلة) لا يجوز نقض الحكم بالحكم و كذا نقضه بالفتوى لعموم ما دل على وجوب انفاذ الحكم و حرمة رده الشامل للقسمين، نعم لو علم بفقده للشرائط حين صدور و تقصيره فيه فلا يبقى موضوع للنقض حينئذ بل يجب رده و اما الفتوى فيجوز نقضها بالفتوى و الحكم.

(مسئلة) يعتبر فى جواز الامضاء على الحاكم الثانى علمه بصدور الحكم من الحاكم الاول اما بكونه حاضراً فى مجلس حكمه و اما بخبر متواتر او محفوف بقرائن توجب القطع و الظاهر كفاية اقرار المدعى عليه بأنه حكم

عليه ولا يكفي الظن بصدور الحكم منه حتى لو كان برؤيته صورة حكمه بخطه بل ولو كتب اليه اتى حكمت بكذا اذا لم يحصل منه العلم و يدل على ما ذكر مضافاً الى الاصل رواية طلحة بن زيد و السكوني.

(مسئلة) ليس للمحكوم عليه بعد تمامية الحكم حق استينافه عند حاكم آخر او الاول الا مع ايجاد الخدشة فى تمامية الحكم و يجوز مع رضا الطرفين و احتمال الخطاء فى الحكم.

(مسئلة) لا بد للقاضى ان يحكم بمقتضى رأى نفسه لا رأى غيره و ان كان اعلم لانه المنساق من الادلة و لاصالة عدم الاعتبار فى غيره و لكن لو اتفق رأيه مع رأى غيره من حيث تمامية الدليل لديه لا اعتماداً على نظره فيصح حينئذ.

(مسئلة) اذا حكم حاكم بحكم فى قضية ثم ترافعا الى غيره لا يجب عليه البحث عن صحة حكمه و عدمها نعم يجوز له ذلك و حينئذ فان تبين كونه صواباً او لم يتبين خطاه يجوز له امضاؤه مع كونه اهلاً عنده بل قد يجب كما انه يجوز له امضاؤه من غير فحص عن صحته و عدمها مع فرض كونه اهلاً و لا يجوز له نقضه الا اذا علم علماً قطعياً بمخالفته للواقع بان كان مخالفاً للاجماع المحقق او الخبر المتواتر او اذا تبين نقصيره فى الاجتهاد ففى غير هاتين الصورتين لا يجوز له نقضه و ان كان مخالفاً لرأيه.

(مسئلة) اذا استفرغ الحاكم و سعه فى الاجتهاد و لم يكن مقصراً فى الفحص عن الدليل و كان هناك خبر معتبر بلا معارض او دليل ظنى آخر و كان بحيث لو عثر حين الحكم عليه لحكم على طبقه لكتنه لم يعثر عليه فحكم

بخلافه فالظاهر نفوذ حكمه مع عدم العلم بكونه خلاف الواقع و ان كان مخالفاً لذلك الخبر او الدليل الظنى فلا يجوز له و لا لغيره نقضه لأن ما ادى اليه اجتهاده مع فرض عدم تقصيره حجة شرعية و حكمه حكم الله تعالى.

(مسئلة) لو تبين خطأ الحاكم فى حكمه انتقض و حينئذ فان كان قبل العمل به فلا اشكال و ان كان بعد العمل فاما ان يكون فى قتل او قطع و اما ان يكون فى مال؛

(فى الاول) اذا لم يكن مقصراً و لا جائراً فى حكمه فلا قصاص عليه قطعاً و تكون الدية من بيت المال لرواية الأصمغ بن نباتة «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ مَا أَخْطَأَتِ الْقَضَاءُ فِي دَمٍ أَوْ قَطَعَ فَهُوَ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>١</sup>

(و فى الثانى) اذا كان المال موجوداً استرد و ان كان تالفاً فان كان قد اخذه المحكوم له ضمن عوضه و ان لم يكن اخذه لعدم كونه ممّا يرجع اليه فان كان عالماً بفساد دعواه فكذلك لكونه السبب فى اتلافه على المحكوم عليه و ان يكن عالماً بذلك فعن جماعة انه على بيت المال لكنه لا يخلو عن اشكال لاختصاص الرواية بالدم و القطع و حينئذ فلا ضمان على المحكوم له لعدم ثبوت يده عليه و لا على الحاكم لكونه مأذوناً شرعاً اذا المفروض عدم جوره و عدم تقصيره.

(و اما ان كان) حكم الحاكم عن جور او تقصير فى الاجتهاد او فى مقدمات القضاء و كانت الدعوى فى قتل او قطع كان الضمان عليه الا اذا

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢٢٦، باب ١٠ أن أرض خطإ القاضى فى دم أو قطع على بيت المال.

كان المحكوم له ظالماً فى دعواه و كان هو المباشر للقتل او القطع فحيثئذ يكون القصاص عليه لأنَّ المباشر اقوى من السبب و ان كان المباشر غيره بتسبب منه فالمحكوم عليه او وليه مخير بين القصاص منه او من الحاكم.

(و ان كان الدَّعوى) مالأً و كان تالفاً كان الضَّمان على الحاكم، نعم لو كان المحكوم له ظالماً فى دعواه تخير المحكوم عليه فى الرجوع عليه او على الحاكم.

(مسئلة) المعروف عند الفقهاء انه لو طلب الخصم من الحاكم احضار خصمه للمرافعة معه وجب عليه اجابته و احضاره اما بالمكاتبة و اما بارسال من يأتى به و انه يجب عليه الحضور و لو امتنع استعان عليه باعوان السلطان و ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه، بل عن الكفاية نسبته الى مذهب الاصحاب و عن جماعة منهم صاحب المسالك الاجماع عليه قالوا و لافرق بين ان يكون قبل تحرير الدعوى او بعده فى صورة كونه حاضراً فى البلد و لم يكن له عذر و اما ان كان غائباً فبعد تحرير الدعوى و كونه مسموعة و الفرق لزوم المشقة على الغائب دون الحاضر و ذكر بعضهم انه لو اختفى امر الحاكم بان ينادى على باب داره انه لو لم يحضر الى ثلاثة ايام يسمر بابه و يختم عليه و اما ان كان له عذر مانع عن الحضور كالمرض او الخوف من العدو او نحوهما بعث اليه من يحكم بينهما او يكلفه بنصب وكيل عنه للمرافعة و كذا اذا كان الخصم امرئة مستورة غير برزة و اما ان كانت برزة فحكمها كالرجال؛ انتهى.

و عندى فى بعض ما ذكره تأمل و اشكال و ان اردت تفصيل جميع فروع المسئلة فراجع الى المطولات.

(مسئلة) اذا رضى الخصمان بالتراجع الى حاكم ثم ارادا العدول عنه قبل تمامه جاز لهما ذلك بل يجوز ما لم يحكم بينهما.

(مسئلة) اذا اختار المدعى حاكماً بناء على تقديم مختاره فادعى المنكر عدم كونه اهلاً للمرافعة لم يجز له اجباره الا بعد اثبات كونه اهلاً.

(مسئلة) يجوز للمترافعين ان يختارا مجتهدين او اكثر للحكم بينهما على وجه الانضمام و ذلك لاصالة عدم اعتبار الوحدة و لاطلاق الادلة و لكون ذلك اوثق فى رفع الخصومة.

بناء على ما ذكرناه لا ينفذ الحكم بين المترافعين الا مع اتفاقهما فيه اذ لا معنى للتشريك و الانضمام الا ذلك كما فى نظائر المقام من الوكيلين و الوصيين و المتولين للوقف و مع اختلاف المجتهدين يوقف الحكم و لا ينفذ و لو طلب احدهما اختيار المجتهدين او اكثر لا تجب الاجابة على الآخر و ان كانت احوط اذا كان الطالب هو المدعى لما قالوا من ان تعيين الحاكم بيد المدعى، فتأمل.

(مسئلة) اذا رجع المتخاصمان فى الخصومة الى الحاكم الشرعى الجامع للشرائط و حكم فيها على طبق موازين القضاء لا يجوزهما الرجوع الى حاكم آخر و ليس للحاكم الثانى النظر فيه و نقضه و لو ادعى احد الخصمين بان الحاكم الاول لم يكن جامعاً للشرائط كفقدان العدالة او عدم الاجتهاد حال القضاء كانت الدعوى مسموعة لعدم كونه نقضاً بل دعوى صحيحة فالمقتضى للسماح بوجود و المانع عنه مفقود فيسمع لا محالة فحيثئذ يجوز للحاكم الثانى النظر فى الخصومة فلو تبين عند الحاكم الثانى

عدم صلاحيته للقضاء نقض حكمه.

(مسئلة) الشرائط المعبرة فى القاضى لابد من ثبوتها عند كل من المتخاصمين فلا يكفى ثبوتها عند احدهما و تثبت بالعلم الحاصل من الاختبار لمن كان من اهل الخبرة او الحاصل من القرابين الواضحة او الحاصل بالشىاع و الاستفاضة و بشهادة المعدلين من اهل الخبرة من المجتهدين او القريبين من الاجتهاد و ان كان فى الغالب لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذوه.

(مسئلة) اذا اختار كل من المدعى و المنكر مجتهداً لرفع التنازع و الخصومة فالاحوط تقديم ما اختاره المدعى ان كان المجتهدان متساويين فى العلم و الا فالظاهر تقديم الاعلم و لو كان كل منهما مدعيان من جهة و منكراً من جهة اخرى ففى صورة تساويهما فى العلم فالتعيين بالقرعة لعدم طريق فصل النزاع الا بها.

(مسئلة) لو ادعى احد من الناس دعوى على القاضى فرفعه الى قاضى آخر تقبل دعواه فيحضره و يجب على القاضى اجابته فيكونان حينئذ عند الحاكم كغيرهما فى آداب القضاة و ذلك لاطلاق الادلة الشاملة لمثل المقام و لما وقع عن على عليه السلام فى منازعته مع خصمه عند شريح.

(مسئلة) يحرم امضاء الحكم الصادر من غير الاهل سواء كان ذلك لاجل عدم الاجتهاد او لفقد شرط آخر و ان علم بكونه موافقاً للقواعد اذ لا اثر للموافقة للقاعدة بعد عدم اهلية نفس الحاكم.

(مسئلة) يجوز للمجتهدان يستنب في بعض مقدّمات و اجزاء القضاء  
مما لا يتوقّف على الاجتهاد سواء كان النائب مجتهداً او عامياً مثل سماع  
البينة و نقلها اليه فيما اذا علم مثلاً بعدالة زيد و عمرو و أنّهما يشهدان بكذا  
فوكّل من يسمع شهادتهما و ينقلها اليه و أمّا توكيله في اصل تعيين الشّاهدين  
و الجرح و التعديل من دون ان يعرفهما المجتهد و يعرف عدلتهما فلا يجوز.

(مسئلة) اذا توقّف استنفاذ الحقّ المعلوم واقعاً على التّرافع الى غير الادل  
من قضاة الجور او غيرهم امّا لعدم رضى الطّرف المقابل الا بالتّرافع اليهم او  
لعدم وجود الحاكم الشرعى او لعدم امكان اثبات الحقّ عنده او نحو ذلك  
فالظاهر جوازه و حلّية ما يأخذه لأنّ الاخبار المانعة منصرفة عن هذه الصورة.

(مسئلة) جواز امضاء حكم الحاكم الاول للحاكم الثانى مشروط باحراز  
صدوره منه امّا بنحو المشافهة منه او التواتر او نحو ذلك او باقرار المحكوم  
عليه مع حصول الاطمينان للحاكم الثانى او بقيام البينة على حكمه و لا  
يكفى مشاهدة خطّه و امضائه للاصل و لخبر السكونى عن على عليه السلام.

(مسئلة) مقتضى الاخبار جواز الحلف كاذباً اذا توقّف استنفاذ الحقّ  
المعلوم عليه منها رواية زرارة قال «قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام نَمَرُ بِالْمَالِ عَلَى  
الْعُشَارِ فَيَطْلُبُونَنَا أَنْ نَخْلِفَ لَهُمْ وَ يُخْلَوْنَ سَبِيلَنَا وَ لَا يَرْضَوْنَ مِنَّا إِلَّا بِذَلِكَ  
قَالَ عليه السلام فَاخْلِفْ لَهُمْ فَهُوَ أَحْلَى مِنَ الثَّمْرِ وَ الزُّبْدِ»<sup>١</sup> و عن الصادق عليه السلام انه  
قال عليه السلام «فِي الرَّجُلِ يَخْلِفُ تَقِيَّةً قَالَ إِنْ خَشِيتَ عَلَى دَمِكَ وَ مَالِكَ فَاخْلِفْ

<sup>١</sup> - وسائل الشّعبة، جلد ٢٣، ص ٢٢٥، باب ١٢ جواز الحلف باليمين الكاذبة.

تَرُدُّهُ عَنْكَ بِبَيِّنِكَ<sup>١</sup> الى غير ذلك و هل يجوز اقامة الشاهد الجعلى بدفع الرشوة مثلاً مع ثبوت حَقِّه واقعاً فيه نظر من كونه اعانة على الاثم ببعث الشاهدين على الشهادة مع عدم العلم لهما بالحقّ و من ان المفروض ثبوت الحقّ و عدم كون الشهادة على خلاف الواقع غايتها تجزأ مقتضى الاحتياط الترك لأنّ بعث الغير على التجزؤ ايضاً مشكل.

(مسئلة) لو كان للحاكم خصومة مع غيره لا ينفذ حكمه فيها لنفسه على ذلك الغير و لو بان يوكل غيره فى المرافعة معه فترافعا اليه بل يلزم الرجوع الى حاكم آخر بالاجماع و اخبار رجوع المتنازعين الى من عرف احكامهم و نظر فى حلالهم و حرامهم فاللّازم ان يكون الحاكم غيرهما.

(نعم) له ان ينقل حَقِّه الى غيره ثم يرجع ذلك الغير مع الخصم اليه فانه حينئذ ينفذ حكمه لذلك الغير و ان انتقل اليه بعد ذلك باقالة و نحوها.

(مسئلة) اذا كان فى البلد او ما يقرب منه ممّا لا يتعسّر ارجاع التّرافع اليه مجتهدان متساويان فلا اشكال فى تخيير المترافعين فى الرجوع الى ايّهما شاء مع تراضيهما و مع اختيار كلّ منهما واحداً تقدّم حكمه و ان كان احدهما اعلم من الآخر ففى تعيين الرجوع اليه و عدمه قولان فعن جماعة التخيير ايضاً للاصل و اطلاقات اخبار النصب و السيرة المستمرة فى زمان النبى ﷺ و الائمة عليهم السلام فى الرجوع و الارجاع الى آحاد الصحابة من غير ملاحظة الاعلمية مع اختلافهم فى الفضيلة و عدم الانكار عليهم و عن جماعة اخرى كما فى المسالك تقديم الاعلم و الظاهر ان مرادهم الاعلم فى

<sup>١</sup> - مستدرک الوسائل، جلد ١٦، ص ٤٦، باب ٨ جواز الحلف باليمين الكاذبة للتقية.

البلد او ما يقرب منه لا الاعلم مطلقا ولا يخفى ترجيح هذا القول لكون الاطلاقات مقيدة بالاخبار الدالة على الرجوع الى المرجحات عند اختلاف الحاكمين من الافقية والاصدقية والاعدلية فتأمل جيداً.

(مسئلة) اذا احتاج القاضى الى مترجم لسماع الدّعى او الشّهادة او غير ذلك يعتبر ان يكون شخصين عدلين و ذلك لعدم ثبوت الموضوعات شرعاً الا بالبيّنة و اما اعتبار العدالة فى البيّنة فيها فهو من ضروريات المذهب.

(مسئلة) قد تقدّم ان مقتضى الادلة فى التصدى للقضاء وظيفة المجتهد لو كان موجوداً فاذا لم يكن فى البلد موجوداً يجوز لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد من اهل العلم الفصل بين المتنازعين بعنوان التصالح والتراضى و الامر بالمعروف و النهى عن المنكر فلا يجوز له تحليف المنكر لانه من وظيفة المجتهد و حينئذ فله السّمى فى ايقاع الصلح بينهما.

(مسئلة) يعتبر ان لا يقلب عليه النسيان بحيث يسلب عنه الاطمينان فلا يعتمد الناس على حكمه و رأيه بل الاحوط ان يكون ضابطاً بصيراً و قادراً على الكتابة و متصفاً بسائر الكمالات النفسانية كالورع و التقوى و العفة و الحلم و الزهد و غيرها لجملة من الاخبار الدالة على التأكيد فى اتّصاف سواد الناس بهذه الصفات فضلاً عن ولاة الامر و من يدهم ازمة الامور.

## فصل فى بيان الامور التى ينبغى للقاضى مراعاتها

(اقول) قد تقدّم أنّ القضاء امر مهمّ و خطر عظيم و من اهمّ الامور النظامية فى حياة الانسان فينبغى للقاضى الواجد للشرائط ان يحضر العلماء حال حكمه اذ قد يسهو و يخطى فينبهونه فيرجع بعد ان رأى ما ذكره صواباً او ربّما استشكل عليه المسئلة للغفلة عن دليلها تلك الساعة او التعارض و عدم حضور وجه الجمع لتشتت باله حال القضاء او غير ذلك فينبهونه.

(بل ينبغى) له السئوال و المشاورة معهم فى كلّ مسئلة لم تكن قطعية لاحتمال الغفلة و غيرها و لا يخفى عليك أنّه ليس احضارهم ليقلّدهم فى الحكم و المسئلة بل للتنبيه لأنّ القاضى لا يجوز له الحكم و الفتوى بالتقليد و غير المجتهد لا يجوز له ذلك.

(و لكن) لا ينحصر استحباب الاحضار بالمجتهدين اذ يجوز لغير المجتهد تنبيه المجتهد اذا نسى او غفل فأنّه قد يعرف المفضول ما لا يعرفه الفاضل و قد يتنبّه التلميذ بما لا يتنبّه به الاستاد فما فى المسالك من ان المراد من اهل العلم المجتهد ليس بجيد.

(و يستحب) للقاضى ترغيب الخصمين الى الصلح قبل القضاء لانه خير كما فى قوله تعالى ﴿و الصلح خير﴾<sup>١</sup> مضافاً الى ظهور الاجماع على استحبابه و مع ابائهما عنه يحكم بما يقتضيه موازين القضاء بينهما.

(و يستحب) مساواة القاضى بين الخصوم فى الاشارة و النظر و المجلس لخبر السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلْيُوَاسِ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَ فِي النَّظَرِ وَ فِي الْمَجْلِسِ»<sup>٢</sup> و لكن يأتى ان ما ذهب اليه المشهور هو وجوب التسوية فيها لجملة من الاخبار.

(و يستحب) ان يكون مسكنه و منزله و مجلسه للقضاء وسط الموضع الذى هو قاض فيه ليكون النسبة الى جميع الخصوم على السواء.

(و يستحب) للقاضى ان يجلس للقضاء بارزاً مثل قضاء لم يكن له باب و لا حيطان ليسهل الوصول اليه لكل من يحتاج اليه.

(و يستحب) كون القاضى جيّد الحفظ عفيفاً عن الطمع لئلا يتخذ عن غيره بمال و مثله.

(و يستحب) ان يكون كاتبه ان احتاج اليه جيّد الحفظ لئلا يغلط فى الكتابة و لا يشتبه خطّه و ان يكون بالغاً عاقلاً مسلماً عادلاً بصيراً بما هو موكل اليه بل ربّما يجب بعض ذلك ليؤمن خيائته و انخداعه بتزوير بعض الخصوم و اذا افتقر القاضى الى مترجم فلا بدّ من مترجمين عدلين.

<sup>١</sup> - النساء، ١٢٨.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١٤، باب ٣ استحباب مساواة القاضى.

(و يستحب) له ان ينظر أولاً فى حال المحبوسين و يهتم بشئونهم و التوسعة عليهم حسب موازين الشرع لانهم فى عذاب و يمكن ان يكون بعضهم ممن لا يستحق ذلك او انتهى مدة عذابه و هو لا يعلم به او يكون عذابه خفيفاً و هو فى الشدة الى غير ذلك من منشاء الاهتمام خصوصاً اذا انتهى مدة القضاة و جاء قاض آخر.

(و يستحب) له الاعلام بان يأمر من ينادى الا ان فلاناً جاء قاضياً و قراءة عهده و احضار شهوده بعد احضار الناس ان احتاج الى ذلك.

(و يستحب) له استعمال امور بلده الذى هو قاض فيه بان يطلب من اهله من يسئله ما يحتاج اليه من احوال الناس من العلماء و العدول ليكون على بصيرة ممن يعتمد عليه و يسكن الى قوله و يعرف من يستحق التعظيم و من لا يستحقه و من ينبغى ان يخالطه و يصاحبه و من يجتنب عنه و من يحذر شره و من يرجو خيره و ينبغى كون ذلك قبل الوصول و ان لم يتيسر فبعده.

(و يستحب) له ان يجلس حال الحكم مستدير القبلة ليكون وجه الخصوم الى القبلة لعلهم يخافون الله تعالى و يرجعون عن الظلم و قبل يستقبلها هو لما روى عن ائمتنا عليهم السلام «خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقَبْلَةَ»<sup>١</sup>.

(و يستحب) اجلاس الخصمين بين يدى الحاكم لانه اقرب الى التسوية و اسهل للمخاطبة و لقول عليه السلام حين ترافعه مع يهودى فى الدرع عند شريح لولا انه ذمى لجلست معه بين يديك غير انى سمعت النبى ﷺ يقول

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ١٢، ص ١٠٩، باب ٧٦ استحباب استقبال القبلة.

«لَا تُسَاوُوهُمْ فِي الْمَجَالِسِ»<sup>١</sup> و روى عن النبي ﷺ انه قضى ان يجلس الخصمان بين يدي القاضى و لو قاما بين يديه جاز.

(و فى المستند) قيل و لا يجوز الاقامة ان لم يرضيا و هو حسن ان كان القضاء فى مكان مباح لهما او مملوك لمن اذن بالجلوس لهما و الا فيجوز ان لم يأذن المالك بالجلوس بل يجب و ان اختار احدهما القيام مع جلوس الآخر فقد اسقط نفسه حقه بالتسوية؛ انتهى.

(و يستحب) للقاضى ان يعرض المقر بحدّ الله تعالى بالكف عنه و التأويل لقضية ماعز بن مالك عند النبي ﷺ حين اقرّ عنده بالزنا فى اربعة مواضع و النبي ﷺ يردّه و يوقف عزمه تعريضاً لرجوعه و يقول له لعلك قبلت او غمرت او نظرت قال لا، قال افنكتها الا تكفى قال نعم، قال حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها قال نعم، قال كما يغيب المزود فى المكحلة و الرشا فى البئر قال نعم، قال تدري ما الزنا؟ قال نعم، اتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرته حلالاً فعند ذلك امر برجمه.

(و الاستفادة) من بعض الروايات ان التوبة عن المعصية افضل من الاقرار بها عند الامام عليه السلام «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ رَفَعَهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ الرَّائِي الَّذِي أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ قَالَ لِقَنْبَرٍ اخْتَفِظْ بِهِ ثُمَّ غَضِبَ وَ قَالَ مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ مِنْكُمْ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضَ هَذِهِ الْقَوَاحِشِ فَيَفْضَحَ نَفْسَهُ عَلَى رُءُوسِ الْمَلَائِكَةِ أَفَلَا تَابَ فِي بَيْتِهِ فَوَ اللَّهُ لَتَوْبَتُهُ فِيمَا

يِنَّهُ وَبَيَّنَّ اللهُ أَفْضَلَ مِنْ إِقَامَتِي عَلَيْهِ الْحَدَّ<sup>١</sup> الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الدالة على ان التوبة عن المعصية افضل من الاقرار بها عند الامام (عليه السلام) فراجع الوسائل كتاب الحدود و التعزيرات من ابواب مقدّمات الحدود الباب ١٦ ص ٣٢٧ و ابواب حدّ الزنا الباب ١٥ ص ٣٧٦.

(اقول) اذا كان هذا حال الشارع المقدّس في حدود الله تعالى من رأفته و لطفه في اسقاط حقّه فكيف يرضى بعض النّاس الى ترغيب الاشخاص و تشويقهم الى الاقرار بالمعصية و تعريف العصاة من النّاس عند القضاة و التّفيش و التجسّس عن احوالهم و قد نطقت بحرمتهما الآيات و الروايات الكثيرة لا يسع لنقلهما هذا المختصر.

(و اىّ خيانة اعظم) من تتبع عثرات المؤمنين و تعبيرهم و ازاغة سرهم و توهينهم و لعنهم و سبهم و سقوطهم عن اعين النّاس، كلّ ذلك كبيرة موبقة فيدلّ على حرمتها الآيات و الاخبار و لا فرق في المؤمن بين الفاسق و غيره.

(نعم) يستثنى من المؤمن المتجاهر بالفسق فأنّه يجوز سبه و لعنه لانه لا حرمة له و هل يعتبر في جواز سبه كونه من باب النهى عن المنكر فيشترط بشروطه ام لا؟ ظاهر التّصوص و الفتاوى كما في الروضة، الثانى و لكن مقتضى الاحتياط كما ذهب اليه بعض فقهاننا هو الاول.

(و لو كان) متجاهراً بالفسق عند اهل بلده او محلّته مستوراً عند غيرهم هل يجوز ذكره عند غيرهم؟ ففيه اشكال فلما كان الاصل في المؤمن الاحترام

<sup>١</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ٢٨، ص ٣٦، باب ١٦ أن من تاب قبل أن يؤخذ سقط عنه الحد.

على الاطلاق وجب الاقتصار على ما تيقن خروجه و هو ذكر المتجاهر فى المثال المذكور عند اهل بلده او محلته فلا يجوز ذكره عند غيرهم.

(و كذا يستثنى) من المؤمن الفاسق المبتدع لئلا يؤخذ بدعته و بدل عليه ما عن الكافى بسنده الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ «إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الرَّيْبِ وَ الْبِدْعِ مِنْ بَعْدِي فَأَظْهِرُوا الْبِرَاءَةَ مِنْهُمْ وَ أَكْثِرُوا مِنْ سِتِّهِمْ وَ الْقَوْلِ فِيهِمْ وَ الْوَقِيعَةَ وَ بَاهِتُوهُمْ كَيْلًا يَطْمَئِنُّوا فِي الْفَسَادِ فِي الْإِسْلَامِ وَ يَعْظَرَهُمُ النَّاسُ وَ لَا يَتَعَلَّمُونَ مِنْ بَدْعِهِمْ يَكْتُبِ اللَّهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ وَ يَرْفَعُ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتِ فِي الْآخِرَةِ»<sup>١</sup>

(و فى رواية ابي البختري) «ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ حُرْمَةٌ صَاحِبُ هَوًى مُبْتَدِعٌ وَ الْإِمَامُ الْجَائِزُ وَ الْفَاسِقُ الْمُغْلَبُ بِالْفُسْقِ»<sup>٢</sup> و غير ذلك من بعض الموارد ليس هذا المختصر موضع ذكرها.

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، جلد ١٦، ص ٢٦٧، باب ٣٩ وجوب البراءة من أهل البدع.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، جلد ١٢، ص ٢٨٩، باب ١٥٤ المواضع التي تجوز فيها الغيبة.

## فى الآداب المكروهة التى ينبغى للقاضى تركها

و أنها ايضاً كثيرة نكتفى بالتعرض لبعضها فى هذا المختصر.

(منها) اتّخاذ الحاجب على ما ذهب اليه المشهور و المراد به ما يمنع من وصول المتخاصمين الى القاضى مطلقاً و قد استدلّ على الكراهة بالعقل و النّقل؛ (أمّا الأوّل) فقد يكون الامر ضرورياً لصاحب الحاجة فيفوت غرضه و حاجته و لعلّه يتضرّر بتأخير القضاء.

(و أمّا الثانى) فمثل ما روى أنّه قال النبى ﷺ «من ولى من أمور المؤمنين شيئاً و احتجب من دون حاجتهم احتجب الله تعالى دون حاجته و فاقته و فقره»<sup>١</sup> و قد استدلّ للكراهة ايضاً بأن قضاء حاجة المؤمنين مطلوب فتركه مكروه و اتّخاذ الحاجب سببه و سبب المكروه مكروه.

(و ربما) نقل قول بتحريمه عن بعض الفقهاء عملاً بظاهر الرواية و قرّبه فخر المحقّقين ان كان على الدّوام و استحسّنه الشّاهد الثانى.

(و قال المحقّق الاردبيلى) و مع اتّخاذها على الدّوام يمنع ارباب الحوائج و يضرّ بهم، الظاهر أنّه لا خلاف حيثنذ فى التحريم بل و لو كان فى بعض الاوقات اذ يجب على القاضى ان يرفع ما يمنع الوصول اليه المستلزم لرفع

<sup>١</sup> - حوالى اللاكلى، ج ٢، ص ٣٣٣.

الظلم و ايصال الحقوق الى اهلها و يمكن حمل الخبر عليه؛ انتهى.

(و فى المستند) و الاقرب الكراهة و لا بدّ من تقييده بما اذا لم يجب عليه القضاء مطلقاً او فوراً و الآ فيحرم لأنّ سبب الحرام حرام و بما اذا كان فى مكان غير مباح لمن لم يأذنه و الآ فلا يجوز له المنع؛ انتهى.

(و التحقيق) ان يقال أنّه اذا كان مانعاً عن حوائج الناس مطلقاً فيحرم لوجوبه عليهم و لا يتمّ الا بترك اخذ الحاجب و اما اذا لم يكن كذلك كما اذا عيّن الحاجب لمنع من يجوز منه كالتشاغلين للوقت المضيعين للعمر او عيّن وقتاً خاصاً للقضاء و وقتاً آخر للمشاكل الدينيّة او الدنيوية بناء على عدم الفورية للقضاء اذا ترفع اليه المتنازعان فلا بأس به.

(نعيم) اذا قلنا بفورية القضاء مطلقاً او مع تضرّر المترافعين او تضرّر احدهما بالتأخير و لم يكن للقاضى عذر شرعاً او عقلاً فيحرم عليه ان يأخذ حاجباً.

(و فى المحكى) ربّما يقال بكراهة الحاجب لغير القاضى ايضاً كالمفتى و المدرس بل لغيرهما لمنعه عن زيارة الاخوان مع جبر احتمال عدم الرضا بلزوم الاستيذان المقرّر من الشارع الآ مع الخوف.

(و يكوه) ان يكون القضاء حال الغضب و الجوع و العطش و الهمّ و الحزن لخبر السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَقْضِي وَ هُوَ غَضْبَانٌ»<sup>١</sup> رواه فى التهذيب و الكافى بالاسناد عن السكونى عن ابى عبد الله عليه السلام.

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، جلد ٢٧، ص ٢١٣، باب ٢ كراهة القضاء فى حال الغضب.

(و في خبر آخر) «لا يقضى و هو غضبان مهموم و لا مصاب محزون» و في وصية امير المؤمنين عليه السلام لشريح «و لا تَقْضُ دَنًّا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ حَتَّى تَطْعَمَ»<sup>١</sup> و يظهر منها ان المراد منع القضاء مع حالة مشغلة للنفس عن التفكير و استيفائه و بذل الجهد و التوجه بكله فيتعدى الى كل ما هو كذلك.

(و قد خص بعض) الغضب بما اذا لم يكن لله و اما اذا كان لله و القاضى ممن يكون قادراً على منع نفسه لقضية الزبير و الانصارى قال فى المستند و فيه نظر و المروى فى امالى الشيخ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَنْ سُئَالٍ قَبَادَرَ فَدَخَلَ مَثْرَلُهُ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ أَيُّنَ السَّائِلِ فَقَالَ الرَّجُلُ هَا أَنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ مَا مَسَأَلْتِكَ قَالَ كَيْتَ وَ كَيْتَ فَأَجَابَهُ عَنْ سُؤَالِهِ فَقِيلَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كُنَّا عَهْدُنَاكَ إِذَا سُئِلْتَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ كُنْتَ فِيهَا كَالسِّكَةِ الْمُحْمَاةِ جَوَاباً فَمَا بِأَلَاكَ أَبْطَأْتَ الْيَوْمَ عَنْ جَوَابِ هَذَا الرَّجُلِ حَتَّى دَخَلْتَ الْحُجْرَةَ ثُمَّ خَرَجْتَ فَأَجَبْتَهُ فَقَالَ كُنْتُ حَاقِنًا وَ لَا رَأْيَ لِثَلَاثَةِ لَا رَأْيَ لِحَاقِنِي وَ لَا حَاقِبٍ وَ لَا حَازِقٍ»<sup>٢</sup>؛

و الاول هو الذى حبس بوله،

و الثانى هو الذى حبس الغائط،

و الثالث هو الذى ضاق عليه خفه فخرق رجله اى عصرها و ضغطها و هو فاعل بمعنى مفعول.

<sup>١</sup> - الكافى، جلد ٧، ص ٤١٢، باب أدب الحكم.

<sup>٢</sup> - الأمالى للطوسى، ص ٥١٢ المجلس ١٨ و بحار الأنوار جلد ٢، ص ٥٩، باب ١٢ آداب التعليم.

(و يكره للقاضي) تولى البيع و الشراء و ذلك لبعض الاعتبارات العقلية و هو أنه قد يقع فى المعاملة امر تتنفر عنه الطباع و أنه قد يلاحظه المعامل ظاهراً و لم يكن راضياً باطناً و أنه قد يميل قلبه الى من يلاحظ و ينفر عن غيره و قد يخطر ببال من لاحظته أنه يراعيه فى الحكم و ينفر عنه غيره لعدم ملاحظته و نحو ذلك.

(و يؤيد ذلك) ما روى عن النبى ﷺ قال ما عدل و آل اتجر فى رعيته ابداً و اما البيع و الشراء نادراً بحيث لا يصدق التجارة فلا يكره.

(ثم) ان الظاهر ان لا خصوصية بهما بل سائر المعاملات كذلك مثل الاجارة و الاستيجار و الصلح و غيرها و قيل لا خصوصية فى توليه بها بنفسه بل من كان معلوماً للمعامل أنه وكيله كذلك فينبغى له ان لا يوكل معيناً معروفاً بخصوصه بل شخصاً مجهولاً غير معروف النسبة اليه و اذا عرف عزله و نصب غيره.

(و يكره للقاضي) القضاء فى المسجد مطلقاً وفاقاً للاكثر لأن المسجد بنى لذكر الله و العبادة له تعالى و لا يقال للقضاء أنه ذكر الله و ليس محلاً لتقسيم الارزاق و البيع و الشراء و تعريف الضالة و اجراء الحدود و غير ذلك.

(و يؤيد ذلك) بعض الاخبار كمرسلة الفقيه «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَ مَجَانِينَكُمْ وَ رَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ وَ شُرَاءَكُمْ وَ بَيْنَكُمْ وَ الضَّالَّةَ وَ الْخُدُودَ وَ الْأَحْكَامَ»<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> - من لا يحضره الفقيه، جلد ١، ص ٢٣٧، باب فضل المساجد.

(و قيل) بالاستحباب مطلقاً لأنَّ المسجد للذِّكْر و منه القضاء و لان القضاء من اعظم الاعمال فالمناسب ان يقع فى افضل المواضع و قد اجيب عن الاول بأنَّ كون المسجد لمطلق الذكر ممنوع مضافاً الى انه قد ورد فى بعض الروايات «إِنَّمَا تُصِيبُ الْمَسَاجِدُ لِلْقُرَّانِ»<sup>١</sup> سلمنا و لكن كون القضاء ذكراً ممنوع و عن الثانى بأنَّه اجتهد فى مقابلة النص.

(و قيل) بالاباحة مطلقاً و قد استدل عليها بالاصل و بقضاء امير المؤمنين فى جامع الكوفة حتّى ان دكّة قضائه مشهورة و قد اجيب عن الاصل بأنَّه مندفع بالنص المذكور و عن الثانى بأنَّه ما ثبت قضائه عليه السلام فى المسجد و اشتهار الدكّة لا يثبت له منع ثبوتها اولاً و كونها دكّة قضاء على عليه السلام ثانياً و كونها من المسجد فى الصدر الاول ثالثاً.

(و قيل) بالكراهة مع الدوام دون غيره جمعاً لادلة المنع و الجواز.

(و يكوه للقاضى) الشفاعة فى اسقاط حقّ بعد ثبوته لانه منصوب لاستيفاء حقوق الناس لا لاسقاطها فقد يستحى الخصم او لكونه محتاجاً اليه فيسقط لاجله فيضيع حقّه و كذا فى ابطال الدّعوى فانه منصوب سماعها نعم يجوز له طلب الصلح بل يستحبّ ذلك و قد صرح كثير من الاصحاب منهم الشيخ فى المبسوط بأنَّه يستحب للقاضى ترغيب الخصمين الى الصلح.

(و لكن) استحباب الترغيب أنما يكون بعد حضور الخصمين للمرافعة و قبل بيان الدّعوى او يكون بعد البيان و قبل ثبوت الحقّ بالبيّنة او اليمين او

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، جلد ٥، ص ٢١٣، باب ١٤ كراهة إنشاد الشعر فى المسجد.

الاقرار او سقوطه بالحلف.

(و يكره الجلوس) عند القضاة «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ مَرَّ بِى أَبُو جَعْفَرٍ أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ لى مَا مَجْلِسُ رَأَيْتُكَ فِيهِ أَمْسِ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا الْقَاضِيَ لى مُكْرِمٌ فَرُبَّمَا جَلَسْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ لى وَ مَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَنْزِلَ اللَّعْنَةُ فَتَعُمَّ مَنْ فى الْمَجْلِسِ»<sup>١</sup>.

(و روى) فى حديث آخر «أَنَّ شَرَّ الْبِقَاعِ دُورُ الْأَمْوَءِ الَّذِينَ لَا يَقْضُونَ بِالْحَقِّ»<sup>٢</sup> و روى أيضاً ان الصادق عليه السلام قال «إِنَّ التَّوَّابِينَ شَكَّتْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ شِدَّةَ حَرِّهَا فَقَالَ لَهَا عَزَّ وَجَلَّ اسْكُنِي فَإِنَّ مَوَاضِعَ الْقَضَاةِ أَشَدُّ حَرًّا مِنْكَ»<sup>٣</sup>.

(و يكره للقاضى) ان يَمْنَتَ الشُّهُودِ اى يدخل عليهم المشقة و يكلفهم ما يشغل عليهم من التفريق و المبالغات فى مشخصات القضية اذا كانوا من اهل البصيرة نعم ان كانوا من غيرهم و ارتاب الحاكم فى شهادتهم فرقهم استحياباً و سنلهم عن مشخصات القضية زماناً و مكاناً و غيرهما من المميزات فان اختلف اقوالهم سقطت شهادتهم و يستحب له عند الزيبة و عظمهم و امرهم بالتثبت و الاخذ بالجزم.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١٩، باب ٦ كراهة الجلوس إلى قضاة الجور.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١٩، باب ٦ كراهة الجلوس إلى قضاة الجور.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١٩، باب ٦ كراهة الجلوس إلى قضاة الجور.

## الكلام فى الوظائف التى يجب على القاضى مراعاتها

(الاولى) لا خلاف فى وجوب التسوية بين الخصمين فى العدل فى الحكم فلا يجوز التفرقة فيه بين المسلم والكافر او الشريف والوضيع او العادل والفاسق او غيرهم.

(و يدلّ عليه) مضافاً الى الاجماع قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>١</sup> وقال الله سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>٢</sup> وقال جلّ شأنه ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾<sup>٣</sup> الآية و الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام الدالة على وجوب التسوية فى حدّ الاستفاضة.

(و هل يجب التسوية) فى غير ذلك من وجوه الاكرام ام يستحب كالتسوية فى الكلام معهما و السلام عليهما و ردّه اذا سلّما و النظر اليهما و غيرها من انواع الاكرام كالاذن فى الدّخول و القيام لهما و الجلوس و طلاقة الوجه و الانصات لكلامهما.

<sup>١</sup> - النساء، ٥٨.

<sup>٢</sup> - مائدة، ٨.

<sup>٣</sup> - ص، ٢٦.

(والمشهور) بين الاصحاب هو الاول ذهب اليه الصدوقان و هو ظاهر  
النهاية و صريح المحقق و الفاضل فى غير المختلف و نسبه فى المسالك و  
الروضة و المفاتيح الى المشهور و ذهب سائر و العلامة فى المختلف الى  
الثانى.

(و يدل) على ما ذهب اليه المشهور رواية السكونى عن الصادق عليه السلام قال  
قال امير المؤمنين عليه السلام «مَنِ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلْيُؤَاسِ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَ فِي النَّظَرِ  
وَ فِي الْمَجْلِسِ»<sup>١</sup> و قول امير المؤمنين عليه السلام لشريح «ثُمَّ وَاسِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
بِوَجْهِكَ وَ مَنْطِقِكَ وَ مَجْلِسِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعَ قَرِيبُكَ فِي حَنِيْفِكَ وَ لَا يَنَاسَ  
عَدُوُّكَ مِنْ عَدْلِكَ»<sup>٢</sup> الى غير ذلك من الاخبار و ما ذكرناه اذا كان الخصمان  
مسلمين او كافرين.

(و اما اذا كان) احدهما مسلماً و الآخر كافراً فللقاضى ان يرفع المسلم  
على الكافر فى وجوه الاكرام كما جلس على عليه السلام بجانب شريح فى خصومة  
له مع يهودى فى درع و قال عليه السلام «لو كان خصمى مسلماً لجلست معه بين  
يديك و لكن رسول الله ﷺ يقول لا تساوهم فى المجلس».

(و لكن) لا تجب التسوية بين الخصمين فى الميل القلبى مطلقاً لان ذلك  
غير مقدور غالباً مضافاً الى انه لا غضاضة فيه على الناقص و لا ادلال  
للمنصف لعدم اطلاعهما و لا غيرهما عليه نعم يستحب التسوية فيه ايضاً ان  
امكن.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١٤، باب ٣ استحباب مساواة القاضى.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٧، ص ٢١١، ابواب آداب القاضى.

(الثانية) قال جماعة من الفقهاء يحرم على القاضي ان يلقن احد الخصمين ما يستظهر به على خصمه و يغلب عليه و ان ينتبه على وجه صحيح من الحجاج بان يعلمه دعوى صحيحة اذا لم يأت بها مثل ان يدعى بطريق الاحتمال فيعلمه ان يدعى بالجزم حتى يكون دعواه مسموعة و ان ادعى عليه بالقرض و اراد ان يقول دفعته اليك يتعلمه الانكار لثلا يلزمه الاعتراف ثم البيّنة بالاداء و نحو ذلك لأنّ القاضي منصوب لسدّ باب المنازعة لا لفتح بابها فتجوز به ينأى الحكمة الباعثة للنّصب.

(و مال المحقق الاردبيلي) الى جواز ذلك ان لم يرد بذلك تعليم ما ليس بحق حيث قال فى شرح الارشاد لا يبعد الجواز اذا كان المدعى جاهلاً لا يعرف التحرير و القاضى علم بالحال و ما ذكر لم يصلح للتحريم مطلقاً اذ فتح باب المنازعة الحقّة التى تصير سبباً لعدم ابطال حقوق الناس ما نعرف فسادها الا ان يكون لهم دليل آخر من اجماع او غيره فتأمل؛ انتهى.

(الثالثة) اذا حضر الخصمان و بدر احدهما بالدعوى سمع منه من غير نزاع و ان لم يبدرو سكتا فلا يجب على الحاكم الامر بالتكلم و هل يستحب له ان يقول هو او من يأمره تكلّماً او ليتكلم المدعى منكما ام لا، ففيه قولان.

(قال بعض الاصحاب) لو سكت المتخاصمان عند القاضى و لم يتكلّما استجاء منه و احتشاماً له استحَبّ له ان يقول وليتكلم المدعى منكم او يأمر من يتكلم بذلك لذلك و لاحتمال ان ينتظرا الاذن فيضيع وقته وقتها بالانتظار و البعث.

(و لو اتّفقا و ابتدرا معاً) فالمشهور أنّه يسمع من الذى على يمين صاحبه

و لعلّ المستند رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) قال «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) أَنْ يُقَدَّمَ صَاحِبُ الْيَمِينِ فِي الْمَجْلِسِ بِالْكَلَامِ» و قيل يقرع بينهما لورودها لكل امر مشكل و هذا منه و فى المحكى ان القائل بها هو الشيخ و لو تضرّر احدهما بالتأخير قدّمه و لو تعدّد الخصوم بدء بالاول فالاول فان وردوا دفعة أقرع.

(الرابعة) اذا ازدحم جماعة من المدّعين فان جاؤا على التعاقب و عرف الترتيب يقَدّم الاسبق فالاسبق و ان جاؤا معاً او لم يعرف الترتيب اقرع بينهم و قدّم من خرجت قرعته.

(و قيل) يكتب اسماء المدّعين و يجعلها تحت سائر ثم يخرج رقعة رقعة ثم يستدعى صاحبها فيحكم له و هذا ايضاً نوع من القرعة؛ الى غير ذلك من الاقوال تفرّضنا بها فى الارشاد الى ولاية الفقيه.

(الخامسة) صرّح فى المسالك و التحرير بان المقدّم بالسبق او القرعة انما يقَدّم فى دعوى واحدة فلو قال لى دعوى آخر مع هذا الخصم او مع غيره لم يسمع الى ان يقرع القاضى عن سماع دعوى ساير الحاضرين فحينئذ يسمع دعواه و فى المستند انّ مستند الحكم غير واضح فالحكم بوجوب التأخير مشكل.

(السادسة) يجوز لمن حقّه التقديم بالسبق او القرعة اسقاط حقّه فيقدّم من له السابق بعده او خرجت القرعة له و لو وهب حقّه لغيره فهل يجب تقديمه او يجوز او يقَدّم من له السابق، قيل بالاول لان الحق صار له و قد يחדش فيه بان الثابت ثبوته لنفسه و حصول الشغل بالانتقال موقوف على الدليل و هو مفقود و قال فى المستند الظاهر الثالث.

## و اما الشفاعة عند القاضي

فنعول ان المستفاد من الروايات عدم جوازها في الحدود و عدم قبولها بعد بلوغ الامام و اما فيها قبل بلوغها الامام و في غيرها مطلقا فلا اشكال في جواز الشفاعة عنده بل استحبابها في بعض الصور.

(و يدل على ما ذكرناه) عدة روايات نكتفي بنقل واحدة منها و هي رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يشفعن أحد في حد إذا بلغ الإمام فإنه لا يملكه و اشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم و اشفع عند الإمام في غير الحد مع الرجوع من المشفوع له و لا يشفع في حق امرئ مسلم و لا غيره إلا بإذنه»<sup>١</sup>.

(قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) «من أعان أخاه المسلم أو أغاثه حتى يخرج من هم و كرب و ورطة كتب الله له عشر حسنات و رفع له عشر درجات و أعطاه ثواب عشرين نسمات و دفع عنه عشر نقمات و أعد له يوم القيامة عشر شفاعات»<sup>٢</sup>.

(و قال زين العابدين عليه السلام) «من قضى لأخيه المؤمن حاجة فحاجة الله بدأ و قضى الله له بها مائة حاجة في إحداهن الجنة و من نفس عن أخيه كربة نفس الله عنه كرب القيامة بإلغا ما بلغت»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، جلد ٢٨، ص ٤٣، باب ٢٠ جواز الشفاعة في حد.

<sup>٢</sup> - حوالى اللألى، جلد ١، ص ٣٥٦، المسلك الثانى فى أحاديث تتعلق بمصالح الدين.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، جلد ١٦، ص ٣٢٢، باب ٢٢ استحباب نفع المؤمنين.

(و قال موسى بن جعفر عليه السلام) على ما رواه زياد بن ابي سلمة «يَا زِيَادُ لَأَنْ أَسْقُطَ مِنْ حَالَتِي فَأَتَقَطَّعَ قِطْعَةً قِطْعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَوَلَّى لِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَمَلًا أَوْ أَطَا بِسَاطَ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَّا لِمَا ذَا قُلْتُ لَا أَذَرِي جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ إِلَّا لِتَفْرِيجِ كَرْبَةٍ عَنْ مُؤْمِنٍ أَوْ فَكِّ أَسْرِهِ أَوْ قَضَاءِ دَيْنِهِ»<sup>١</sup>.

(في رواية على بن يقطين) «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَعَ السُّلْطَانِ أَوْلِيَاءَ يَدْفَعُ بِهِمْ عَنْ أَوْلِيَائِهِ»<sup>٢</sup> قال الصدوق و في خبر آخر «أُولَئِكَ عُمَّاءُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ»<sup>٣</sup> الى غير ذلك من الروايات الواردة من اهل البيت عليهم السلام في استحباب مساعدة المؤمن استحباباً مؤكداً.

(قال التراقي في العوائد) في أوّل بحث ولاية الفقهاء أنّه نرى كثيراً من غير المحتاطين من افاضل العصر و طلاب الزّمان اذا وجد وافى انفسهم قوّة الترجيح و الاقتدار على التفريع يجلسون مجلس الحكومة و يتولّون امور الرّعية فيفتو لهم في مسائل الحلال و الحرام و يحكمون باحكام لم يثبت لهم وجوب القبول عنهم كثبوت الهلال و نحوه و يجلسون مجلس القضاء و المرافعات و يجرون الحدود و التعزيرات و يتصرفون اموال اليتامى و المجانين و السفهاء و الغيّات و يتولّون انكحتهم و يعزلون الاوصياء و ينصبون القوام و يقسمون الاخماس و يتصرفون مال المجهول مالكة و يؤجرون الاوقاف العامّة، الى غير ذلك من لوازم الرّئاسة الكبرى و نراهم ليس بيدهم فيما يفعلون دليل و لم يهتدوا في اعمالهم الى سبيل بل اكتفوا بما رأوا و سمعوا

<sup>١</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ١٧، ص ١٩٤، باب ٤٦ جواز الولاية من قبل الجائر.

<sup>٢</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ١٧، ص ١٩٢، باب ٤٦ جواز الولاية من قبل الجائر.

<sup>٣</sup> - وسائل الشّيعه، جلد ١٧، ص ١٩٢، باب ٤٦ جواز الولاية من قبل الجائر.

من العلماء الاطياب فيفعلون تقليداً بلا اطلاع لهم على محط فتاويهم فيهلكون و يهلكون اذن الله لهم ام على الله تفترون فرأيت ان اذكر في هذه العايذة الجليلة وظيفة الفقهاء و ما فيه ولايتهم و من عليه ولايتهم على سبيل الاصل و الكلية، انتهى.

(اقول) المعجب انه ﷺ يتعجب و ينتقد من افاضل عصره و طلاب زمانه الذين يجلسون مجلس الحكومة و يتولون امور الرعية و يجلسون مجلس القضاء و المرافعات و يجرون الحدود و التعزيرات و غير ذلك مع اتصافهم بقوة الترجيح و الاقتدار على التفريع.

(و كيف) يكون حاله ﷺ اذا وجد من ليس له قوة الترجيح و الاقتدار على التفريع كما في زماننا مع كونه متصدياً للامور المذكورة التي هي من لوازم الرئاسة الكبرى.

(و بالجملة) انّ الاقدام بما ذكر امر مهم و خطب عظيم ينبغي التورع و التجنب عنه الا في موارد لا بد من الاقدام عليها و الورود فيها؛ عصمنا الله تعالى و اخواننا من الاهواء الباطلة و النفس الامارة بالسوء.

## فى أقسام القتل

أنه ینقسم الى عمد و خطأ محض و شبه بالعمد و لا خلاف فى تحقق العمد بقصد القتل بما یقتل غالباً لصديق التعمد فيه لغة و عرفاً و فى معناه على ما فى المسالك و الجواهر و غیرهما الضرب بما یقتل غالباً و ان لم یقصد القتل لأن القصد الى الفعل حیثئذ كالقصد الى القتل.

(و انما الخلاف بین الاصحاب) فى موضعین:

(احدهما) اذا قصد القتل بما یقتل نادراً بل بما یحتمل الامرین فقیل أنه عمد ایضاً لتحقق القصد الى القتل فیدخل فى العموم و قیل یكون خطأ نظراً الى عدم صلاحیة الآلة للقتل غالباً فلا يؤثر القتل بدونها.

(و فى الشرايع) فالاشبه القصاص و فى الجواهر و لكن الاشبه باصول المذهب و قواعدہ التى منها صدق اطلاق الادلة انّ علیه القصاص بل الاشهر بل لعلّ علیه عامة المتأخرین كما اعترف به فى الریاض، نعم یتظهر من اللمعة نوع تردد فيه حیث نسب ما فى العبارة الى القیل مشعراً بتمريضه او متردداً فيه.

(و الثانى) اذا كان الفعل ممّا لا یحصل به القتل غالباً و لا قصد القتل به و لكن قصد الفعل فاتفق القتل كالضرب بالحصاة و العود الخفیف فقیل أنه داخل فى العمد و قیل هو خطأ و جهة الاختلاف فى الموضعین اختلاف الروایات، تفصیل البحث عنها موكول الى محلّه.

(و اما الخطاء المحض) فلا يقصد الفعل و لا القتل او يقصده بشئ فيصيب غيره مثل ان يرمى حيواناً فيصيب انساناً او انساناً معيناً فيصيب غيره و مرجعه الى عدم قصد الانسان او الشخص.

(و الخطاء الشبيه بالعمد) فهو قصد الفعل الذى لا يقتل مثله مجرداً عن قصد القتل مثل ان يضرب للتأديب ضرباً لا يقتل عادة فيموت المضروب.

(و فى اللعنة و الروضة) و الضابط فى العمد و قسميه ان العمد هو ان يعتمد الفعل و القصد بمعنى ان يقصد قتل الشخص المعين و فى حكمه تعتمد الفعل دون القصد اذا كان الفعل ممّا يقتل غالباً كما سبق.

(و الخطاء المحض) ان لا يعتمد فعلاً و لا قصداً بالمجنى عليه و ان قصد الفعل فى غيره.

(و الخطاء الشبيه بالعمد) ان يعتمد الفعل و يقصد ايقاعه بالشخص المعين و يخطئ فى القصد الى القتل اى لا يقصده مع ان الفعل لا يقتل غالباً فالطبيب يضمن فى ماله ما يتلف بعلاجه نفساً و طرفاً لحصول التلف المستند الى فعله و «لَا يَطْلُ دَمٌ امْرِئٍ مُسْلِمٍ»<sup>١</sup> و لانه قاصد الى الفعل مخطئ فى القصد فكان فعله شبيه عمد و ان احتاط و اجتهد و اذن المريض لآن ذلك لا دخل له فى عدم الضمان هنا لتحقق الضمان مع الخطاء المحض فهنا اولى و ان اختلف الضامن و لو ابرءه المعالج من الجناية قبل وقوعها فهل يصح ام لا؟ فيه قولان ذهب المشهور الى الاول.

<sup>١</sup> - مستدرک الوسائل، جلد ١٨، ص ٤١٣، باب ٢ تعيين العاقلة و القسة عليهم.

(و فى كثر العرفان) اختلف فى قتل العمد ما هو فقال ابو حنيفة و اصحابه هو ما كان بحديد لا بغيره و هو احد قولى الشافعى و قال فى الآخر و اصحابنا ان كل من قصد قتل غيره بما يقتل مثله غالباً سواء كان بحديد حاد او مثقل او خنق او سم او احراق او تغريق او ضرب بعصا او بحجر او غير ذلك فانه عامد و كذا لو قصد القتل بما لا يقتل غالباً فاتفق الموت فانه عمد ايضاً على الاصح.

(اما ما لا قصد فيه اصلاً) لا القتل و لا غيره فيتفق الموت فذلك هو الخطاء و ما كان فيه قصد لا للقتل بل لتأديب او لغيره فيتفق الموت فذاك شبه عمد و لازم الاول القصاص كما تقدم و الثانى الدية على العاقلة كما يجبى و الثالث الدية فى مال الجانى خاصة.

(الحمد لله) الذى جعل العلم حياة القلوب من الردى و نور الابصار من العمى و رفع درجة العلماء بتفضيل مدادهم على دماء الشهداء و روى عن الصادق عليه السلام قال «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمَعَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ وَ وُضِعَتِ الْمَوَازِينُ فَتَوَزَّنَ دِمَاءُ الشُّهَدَاءِ مَعَ مِدَادِ الْعُلَمَاءِ فَيَرْجَحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ»<sup>١</sup> و روى ايضاً عنه عليه السلام عن آبائه عن على عليه السلام قال قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَزَنَ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ بِدِمَاءِ الشُّهَدَاءِ فَيَرْجَحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ»<sup>٢</sup> و راجع عن فضل العلم و العلماء كتاب العلم من بحار الانوار ج ١ و ٢ من الطبعة الجديدة فقد جمع فأوعى كل الآيات و الاحاديث الواردة فى ذلك الموضوع.

<sup>١</sup> - بحار الأنوار، جلد ٢، ص ١٤، باب ٨ ثواب الهداية و التعليم و فضلها.

<sup>٢</sup> - بحار الأنوار، جلد ٢، ص ١٦، باب ٨ ثواب الهداية و التعليم و فضلها.

(و اعلم) ان افضل العلوم بعد المعرفة بالله تعالى علم الفقه فانه الناظم لامور المعاش و المعاد و به يتم كمال نوع الانسان و هو الكاسب لكيفية احكام الله تعالى و به يحصل المعرفة باوامر الله تعالى و نواهيته التي هي سبب النجاة في الدنيا و الآخرة و بها يستحق الثواب.

(و يدل) على افضليته من غيره من الاخبار ما روى عن الكاظم عليه السلام قال «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ فَقَالَ مَا هَذَا فَقِيلَ عَلَامَةٌ فَقَالَ وَ مَا الْعَلَامَةُ فَقَالُوا لَهُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَ وَقَائِعِهَا وَ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْأَشْعَارِ وَ الْعَرَبِيَّةِ قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهَلَهُ وَ لَا يَنْفَعُ مَنْ عِلِمَهُ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثُ آيَةٍ مُحْكَمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ وَ مَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال «لَوَدِدْتُ أَنَّ أَصْحَابِي ضُرِبَتْ رُءُوسُهُمْ بِالسَّيَاطِ حَتَّى يَنْتَفَقَهُوا»<sup>٢</sup> و عنه عليه السلام قال «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ»<sup>٣</sup> و قال النبي ﷺ «مَنْ حَفِظَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا يَنْتَفِعُونَ بِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيهَا عَالِمًا»<sup>٤</sup>.

(عن ابي حمزة الثمالي) قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام «اغْدُ عَالِمًا أَوْ مَتَعَلِّمًا أَوْ أَحِبَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَلَا تَكُنْ رَابِعًا فَتَهْلِكَ بِبُغْضِهِمْ»<sup>٥</sup> و قال رسول الله ﷺ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٣٢٧، باب ١٠٥ ما ينبغي تعلمه و تعليمه من العلوم.

<sup>٢</sup> - الكافي، ج ١، ص ٣١، باب فرض العلم و وجوب طلبه و الحث عليه.

<sup>٣</sup> - الكافي، ج ١، ص ٣٢، باب صفة العلم و فضله و فضل العلماء.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة ج ٢٧، ص ٩٣، باب ٨ وجوب العمل بأحاديث النبي ﷺ.

<sup>٥</sup> - الكافي، ج ١، ص ٣٤، باب أوصاف الناس.

«الانبياء قاده و العلماء سادة و مجالستهم عبادة»<sup>١</sup> و قال «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي قَبْلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَنْ خُلَفَاؤُكَ قَالَ الَّذِينَ يَأْتُونَ بَعْدِي يَزُودُونَ حَدِيثِي وَ سُنَّتِي»<sup>٢</sup> و «مَنْ أَكْرَمَ فِئْتِهَا مُسْلِمًا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ هُوَ عَنْهُ رَاضٍ»<sup>٣</sup> و غير ذلك من الاخبار و الآثار الدالة على فضيلة علم الفقه.

### فى تحرير الوصيتين

للعلماء و الفضلاء احدهما من الحقيق و ثانيهما من العلامة عليه السلام لولده:

(اقم الاولى) فهو انه لابد لهم اذا عنوانوا المسئلة الشرعية و وردوا فى البحث عنها اصولية كانت او فرعية حكمية كانت او موضوعية من المواظبة التامة و الدقة الكاملة حتى لا تخرج عن حدودها الشرعية و العقلية و الآ فيزول اصل المسئلة من البين و مع زوالها يبقئ الناس متحيزين فيقع الهرج و المرج و ينتشر الظلم و الجور عصمنا الله و اخواننا المؤمنين من الاهواء الباطلة و النفس الامارة بالسوء.

(و من الضرورى) اذا كانت المسئلة المعنونة مخدوشة من جهة عدم ملاحظة حدودها شرعيةا و عقليها فكل ما يترتب عليها كان مخدوشاً ايضاً.

<sup>١</sup> - عوالى اللآلى، ج ٤، ص ٧٣، الجملة الثانية فى الأحاديث المتعلقة بالعلم و اهله.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٩١، باب ٨ وجوب العمل بأحاديث النبى ﷺ.

<sup>٣</sup> - عوالى اللآلى، ج ١، ص ٣٥٩، المسلك الثانئ فى أحاديث تتعلق بمصالح الدين.

(و لاحظوا) انه من دأب العلماء اذا وردوا في البحث عن المسئلة اصولية كانت او فرعية اسسوا اصلاً في بعض الموارد ليكون هو المرجع في المسئلة المعنونة اذا لم يجدوا دليلاً فيها فحينئذ اذا كان الاصل المؤسس مخدوشاً فلا ريب في انّ ما يندرج تحته كان مخدوشاً ايضاً وفقنا الله و اخواننا المؤمنين للضراط المستقيم.

(هذا) مضافاً الى انهم يحفظون الاسلام بتسديد عقايد و تقويم قواعده و يذبون عنه و عن اهله شبهات الظالمين و مكاييد الشياطين و يمنعون من دخول شيئ خارج عنه و من خروج شيئ داخل فيه فحينئذ يلزم عليهم الاحتياط التام في بيان المسائل الشرعية و حفظها و تشييدها فان الاحتياط حسن عقلاً و نقلاً من كل احد و من العلماء احسن، كثر الله امثال الاخيار منهم.

(و اما الثانية) فهو وصية العلامة عليه السلام لولده؛ عليك بتعظيم الفقهاء و تكرمه العلماء فان رسول الله صلى الله عليه و آله قال «مَنْ أَكْرَمَ فَقِيهًا مُسْلِمًا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ هُوَ عَنْهُ رَاضٍ وَ مَنْ أَهَانَ فَقِيهًا مُسْلِمًا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ هُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»<sup>١</sup> و جعل النظر الى وجه العالم عبادة و النظر الى باب العالم عبادة و مجالسة العالم عبادة.

(و عليك بكثرة) الاجتهاد في ازدياد العلم و التفقه في الدين فان امير المؤمنين عليه السلام قال لولده «تَفَقَّهْ فِي الدِّينِ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ حَتَّى الطَّيْرُ فِي جَوْ السَّمَاءِ

<sup>١</sup> - عوالي اللآلئ، ج ١، ص ٣٥٩، المسلك الثاني في أحاديث تتعلق بمصالح الدين.

وَالْحُوتُ فِي الْبَحْرِ وَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِهِ<sup>١</sup>.

(و إياك و كتمان) العلم و منعه من المستحقين لبذله فان الله تعالى يقول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾<sup>٢</sup> قال رسول الله ﷺ «إِذَا ظَهَرَتْ الْبِدْعُ فِي أُمَّتِي فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>٣</sup> و قال ﷺ «لَا تُؤْتُوا الْحِكْمَةَ غَيْرَ أَهْلِهَا فَتُظْلِمُوهَا وَلَا تَمْنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتُظْلِمُوهُمْ»<sup>٤</sup>.

(هذا) تمام الكلام فى مبحث القضاء و كثيراً من مسائله تعرضنا لها فى المجلد الرابع من المسائل المستحدثة حتى المسائل التى يستحب مراعاتها للقضاة و يصلح لهم مطالعتها بالدقة الكاملة و يلزم عليهم الاحتياط التام فى بيان المسائل الشرعية و حفظها و تشيدها فان الاحتياط حسن من كل احد و من العلماء احسن عن الرضا عليه السلام «قال أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لِكُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ أَخُوكَ دِينَكَ فَاحْتِطْ لِدِينِكَ بِمَا شِئْتَ»<sup>٥</sup> و عن الصادق عليه السلام «إِيَّاكَ أَنْ تَعْمَلَ بِرَأْيِكَ شَيْئاً وَ تَحْذُ بِالْإِخْتِيَاظِ فِي جَمِيعِ مَا تَحْجُزُ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَ اهْرُبْ مِنَ الْفُتْيَا هَرَبَكَ مِنَ الْأَسَدِ وَ لَا تَجْعَلْ رَقَبَتَكَ لِلنَّاسِ جِسْراً»<sup>٦</sup> الى غير ذلك من الاخبار الدالة على حسن الاحتياط فى كل مورد حكماً و موضوعاً.

<sup>١</sup> - من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٤.

<sup>٢</sup> - بقره، ١٥٩.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٦، ص ٢٦٩، باب ٤٠ وجوب إظهار العلم عند ظهور البدع.

<sup>٤</sup> - عوالى اللآلى، ج ٤، ص ٨٠ الجملة الثانية فى الأحاديث المتعلقة بالعلم.

<sup>٥</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٧، ص ١٦٧، باب ١٢ وجوب التوقف و الاحتياط فى القضاء.

<sup>٦</sup> - مستدرک الوسائل، ج ١٧، ص ٣٢٢، باب ١٢ حكم التوقف و الاحتياط فى القضاء.

## القول فى المهاجرة

و هو الخروج من دار الكفر الى دار الاسلام فالظاهر ان الاصحاب لم يخافوا فى بقائها مادام الكفر باقيا خلافاً لبعض العامة حيث زعم انقطاعها بالفتح لقول النبى ﷺ «لا هجرة بعد الفتح» و هو معارض بقوله ﷺ «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة و لا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» فحيثئذ يحمل الخبر الاول على الهجرة من مكة لزوال علة الهجرة لصيرورتها بالفتح بلد الاسلام فلا يلزم نفي الهجرة من غيرها.

(و كيف كان) تجب المهاجرة عن بلد الكفر على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام من الاذان و الصلاة و الصوم و غيرها سمي ذلك شعاراً لانه علامة عليه قيل و اصل الشعار الثوب الملاصق للبدن و استعير للاحكام اللاصقة اللازمة للذين و فى الصحاح شعار القوم فى الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضاً و هذا المعنى هو المناسب فى المقام لان العبادات المذكورة علامة الاسلام و بها يعرف كون العامل مسلماً.

(ثم) انها تجب مع القدرة عليها بلا خلاف فى ذلك فلو تعذرت لمرض او فقر و نحوه فلا بأس و عن العلامة ﷺ فى المنتهى ان الناس على ثلاثة اقسام؛ (احدها) من يجب عليه و هو من اسلم فى بلاد الشرك و كان مستضعفاً فيهم و لا يمكنه اظهار دينه و لا عذر له من مرض و غيره.

(و الثانى) من يستحب له المهاجرة و هو من اسلم بين المشركين و له

عشيرة تحميه عنه و يمكن اظهار دينه و يكون آمناً على نفسه مع بقائه بينهم فانها لا تجب عليه، كما صرح به جماعة و لكن يستحب له كما صرح به جماعة تجنباً لهم عن تكثير عددهم و عن معاشرتهم.

(و الثالث) من لا يستحب له و هو من كان له عذر يمنعه عن الهجرة من مرض او ضعف او عدم نفقة او غير ذلك.

(و الاصل) فى المسئلة بعد الاجماع و بعد معلومية ايجاب النبى ﷺ لها قوله تعالى فى سورة النساء ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا ❀ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَ لَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ❀ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَ كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>١</sup> و فى هذه الآية من التأكيد ما ليس فى غيرها.

و قوله تعالى ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾<sup>٢</sup> بناء على ان المراد به الاشارة الى الهجرة عن المكان الذى لا يتمكن فيه من العبادة و هناك آيات اخر لا حاجة الى ذكرها.

(و على كل حال) مقتضى الادلة من الكتاب و السنة ان الهجرة عن بلاد الكفر واجبة مع المكنة على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام فتركها من الكبائر الموبقة.

<sup>١</sup> - نسا، ٩٧، ٩٨ و ٩٩.

<sup>٢</sup> - عنكبوت، ٥٦.

## القول فى الدفاع

هو لا يندرج على سبيل الحقيقة فى اسم الجهاد و هو على اقسام؛

(منها) الدفاع عن النفس و لا اشكال فى ان الخائف على نفسه من القتل و الجرح يجب عليه الدفاع مع الامكان سواء غلب السلامة او لا لاطلاق النصوص و وجوب حفظ النفس و لأن غايته على تقدير تركه هو العطب فلا يجوز الاستسلام نعم ان عجز و رعى السلامة بالهرب و نحوه وجب.

(و فى الشرايع) فى كتاب الجهاد و قد يجب المحاربة على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب و يغشاهم عدو يخشى منه على نفسه فيساعدهم دفعاً عن نفسه و لا يكون جهاداً و كذا كل من خشى على نفسه مطلقاً او ماله اذا غلبت السلامة؛ انتهى.

(و قال فى الجواهر) فى كتاب الجهاد و قد تجب المحاربة على وجه الدّفع من دون وجود الامام عليه السلام و لا منصوبه كأن يكون بين قوم يغشاهم عدو يخشى منه على بيضة الاسلام او يريد الاستيلاء على بلادهم او اسرهم و اخذ مالهم او يكون بين اهل الحرب فضلاً عن غيرهم و يغشاهم عدو يخشى منه على نفسه فيساعدهم دفعاً عن نفسه.

(و قال عليه السلام ايضا فى كتاب الحدود) لا خلاف و لا اشكال فى انه للانسان ان يدفع المحارب او اللص او غيرهما عن نفسه و حريمه و ماله ما استطاع للاصل و الاجماع بقسميه و ما تقدم من النصوص فى المحارب بل و عن غيره للاصل و عموم الاعانة على البرّ و غير ذلك الى ان قال:

(نعم) قالوا من غير خلاف يعرف فيه بينهم يجب اعتماد الاسهل فلو اندفع الخصم بالتنبيه و لو بالتلحج فعله و ان لم يندفع الا بالصياح اقتصر عليه ان كان فى موضع يلحقه المنجد مثلاً.

و ان لم يندفع بالصياح عول على اليد فان لم تغن فبالعصا فان لم تكف فبالسلاح الى غير ذلك من افراد الترقى من الاسهل الصعب ثم الى الاصعب. (و لكن) قد ذكرنا سابقاً ان مقتضى اطلاق النصوص عدم الترتيب المزبور خصوصاً فى المحارب و اللص المحارب و المطلع على عيال غيره بل مطلق الدفاع فان لم يكن اجماعاً امكن المناقشة فيه بل لعل السيرة على خلافه.

(و فى اللعنة و الروضة) الدفاع عن النفس و المال و الحريم و هو جازى فى الجميع مع عدم ظن العطب و واجب فى الاول و الاخير بحسب القدرة و مع المعجز يجب الهرب مع الامكان اما الدفاع عن المال فلا يجب الا مع اضطراره اليه.

(قال فى المسالك) فى شرح قول الشرايع و كذا كل من خشى على نفسه مطلقاً او ماله اذا غلب السلامة اشار بالاطلاق الى ان الخائف على نفسه من القتل يجب عليه الدفاع سواء غلب السلامة او لا لان غايته على تقدير تركه الى العطب بخلاف المال فانما يجب المدافعة عنه مع ظن السلامة فقله اذا غلب السلامة شرط للمال خاصة و غلب بالتشديد يفيد معنى ظن لانه رجحان احد الطرفين و وجوب المدافعة عن المال بالشرط كما تقتضيه العبارة هو الاولى سواء تضرر بفواته ام لا لان فى تركه تضییعاً و هو غير جائز و قيل لا تجب المدافعة عن المال الا مع اضطراره اليه و غلبة ظن الظفر و به قطع فى

الدروس وهو اقوى وقطع العلامة بعدم الوجوب مطلقا و الحريم كالنفس فى وجوب الدِّفاع عنه مع الامكان و لو عجز و امكن الهرب فيهما وجب؛ انتهى.

(و على كل حال) لا اشكال فى وجوب الدفاع عن النفس بما يتمكن و ان علم عدم الدفع عنها و لا يجوز الاستسلام فان عجز و رجا السلامة بالهرب و نحوه وجب.

(هذا) اذا علم المدافع او ظنَّ ان المدفوع قصد قتله او جرحه بل الظاهر على ما تعرض له بعض الاعلام اعتبار امكان تسلطه عادة مع ذلك فلو قصده من وراء حائل من نهر او حائط او حصن يحول عادة بينه و بين التسلط على ما يريد كَفَّ عنه كما صرَّح به فى كشف اللثام.

(و لكن) قال فى كشف الغطاء الدفاع عن نفسه فى مقاتلة عدوَّ اراد قتله فانه يجب عليه المقابلة متى احتمل حصول السلامة بالدِّفاع و ان علم انه مقتول لا محالة بحيث يقتل و يقتل فى الآن الواحد استحَبَّ له ذلك و قد يقال بوجوبه.

(و يرد عليه) ان مقتضى بعض الروايات و وجوب حفظ النفس وجوب الدفاع و لو ظن على نفسه التلف بل و لو علم لان غايته على تقدير تركه الى العطب و هو غاية عمل المفسد مع ان بقاء الحياة ساعة او ساعتين بل الاقل منهما يكفى فى وجوب الدفاع؛ فتأمل.

(نعم) لو امكن السلامة بالهرب كان احد اسباب الحفظ فيجب عينا ان توقَّف عليه او تخييراً ان امكن به و بغيره.

(و كيف كان) فيكون دم المدفوع هدرًا جرحاً كان او قتلاً و كذا ما يتلف من ماله اذا لم يمكن الدفاع بدونه و يستوى في ذلك الحر و العبد و المسلم و الكافر و الليل و النهار بمثقل او محدد، خلافاً لابي حنيفة فضمنه مع القتل بمثقل ان قتله نهاراً.

(و يدل عليه) مضافاً الى الاجماع بقسميه عليه بعض النصوص.

(منها) ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ اللَّصُّ الْمُحَارِبُ فَاقْتُلْهُ فَمَا أَصَابَكَ فَدَمُهُ فِي عُتْقِي»<sup>١</sup>.

(عن ابي عبد الله عليه السلام) انه قال «إِذَا قَدَرْتَ عَلَى اللَّصِّ فَاْبْدُرْهُ وَ أَنَا شَرِيكَكَ فِي دَمِهِ»<sup>٢</sup> و عنه عليه السلام عن ابيه انه قال «إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَهْلَكَ وَ مَالَكَ فَاْبْدُرْهُ بِالضَّرْبَةِ إِنْ اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ اللَّصَّ مُحَارِبٌ لِّلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ فَمَا تَبِعَكَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ عَلَى»<sup>٣</sup>.

(عن ابي ايوب) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول «مَنْ دَخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ دَارَهُ مُحَارِباً لَهُ فَدَمُهُ مُبَاحٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ لِلْمُؤْمِنِ وَ هُوَ فِي عُتْقِي»<sup>٤</sup> الى غير ذلك من الروايات الدالة على ان دم المدفوع هدر جرحاً كان او قتلاً فضلاً عن ماله اذا لم يندفع الاً بذلك.

(و لو قتل الدافع) سواء كان دفاعه عن نفسه و حريمه و ماله كان

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٢١، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨١، باب ١ جواز دفاع اللص و قتاله.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١١٩، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٢١، باب ٧ جواز دفاع اللص و قتاله.

كالشهيد في الاجر و الثواب و اما في باقى الاحكام من التغسيل و التكفين و التحنيط فكغيره و يدل على ذلك عدة روايات.

(منها) مارواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال «قال رسول الله ﷺ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَ قَالَ لَوْ كُنْتُ اَنَا لَتَرَكْتُ الْمَالَ وَ لَمْ اُقَاتِلْ»<sup>١</sup>.

(و منها) مارواه ابو بصير «قَالَ سَأَلْتُ اَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَهِيدٍ فَقُلْنَا لَهُ اَقِيْقَاتِلْ اَفْضَلُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يُقَاتِلْ فَلَا بَأْسَ اَمَّا اَنَا لَوْ كُنْتُ لَتَرَكْتُهُ وَ لَمْ اُقَاتِلْ»<sup>٢</sup> و قد روى عن الصادق عليه السلام «ان رسول الله قال من قتل دون عقال فهو شهيد».

(و منها) ما رواه عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>٣</sup>.

(و منها) مارواه ابو مريم عن ابى جعفر عليه السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ثُمَّ قَالَ يَا اَبَا مَرْيَمَ هَلْ تَدْرِي مَا دُونَ مَظْلَمَتِهِ قُلْتُ جَعِلْتُ فِدَاكَ الرَّجُلُ يُقْتَلُ دُونَ اَهْلِهِ وَ دُونَ مَالِهِ وَ اَسْبَاوَ ذَلِكَ فَقَالَ يَا اَبَا مَرْيَمَ إِنَّ مِنَ الْفَقْرِ عِرْفَانَ الْحَقِّ»<sup>٤</sup>.

(و منها) ما رواه الفضل بن شاذان عَنِ الرِّضَا عليه السلام فِي كِتَابِهِ إِلَى الْمَأْمُونِ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٣، باب ٢ عدم وجوب الدفاع عن المال.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٣، باب ٤ عدم وجوب الدفاع عن المال.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٢١، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٢١، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

قَالَ «وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>١</sup> الى غير ذلك.

(و يضمّنه المدفوع) و كذا يضمن كلّ ما يجنيه على الدافع بخلاف الدافع فقد مرّ انه لا يضمن ما يجنيه على المدفوع حتى نفسه.

(و لكن) لا يبدؤه الدافع الا مع العلم او الظن بقصده و لو كفّ كفّ عنه فان عاد عاد فلو قطع يده مقبلاً و رجله مدبراً ضمن الرجل فان سرتا ضمن النصف قصاصاً او دية.

(قال المحقق رحمته الله) و لو ضربه مقبلاً فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الجرح و لا في السراية و لو ولى فضربه اخرى فالثانية مضمونة فان اندملت فالقصاص في الثانية و لو اندملت الاولى و سرت الثانية ثبت القصاص في النفس.

(و لو سرتا) فالذى يقضيه المذهب ثبوت القصاص بعد رد نصف الدية و لو قطع يده مقبلاً و رجله مدبراً ثم يده مقبلاً ثم سرى الجميع قال في المبسوط عليه ثلث الدية ان تراضيا بالذّية و ان اراد الولي القصاص جاز بعد رد ثلثي الدية، اما لو قطع يده ثم رجله مقبلاً و يده الاخرى مدبراً و سرى الجميع فان توافقا على الدية فنصف الدية و ان طلب القصاص رد نصف الدية.

(و الفرق) ان الجرحين هنا تواليا فجرى مجرى الجرح الواحد و ليس كذلك في الاولى و في الفرق عندى ضعف و الاقرب ان الاولى كالثانية لانّ جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية كما لو قطع يده و آخر رجله ثم قطع الاول يده الاخرى فمع السراية هما سواء في القصاص و الدية.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٢٢، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

## فى الدفاع عن المال

و لا اشكال فى اصل الجواز مع القدرة و غلب على ظنه السلامة و الا فلا، قيده غير واحد فى المال بما اذا ظن السلامة بل لو علم تلف النفس فى الدفاع عن المال حرم عليه ذلك لاهمية حفظ النفس و ان كان قد يظهر من بعض الروايات المرسل جوازه ايضاً.

(و كيف كان) فلا يجب الدفاع عن المال الا مع اضطراره اليه كمن ظن ترتب التلف على فقدته كأن يؤخذ منه الماء و اتى اجله و هو فى مهلكة فهذا يرجع الى الدفاع عن النفس و بما ذكرنا ظهر الفرق بين النفس و المال من انه يجب الدفاع فى الاول مع انحصار الامر فيه و لا يجوز الاستسلام بخلاف المال الذى لا يتوقف حفظ النفس عليه بلا خلاف فى ذلك بل الاجماع بقسميه عليه و لبعض النصوص الدال على جواز ترك الدفاع فى المال على الاطلاق و لو ظن الشخص العطب و الهلاك بالدفاع سلم المال فلم يجز له الدفاع حفظاً للنفس.

(و من الروايات الدالة) على الجواز ما رواه السكونى عن جعفر عن ابيه عن على عليه السلام «انّه أتاه رجلٌ فقال يا أمير المؤمنين إنّ لي صاعاً دخل على امرأتى فسرق حليها فقال أما إنّهُ لو دخل على ابنِ صفيّة لما رضى بذلك حتّى يعمّه بالسيف»<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١١٩، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

(و منها) ما روى عن الباقر عليه السلام «إِنَّ اللَّهَ لَيَمُقُّ الْعَبْدَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ فَلَا يَقَاتِلُ»<sup>١</sup> و رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني.

(و منها) ما رواه وهب عن جعفر عن ابيه انه قال «إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَهْلَكَ وَ مَالَكَ فَأَبْذَرُهُ بِالضَّرْبَةِ إِنْ اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ اللَّصَّ مُحَارِبٌ لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ فَمَا تَمَعَكَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ عَلَى»<sup>٢</sup>.

(و منها) ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ اللَّصُّ الْمُحَارِبُ فَأَقْتُلْهُ فَمَا أَصَابَكَ فَدَمُهُ فِي عُنُقِي»<sup>٣</sup> الى غير ذلك من الاخبار.

(و من الروايات الدالة) على جواز ترك الدفاع في المال بل استحبابه.

(منها) ما رواه ابو بصير قال سئلت ابا جعفر عليه السلام «عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ فَقَالَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَهِيدٍ فَقُلْنَا لَهُ أَفَيُقَاتِلُ أَفْضَلُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يُقَاتِلْ فَلَا بَأْسَ أَمَّا أَنَا لَوْ كُنْتُ لَتَرَكْتُهُ وَ لَمْ أَقَاتِلْ»<sup>٤</sup> و رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد.

(و منها) ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَ قَالَ لَوْ كُنْتُ أَنَا لَتَرَكْتُ الْمَالَ وَ لَمْ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١١٩، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١١٩، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٥، ص ١٢١، باب ٤٦ جواز قتال المحارب و اللص.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٣، باب ٤ عدم وجوب الدفاع عن المال.

أَقَاتِلْ<sup>١</sup> إلى غير ذلك من الاخبار.

(و فى اللعنة و الروضة) الدفاع عن النفس و المال و الحريم و هو جازى فى الجميع مع عدم ظن العطب و واجب فى الاول و الاخير بحسب القدرة و مع المعجز يجب الهرب مع الامكان اما الدفاع عن المال فلا يجب الا مع اضطراره اليه و كذا يجوز الدفع عن غير من ذكر مع القدرة و الاقرب وجوبه مع امن الضرر و ظن السلامة معتمداً فى الدفاع مطلقا على الاسهل فالاسهل كالصباح ثم الخصام ثم الضرب ثم الجرح ثم التعطيل ثم التدفيع.

(قال فى القواعد) و للانسان ان يدافع عن المال كما يدافع عن نفسه و ان قل و لكن لا يجب و وافقه عليه فى كشف اللثام، نعم قال الا مع الاضرار و التضرر بفقده ضرراً يجب دفعه عقلاً او كان المال لغيره امانة فى يده و ربما وجب الدفع عنه مطلقاً من باب النهى عن المنكر.

(ثم) فى جواز القتل او الجرح للدفع عن المال له او لغيره ان لم يندفع الا به مع القطع بانه لا يريد سواء من نفس او عرض تامل و قد مر فى باب الامر بالمعروف و النهى عن المنكر التردد فى جواز القتل او الجرح ان لم ينته بدونه بغير اذن الامام و لكن اطلق الاصحاب.

(ثم) ذكر جملة من النصوص الدالة على جواز القتال عن المال و «ان من قتل دون ماله فهو شهيد».

(و اورد عليه) بان ما ذكره من التأمل و التردد كالاكتفاء فى مقابلة

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٣، باب ٤ عدم وجوب الدفاع عن المال.

النصوص و الفتاوى نعم لو علم القتل مع المدافعة اتجه حينئذ الحرمة لما سمعته من الاجماع منهم على الظاهر بل قد يظهر من غير واحد الحاق الظن به و ان كان لا يخلو من نظر و ما ذكره من الامانة فى يده يمكن منع وجوب الدفاع عنها مع خوف الضرر لعدم صدق التعدى و التفريط كما ان ما ذكره من احتمال وجوب الدفع عن المال مطلقا لا وجه له بعد النص و الفتوى بالاذن فى الاستسلام و النهى عن المنكر لا يقتضى وجوب الدفع المشتمل على الخوف على النفس و غيرها و كذا الكلام فى ما ذكره من التأمل فى جواز القتل و الجرح الى آخره فانه لا وجه بعد النصوص و الفتاوى باهدار دم المدفوع و ما ذكره فى كتاب الامر بالمعروف و النهى عن المنكر غير مسئلة الدفاع التى لا اشكال فى اباحة دم الظالم فيها بخلاف الامر بالمعروف و النهى عن المنكر كما هو واضح و اما العرض فانه له المدافعة عنه و ان خاف القتل ضرورة كونه اهم من المال.

(وفى المسالك) و الاقوى وجوب الدفع عن النفس و الحریم مع الامكان و لا يجوز الاستسلام فان عجز و رجع السلامة بالكف او الهرب وجب اما المدافعة عن المال فان كان مضطراً اليه و غلب على ظنه السلامة وجب و الا فلا.

## فى الدفاع عن العرض

يجب الدفاع عن الحريم باى وسيلة ممكنة و لو علم انه يصير مقتولا فضلا عما دونه زوجة كانت او غيرها ممن يتعلّق به من ابن او بنت او اب او اخ او سائر ما يتعلّق به حتى خادمه و خادمته و لو انجر الى قتل المدفوع و لا يجوز الاستسلام و لو امكن التخلص بوجه غير القتال وجب ذلك و لو وقع نقص على المدافع من قبل المدفوع مباشرة او تسيباً يكون ضامناً جرحاً او قتلا او مالا و نحوها.

(و فى القواعد) يجب الدفاع عن النفس و الحريم بما استطاع و لا يجوز الاستسلام و للانسان ان يدافع عن المال كما يدافع عن نفسه و ان قلّ لكن لا يجب و يقتصر على الاسهل فان لم يندفع به ارتقى الى الصعب فان لم يندفع فالى الاصعب فلو كفاه الصياح و الاستغاثة فى موضع يلحقه المنجد اقتصر عليه فان لم يندفع خاصمه بالعصا فان لم يفد فبالسلاح و يذهب دم المدفوع هدرأ حرأ كان او عبداً مسلماً او كافراً و لو قتل الدافع كان كالشهيد و يضمّنه المدفوع و كذا جنايته بخلاف المدفوع.

(و فى كشف اللثام) لوجوب دفع الضرر عقلاً و النهى عن المنكر بمراتبه و قول ابى جعفر عليه السلام فى رواية غياث «إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ اللَّصُّ يُرِيدُ أَهْلَكَ وَ مَا لَكَ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْذُرَهُ وَ تَضْرِبَهُ فَأَبْذُرْهُ وَ اضْرِبْهُ»<sup>١</sup> و اجاز الشافعى الاستسلام فى احد قوله و ان لم يمكن و امكن الهرب وجب.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٢٠، باب ٧ جواز دفاع المحارب و قتاله.

(و فى المسالك) و الاقوى وجوب الدفع عن النفس و الحریم مع الامكان و لا يجوز الاستسلام فان عجز و رجا السلامة بالكف و الهرب وجب اما المدافعة عن المال فان كان مضطراً اليه و غلب على ظنه السلامة وجب و ألا فلا؛ انتهى.

(و فيه) ان كلامه الاخير لا يخلو عن المناقشة بأنه مع الاضطرار اليه للنفس يجب عليه الدفع و ان لم يظن السلامة لانه من الدّفاع عنها.

(قال فى كشف الغطاء) الدّفع عن عرضه او عن نفس مؤمن او عرضه فيجب عليه ذلك مع ظنّ السلامة و لا يجوز بدون ذلك.

(قال فى الزّياض) و اما وجوب الدّفاع فى العرض مع ظنّ الهلاك فمحلّ نظر بل الظاهر جواز الاستسلام حينئذ كما صرح به فى التحرير و غيره لاولوية حفظ النفس من حفظ العرض كما يستفاد من جملة من الاخبار الواردة فى درء الحد عن المستكرهه على الزنا معللة بقوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>١</sup> و لو قتل الدّافع كان كالشهيد فى الاجر للنصوص النبوية «من قتل دون ماله» كما فى بعض او دون عقل كما فى آخر فهو شهيد كما فيهما بمنزلة الشهيد كما فى الثالث.

(و اورد عليه بعض الاعلام) بان اهمية حفظ النفس من العرض بعد تسليمها مع التعارض لا فى الدّفاع المعلوم فيه النجاة او المظنون فيه ذلك و المفروض وجوب حفظ العرض كالنفس و لا دليل على الاذن فى الاستسلام

كالمال و الاخبار الواردة فى سقوط الحد عن المستكرهه المعلّله بما ذكر مساقه لبيان حكم الاكراه الذى لا يتمكّن معه من الدّفع كما لو قيدت الامرته مثلاً و المراد هنا أنّ العرض كالمال فى جواز الاستسلام و ان تمكّن من الدّفاع؛ فتأمل جيداً.

(فتبتين) من جميع ما ذكرناه فى الدّفاع أنّه لا خلاف و لا اشكال فى جواز الدّفاع عن النفس و الحریم و المال مع عدم ظنّ العطب و لكن يجب فى الاول و الثانى دون الثالث الاّ مع اضطراره اليه بل قلنا فى الاول و الثانى أنّه يجب الدّفاع و لو ظنّ على نفسه التلف بل و لو علم أنّه يصير مقتولا لاطلاق التّصوص و وجوب حفظ النفس و لا يجوز الاستسلام.

(نعم) او امكن السلامة بالهرب و غيره وجب و يجب ان يقتصر فى جميع ذلك على الاسهل فان لم يندفع به ارتقى الى الصعب فان لم يندفع به فالى الاصعب اقتصاراً على ما تندفع به الضرورة فلو كفاه التنبيه على تبقيظه بتنحى و نحوه اقتصر عليه ان خاف من الصياح فان لم يندفع به خاصمه باليد او بالعصا فان لم يفد فبالسلاح و يذهب دم المدفوع هدرأ حرأ كان او عبداً او مسلماً او كافراً ليلاً او نهاراً اجماعاً و التّصوص به مستفيضة.

(و كيف كان) لا خلاف فى أنّه لا يجوز للمدافع ان يبدؤه ما لم يتحقّق قصده اليه او الى عرضه او ماله و لو بالطريق الظنى الذى يتحقّق به مثله عرفاً فاذا تحقّق القصد فللمدافع دفعه مادام مقبلاً مراعيأ الترتيب المذكور و يتعيّن وجوب الكفّ عنه مع ادباره معرضاً عن ظلمه اذ لا يجوز الضّرب الا للدفع و لا دفع مع الادبار المزبور و لو ضربه مقبلاً فقطع يده فلا ضمان

على الضارب في القطع و لا في الجرح و لا في السراية مع توقف الدّفع عليه  
 بلاخلاف نصّاً و فتوى و لو ضربه مدبراً فقطع رجله او جرحه ضمن لانه ظلم  
 فتندرج في العمومات.

(ما ذكرنا كله) في الدّفاع عن نفسه و حريمه و ماله و اما الدّفاع عن  
 نفس الغير و حريمه و ماله فيجوز في الجميع ايضاً بلا خلاف بل يستحب  
 مع القدرة و لكن وجوب الدّفاع عن نفس الغير و حريمه مشروط بظنّ  
 السلامة و امن الضرر و لا يجوز بدون ذلك.

## فروع يتعلّق بالدفاع

(الاول) لو وجد مع زوجته او مملوكة او غلامه او ولده او بنته او احد من ارحامه من ينال دون الجماع فله دفعه بما يرجو معه الاندفاع كما مرّ بلا خلاف لأنّ ذلك من جملة الدّفاع الجائز او الواجب عن العرض فان اتى الدفع عليه و افضى الى قتله ان لم يمكن دفعه بدونه فهو هدر كغيره من افراد الدفع ضرورة ان المقام منه.

(و لو قتله) فى منزله فادعى القاتل ارادة المقتول نفسه او ماله او ما يجوز مدافعتة عنه و انه لم يندفع الا بالقتل فعليه البيّنة ان الداخل كان معه سيف مشهور مقبلا على رب المنزل و ان لم تشهد بقصده القتل لتعذر العلم به، قال الشهيد فى الرّوضة يكتفى بذلك لدلالة القرائن عليه المرجّحة لصدق المدعى.

(و على كل حال) فالمدفوع هدر للدّافع فى ما بينه و بين الله تعالى و الاّ فللولى القصاص منه ما لم تكن له بيّنة على ذلك لأنّ الاصل الضمان.

(و اما اذا وجد) مع زوجته رجلاً يزنى بها و علم بمطاوعتها له فمقتضى الاصل عدم جواز استيفاء الحدّ منهما بنفسه لكن وردت الرّخصة فى قتل الزّوجة و الزانى بها فله قتلها فيما بينه و بين الله تعالى و لا اثم عليه بذلك سواء كان الفعل يوجب الرجم او الجلد كما لو كان الزانى غير محصن او كانا غير محصنين و سواء كان الزوجان حرين ام عبيدين ام بالتفريق و لافرق فى الزّوجة بين الدائم و المتمتع بها و لا بين المدخول بها و غيرها لاطلاق الاذن

المتناول لجميع ذلك و الظاهر اشتراط المعاينة على حد ما يعتبر فى غيره و لا يتعدى الى غيرها و ان كان رحماً او محرماً اقتصاراً فيما خالف الاصل على موضع الوفاق.

(و لا يخفى) ان جواز قتلها بحسب الواقع و لكن فى الظاهر يجب عليه القود مع اقراره بقتله او قيام البيّنة به الا أن يأتى على دعواه بيّنة او يصدقه ولى المقتول قال داود بن فرقد سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول «إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتَ عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِكَ رَجُلًا مَا كُنْتَ صَانِعًا بِهِ قَالَ كُنْتُ أَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ قَالَ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَاذَا يَا سَعْدُ فَقَالَ سَعْدٌ قَالُوا لَوْ وَجَدْتَ عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِكَ رَجُلًا مَا كُنْتَ صَانِعًا بِهِ فَقُلْتُ أَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَقَالَ يَا سَعْدُ فَكَيْفَ بِالْأَرْبَعَةِ الشُّهُودِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ رَأْيِ عَيْنِي وَ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ قَدْ فَعَلَ قَالَ إِي وَ اللَّهِ بَعْدَ رَأْيِ عَيْنِكَ وَ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ قَدْ فَعَلَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ جَعَلَ لِمَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا<sup>١</sup>.

(و لكن) يمكن الحيلة على ان لا يكون عليه القود مع وقوع الفعل فيما بينه و بين الله تعالى بان ينكر قتلها و يحلف ان ادعى عليه و بورى بما يخرججه عن الكذب لانه محقّ فى نفس الامر مواخذة بحسب الظاهر؛ فتأمل.

(الثانى) من اطلع على صورات قوم فى دارهم بقصد النظر الى ما يحرم عليه منهم فلمهم زجره و منعه و لو لم يتزجر جاز دفعه بالضرب و نحوه فلو لم يتزجر فرموه بحصاه او غيرها حتى الآلات القتالة فاتفق الجناية عليه كانت

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ٢٨، ج ١٤، باب ٢ أن كل من خالف الشرع فعليه حد.

هدراً بلاخلاف فلا دية عليهم و لو بادروا الى رميه من غير زجر ضمنوا الجناية.  
(و يدلّ عليه) مضافاً الى الاجماع بقسميه عليه عدة من الاخبار منها خبر حماد بن عيسى و خبر العلاء بن الفضيل.

(و منها) ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال «أَيُّمَا رَجُلٍ أَطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارِهِمْ لِيَنْظُرَ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ فَفَقَّئُوا عَيْنَهُ أَوْ جَرَّحُوهُ فَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَ قَالَ مَنْ اِغْتَدَى فَأَعْتَدَى عَلَيْهِ فَلَا قُوَّةَ لَهُ»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال «عَوْرَةُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ وَ قَالَ مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى مُؤْمِنٍ فِي مَنْزِلِهِ فَعَيْنَاهُ مَبَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ فِي يَلْكِ الْحَالِ»<sup>٢</sup> الحديث.

(و منها) ما روى عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث المناهى «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَطَّلَعَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِ جَارِهِ وَ قَالَ مَنْ نَظَرَ إِلَى عَوْرَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ أَوْ عَوْرَةِ غَيْرِ أَهْلِهِ مُتَعَمِّدًا أَذْخَلَهُ اللَّهُ مَعَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَبْحَثُونَ عَنْ عَوْرَاتِ النَّاسِ وَ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَفْضَحَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»<sup>٣</sup> و غير ذلك من الأخبار، فراجع الى الوسائل الباب ٢٥ من ابواب القصاص فى النفس.

(الثالث) لو كان المطلع رحماً لنساء صاحب المنزل فان نظر الى ما جاز نظره اليه من غير شهوة و ريبة لم يجز رميه فلو رماه و جنى عليه ضمن.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٦٨، باب ٢٥ أن من اطلع إلى دار لينظر عورة لاهلها فلهم منه.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٦٦، باب ٢٥ أن من اطلع إلى دار لينظر عورة لاهلها فلهم منه.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٦٧، باب ٢٥ أن من اطلع إلى دار لينظر عورة لاهلها فلهم منه.

(نعم) لو كان ناظراً الى ما لا يجوز له النظر اليه كالعورة او كان نظره بشهوة كان كالاجنبى فجاز رمية بعد زجره و التنبية فلو جنى عليه كان هدرأ.

(الرابع) لو اطلع للنظر الى ابن صاحب المنزل مع شهوة و ريبة فله دفعه و زجره و مع عدم الانزجار فله رمية و كانت الجناية هدرأ.

(الخامس) لو اطلع على بيت لم يكن فيه من يحرم النظر اليه لم يجز رمية فلو رمى و جنى عليه ضمن.

(السادس) لو كان المطلع بعيداً بحيث لم يطلع على العورات و لكن و رآهن بالآلات الحديثة كان حكمه كالمطلع من قريب فيجوز دفعه بما تقدم و الجناية عليه هدر.

(السابع) لو كان اطلّاعه على العورات بوسيلة المرأة فهل يجرى عليه حكم المطلع بلا وسيلة ام لا؟ قيل يجرى، لكن الاحوط الاكتفاء بالزجر و منعه بالوعظ و النصيحة دون الرمي.

(الثامن) لو قتل رجلاً فى منزله و ادعى أنه دخله بقصد التعدى على نفسه او عرضه او ماله و لم يعترف الورثة بذلك لزم على القاتل اثبات مدّعه فان اقام البينة على انّ الداخل كان ذا سيف مشهور مقبلاً على صاحب هذا المنزل و ان لم تشهد بقصده القتل لتعذر العلم به، فالمعروف بين الاصحاب انه يكتفى بذلك لدلالة القرائن الحالية عليه المرجحة لصدق المدعى و الا اقتص منه؛ فتأمل.

(التاسع) يجوز للانسان دفع الدابة الصائلة عن نفسه و عن غيره و عن ماله فلو تعييت او تلفت بدفعه مع توقّف الحفظ عليه فلا ضمان عليه.

(العاشر) لو عض يد انسان ظلماً فانتزع يده فندرت استان العاض بذلك فلا قود و لا دية و كانت هدرأ و للمعضوض التخلص منه بالكّم و الجرح ثم السكين و الخنجر متدرجاً فى دفعه الى الايسر فالايسر فان انتقل الى الصعب مع امكان ما دونه ضمن و لو لم يندفع الا بالقتل فعل و لا ضمان.

(الحادى عشر) لو تعدى كل من الرجلين على الآخر ضمن كل منهما ما جناه على الآخر لو كف احدهما فصال الآخر فقصد الكافّ الدفع عن نفسه لم يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع و الآخر يضمن لكونه ظالماً.

(الثانى عشر) لو تجارح اثنان و ادعى كلّ منهما أنّه قصد الدفع عن نفسه فان حلف احدهما دون الآخر ضمن الآخر و ان حلفا او لم يحلفا معاً ضمن كلّ منهما جنايته.

(الثالث عشر) و لو اذّب الولى الصبى بل مطلق الولد الصغير ضمن ما يجنى عليه بسبب التأديب لانه مشروط بالسلامة و الاذن الشرعى لا ينافى الضمان المستفاد من عموم الادلة و ظاهر كلمات الاصحاب الاتفاق على ذلك فى تأديب الولد.

(و انما الخلاف) فى تأديب الزوجه اذا ادبها الزوج قال الشيخ و جماعة انّ الحكم فيها كذلك لانه ايضا مشروط بالسلامة و به قطع فى الدروس و

تردد المحقق في الشرايع و علّله بقوله لأنه من جملة التعزيزات السايغة فلا يترتب عليه الضمان، قال العلامة في القواعد و لو أدب زوجته على الوجه المشروع قيل يضمن لأنّ التأديب مشروط بالسلامة و يشكل بأنّه من التعزير السايغ.

(قال في المسالك) و يشكل بان ذلك وارد في تأديب الولد لأنّ الفرض وقوعه سائناً فلو كان جوازه موجبا لعدم الضمان يثبت فيهما و الفرق بينهما بالانفاق على ضمانه دونها فيرجع الى الاصل في محل المنع نعم المقتضى للجواز في تأديبها قوى مدركاً حيث أنّه منصوص القرآن لقوله تعالى ﴿وَ اضْرِبُوهُنَّ﴾<sup>١</sup> إلا ان ذلك لا يخرج عن حكم الاصل لأنّا نتكلم في تعزير الولد على وجه يجوز.

(الرابع عشر) من اراد الزنا بأمرته جاز لها قتله دفاعاً عن نفسها بل وجب بناء على القول بوجوب الدفاع عن العرض و دمه هدر و يدلّ عليه مضافاً الى الاخبار الدالة على جواز الدفاع خبر عبد الله بن سنان الوارد في المورد المذكور.

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل اراد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فاصابت منه مقتلاً قال ليس عليها شيء فيما بينها و بين الله عزّ و جلّ و ان قدّمت الى إمام عادل أهدر دمه<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> - نساء، ٣٤.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعه، ج ٢٩، ص ٦١، باب ٢٣ أن من أراد الزنا بأمرأة فدفعته عن نفسها فقتله.

(الخامس عشر) من به سلعة و هى عقدة تكون فى الرأس او البدن فاذا قطعها قاطع فان كان باذن من كانت فيه و هو كامل و لم يكن قطع مثلها مما يقتل غالباً فاتفق موته فلا دية على القاطع لانه فعل مأذون فيه لاجل الاصلاح الا ان يكون قطعها مما يقتل غالباً و يعلم به القاطع فلا ينفع الاذن فى سقوط الضمان.

(و كيف كان) فلو كان المقطوع مولى عليه و كان القاطع وليا كلاب و الجدل له او باذنه ضمن الولي الدية و فى المسالك يحتمل ضمان القاطع باذن الولي لان ذلك بمنزلة المداواة المضمون ما يتلف بسببها و ان اجتهد الفاعل و كان فعله بالاذن انتهى.

و لو كان القاطع اجنبياً بدون اذن الولي فاتفق القتل قيل وجب القتل لانه حصل بفعله عدواناً و تردّد المحقق فى القود فى الشرايع و قال الاشبه باصول المذهب و قواعده ثبوت الدية فى ماله لا القود لانه لم يقصد القتل و لم يكن القطع المزبور مما يقتل مثله غالباً فيكون من شبهه العمد.

(السادس عشر) اذا امر الامام عليه السلام احداً بفعل كالصعود الى نخلة او النزول الى بئر فاتفق موته قيل كان الامام ضامناً له ان اكراهه عليه و الا فلا. لان مثل هذا الفعل مما لا يجب على الفاعل فيكون اكراهه عليه مجبوراً بالضمان.

(و المحقق رحمته الله) استضعف هذا القول حيث قال فى الشرايع و فى هذا الفرض منافاة للمذهب و وجه ذلك ان عصمته تمنع من الاكراه على فعل لا يجب على المأمور و على تقدير جواز اكراهه لا يجامع الحكم بضمانه ثم

قال و يتقدر فى نائبه و لو كان ذلك لمصلحة عامة كانت الدية فى بيت المال و ان لم يكرهه فلا دية اصلا.

(وفى المسالك) و الحقّ أنّه متى كان فى الفعل مصلحة عامة فامره به وجب عليه الامتثال و لا ضمان عليه لأنّ طاعته واجبة و ان لم يكن كذلك لم يتحقّق امره به فضلا عن اكراهه نعم يتصور ذلك فى نائبه لعدم اشتراط عصمته، فان كان اكراهه عليه لمصلحة عامة فديته فى بيت المال كخطاء الحكّام و الآففى ماله و لو لم يكرهه فلا ضمان و فى الدروس جعل ديته مع امر الامام لمصلحة المسلمين فى بيت المال و هو حسن.

(و فيها مطالب)

(و فيها آيتان)

(الاولى) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>١</sup>﴾

(الثانية) ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>٢</sup>﴾

(اقول) محاربة الله تعالى و رسوله ﷺ عبارة عن محاربة المسلمين بالقتل او اخذ الاموال قهراً بغير حق او اخافتهم بشهر السلاح عليهم و اضافها سبحانه اليه و الى رسوله تعظيماً لشأن المسلمين او باعتبار ان الله و رسوله هما اللذان حرّما الاموال و النفس و الاذى فالمخالف محارب لهما و اصل الحرب السلب و منه حرب الرجل ماله اى سلبه فهو محروب و حريب.

(المطلب الاول) فى تعريف المحارب و هو كل من اظهر السلاح و جرّده

<sup>١</sup> - المائدة، ٣٣.

<sup>٢</sup> - المائدة، ٣٤.

لاخافة الناس فى مصر او غيره فى برّ او بحر ليلاً او نهاراً ضعيفاً كان او قوياً من اهل الزّبيّة كان او لم يكن ذكراً كان او انثى.

(و فى كنز العرفان) نسب هذا التعريف الى الفقهاء مشعراً بدعوى الاجماع عليه لعموم الآية المتناول لجميع من ذكر و مقتضى النصوص تحقّقه باخافة كلّ من يحرم عليه اخافته من الناس من غير فرق بين المسلم و غيره و فى بلاد الاسلام و غيرها قوله تعالى ﴿و يسعون فى الارض فساداً﴾ يحتمل ان يكون نصبه صفة لمصدر محذوف اى سعيّاً فساداً او على الحال اى مفسدين او على أنّه مفعول له.

(و على كلّ حال) يظهر من العموم فى الآية و فى الروايات شمول الكافر و المسلم و الحرّ و العبد و الواحد و المتعدّد و القوى و الضعيف و أنّه لا فرق فى كون المحاربة فى البرّ او البحر فى المصر او غيره و فى الليل او النهار فيدخل قاطع الطريق و المكابر على المال و البضع و اعتبر بعض العامة كونها فى البرّ و المواضع البعيدة عن العمران و عموم الادلة من الآية و الرواية يدفعه و تردد فى الشرايع فى ثبوت الحكم فى المجرد الضعيف عن الاخافة و رجح الثبوت بمجرّد قصده.

(و المراد) بالسلاح فى المقام على ما صرح غير واحد هو الاعم من المحدّد و غيره فيدخل فيه العصا و الحجر و غيرهما و ان كان اطلاقه على ذلك لا يخلو من تجوّز.

(و خالف ابن الجنيد) فى المقام حيث خص المحارب بالذكر و هو قول بعض العامة لوجود لفظ المذكر فى الآية الشريفة.

(و فيه) مضافاً الى أن احكام النساء داخلة فى احكام الرجال غالباً بطريق التغليب المتعارف ان العموم فى بعض النصوص يدفعه كصحيحة محمد بن مسلم «مَنْ شَهِرَ السِّلَاحَ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ» الحديث و «من» عام حقيقة للذكور و الاناث و سواء كان من اهل الريبة ام لا، خلافاً للشيخ فى النهاية حيث اشترط كونه من اهل الريبة نظراً الى أنه المتيقن و الحدود تدرء بالشبهات و لرواية ضريس الكناسى و عموم النص المذكور يدفعه و الزاوية ضعيفة سنداً.

(و كيف كان) يستفاد من الادلة أنه يشترط ان يكون قاصداً بشهر السلاح و حمله المحاربة او اخذ المال او الاخافة فمن علم منه القصد الى ذلك تعلق به الحكم قطعاً و من علم منه عدم القصد الى ذلك لم يتعلق به قطعاً و من لم يعلم منه القصد فالحكم فيه عند الاكثر كالاول مستدلين على ذلك بالعموم.

(و فى الروضة) قصد الاخافة ام لا على اصح القولين قال فى الجواهر بعد نقل عبارة الروضة و ان كنا لم نجده قولاً صريحاً لاحد و على تقديره فلا ريب فى شذوذه و ان كان قد يستدل له باطلاق الادلة الا انه منزل و لو بقرينة الفتاوى و الغلبة و درء الحد و غير ذلك على الاول اى صورة قصد الاخافة؛ انتهى.

(حاصل كلامه) ان المدار على قصد الاخافة الذى يتحقق به الفساد فى الارض فلو اتفق خوف الناس منه من غير ان يقصده فليس بمحارب كما انه محارب مع القصد المزبور و ان لم يحصل معه خوف منه او اخذ مال.

(و فى الرياض) يدل على اشتراط قصد الاخافة فى المحاربة مضافاً الى

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٠٧، باب ١ من ابواب حد المحارب.

الاتفاق عليه على الظاهر الآ من نادر مع عدم صدقها عرفاً الآ به المروى فى قرب الاسناد عن رجل شهر الى صاحبه بالرمح و السكين فقال ان كان يلعب فلا بأس و على عدم اشتراط السلاح من نحو السيف القوى فى رجل اقبل بنار فاشعلها فى دار قوم فاحترقت و احترق متاعهم انه يغرم قيمة الدار و ما فيها ثم يقتل مضافاً الى صدق المحاربة بكل ما يتحقق به الاخافة و لو حجراً او غيره و ربما يفهم من الروضة عدم اشتراط قصد الاخافة و ان به قولاً و هو مع ضعفه و شذوذه لم اجده مع انه اشترطه فى المسالك من دون خلاف فيه يذكره.

(قال المحقق الاردبيلي رحمته) و قد عرّف المحارب فى الفروع بأنه من شهر السلاح لاخافة المسلم فى البرّ و البحر و البلدان و غيرها و الظاهر ان المراد من شهره ليخوفه من القتل بقصد اخذ ماله غيلة و جهراً بحيث لو لم يخف و لم يترك المال له لقتله و اخذ ماله لا كل من شهر السلاح للاخافة فيدخل فيه كل مخوف غيره بشهر السلاح.

(و المستفاد) من عبارته رحمته من شهر السلاح لا بقصد القتل و اخذ المال بل لمجرد الاخافة لا يصدق عليه المحارب فبناء عليه لو شهر احد او جماعة السلاح لمجرد اخافة الناس و تفرقهم لا بقصد الضرب و القتل و لا بقصد اخذ المال منهم لم يترتب عليهم حكم المحارب و لكن فى كلامه نظر حيث ان المستفاد من بعض الروايات ان من جرد السلاح لمجرد الاخافة فهو من مصاديق المحارب و كان حده النفى و هو رواية على بن حسان عن ابي جعفر الجواد عليه السلام قال «مَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ أَخَذَ الْمَالَ وَ قَتَلَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَلَ أَوْ يُضْلَبَ وَ مَنْ حَارَبَ فَقَتَلَ وَ لَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَلَ وَ لَا يُضْلَبَ وَ مَنْ حَارَبَ

وَ أَخَذَ الْمَالَ وَ لَمْ يَقْتُلْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ وَ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ وَ مَنْ حَارَبَ وَ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَ لَمْ يَقْتُلْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْفَى<sup>١</sup> الحديث؛ فراجع الوسائل.

(التحقيق في المقام) انه يعتبر في صدق المحاربة قصد الاخافة التي يتحقق بها السعى في الارض فساداً فعلى هذا لو قاتل جماعة بجماعة اخرى لعداوة بينهم او لغرض من الاغراض و ان لم يكن شرعياً او قصد شخص ان يقتل شخصاً آخر لعداوة بينهما ففي صدق المحاربة و جريان حكمها فيهما تأمل و اشكال بل الاقرب عدمه.

(و بالجملة) ان المدار على التجاهر بالسعى في الارض بالفساد بتجريد السلاح و نحوه للقتل او سلب المال او الاسر و نحو ذلك مما هو بعينه محاربة لله تعالى و رسوله ﷺ فلو حمل على غيره من غير سلاح ليأخذ ماله او يقتله جاز بل وجب الدفاع في الثاني و لو انجر الى قتله و لكن لا يثبت له حكم المحارب.

(قال في القواعد) و انما يتحقق لو قصدوا اخذ المال قهراً مجاهرة فان اخذوه خفية فهم سارقون و ان اخذوه اختطافاً و هربوا فهم متتهبون لا قطع عليهم.

(و في الجواهر) لو كان الاخذ خفية او اختطافاً ثم الهرب بعده و غير ذلك مما لا يعد محاربة بل هو سرقة او نهب و ان جرحوا او قتلوا حين اختطفوا او سرقوا للتخلص من القبض و نحوه.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣١٣، باب ١ من ابواب حد المحارب ح ١١.

(و كيف كان) لو حمل جماعة على جماعة او شخص على شخص للخصومة التي كانت بينهم سياسياً كانت او دينياً او دنيوياً من دون تجريد السلاح و غيره بل كان حملهم و هجومهم عليهم بالسب و الاهانة و اعلانهم ما يوجب الفسق للاغراض المذكورة فلا يثبت لهم حكم المحارب و لا يجوز مجازاتهم بالحبس و القتل نعوذ بالله تعالى لانَّ السبَّ و الاهانة و اظهار ما يوجب الفسق لا يوجبهما و لو كان المسبوب بلغ من المقام ما بلغ و لكن لو فرضنا ان هجمهم كان موجباً لاختلال النظم و الانتظام فللحاكم التعزير.

(نعم) ساب النبي ﷺ او احد الائمة عليهم السلام او فاطمة الزهراء عليها السلام يقتل من دون خلاف بين الاصحاب و يجوز قتله لكل من اطلع عليه بل يجب و لا يلزم الاذن في قتله من الامام عليه السلام او الحاكم ما لم يخف القاتل على نفسه او عرضه او ماله الخطير او على مؤمن نفساً او عرضاً او مالا فينتفى الجواز للضرر.

(و في الروضة) في الحاق باقي الانبياء عليهم السلام بذلك وجه قوى لانَّ تعظيمهم و كلامهم قد علم من دين الاسلام ضرورة فستبهم ارتداد و الحق في التحرير بالنبي ﷺ امه و بنته من غير تخصيص بفاطمة عليها السلام و يمكن اختصاص الحكم بها عليها السلام للاجماع على طهارتها بآية التطهير.

(قال ابو عبدالله عليه السلام) اخبرني ابي ان رسول الله ﷺ قال «النَّاسُ فِيْ اَسْوَةِ سِوَاءٍ مَنْ سَمِعَ اَحَدًا يَذْكُرُنِيْ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ اَنْ يَقْتُلَ مَنْ شَتَمَنِيْ وَ لَا يَرْفَعَ اِلَيَّ السُّلْطَانُ وَ الْوَاجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ اِذَا رَفَعَ اِلَيْهِ اَنْ يَقْتُلَ مَنْ نَالَ مِنِّي»<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> - وسائل الشيعه، ج ٢٨، ص ٢١٢، باب ٢٥ قتل من سب النبي ﷺ.

(و عن محمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام قال «إِنَّ رَجُلًا مِنْ هَؤُلَاءِ كَانَ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ لِهَذَا فَقَامَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ تَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَانْطَلَقَا حَتَّى آتَيَا عَرَبَةً فَسَالَا عَنْهُ فَإِذَا هُوَ يَتَلَقَّى غَنَمَهُ فَقَالَ مَنْ أَنْتُمَا وَمَا اسْمُكُمَا فَقَالَا لَهُ أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ قَالَ نَعَمْ فَتَزَلَا فَضَرَبَا غَنَمَهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا الْآنَ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَيَقْتُلُ قَالَ إِنْ لَمْ تَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ فَأَقْتُلْهُ<sup>١</sup> و رواه الشيخ باسناده عن على بن ابراهيم.

(و قد تبين مما ذكرناه) ان المحارب كل من اظهر السلاح و جرده كالسيف او غيره كالحجر و نحوه لاخافة الناس على وجه يتحقق به ارادة الفساد فى الارض فى برّ او بحر ليلاً كان او نهاراً فى مصر او غيره ذكراً كان او انثى و ان لم يكن من اهل الفتنة و لا من اهل الاخافة بان كان ضعيفاً عنها و لكن لو بلغ ضعفه حداً لا يتحقق من اخافته خوف لاحد ففى ثبوته اشكال و لا يشترط فى تحقق المحاربة اخذ النصاب و لا الحرز بل و لا اخذ شيء لاطلاق الأدلة.

(و اعلم) ان التعريف و ان كان شاملاً للصغير و الكبير و لكن لا بد من تقييده بالمكلف لانّ الحد مشروط بالتكليف و ان ضمن الصغير المال و النفس كما يضمن ما يتلفه فى غير هذا الفرض.

(قال المحقق الاردبيلي رحمته الله) فى البحث عن المحارب و الظاهر انه مقيد بالمكلف كسائر الاحكام خصوصاً حد السرقة و الزنا و الشرب فلا يدخل

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٢١٣، باب ٢٥ قتل من سب النبي ﷺ.

الصبي و المجنون تحته فلا يثبت الحكم فيهما مع احتمال ذلك فى الصبي المميز اذا وجدت شروط المحارب المتقدمة؛ انتهى.

(و لا يثبت حكم المحارب) للظليع و هو المراقب للقوافل و نحوها ليخبر رفقاءه من المحاربين و لا للردء بكسر الراء فسكون الدال فالهمزة و هو الذى يعين للمحارب فيما يحتاج اليه من غير ان يباشر متعلق المحاربة مما فيه اذى الناس و الا كان محارباً.

(و لا للمستلب) و هو الذى يأخذ المال جهراً و يهرب مع كونه غير محارب.

(و لا للمختلس) و هو الذى يأخذ المال خفية من غير الحرز.

(و لا للمحتال) و هو الذى يستعمل الحيلة و التزوير حتى يأخذ المال او يصنع الرسائل و الكتب الكاذبة بان فلانا طلب منك كذا و كذا ديناً فيأخذ من غير ان يكون لفلان خبر بذلك.

(و لا للمبتج) و هو الذى يطعم البئج صاحب المال حتى خرج من العقل ثم اخذ منه شيئاً.

(و لا لساقى الموقد) و هو الذى سقى غيره مرقداً اى منوماً حتى يأخذ ماله،

كل ذلك للاجماع على الظاهر المصرح به فى بعض العبائر و خروجهم عن نصوص السرقة و المحارب لعدم صدق تعريفهما عليهم.

(نعم يلزمهم التعزير) حسب ما يراه الحاكم قطعاً للفساد و الفتنة و ان له ان يعزّر كل من فعل محرماً او ترك واجبا الهياً عالماً عامداً قبل ان يتوب

حسب ما يراه من المصلحة على ان لا يبلغ مبلغ الحد.

(و يدلّ عليه امور):

(الاول) فعل امير المؤمنين عليه السلام ذلك فى موارد مختلفة كما يظهر من عدة روايات فى ابواب متفرقة و فعله عليه السلام يدلّ على مشروعيته.

(الثانى) النصوص الخاصة الواردة فى موارد مخصوصة الدالة على ان للحاكم التعزير و التأديب حتى فى الصبى و المملوك.

(الثالث) ان الاسلام قد اهتم بحفظ النظام المادى و المعنوى و من الواضح ان هذا يقتضى تعزير الحاكم كل من خالف النظام.

(الرابع) ما ورد فى عدة من الاخبار من ان الله تعالى قد جعل لكل شىء حداً و جعل لمن تعدى ذلك الحد حداً.

(و منها) ما رواه سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ كَانَ لَهُ حَدٌّ».

(و منها) ما رواه على بن رباط عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ جَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَدًّا وَ جَعَلَ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ الشُّهُدَاءِ مَسْتَوْرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ»<sup>١</sup>.

(و اما مقدار التعزير) فالمعروف بين الاصحاب و منهم المحقق فى الشرايع انه للامام حسب ما يراه من المصلحة و لكن لا يبلغ به حد الحر فى

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ١٧، باب ٣ عدم جواز تجاوز الحد، ح ٢.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ١٥، باب ٢ أن كل من خالف الشرع فعليه حد، ح ٢.

الحر و هو المائة و حد العبد فى العبد و هو الاربعون.

(قيل) لا يبلغ ادنى الحد فى العبد مطلقاً.

(و قيل) يجب ان لا يبلغ به اقل الحد ففى الحر خمسة و سبعون و فى العبد اربعون.

(و قيل) انه فى ما ناسب الزنا يجب ان لا يبلغ حد هو فى ما ناسب القذف او الشرب يجب ان لا يبلغ حده و فى ما لا مناسب له ان لا يبلغ اقل الحدود و هو خمسة و سبعون حد القواد و حكاة فى المسالك عن الشيخ و الفاضل فى المختلف.

(و المستفاد) من صحيحة حماد بن عثمان هو القول الاول فانه روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قُلْتُ لَهُ كَمْ التَّعْزِيرُ فَقَالَ دُونَ الْحَدِّ قَالَ قُلْتُ دُونَ ثَمَانِينَ قَالَ لَا وَ لَكِنْ دُونَ اَرْبَعِينَ فَإِنَّهَا حَدُّ الْمَمْلُوكِ قُلْتُ وَ كَمْ ذَاكَ قَالَ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَاهُ الْوَالِى مِنْ ذَنْبِ الرَّجُلِ وَ قُوَّةِ بَدَنِهِ»<sup>١</sup> و فى المسالك ان تقدير التعزير الى الامام مبنى على الغالب و الا فقد عرفت ان منه ما هو مقدر و كون غايته ان لا يبلغ به الحد انتهى.

(و لا يخفى عليك) ان التعزير على ما يستفاد من الروايات الواردة عن اهل البيت عليه السلام مختص بالضرب بالسوط لا غيره من اخذ المال (الجريمة) قليلاً كان او كثيراً و الحبس و نحوهما و ان صرح فى التحرير بجوازه بالحبس ولكنه مشكل فان الحبس فى الشريعة المقدسة فى مواضع معينة فلا يجوز التعدى عنها.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٧٥، باب ١٠ حد التعزير.

(منها) حبس المديون لو ادعى الاعسار حتى يشته فاذا ثبت اعساره خلى سبيله.

(و منها) حبس المروءة المرتدة فانها لا تقتل و ان كانت ردتها عن فطرة بل تحبس دائماً و تضرب اوقات الصلوات بحسب ما يراه الحاكم الى ان تتوب او تموت.

(و منها) الأمر بالقتل فلا قصاص عليه و لا دية و لكن يحبس دائماً حتى يموت.

(و منها) حبس من سرق ثالثة فانه يحبس دائماً و انفق عليه من بيت مال المسلمين و ان سرق فى السجن قتل الى غير ذلك من الموارد التى ذكرت متفرقة فى ابواب الفقه.

(فلا بد للحاكم) ان يقتصر فى الحبس على مورد النص و لولا حكم الشارع بالحبس فى الامثلة المذكورة لم يثبت له الحكم بالحبس فيها فيكتفى فى الحبس مؤبداً كان او غيره فى الشرع الاقدس بموارد الثبوت فلا نظن ان يقول احد منهم بالحبس الابد فى حق المجرمين فى غير موارد الثبوت شرعاً و بتقدير المدة فى الحبس الموقت كيف يشاء: والله العالم.

(ثم) لا بأس بضرب الصبى تأديباً خمسة او ستة مع رفق و يدل عليه رواية حماد بن عثمان قال قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فى أَدَبِ الصَّبِيِّ وَ الْمَمْلُوكِ قَالَ خُمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ وَ ارْفُقْ<sup>١</sup> وَ هَذَا الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ بِوَلِيِّ الطِّفْلِ عَلَى مَا

دلت رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قال امير المؤمنين عليه السلام اَذْبِ الْبَيْتِمْ مِمَّا تُؤَذِّبُ مِنْهُ وَلَدَكَ وَاضْرِبْهُ مِمَّا تَضْرِبُ مِنْهُ وَلَدَكَ»<sup>١</sup>.

(و الحكم المذكور) فى تأديب الصبى فى غير المعلم و اما فيه فما يستفاد من بعض الاخبار عدم جواز الضرب بأزيد من ثلاثة و يدلّ عليه خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَلْقَى صَبِيَّانَ الْكُتَّابِ أَلْوَاْحَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ لِيُخَيَّرَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ أَمَّا إِنَّهَا حُكُومَةٌ وَ الْجَوْرُ فِيهَا كَالْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ ابْلِغُوا مُعَلِّمَكُمْ إِنْ ضَرَبْتُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ فِى الْأَذْبِ اقْتَصَّ مِنْهُ»<sup>٢</sup>.

(و اما تأديب المملوك) فما يستفاد من الاخبار أنه يجوز ضربه تأديباً الى عشرة و تدلّ على ذلك صحيحة حريز بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال «لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّبَ الْمُحْرِمُ عَبْدَهُ مَا بَيَّنَّهُ وَ بَيَّنَّ عَشْرَةَ أَصْوَابَ»<sup>٣</sup> و الرواية و ان وردت فى خصوص المحرم الا انه اذا جاز للمحرم ان يضرب عبده عشرة اسواط جاز لغيره بالاولوية، الى غير ذلك من الروايات فراجع الوسائل الباب ٨ من أبواب بقية الحدود.

(و الفرق) بين التعزير و الحد من وجوه نشير الى بعضها.

(منها) ان الاول ليس له التقدير باصل الشرع غالباً فى طرف القلة و لكنه مقدر فى طرف الكثرة بما لا يبلغ الحد بخلاف الثانى فإنه شرعاً عقوبة خاصة قد رها الشارع للمكلف على ارتكاب معصية خاصة و عين كميتها فى جميع افراد.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٧٨، باب ٨٥ أنه يجوز للإنسان أن يؤذّب البيتيم.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٧٢، باب ٨ جواز تأديب المملوك على عصيانه ح ٢.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٥٦٤، باب ٩٥ جواز تأديب المحرم عبده.

(و منها) ان الاول على وفق الجنايات فى العظم و الصغر بخلاف الحد فانه يكفى فيه مسمى الفعل فلا فرق فى القطع بين سرقة ربع دينار و قنطار و فى شرب الخمر بين تناول القطرة منه و ما فوقها مع عظم اختلاف مفسدهما.

(و منها) ان الاول تابع للمفسدة و ان لم تكن معصية كتأديب الصبيان و المجانين استصلاحاً لهم.

(و منها) ثبوت التخيير للحاكم فى الاول بحسب موارد التعزير و لا تخيير له فى الحدود الا فى المحاربة.

(الآية الثانية) ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>١</sup>.

(هذا الاستثناء) من حقوق الله تعالى لان الساقط بالتوبة انما هو الحد الذى هو حق الله.

(و اما) حقوق الناس من القتل و الجرح و المال فلا يسقطها الا القصاص و الاداء سواء كان المال موجوداً بعينه او تلف فيلزمه حينئذ قيمته و تقييده تعالى التوبة بكونها قبل القدرة يدل على أنها لو حصلت بعد القدرة لم يسقط الحد و اما العقاب الاخرى فيسقط بالتوبة مطلقاً فى حقوقه تعالى و ما ذكرناه مذهب اصحابنا و به قال الشافعى و قال كثير من العامة أنه راجع الى جميع الحقوق الا ان يوجد عين المال فيؤخذ منه.

## القول فى حكم الفساد

ان الفساد هل يوجب شيئاً من الحبس و القتل ام لا؟ فنقول انه مضافاً الى انه لم ينعقد فى الكتب الفقهية باب او فصل بهذا العنوان لبحث فيه عن حكمه و يبين له حد معين بعد القطع انه حرام بلاخلاف و لا اشكال بالادلة الاربعة من الآيات الشريفة و الروايات الواردة عن اهل البيت عليهم السلام و العقل و الاجماع و انه لا بد لمرتكبه من الممانعة و المواخذه حتى يتوب لا يوجب فى اول وحلة شيئاً من التعزير و الحبس و القتل قبل استعلام حال المرتكب للفساد من جهة علمه بفساد عمله او جهله.

(اذا عرفت هذا) فنقول حسب القواعد الفقهية ان كان المرتكب للفساد عالماً بفساد عمله و انه محرم شرعاً فارتكبه عامداً فلا بد للحاكم فى صورة التمكن ان يعزّره حسب ما يراه كبايع الخمر مثلاً عالماً بحرمة غير مستحل و ان استحله حكم بارتداده فيقتل ان كان ارتداده عن فطرة و يستتاب ان كان عن ملة.

(و ان كان جاهلاً) بحرمة فلا شيء عليه و لكن يبين له تحريمه و يأمره بالمعروف و ينهى عن المنكر و يحدده عن الارتكاب ليمنع بعد ذلك و ان لم يتج فيعزّره بما يراه فى المرتبة الثانية و ان لم يتنبه بالتعزير فيحسبه لرفع الفساد ان توقف عليه الى ان يعلم ندامته و توبه عن عمله.

(و كذلك) ساير المحرمات المعلوم حرمتها فى الشريعة الاسلامية كالمينة

و لحم الخنزير و الزبا و لو ارتكب شخص شيئا منها غير مستحل عزّر ان كان عالما بحرمتها و الا فلا.

(و ما ذكرناه) فى ان المرتكب للفساد يستحقّ التعزير اذا لم يتب عن عمله و اما ان تاب عن عمله بعد ظلمه لنفسه و لغيره و استمرّ على توبته و اظهر الندم على ما فعل او اتى بالاعمال الصالحة الدالة على ندمه فلا تعزير له و يدلّ على ذلك قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>١</sup>.

(هذا) اذا كانت التوبة قبل الثبوت عند الحاكم فاذا كانت بعد قدرته عليه فلا يسقط الحدّ كما لا يسقط حقوق الناس مطلقا كالنفس و الجرح و المال.

(و على كل حال) لا يجوز قتل المؤمن بمجرد ارتكابه للفساد و ان قتله بمقتضى الآيات الشريفة و الروايات الواردة عن اهل بيت عليهم السلام من اعظم المحرّمات و اشدّ الكبائر و أنّه يوجب خلود النار، الا ترى انه يباح بالاكراه جميع المحرّمات حتى الاضرار بالغير ما لم يبلغ الدم قال النبى ﷺ «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُخَفَّنَ بِهَا الدَّمُ فَإِذَا بَلَغَ الدَّمُ فَلَيْسَ تَقِيَّةً»<sup>٢</sup> حيث انه دل على ان حدّ التقية بلوغ الدم فتشريع لما عداه.

(اللهم) لو فرضنا فرضاً واقعياً لا صورياً أنّ رفع الفساد يتوقف على قتله بمعنى لا يمكن رفعه بالتهى عن المنكر و التحديد و التعزير و الحبس فلا بأس به و ان لم نقل بذلك اى جواز قتله بالموارد المزبور و قلنا بان مطلق

<sup>١</sup> - مائده، ٣٤.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٣٤، باب ٣١ عدم جواز التقية فى الدم.

الفساد يوجب جواز قتله فيترتب عليه جواز قتل النمام و سارق الحر و بايعه صغيراً كان او كبيراً، ذكراً كان او انثى و بايع السلاح لاعداء الدين فى حال الحرب و غيرها من موارد الفساد فانّ موارد كثيرة و ان المذكورات فى نظر العرف و العقلاء افسد الناس و الحال لم يقل احد فى اول الوحلة بجواز قتل كل منها بمجرد كونه نماماً و بايع السلاح لاعداء الدين و سارق الحر بل لا يقطع سارق الحر و ان كان صغيراً على ما ذهب اليه الاكثر لانه لا يعدّ مالاً.

(نعم) حكى عن الشيخ و تبعه العلامة انه من باع انساناً حراً صغيراً كان او كبيراً ذكراً كان او انثى قطعت يده و يدلّ على قولهما خبر السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ بَاعَ حُرّاً فَقَطَعَ يَدَهُ»<sup>١</sup>.

(هذا) مع انه لم يدلّ دليل من آية او رواية على ان الفساد يوجب جواز قتل المؤمن مطلقاً اى بمجرد صدق الفساد.

(نعم) فى بعض الآيات الشريفة اشارة الى جواز القتل من جهة الفساد كقوله تعالى ﴿و يسعون فى الارض فساداً﴾ فى الآية المحاربة و قوله تعالى ﴿من قتل نفساً بغير نفس او فساد فى الارض﴾ الآية.

(و فيه اولاً) ان قوله تعالى ﴿و يسعون﴾ فى الآية الاولى سبق لبيان الفساد الخاص و هو تحقّق معنى المحاربة لأنّ السعى فى الارض للمحاربة فساد بلا ريب و قد بين تبارك و تعالى حكم هذا الفساد الخاص فيها صريحاً.

(و ثانياً) انه يستفاد من آيتين ان الفساد موجب لجواز القتل و لكن لا

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٢٨٣، باب ٢٠ حكم من سرق حراً فباعه.

تدلّان على جوازه مطلقا.

(و ثالثاً) انّ الفساد فى الآية الثانية مجمل غير واضح كما يأتى الاشارة اليه فى كلام المحقّق الاردبيلى رحمته الله.

(و كيف كان انّ المتيقّن) من كون الفساد موجبا للقتل هو الذى تقدم ذكره من جوازه اذا توقّف رفع الفساد عليه توقفاً واقعياً لا صورياً و الا فيخدش بالامثلة المذكورة.

(هذا) مضافا الى ان ما يخالج فى ذهنى القاصر و فكرى الفاتر أنّه يمكن سد باب الفساد بالتحديد و التعزير و الحبس الى ان يعلم ندامته عن عمله بحيث لا تصل النوبة الى قتله تعظيماً للدماء التى حقنها مقتضى الاصل و انها من اعظم المحرمات و اشدّ الكبائر.

(قال المحقّق الاردبيلى رحمته الله) فى تفسير قوله تعالى ﴿و يسعون فى الارض فساداً﴾ فى آية المحاربة كأنه بيان لتحقّق معنى المحاربة و تأكيد لثبوت حقيقته و فساداً يحتمل كونه علة و مصدراً ايضاً بغير لفظه لانّ السعى فى الارض للمحاربة فساد فكأنه قيل و يفسدون فى الارض فساداً و فيه ايضاً اشارة الى ان الفساد موجب لجواز القتل.

(و قال رحمته الله ايضاً) فى كتاب الجنائيات فى تفسير قوله تعالى فى سورة المائدة ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>١</sup> الآية اى بسبب قتل قابيل هابيل قضينا على بنى اسرائيل

و يَتَنَّا لَهُمْ حَتَّى يَعْلَمُوا وَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنْهُ.

«انه من قتل نفساً بغير نفس» اى بغير قتل نفس يوجب القصاص او بغير فساد فى الارض قبل كالشرك و قطع الطريق او اشارة الى ان احدهما كاف لجواز القتل و ان فى التحريم لابد من نفيهما و الظاهر من الفساد اعم فيدل على اباحة القتل للفساد و يدل على جوازه لمطلق الفتنة ايضاً قوله تعالى «وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ»<sup>١</sup> و لكن الفتنة و الفساد مجملتان غير واضحتين؛ انتهى كلامه ﷺ.

(ثم اعلم ان الجناية) فى الاسلام من اعظم المعاصى و اشدها و يدل على تعظيمها و انها من اعظم المحرمات مضافاً الى الآيات و الروايات انه لا يباح بالاكره قتل المؤمن و لو توعد على تركه بالقتل اجماعاً على الظاهر المصرح به فى بعض الكتب الفقهية و ان كان مقتضى عموم نفي الاكره و الحرج الجواز الا انه قد صح من الصادقين عليه السلام انه «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُخَفَّنَ بِهَا الدَّمُ فَإِذَا بَلَغَ الدَّمُ فَلَيْسَ تَقِيَّةً»<sup>٢</sup> و مقتضى العمومات انه لا فرق بين افراد المؤمنين من حيث الصغر و الكبر و الذكورة و الانوثة و العلم و الجهل و الحرّ و العبد و غير ذلك.

(و قال الشيخ الانصارى رحمته الله) لو كان المؤمن مستحقاً للقتل لحد ففى العموم وجهان من اطلاق قولهم «لا تقية فى الدماء» و من ان المستفاد من قوله «ليخفن بها الدم فاذا بلغ الدم فلا تقية» ان المراد الدم المحقون دون

<sup>١</sup> - بقره، ١٩١.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٣٤، باب ٣١ عدم جواز التقية فى الدم.

المأمور باهراقه و ظاهر المشهور الاول و اما المستحق للقتل قصاصاً فهو محقون الدم بالنسبة الى غير ولى الدم؛ انتهى.

(و يدل على تعظيم الجناية) فى خصوص المؤمن عدة من الآيات الشريفة و الروايات الواردة عن اهل البيت عليهم السلام انا نكتفى بنقل بعضها فى هذا المختصر.

(اما الآيات) فمنها قوله تعالى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>١</sup>.

«من» للابتداء متعلقة بكتبتنا و اجل بمعنى العلة و السبب و هو اشارة الى ما تقدم من قصة قتل قاييل هابيل (قوله) «بغير نفس» الى آخرها لا على وجه القصاص و لا على فساد يصدر منها موجب لقتلها.

(و اختلف فى التشبيه الاول) على اقوال:

الاول ان قتل الواحد بمنزلة قتل الناس جميعاً فى انهم خصوم القاتل فى قتل ذلك الانسان،

الثانى ان قتل الواحد و الجميع سواء فى استجلاب غضب الله تعالى و العذاب العظيم،

الثالث انه يجب عليه من القتل و القود مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً الى غير ذلك من وجوه التشبيه التى تعرض لها العلماء فى التفاسير و كتب آيات الاحكام.

(و كذا اختلف فى التشبيه الثانى) على اقوال اشار اليها المحقق الاردبيلي فى زبدة البيان فى كتاب الجنائيات حيث قال عليه السلام فى تفسير «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» اى و من تسبب لبقاء حياتها بعفو عن قصاص و منع عن القتل او استنقاذ عن بعض اسبابه مثل الحرق و الغرق فكأنما فعل ذلك بجميع الناس و المقصود منه تعظيم قتل النفس و احيائها او يكون اشارة الى التودد و محبة بعض الى بعض كما اشير اليه فى الاخبار بان قتل واحد بمنزلة الباقي كله فيتألم له جميع الناس فان ضرب واحد ضرب الكل و اذا حصل نفع و فرح لواحد فيكون ذلك للكل فينبغى رفع الحسد و البغض و النظر الى نفع الكل و الاجتناب عن تضررهم و التألم لهم الآ على وجه شرعى من حد و تعزير؛ انتهى.

(و انما قال احيائها) على جهة المجاز من اطلاق السبب على المسبب و قال الفاضل المقداد فى كنز العرفان و التحقيق هنا فى الموضعين أنه تشبيه على سبيل المبالغة تعظيما لشأن القتل و تهويلا لامره و كذلك فى طرف الاحياء و الآل التشبيه الحقيقى هنا لا وجه له لمنافاته الحسن و العقل و العدل؛ انتهى.

(و ربما يدخل) فى اطلاق هذه الآية و بعض الآيات الآتية من قتل نفسه.

و قد وردت عدة من الاخبار فى تحريم قتل الانسان نفسه.

(منها) صحيحة ابي ولاد الحناط قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا»<sup>١</sup> و فى خبر آخر قال

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٢٢، باب ٥ تحريم قتل الإنسان نفسه.

الصَادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُضَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه صفوان عن معاوية بن عمار عن ناجية عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُبْتَلَى بِكُلِّ بَلِيَّةٍ وَ يَمُوتُ بِكُلِّ مِيتَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ» الى غير ذلك من الاخبار الدالة على حرمة قتل الانسان نفسه.

(اقول) ان من يقتل نفسه يرجو الراحة من تعب الحياة بالموت و الحال انه ان كان مؤمنا بالآخرة و عذابها لم يُقدم بهذه المعصية الكبيرة و لا يستعجل بعذاب الآخرة فان عذابها اعظم مراتب من عذاب الدنيا نستجير بالله من عذاب الآخرة.

(و منها) اى من الآيات الدالة على تعظيم شأن قتل المؤمن قوله تعالى في سورة النساء «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ لَعَنَهُ وَ أَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا»<sup>٢</sup>.

(و هذه الآية ايضا) تدل على تعظيم الجناية في قتل المؤمن و المبالغة فيه حيث توعد عليه بخمس توعدات كل واحد منها كاف في عظم الجرم.

(اقول) ظاهر هذه الآية يدل على ان قاتل المؤمن محبط لعمله و مخلد في النار و هو مخالف لقوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَ يَغْفِرُ مَا

<sup>١</sup> - نساء، ٢٩ و ٣٠.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٢٤، باب ٥ تحريم قتل الإنسان نفسه.

<sup>٣</sup> - نساء، ٩٣.

دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ<sup>١</sup> و مخالف لظاهر كثير من الاخبار الدالة على ان عصاة المؤمنين عقابهم غير دائم و الدالة على نفى الاحباط.

(و اجيب بوجهه) :

(الاول) ان يراد بالخلود المكث الطويل لا الدائم السرمدي جمعاً بين الادلة.

(و الثانى) ان يكون المراد من قتل المؤمن لدينه و ايمانه اذ لا شك ان ذلك كفر من القاتل موجب لتخلده فى النار.

(و يدل عليه) ما رواه سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام «فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ قَالَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا عَلَى دِينِهِ فَذَاكَ الْمُتَعَمِّدُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٢</sup>.

(و يدل عليه ايضا) رواية عبد الله ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال «سُئِلَ عَنِ الْمُؤْمِنِ يَقْتُلُ الْمُؤْمِنَ مُتَعَمِّدًا هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِإِيمَانِهِ فَلَا تَوْبَةَ لَهُ وَ إِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِعُصَبٍ أَوْ لِسَبَبٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا فَإِنْ تَوْبَتَهُ أَنْ يُقَادَ مِنْهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُلِمَ بِهِ انْطَلَقَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَأَقَرَّ عَنْهُمْ بِقَتْلِ صَاحِبِهِمْ فَإِنْ عَفَوْا عَنْهُ فَلَمْ يَقْتُلُوهُ أَعْطَاهُمُ الدِّيَّةَ وَ أَعْتَقَ نَسَمَةً وَ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا تَوْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٣</sup> و غير ذلك من الروايات.

<sup>١</sup> - نساء، ٤٨.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٣٩، باب ٩ أن من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٣٠، باب ٩ أن من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة.

(و حاصل المعنى) ان من حصل منه قتل المؤمن لدينه و ايمانه بالله و رسوله ﷺ و حججه ﷺ الذين اقامهم الله اعلاماً لعباده خرج من الاسلام لمعادته للحق و جحوده و اشتد غضب الله عليه و لعنه و ابعده عن التوفيق الى التوبة و الانابة الى الله تعالى فاذا مات على ذلك يكون مستحقاً للخلود فى النار كسائر الكفار و على هذا فتحمل الاخبار الدالة على قبول التوبة باطلاقها على من قتله لا لدينه بل للاغراض الدنيوية و لكن فى بعض الروايات «ان قاتل المؤمن لا يوفق للتوبة».

(و الثالث) ان يكون المراد من استحل لقتل المؤمن لأن تحريم الدماء ممّا علم من ضرورة الدين و عليه يحمل ما رواه ابن بابويه فى الفقيه فى موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِمَنْى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهُ فِى حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ» الى ان قال «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِيعَةِ نَفْسِهِ وَلَا تَظْلِمُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»<sup>١</sup>.

(و منها) قوله تعالى فى سورة الاسراء ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَشْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾<sup>٢</sup>.

(أنه تعالى) قد نهى فى هذه الآية عن قتل الانسان بغير سبب مبيح لذلك ألا بالحق و المراد بمن يجوز قتله بالحق من اباح الشارع دمه مثل المحارب و المرتد عن فطرة و الزانى و الزانية المحصنين و من زنى بالمحارم و اللانط

<sup>١</sup> - الكافى، ج ٧، ص ٢٧٤، باب آخر منه.

<sup>٢</sup> - اسراء، ٣٣.

و من سبّ واحداً من الأئمة المعصومين عليهم السلام و نحو ذلك.

(و منه) المقتول ظلماً و عدواناً فان لوليه و هو الوارث ما عدا الزوجين و الامام عليه السلام عند عدمه سلطاناً على الجانى بان يقتله قصاصاً و ان شاء اخذ الدية ان رضى الجانى.

(و ان اختار القصاص) فلا يسرف فى القتل اى لا يتجاوز ولى المقتول حدّاً ما شرّع له من القتل على وجه القصاص بان يمثّل القاتل ثم يقتله او يقتل غير القاتل او يقتل الرجل بالمرءة من غير ردّ نصف الدية او يقتل الجماعة بالواحد و الضمير المستتر فى يسرف راجع الى الولى و هو الظاهر من سياق الآية فما قيل انه راجع الى القاتل فبعيد.

(قوله انه كان منصوراً) الضمير فى انه راجع الى الولى ايضا بمعنى ان الله تعالى نصر ولى المقتول بشرع القصاص و قيل للمقتول بمعنى ان الله نصره فى الدنيا بالقصاص و فى الآخرة بالثواب العظيم و قيل للمقتول اسرافاً بمعنى ان الله ينصره بايجاب القصاص فيما تعدى به الوالى و ثبوت الوزر على المسرف.

(و قد يظهر) من هذه الآية و من بعض الآيات الاخر ان استيفاء حق القصاص و الدية لا يتوقّف على اذن الحاكم و هو الذى يظهر من اكثر الاخبار ايضا فقول البعض بعيد.

(و منها) قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِى الْأَلْبَابِ﴾<sup>١</sup>.

(اقول) القصاص من قص اثره تبعه المراد اتباع الجانى بجنايته و ان يفعل به مثل فعله سواء كان فى النفس و الطرف و الجروح فهو سبحانه جعل لحفظ الدماء و حقنها عذاباً فى الآخرة و هو ما ذكر من الوعيد بالنار و عذاباً فى الدنيا و هو القصاص فاشار اليه بهذه الآية و غيرها اى لكم فى شرع القصاص و اباحته حيوة.

(و ذلك) لأنه اذا علم القاتل بأنه يكون مباح الدم امتنع منه فيكون ذلك سبباً للحياة و فى نهج البلاغة فرض القصاص حقاً للدماء.

(و فى المحكى) روى فى الاحتجاج باسناده الى على بن الحسين عليه السلام «  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ وَلَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ لِأَنَّ مَنْ هَمَّ بِالْقَتْلِ فَعَرَفَ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ فَكَفَّ لِذَلِكَ عَنِ الْقَتْلِ كَانَ ذَلِكَ حَيَاةً لِذِي هَمٍّ بِقَتْلِهِ وَ حَيَاةً لِهَذَا الْجَانِي الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَمُتَلَ وَ حَيَاةً لغيرِهِمَا مِنَ النَّاسِ إِذَا عَلِمُوا أَنَّ الْقِصَاصَ وَاجِبٌ لَا يَجْتَرُونَ عَلَى الْقَتْلِ مَخَافَةَ الْقِصَاصِ»<sup>١</sup>.

(قد نقل) و من كلام العرب الوجيز فى هذا المعنى.

(قولهم القتل انفى للقتل) و قد رجح علماء البلاغة كلامه تعالى على كلامهم بكونه اوجز و افصح مع ما فيه من اللطافة و الغرابة حيث جعل القصاص ظرفاً للحياة و جعل تنكيرها دالاً على التعظيم لأن العرب فى الجاهلية كانوا يقتلون بالواحد جماعة فتثور الفتن و يكثر القتل بينهم.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ٥٣، باب ١٩ أن الثابت بقتل العمد هو القصاص.

(قال الفاضل المقداد) في كنز العرفان ظاهر هذا الكلام اى قوله تعالى ﴿و لكم فى القصاص حيوۃ﴾ انه كالمتناقض لان القصاص هو القتل فكيف يكون القتل حياة و فى التحقيق تحته من الحكمة البالغة ما يعجز عن مثله كلام الأدميين فانه اوجز الكلام و افصح.

(اما انه اوجز) فانه نتيجة مقدمات فان القصاص ردع عن القتل و فى الردع ارتفاع عنه و فى الارتفاع عنه عدم القتل و عدم القتل حيوۃ ينتج القصاص حياة.

(و اما انه افصح) فلان من كلام العرب القتل انفى للقتل و قد رجح اهل البلاغة كلامه تعالى على كلامهم بوجوه متعدّدة لكونه اقل حروفاً و دلالة على الحياة بالمطابقة و تنكيرها الدال على التعظيم و عدم التكرار و غير ذلك ممّا ذكرناه فى كتابنا المسمى بتجويد البراعة؛ انتهى.

## الروايات الواردة

و اما الروايات الواردة عن اهل البيت عليه السلام الدالة على تعظيم الدماء و أنها من اعظم المحرمات فكثيرة.

(منها) ما رواه ابن ابي عمير عن سعيد الارزق عن ابي عبد الله عليه السلام «في رجل قتل رجلاً مؤمناً قال يُقالُ لَهُ مُتْ أَيْ مَيِّتْ شِئْتَ إِنْ شِئْتَ يَهُودِيّاً وَ إِنْ شِئْتَ نَصْرَانِيّاً وَ إِنْ شِئْتَ مَجُوسِيّاً»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال «يَحْيَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ حَتَّى يُلَطِّخَهُ بِالدَّمِ وَ النَّاسُ فِي الْحِسَابِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا لِي وَ لَكَ فَيَقُولُ أَغْنَتْ عَلَيَّ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا بِكَلِمَةٍ فَقُلْتُ»<sup>٢</sup>.

(و منها) ما رواه ابن ابي عمير عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام قال «مَنْ أَعَانَ عَلَى مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»<sup>٣</sup>.

(و منها) ما رواه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ١٩، باب ٣ ثبوت الكفر و الارتداد باستحلال قتل المومن بغير حق.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ١٨، باب ٢ تحريم الاشتراك في القتل المحرم و السمي فيه.

<sup>٣</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ١٨، باب ٢ تحريم الاشتراك في القتل المحرم و السمي فيه.

فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا قَالَ وَ لَا يُوفَّقُ قَاتِلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا  
لِلتَّوْبَةِ<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه عبدالله بن سنان عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام قال «لَا  
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَافِكٌ لِلدَّمِ وَ لَا شَارِبُ الْخَمْرِ وَ لَا مَشَاءُ بِمِيمٍ»<sup>٢</sup>.

(و منها) ما رواه حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام «فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ  
جَلَّ ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾  
قَالَ هُوَ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ لَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا كَانَ فِيهِ وَ لَوْ قَتَلَ نَفْسًا وَاحِدَةً  
كَانَ فِيهِ»<sup>٣</sup>.

(و منها) ما رواه حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ امْرَأَةً  
عَذِّبَتْ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ عَطَشًا»<sup>٤</sup>.

(و منها) ما رواه حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال «إِنَّ أُعْتِيَ  
النَّاسَ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَ مَنْ ضَرَبَ مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ»<sup>٥</sup>.

(و منها) ما رواه ابو عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا  
يُغْجِبُكَ رَحْبُ الدَّرَاعَيْنِ بِالدَّمِ فَإِنَّ لَهُ حِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا لَا يَمُوتُ»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٣، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٣، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٣، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٤، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٥</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٤، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٦</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١١، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

(و منها) ما رواه جابر بن يزيد عن ابي جعفر عليه السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ مَا يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الدِّمَاءُ فَيُوقَفُ ابْنَا آدَمَ فَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الدِّمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ ثُمَّ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ فَيَتَشَخَّبُ فِي دَمِهِ وَجْهَهُ فَيَقُولُ هَذَا قَتَلَنِي فَيَقُولُ أَنْتَ قَتَلْتَهُ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ حَدِيثًا»<sup>١</sup> و رواه الصدوق باسناده عن جابر.

(و منها) ما رواه ابو الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال «مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ بَرَّةً وَ لَا فَاجِرَةً إِلَّا وَهِيَ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُتَعَلِّقَةً بِقَاتِلِهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَ رَأْسُهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى وَ أَوْدَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا يَقُولُ يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيَّ قَتَلَنِي فَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أُثِيبَ الْقَاتِلُ الْجَنَّةَ وَ أَذْهَبَ بِالْمَقْتُولِ إِلَى النَّارِ وَ إِنْ قَالَ فِي طَاعَةِ فَلَانٍ قِيلَ لَهُ اقْتُلْهُ كَمَا قَتَلْتَكَ ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ فِيهِمَا بَعْدَ مَشِيئَتِهِ»<sup>٢</sup>.

(و منها) ما رواه ابن ابي عمير عن ابي اسامة زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِجَنَى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى أَنْ قَالَ فَقَالَ أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمُ حُرْمَةً فَقَالُوا هَذَا الْيَوْمُ فَقَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ أَعْظَمُ حُرْمَةً فَقَالُوا هَذَا الشَّهْرُ قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ أَعْظَمُ حُرْمَةً قَالُوا هَذَا الْبَلَدُ»<sup>٣</sup>.

(قال عليه السلام) «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَ أَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ قَالُوا نَعَمْ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٢، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٢، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٠، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٠، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

(قال ﷺ) «اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَلَا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ فَلْيُؤَدِّهَا إِلَيَّ مِنْ اتِّمَنَةٍ عَلَيْهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِئَةِ نَفْسِهِ وَلَا تَطْلِمُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه عبد الرحمن بن اسلم عن ابيه قال قال ابو جعفر عليه السلام «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا اثْبَتَ اللَّهُ عَلَى قَاتِلِهِ جَمِيعَ الذُّنُوبِ وَ بَرَأَ الْمُقْتُولُ مِنْهَا وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَ إِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»<sup>٢</sup>»<sup>٣</sup> و رواه البرقي في المحاسن عن محمد بن علي.

(و في كتاب الاحتجاج) حديث طويل عن امير المؤمنين عليه السلام و فيه «قال النبي ﷺ مَنْ اسْتَنَّ بِسُنَّةِ حَقٍّ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَ أَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ مَنْ اسْتَنَّ بِسُنَّةٍ بَاطِلٍ كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَ وَزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ لِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام شَاهِدٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي قِصَّةِ قَابِيلَ قَاتِلِ أَخِيهِ «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ»<sup>٤</sup> الآية».

(و منها) ما رواه حمران قال «قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا» قَالَ قُلْتُ كَيْفَ كَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا فَإِنَّمَا قَتَلَ وَاحِدًا فَقَالَ يُوضَعُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ جَهَنَّمَ إِلَيْهِ يَنْتَهِي شِدَّةُ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٠، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٢</sup> - مانند، ٢٩.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٥، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٤</sup> - مستدرک الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٠، باب ١٥ استحباب إقامة السنن الحسنة.

عَذَابِ أَهْلِهَا لَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا لَكَانَ إِنَّمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ الْمَكَانَ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَتَلَ آخَرَ قَالَ يُضَاعَفُ عَلَيْهِ<sup>١</sup> و روى الصدوق هذه الرواية مرسلًا.

(و منها) ما رواه ابو حمزة الشامى عن على بن الحسين عليه السلام قال «قال رسول الله ﷺ لَا يَغْفِرُكُمْ رَحْبُ الذَّرَاعَيْنِ بِالدِّمِّ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا لَا يَمُوتُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا قَاتِلٌ لَا يَمُوتُ فَقَالَ النَّارُ<sup>٢</sup> و رواه الصدوق باسناده عن محمد بن ابى عمير و رواه فى معانى الاخبار عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن ابى عمير.

(و منها) ما رواه العياشى فى تفسيره عن جابر عن ابى جعفر عليه السلام «إِنَّ قَابِلَ بْنِ آدَمَ مَعْلَقٌ بِقُرُونِهِ فِى عَيْنِ الشَّمْسِ تَدُورُ بِهِ حَيْثُ دَارَتْ فِى زَمْهَرِيرِهَا وَ حَمِيمِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صَبَّرَهُ اللَّهُ إِلَى النَّارِ<sup>٣</sup>».

(و فى الاحتجاج) قال طاوس اليمانى لابى جعفر عليه السلام «هَلْ تَعْلَمُ أَىَّ يَوْمٍ مَاتَ ثُلُثُ النَّاسِ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَمُتْ ثُلُثُ النَّاسِ قَطُّ بَلْ إِنَّمَا أَرَدْتَ رُبْعَ النَّاسِ قَالَ وَ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ كَانَ آدَمُ وَ حَوَاءُ وَ قَابِلُ وَ هَابِيلُ فَقَتَلَ قَابِلُ هَابِيلَ فَذَلِكَ رُبْعُ النَّاسِ قَالَ صَدَقْتَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام هَلْ تَرَى مَا صُنِعَ بِقَابِلٍ قَالَ لَا قَالَ عُلِقَ بِالشَّمْسِ يُنْضَخُ بِالْمَاءِ الْحَارِّ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ<sup>٤</sup>».

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ٩، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٢</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ١١، باب ١ تحريم القتل ظلماً.

<sup>٣</sup> - تفسير العياشى، ج ١، ص ٣١١، من سورة المائدة.

<sup>٤</sup> - الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٢٦.

(و روى عن الصادق عليه السلام) «انه قال أوحى الله إلى موسى بن عمران عليه السلام أن يا موسى قُلْ لِلْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّا كُمْ وَ قَتَلَ النَّفْسِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِنَّ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ نَفْسًا فِي الدُّنْيَا قَتَلْتُهُ مِائَةَ أَلْفِ قَتْلَةٍ مِثْلَ قَتْلَةٍ صَاحِبِهِ»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه حماد بن عثمان عن ابى عبد الله عليه السلام «قال يَحْيَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ حَتَّى يُلْطِخَهُ بِالدَّمِ وَ النَّاسُ فِي الْحِسَابِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا لِي وَ لَكَ فَيَقُولُ أَعَنْتَ عَلَيَّ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا بِكَلِمَةٍ فَقُتِلْتُ»<sup>٢</sup>.

(و منها) ما رواه هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمد عن آبائه عليه السلام «ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال إِنَّ أَشَرَّ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُتَلْتُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الْمُتَلْتُ قَالَ الرَّجُلُ يَسْمَعُ بِأَخِيهِ إِلَى إِمَامِهِ فَيَقْتُلُهُ فَيَهْلِكُ نَفْسُهُ وَ أَخَاهُ وَ إِمَامَهُ»<sup>٣</sup>.

(و منها) ما رواه ابن ابى عمير عن غير واحد عن ابى عبد الله عليه السلام قال «مَنْ أَعَانَ عَلَى مُؤْمِنٍ بِسَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»<sup>٤</sup>.

و رواه فى عقاب الاعمال عن محمد بن الحسن عن الصفار عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن ابى عمير الآ انه قال على قتل مؤمن.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٥، باب ١ تحريم القتل ظلما.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٨، باب ٢ تحريم الاشتراك فى القتل المحرم و السعى فيه.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٨، باب ٢ تحريم الاشتراك فى القتل المحرم و السعى فيه.

<sup>٤</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٨، باب ٢ تحريم الاشتراك فى القتل المحرم و السعى فيه.

(و منها) ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَعَهُ قَدْرٌ مِخْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ فَيَقُولُ وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا شَرِكْتُ فِي دَمٍ فَيَقَالُ بَلَى ذَكَرْتَ عَبْدِي فَلَانًا فَتَرَقَى ذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ فَاصَابَكَ مِنْ دَمِهِ»<sup>١</sup>.

(و منها) ما رواه ابو حمزة عن احدهما عليه السلام قال «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَتِيلٌ فِي جُحَيْنَةَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَسْجِدِهِمْ قَالَ وَ تَسَامَعَ النَّاسُ فَاتَوَهُ فَقَالَ مَنْ قَتَلَ ذَا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَذَرِي فَقَالَ قَتِيلٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ شَرِكُوا فِي دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَ رَضُوا بِهِ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ فِي النَّارِ أَوْ قَالَ عَلَى وَجُوهِهِمْ»<sup>٢</sup> الى غير ذلك من الروايات الدالة على تعظيم شأن قتل المؤمن و انه من اشد الكبائر و انه يوجب خلود النار.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٧، باب ٢ تحريم الاشتراك في القتل المحرم و السمي فيه.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٩، ص ١٧، باب ٢ تحريم الاشتراك في القتل المحرم و السمي فيه.

## المطلب الثاني

### فى حد المحارب

و قد اضطربت كلمات الاصحاب و الروايات فى حده قال المحقق الاردبيلي رحمه الله ان تحقيق هذه المسئلة مشكل للخلاف فيها و اختلاف الروايات و الآية بحيث لا يمكن الجمع مع اعتبار سند فى البعض و لكن لما كان الامر الى الامام كما يظهر فى الرواية فلا يضر اشكاله علينا غاية الامر انه يلزم جهلنا بها و المجهولات كثيرة، فتأمل.

(و كيف كان) فى تعيين حد المحارب قولان للاصحاب.

(احدهما) التخيير بين القتل او الصلب او القطع، مخالفاً بان تقطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى كما فى السارق او الثفى و يدلّ عليه ظاهر الآية و ما روى فى الصحيح ان كلمة «او» فى القرآن للتخيير و حسنة جميل بن دراج قال «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ أَيُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْحُدُودِ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ

ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ وَ إِنْ شَاءَ نَفَى وَ إِنْ شَاءَ صَلَبَ وَ إِنْ شَاءَ قَتَلَ قُلْتُ النَّفْيُ إِلَى أَئِنَّ قَالَ مِنْ مِضْرٍ إِلَى مِضْرٍ آخَرَ وَ قَالَ إِنْ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ<sup>١</sup> و الى هذا القول ذهب المفيد و سلاور و ابن ادريس و العلامة في احد قوليه بل قيل عليه اكثر المتأخرين.

(فانبيهما) الترتيب، ذهب اليه الشيخ و اتباعه و ابو الصلاح و العلامة في احد قوليه و هو انه يقتل قصاصاً ان قتل ان كان المقتول مكافئاً له فان عفى الولي قتل حداً و لو قتل و اخذ المال استعيد منه عينا او بدلاً و قطعت يده اليمنى و رجله اليسرى ثم قتل و صلب و ان اخذ المال و لم يقتل قطع مخالفاً و نفى و ان جرح و لم يأخذ المال اقتصر منه و نفى و ان اشهر السلاح و اخاف خاصة نفى لا غير و استند الشيخ و اتباعه الى روايات لا تخلو من ضعف في سند و جهالة و اختلاف في متن تقصر بسببه عن افادة ما يوجب الاعتماد عليه و مع ذلك لم يجتمع جميع ما ذكر من الاحكام في رواية منها و انما يتلفق كثير منه من الجميع و بسبب ذلك اختلف كلام الشيخ ايضاً في كتبه.

(و في المقام) حكم ثالث و هو التخيير بين الامور الاربعة مع عدم القتل و تحتم القتل معه و يدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال «وَمَنْ شَهِرَ السِّلَاحَ فِي مِضْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ وَ ضَرَبَ وَ عَقَرَ وَ أَخَذَ الْمَالَ وَ لَمْ يَفْتُلْ فَهُوَ مُحَارِبٌ فَجَزَاؤُهُ جَزَاءُ الْمُحَارِبِ وَ أَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ وَ صَلَبَهُ وَ إِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ وَ رِجْلَهُ قَالَ وَ إِنْ ضَرَبَ وَ قَتَلَ وَ أَخَذَ الْمَالَ فَعَلَى

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٠٨، باب ١ أقسام حدوده و أحكامها.

الإمام أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَيَشِيعُونَهُ بِالْمَالِ ثُمَّ يَقْتُلُونَهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ قَالَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِنْ عَفَوْا عَنْهُ كَمَا كَانَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ لِأَنَّهُ قَدْ حَارَبَ وَ قَتَلَ وَ سَرَقَ قَالَ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ الدِّيَّةَ وَ يَدْعُونَهُ اللَّهُمْ ذَلِكَ قَالَ لَا عَلَيْهِ الْقَتْلُ<sup>١</sup>.

(و الاحوط) للحاكم ان يختار النفي لمن اشهر السلاح و اخاف فقط و لم يأخذ المال و لم يقتل و في غير هذه الصورة يحكم بما يدل عليه صحيح محمد بن مسلم؛ والله العالم.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٠٧، باب ١ أقسام حدوده و أحكامها ح ١.

## و هيهنا مسائل

(الاولى) لا فرق فى المال الذى يأخذه المحارب بين بلوغه حد النصاب و عدمه لاطلاق الادلة.

(الثانية) اذا قتل المحارب احداً طلباً للمال فلولى المقتول ان يقتله قصاصاً ان كان المقتول كفواً لعموم ادلته و ان عفى الولى عنه قتله الامام حداً و ان لم يكن كفواً فلا قصاص عليه و لكنّه يقتله حداً كما فى خبر محمد بن مسلم المتقدم.

(الثالثة) يجوز للولى اخذ الدية لابدّ عن القصاص الذى هو حقه و لا يجوز له ذلك بدلا عن قتله حداً لصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة.

(الرابعة) لو جرح المحارب احداً سواء أكان جرحه طلباً للمال ام كان لغيره اقتضى الولى منه و نفى من البلد لما دلّ عليه صحيح محمد بن مسلم المتقدم ذكره و ان عفى الولى عن القصاص فعلى الامام ان ينفيه من البلد لأن سقوط القصاص بالعفو لا يقتضى سقوط النفى الذى هو حد المحارب.

(الخامسة) يصلب المحارب حياً على القول بالتخيير و مقتولاً على القول الآخر و لا يترك المصلوب على خشبته اكثر من ثلاثة ايام ثم بعد ذلك ينزل و يغسل و يكفن و يصلى عليه و يدفن ان كان مسلماً بلا خلاف منا و لو شرط فى الصلب القتل امر بالاغتسال و التكفين قبل القتل و لا يعاد بعده صلى عليه بعد انزاله و دفن كما فى نظائره.

(السادسة) لو تاب المحارب قبل القدرة عليه سقط الحد من القتل و القطع و النفي دون حقوق الناس كالنفس و الجرح و المال و لو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه الحد كما لا يسقط غيره من الحقوق.

(السابعة) المشهور بين الاصحاب اذا نفى المحارب عن بلده الذى حارب فيه الى بلد آخر فيكتب الى كل بلد يأوى اليه ان يمنعه اهله من مؤاكلته و مشاربته و مجالسته و مبايعته و مناكحته و مشاورته الى ان يتوب فان لم يتب استمرّ النفي الى ان يموت و فى الزاوية الى سنة حملت على التوبة و لو اراد بلاد الشرك يمنع من دخولها و ان مكنوه من الدخول قوتلوا حتى يخرجوه.

(و يدلّ على ذلك) رواية عبيد الله المدائنى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام «فِي حَدِيثِ الْمُحَارِبِ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ يُنْفَى وَ مَا حَدُّ نَفْيِهِ قَالَ يُنْفَى مِنَ الْمِصْرِ الَّذِي فَعَلَ فِيهِ مَا فَعَلَ إِلَى مِصْرِ غَيْرِهِ وَ يُكْتَبُ إِلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْمِصْرِ أَنَّهُ مَنْفِيٌّ فَلَا تُجَالِسُوهُ وَ لَا تُبَايَعُوهُ وَ لَا تُنَاجِحُوهُ وَ لَا تُؤَاكِلُوهُ وَ لَا تُشَارِبُوهُ فَيُفَعَّلُ ذَلِكَ بِهِ سَنَةً فَإِنْ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْمِصْرِ إِلَى غَيْرِهِ كُتِبَ إِلَيْهِمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى تَبْتَغِيَ السَّنَةَ قُلْتُ فَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَى أَرْضِ الشِّرْكِ لِيَدْخُلَهَا قَالَ إِنْ تَوَجَّهَ إِلَى أَرْضِ الشِّرْكِ لِيَدْخُلَهَا قُوتِلَ أَهْلُهَا»<sup>١</sup>.

(و على كل حال) المعروف عند الاصحاب عدم تقيد النفي بزمان خاص و لكن قد صرح الشهيد الثانى رحمته الله باستمرار النفي الى الموت ان لم يتب فى الزوطة و المسالك و نسبه فى الثانى الى الاكثر.

<sup>١</sup> - وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٣١٦، باب ٤ حد نفي المحارب و حكم الناصب.

(ثم) أَنَّ صريح المحقق في النافع و الشهيد الثاني في الروضة تقييد زمان النفي بعدم التوبة فاذا تاب يسقط حكم النفي فيسمح له بالاستقرار في اى مكان شاء.

(الثامنة) لا كفالة في حد من دون خلاف لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ لَا كَفَالَةَ فِي حَدِّ لَادَانِهِ إِلَى التَّأْخِيرِ وَ التَّعْطِيلِ وَ لَا تَأْخِيرَ فِيهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَقَامَتِهِ وَ تَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا رَوَايَةُ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ عليه السلام «فِي ثَلَاثَةِ شَهْدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزِّنَا فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام أَيْنَ الرَّابِعُ قَالُوا الْآنَ يَجِيءُ فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام حُدُّوهُمْ فَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ نَظَرُ سَاعَةٍ»<sup>١</sup>.

(التاسعة) و لا شفاعة في اسقاط الحد لقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ الآية و لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام «لَا يَشْفَعَنَّ أَحَدٌ فِي حَدٍّ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَ اشْفَعُ فِيمَا لَمْ يَبْلُغِ الْإِمَامَ إِذَا رَأَيْتَ التَّدَمُّمَ وَ اشْفَعُ عِنْدَ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ الْحَدِّ مَعَ الرُّجُوعِ مِنَ الْمَشْفُوعِ لَهُ وَ لَا يُشْفَعُ فِي حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَ لَا غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>٢</sup>.

(العاشرة) لو تاب المشهود عليه قبل قيام البينة فالمشهور بين الاصحاب سقوط الحد عنه و اما بعد قيامها فلا يسقط.

(و تدل على ذلك) رواية حسين بن خالد قال «قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَخْبِرْنِي عَنِ الْمُخَصَّنِ إِذَا هُوَ هَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ هَلْ يُرَدُّ حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٩٦، باب ١٢ أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٤٣، باب ٢٠ عدم جواز الشفاعة في حد.

فَقَالَ يُرَدُّ وَلَا يُرَدُّ فَقُلْتُ وَكَيْفَ ذَاكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُقَرُّ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ هَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ بَعْدَ مَا يُصِيبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمْ يُرَدَّ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَهُوَ يَجْحَدُ ثُمَّ هَرَبَ رُدَّ وَهُوَ صَاعِرٌ حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَ ذَلِكَ أَنَّ مَاعِزَ بْنِ مَالِكٍ أَقْرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالرِّثَا قَامَرٌ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ فَهَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ فَرَمَاهُ الرَّبِيزُ بْنُ الْعَوَّامِ بِسَاقٍ بَعِيرٍ فَعَقَلَهُ فَسَقَطَ فَلَحِقَهُ النَّاسُ فَقَتَلُوهُ ثُمَّ أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُمْ فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ إِذَا هَرَبَ يَذْهَبُ فَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي أَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ وَقَالَ لَهُمْ أَمَا لَوْ كَانَ عَلَيَّ حَاضِرًا مَعَكُمْ لَمَّا ضَلَلْتُمْ قَالَ وَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>١</sup>.

(الحادى عشر) اللص بالكسر واحد للصوص و هو السارق و بالضم لغة.

(و هل هو) محارب او فى حكم المحارب فيظهر من بعض الروايات انه محارب كالمروى عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال «قال امير المؤمنين عليه السلام إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ اللَّصُّ الْمُحَارِبُ فَاقْتُلْهُ فَمَا أَصَابَكَ فَدَمُهُ فِي عُنُقِي»<sup>٢</sup>.

(و ما رواه) غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه «أَنَّهُ قَالَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَهْلَكَ وَ مَالَكَ فَأَبْذُرْهُ بِالضَّرْبَةِ إِنْ اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ اللَّصَّ مُحَارِبٌ لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ ﷺ فَمَا تَبِعَكَ مِنْهُ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ عَلَيَّ»<sup>٣</sup> الى غير ذلك من الروايات الدالة على ان اللص محارب.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ١٠١، باب ١٥ حكم الزانى إذا هرب من الحفيرة.

<sup>٢</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٤، باب ٦ أن دم المدفوع هدر.

<sup>٣</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٨، ص ٣٨٤، باب ٥ جواز الدفاع عن الأهل و الأمة.

(و فى الشرايع) اطلق اسم المحارب عليه تبعاً للروايات و عن ظاهر السرائر اجماعنا عليه لكن قال حكمه حكم المحارب و فى الرياض ظاهره الفرق بينهما و عدم كونه محارباً.

(و فى الزوضة) بعد قول المصنف و اللص محارب بمعنى انه بحكم المحارب فى انه يجوز دفعه و لو بالقتال و لو لم يندفع الا بالقتل كان دمه هدرأ اما لو تمكن الحاكم منه لم يحذّه حدّ المحارب مطلقاً و انما اطلق عليه اسم المحارب تبعاً لاطلاق النصوص، نعم لو تظاهر بذلك فهو محارب مطلقاً و بذلك قيّده المصنف فى الدروس و هو حسن.

(و فى المسالك) اللص ان شهر سلاحاً و ما فى معناه فهو محارب حقيقة لما تقدم من انّ المحارب يتحقّق فى العمران و غيرها و ان لم يكن له معه سلاح بل يريد اختلاس المال و الهرب فهو فى معنى المحارب فى جواز دفعه و لو بالقتل اذا توقّف الدفع عليه: انتهى.

(اقول) و ما ذكره رحمته حسن لانّ اثبات حكم المحارب على اللص مطلقاً مشكل لقصور النصوص سنداً عن افادة الحكم مطلقاً مضافاً الى ان النصوص الواردة فى حكم المحارب مختصّ بمن جرد سلاحاً او حمله فيرجع فى غيره الى القواعد المقررة.

(و يؤيد ذلك) عدم عمل الاصحاب بما فى النصوص من جواز القتل و ان دمه هدر مطلقاً بل قيّده بما اذا روى فيه مراتب الامر بالمعروف و النهي عن المنكر فتدرج فى الدفع من الادنى الى الاعلى فلو اندفع بالتنبيه كالتنحيح مثلاً فعل فلو لم يندفع الا بالصياح و التهديد فعل و ان لم يندفع

الآ باليد اقتصر عليها او بالعصا اقتصر عليها او بالسيف اقتصر عليه جرحاً ان امكن به الدفع و ان لم يمكن الآ بالقتل جاز بكل آلة قتالة و انما يجب مراعاة الترتيب مع الامكان و الفرصة و عدم الخوف من غلبته بل لو خاف فوت الوقت و غلبة اللص مع مراعاة الترتيب لا يجب مراعاته.

(ثم) لو اراد اللص اخذ المال لم يجب دفعه و ان جاز مع عدم ظنّ العطب و لو اراد النفس وجب دفعه مطلقاً و لو ظنّ على نفسه التلف لاطلاق النصوص و وجوب حفظ النفس و لا يجوز الاستسلام و الحال هذه.

(و لو عجز) عن المقاومة و امكن الهرب وجب عيناً ان توقّف حفظ النفس عليه او تخييراً ان امكن به و بغيره.

(و ان اراد العرض) وجب دفعه كالنفس و لا دليل على الاذن فى الاستسلام كالمال و ان قال بعضهم الظاهر جواز الاستسلام كما صرح به فى التحرير و غيره لاولوية حفظ النفس من حفظ العرض.

(و على كل حال) يجب ان يقتصر فى جميع ذلك على الاسهل فالاسهل كالصباح ثم الخصام ثم الضرب ثم الجرح ثم التعطيل ثم التدفيع و دم المدفوع هدر حيث يتوقّف الدفاع على قتله و لو قتل الدافع كان كالشهيد فى الاجر و الثواب اما فى باقى الاحكام من التفسير و التكفين و تحنيط فكفيره و لا يبدء الدافع الآ مع العلم او الظنّ بقصده و لو كفّ عنه فان عاد عاد فلو قطع يده مقبلاً و رجله مديراً ضمن الرجل فان سرتا ضمن النصف قصاصاً او دية.

(الثاني عشر) في كيفية قطع المحارب اذا قطع و هو ان تقطع اليد اليمنى منه او لا ثم تحسم ثم تقطع رجله اليسرى و تحسم و لكن ليس الحسم فرضاً في الموضعين و في الجواهر و كذا لا امهال في قطع في عضويه لانه حد واحد بل لو استحق قطع يمناه بالقصاص ثم قطع الطريق قدم القصاص ثم قطعت رجله اليسرى بلا امهال كما في القواعد و لعلة لانها و ان كانا حدين لكن لو لم يكن الحق في يمناه بالقصاص لقطعت مع الرجل بلا امهال و الحاصل ان الامهال تخفيف له و اتقاء عليه و هو بقطع الطريق لا يستحقه نعم من استحق يمناه بالسرقة و يسراه بالقصاص قدم القصاص لانه حق الناس خاصة و يمهل حتى يندمل ثم يقطع بالسرقة لانهما حدان فلا توالى بينهما، انتهى.

و لو فقد احد العضوين من المحارب اقتصر على الموجود و لم يتنقل الى غيره.

## فى ثبوت المحاربة

أنه لا خلاف فى ثبوت هذه الجنابة بشهادة رجلين عدلين للعموم و بالقرار بها و لو مرة لعموم اقرار العقلاء على انفسهم جائز خرج منه ما اشترط فيه التكرار بدليل خارج فيبقى غيره على العموم.

(و فى الجواهر) قد تقدم سابقاً عن المراسم و المختلف ان كل حد يثبت بشهادة عدلين يعتبر فيه الاقرار مرتين بل ذكرنا له بعض المؤيدات الا ان ذلك قد كان لحصول الفتوى به فى بعض الحدود و لم نجد هنا من اعتبر التعمد بالخصوص و حيثئذ فالمتجه البقاء على مقتضى العموم؛ انتهى.

(و يشترط) فى المقر الكمال بالبلوغ و العقل و حرّيته و اختياره و لا تقبل شهادة النساء منفردات و لو شهد بعض اللصوص على بعض او بعض المأخوذين لبعض منهم لم تقبل للفسق فى الاول و للتهمة بالعداوة فى الثانى، لخبر محمد بن الصلت قال «سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ رِفْقَةٍ كَانُوا فِي طَرِيقٍ فَقَطَّعَ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقَ وَ أَخَذُوا اللَّصُوصَ فَشَهِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَالُوا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ اللَّصُوصِ أَوْ شَهَادَةٍ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ»<sup>١</sup>.

(اما) لو قالوا عرضوا لنا و اخذوا هؤلاء و لم يتعرضوا لانفسهم قبلت اذا لم يكن قد شهد المشهود لهم عليهم بذلك للشهود لانه لا ينشأ من ذلك تهمة تمنع الشهادة.

<sup>١</sup> - وسائل الشريعة، ج ٢٧، ص ٣٦٩، باب ٢٧ عدم قبول شهادة الشريك لشريك.

## احکام قضایی

سؤال ۱: به طوری که شنیده می‌شود، در بعضی از کشورهای مترقی دستگاهی به نام (دستگاه دروغ سنج) در محاکم قضائی به کار گرفته می‌شود و به وسیله اتصال آن به اعضاء متهم در موارد بازپرسی و تشکیل پرونده از آن دستگاه که احیاناً برخلاف اقرارات متهم می‌باشد، استفاده می‌کنند آیا چنین دستگاهانی طبق موازین شرعی حجّت دارد یا خیر؟

جواب: راه اثبات حقّ در محاکم شرعی باید به وسیله یثنه یا یمین باشد یا به اقرار خود متهم و دستگاه دروغ سنج حجّت شرعی نیست و قاضی نمی‌تواند طبق گزارش و یا نشان دادن دستگاه حکم صادر نماید.

سؤال ۲: بعضی از محکومین به زندان را قبل از زندانی کردن و یا بعد از مدّتی که زندان کشید، پیشنهاد جریمه نقدی می‌دهند مستدعی است صحت اینگونه معامله را بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر زندانی نمودن شخص از مواردی است که زندانی بودنش شرعاً لازم است، در این فرض تبدیل مدّت زندان به جریمه نقدی معنی ندارد یعنی صحیح نیست و اگر حبس کردن از موارد مشروعه نیست و بی جهت شخص را زندانی کرده‌اند، در این صورت اگر چه زندانی می‌تواند برای استخلاص از زندان مبلغی را بدهد و خود را از زندان نجات دهد، لکن در این فرض پیشنهاد جریمه به او صحیح نیست.

**سؤال ۳:** آیا بازداشت کردن متّهم یا زندانی کردن او قبل از ثبوت محکومیت جایز است یا خیر؟

**جواب:** حاکم شرع به طور کلی قبل از ثبوت حقّ نمی‌تواند متّهم را بازداشت و یا حبس نماید مگر در بعضی موارد که شارع مقدّس تجویز نموده مثل این که مدیون بعد از ثبوت حقّ مالی ادّعاء افلاس می‌کند و یا این که شخص متّهم به قتل است در فرض اوّل حبس جایز است تا ثبوت افلاس و در فرض دوّم حبس جایز است تا شش روز اگر ولی مقتول بخواهد. و اگر در این مدّت ثابت نشد او را رها می‌کنند.

**سؤال ۴:** قتلی واقع شده و قاتل هم با بینه شرعیه و یا به اقرار خودش ثابت شده اولیاء مقتول اصرار به اعدام قاتل دارند آیا با این فرض جایز است شخصی با اِعمال نفوذ در پرونده و دادن (رشوه) و یا با سایر اقدامات جلوگیری از اعدام قاتل نماید یا نه؟

**جواب:** در صورتی که قتل شرعاً ثابت شود اِعمال نفوذ و جلوگیری از قصاص به هر طریقی باشد، جایز نیست مگر این که اولیاء مقتول را راضی

بر عفو و یا گرفتن دیه نمایند.

**سؤال ۵:** همانگونه که مستحضرید یکی از ارکان سازمان ملل دیوان دادگستری لاهه است که دولتها اختلافات خود را برای حل و فصل به آن ارجاع داده و به لحاظ حقوقی و قضائی حل اختلاف می نمایند حال سؤال این است که اولاً با توجه به شرائط قضاوت و قاضی در اسلام و عدالت قاضی آیا کشورهای مسلمان و دولتهای اسلامی که به حکمیت دیوان تن داده و حکم آن را اجراء نموده و فصل الخطاب اختلافات خود را رأی دیوان قرار می دهند به لحاظ فقهی چه حکمی دارد آیا صلاحیت قضائی از نظر فقه به ویژه با توجه به دو شرط مذکور که نوعاً قضاات دیوان فاقد آن هستند پذیرفته است. به طور کلی آیا اجرای رأی صادره مجاز است یا لازم و واجب، یا اینکه حرام است؟

**جواب:** حقیر استحضار و اطلاع کامل از موضوع مندرج در ورقه را ندارم و لکن به لحاظ اینکه دادگاه لاهه بین ملتها مرکز فصل الخطاب قرار گرفته اگر احکام صادره از آن دیوان مطابق قوانین اسلام باشد لازم الإتباع است.

**سؤال ۶:** معامله ای بین دو نفر واقع شده و بینه شرعیه هم بر وقوع معامله شهادت داده اند و مدرک نیز با امضاء طرفین موجود است و لکن کارشناس تشخیص داده که امضاء بایع با امضاء مسلم الصدور آن مطابق نیست آیا در این فرض قاضی می تواند به استناد گزارش کارشناس به بینه شرعیه اعتناء نکند و حکم بر عدم وقوع معامله صادر کند یا نه؟

**جواب:** گزارش کارشناس فی حدّ نفسه حجت شرعی نیست بنابراین

قاضی باید طبق شهادت بینه حکم را صادر نماید.

**سؤال ۷:** لطفاً نظر اسلام را پیرامون اعتبار اسنادی که توسط دستگاههای مدرن تهیه می شود بیان فرمائید مانند: (فاکس، عکس، نوار ضبط، تلفنگرام، زیراکس، پرینتر، اسکنر، کامپیوتر و...) و کدامیک از این موارد می تواند مستند حکم قاضی قرار گیرد؟

**جواب:** از موارد مذکوره در سؤال فقط فاکس می تواند مستند حکم قاضی قرار بگیرد زیرا در غیر فاکس امکان دستبرد و تقلب وجود دارد. بنابراین موارد مزبور غیر از فاکس مستند حکم قاضی قرار نمی گیرد.

**سؤال ۸:** اگر دو نفر با همدیگر مشاجره و فحاشی کنند و هر دو به دادگاه مراجعه نمایند، آیا قاضی می تواند آنها را حبس و یا محکوم به جریمه نقدی نماید یا نه؟

**جواب:** در صورت ثبوت فحاشی، حاکم شرع می تواند هر دوی آنان را تعزیر کند و تبدیل تعزیر به حبس و جریمه نقدی جایز نیست.

**سؤال ۹:** اگر در حین ارتکاب یکی از معاصی که حدّ آور است، از شخصی عکس برداری شود و در دادرسی عکس شخص را به دادگاه ارائه بدهند، آیا قاضی می تواند به استناد عکس، حکم بر وقوع جرم نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال قاضی نمی تواند به استناد عکس، حکم بر اجرای حدّ نماید.

**سؤال ۱۰:** در تصادفات رانندگی اگر کسی کشته شود و یا مجروح

شود، دادگاه راننده را تا رضایت ولی مقتول و یا گذاشتن سند بازداشت می‌کند اگر صاحب سند در مقابل گذاشتن سند مبلغی از راننده مطالبه کند آیا اخذ وجه شرعاً صحیح است یا نه؟

جواب: در فرض سنوال مطالبه وجه اشکال ندارد.

سنوال ۱۱: اگر قاضی، زن حامله‌ای را برای تشخیص نطفه که در رحم دارد، پیش پزشک بفرستد و پزشک به وسیله آزمایش به طور قطع تشخیص بدهد که نطفه متعلق به شوهر این زن نیست، بلکه نطفه مربوط به شخص اجنبی است، آیا تشخیص پزشک در این مورد اثر شرعی دارد یا نه؟

جواب: تشخیص پزشک در مورد مذکور حجت شرعی نیست، بنابراین قاضی نمی‌تواند طبق نظریه پزشک حکم صادر نماید.

سنوال ۱۲: آیا قاضی می‌تواند بر اقرار و یا سخنانی که در نوار ضبط شده است ترتیب اثر بدهد یا نه؟

جواب: آنچه در نوار ضبط شده اثر شرعی ندارد، بنابراین قاضی نمی‌تواند به استناد نوار ضبط شده حکم صادر کند.

سنوال ۱۳: آیا بعد از تمام شدن حکم حاکم جایز است محکوم علیه از قاضی و یا حاکم دیگری تقاضای تجدید نظر نماید یا نه؟

جواب: بعد از تمام شدن مرافعه و حکم حاکم مطالبه تجدید نظر از قاضی و یا حاکم دیگری جایز نیست و در صورتیکه مترافعین هر دو به تجدید نظر راضی باشند در این فرض در جواز تجدید نظر دو قول است و

لکن به نظر ما در این فرض تجدید نظر اشکال ندارد؛

(بلی) اگر مدعی علیه ادعا کند که حاکم در قضاوت خود خطاء نموده و یا این که اهلیت قضاوت را نداشته، تجدید نظر اشکال ندارد.

سؤال ۱۴: آیا از نظر شرعی نظریه کارشناس انگشت نگاری یا پزشک قانونی حجیت دارد؟

جواب: نظریه کارشناس انگشت نگاری و پزشک قانونی حجت شرعی نیست و حاکم شرع نمی‌تواند به استناد انگشت نگاری اجراء حکم نماید و یا حکم بر اثبات حق کند بلی اگر کارشناس و یا پزشک قانونی واجد شرائط بینه باشد می‌تواند یکی از شهود قرار بگیرد و لکن باید شهادت مستند به انگشت نگاری نباشد.

سؤال ۱۵: در صورت حجیت آیا دلیل مستقلى محسوب می‌شود یا حجیت آن منوط به داشتن شرائط بینه است؟

جواب: از جواب سؤال قبل معلوم شد که نظریه کارشناس حجت شرعی نیست بنابراین دلیل مستقلى محسوب نمی‌شود و لکن اگر کارشناس دارای شرائط بینه باشد می‌تواند یکی از شهود قرار بگیرد.

سؤال ۱۶: ضمان خسارتها و آسیبهای وارده به جانی در مرحله اجراء حکم یا مراحل قبلی به عهده کیست؟

جواب: ضمان پرداخت خسارت و آسیبهای وارده در مفروض سؤال به عهده کسی نیست.

**سؤال ۱۷:** از آنجا که در عرف قانون حقوقی کشور ما و بسیاری از کشورهای جهان سنّ رشد متعاملین برای ذکور و اُنات ۱۸ سال شمسی تمام دانسته شده، همین طور در قوانین جزائی کشور ما و اکثر کشورها، اطفال کسانی هستند که بیش از ۶ سال تمام و تا ۱۸ سال تمام سنّ دارند و باید طبق قانون در دادگاه اطفال به جرائم آنها رسیدگی شود؛ بفرمائید:

آیا حاکم شرع در محاکم قضائی می تواند در احکام کیفری این افراد که از نظر شرعی بالغند، ولی زیر سنّ قانونی ۱۸ سال هستند، تخفیفاتی قائل شود؟

**جواب:** احکام جزائی و کیفری در شرع مقدّس اسلام مترتّب بر بلوغ شرعی است و بعد از رسیدن اشخاص به بلوغ شرعی تخفیف در اجراء حکم برای حاکم شرع جایز نیست؛ ملاحظه می فرمائید که مقتضای روایات وارده برای ارتکاب بعضی از معاصی مثل لواط و سرقت و زنا و... این است، اطفالی که به سنّ بلوغ نرسیده اند، آنان را تأدیب می کنند بنابراین چگونه می توان برای مکلفین شرعی اگر چه از نظر قوانین بین المللی به سنّ قانونی نرسیده اند، تخفیف داد.

**سؤال ۱۸:** اگر جواب منفی است، با توجه به این که در اکثر کشورهای جهان برای بزهکاران زیر سنّ ۱۸ سال رژیم حقوقی و کیفری خاصی اعمال می شود که بیشتر مبتنی بر اقدامات تأمینی و تربیتی است و این امر به عنوان عرف قانونی در سطح بین المللی شناخته شده است؛ بفرمائید آیا ما نیز می توانیم به این مقررات عمل نمائیم؟

**جواب:** چنان که در جواب سؤال قبل بیان شد، قوانین مجعوله باید در

کشورهای اسلامی طبق موازین شرعیّه تدوین گردد و قوانینی که در سازمانهای بین المللی برخلاف شرع مقدّس اسلام تصویب می شود، قابلیت اجراء ندارد. و لو اینکه در عرف، قانون شناخته شود. محاکم قضائی باید طبق قوانین شرعیّه با کسانی که به سنّ بلوغ شرعی رسیده اند، عمل نمایند. اگر قبل از انقلاب اسلامی شخصی به دختری که به سنّ بلوغ شرعی رسیده بود، ولی قانوناً بالغ نبود اجراء عقد می کرد مجرم شناخته می شد و او را زندانی می کردند ولیکن حالا که حکومت اسلامی است، علماء با اطمینان خاطر به دختری که به سنّ بلوغ شرعی رسیده اند، اجراء عقد می نمایند.

سؤال ۱۹: آیا حاکم شرع می تواند با توجه به عناوین ثانویه (پیشگیری از وهن اسلام و نظام اسلامی و نیز جلوگیری از بهانه جوئی سازمانهای بین المللی و معاندین اسلام و نظام اسلامی و به منظور عمل اجمالی به تعهدات بین المللی) در بعضی از مجازاتهای این دسته تخفیف قائل شود؟

جواب: عناوین ثانویه مثل احکام اولیه حکم خدا است ایراد و بهانه جوئی سازمانهای بین المللی و معاندین اسلام و مسلمین نمی تواند مصداق عنوان ثانوی برای تغییر احکام اسلام باشد. اینجانب در جواب مسائل قبلی به عنوان تذکر یادآور شدم که علماء اسلام باید فعالیت کنند افکار جامعه و قوانین مجعوله از ناحیه سازمانهای بین المللی را با فقه اسلامی تطبیق بدهند. مثلاً اگر اجرای حدّ زناى محصنه را به سازمانهای غیر اسلامی ارائه بدهیم برخلاف «عواطف بشری» تلقی می کنند حالا برای جلب توجه آنها نمی شود زانی محصنه را به وسیله تیر و یا شمشیر به قتل رساند، بلکه باید

سنگسار نمود و بحث از این که مراد از عنوان ثانوی چیست؟ بحث مفصلی در جلد ثالث شرح رسائل نموده ایم مراجعه نمایند.

**سؤال ۲۰:** آیا در موارد مذکوره بین پسر و دختر تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** بعد از رسیدن به سن بلوغ شرعی فرقی بین پسر و دختر نیست.

**سؤال ۲۱:** آیا در موارد مذکوره بین حدّ و قصاص تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** به طور کلی در موارد مذکوره تفاوتی بین حدّ و قصاص نیست.

**سؤال ۲۲:** آیا قاضی (حاکم شرع) می تواند صرف نظر از نوع جرم

ارتكابی در هر موردی بنا به صلاحدید خود برای عبرت گرفتن مردم و باز داشتن آنان از ارتكاب جرم حکم کند که جنازه محکوم مدّتی در ملأ عامّ قرار داده شود؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده از اهل البيت علیهم السلام این است که فقط

محارب را حاکم شرع می تواند سه روز از حین صلب در چوبه دار نگه دارد و در موارد دیگر نگهداری محکوم به قتل، جایز نیست.

**سؤال ۲۳:** آیا نوع جرم ارتكابی می تواند مجوزی باشد که حاکم شرع

جنازه محکوم را مدّتی در ملأ عامّ قرار بدهد؟ (به عنوان مثال قاتل مرتکب قتل فجیمی شده و یا چند نفر را به قتل رسانده باشد).

**جواب:** موارد ذکر شده مجوز برای نگهداری جسد در ملأ عامّ نمی شود.

**سؤال ۲۴:** آیا طبق نظر قاضی (حاکم شرع)، می توان قبل از اجرای

حکم اعدام محکوم را مدّتی در معرض دید عموم قرار داد؟

**جواب:** مستفاد از آیه شریفه در سورة النور آیه (۲) و روایات وارده از اهل البیت (علیهم السلام) این است که قرار دادن زانی و زانیه را در حین اجراء حدّ زنا در معرض عموم اشکال ندارد، بلکه مستحبّ است و همچنین گرداندن قوّاد اگر مرد باشد، بنابر بعضی از اقوال جایز است و لکن قرار دادن محکوم به اعدام را مدّتی قبل از اعدام در معرض دید عموم محلّ تأمل و اشکال است.

**سؤال ۲۵:** آیا در سنوالبهای قبلی بین حدّ، قصاص و تعزیر تفاوتی وجود دارد یا نه؟

**جواب:** جوابهایی که از مسائل قبلی داده شده، تفاوتی نسبت به حدّ، قصاص و تعزیر نیست.

**سؤال ۲۶:** زید اذّعاء می کند که این ملک مال من است و عمرو نیز مدعی است که این ملک مال من است نه مال زید و هر دو برای مدعی خود اقامه بیّنه کنند، لطفاً در این فرض حکم شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** مسأله تعارض بیّتین را فقهاء (علیهم السلام) در کتب استدلالیه تفصیلاً و مستدلاً بیان فرموده اند و اقوال مختلفه و آراء متشکّنه در مسأله وجود دارد که این مختصر گنجایش تفصیل آن را ندارد. لذا در جواب به اجمال کفایت می شود و آن این است که یا ملک در تصرّف هر دوی آنان است و یا در دست یکی از آنان می باشد و یا این که ملک در تصرّف شخص ثالث است و یا این که ملک تحت تصرّف هیچکس نیست.

در فرض اوّل که ملک در دست هر دو است، اگر هر دو قسم بخورند و یا این که هیچکدام حاضر به قسم خوردن نباشند در این فرض حکم به تنصیف می شود و احتیاج به قرعه و مرجحات دیگر نیست و اگر یکی از آنان قسم بخورد و دیگری قسم نخورد آن که قسم خورده، ملک را به او می دهند.

و فرض دوم که ملک در دست یکی از متنازعین است، فقهای رحمهم الله اختلاف نظر دارند، عده ای فرموده اند که بینه خارج مقدّم است در صورتی که شهادت به ملک مطلق باشد و بعضی دیگر از فقهاء فرموده اند که بینه داخل مقدّم می باشد و بعضی از فقهاء در مسأله توقّف دارند و لکن اظهر آن است که اگر بینه ها از حیث عدد مساوی باشند، قرعه بین آنان کشیده و هر کس که قرعه به نام او اصابت کرد، او قسم می خورد و مال به او داده می شود.

و در فرض سوم که ملک در دست شخص ثالث است، در این فرض ارجح بینه از حیث عدالت مقدّم می باشد و اگر هر دو بینه ها عادل باشند، اکثر شهوداً، مقدّم است و در صورت تساوی عدداً و عدالة قرعه بین آنان کشیده می شود و هر کدام از آنان که قرعه به نام او اصابت کرد، او قسم می خورد و اگر او قسم نخورد، دیگری قسم می خورد و چنانچه هر دو نکول کردند، حاکم شرع ملک را بالتسویه بین آنان تقسیم می کند و همه این فروض در صورتی است که کسی که ملک در دست او است، هیچکدام از متنازعین را تصدیق نکند.

در فرض چهارم که ملک در تصرف هیچکس نیست احکام فرض سوم جاری می شود.

**سؤال ۲۷:** اگر یک کیسه پول و یا شیء دیگری در بین چند نفر قرار گرفته باشد و یکی از افراد مدعی شود که این کیسه پول متعلق به من است، اگر دیگران در آن نزاع نداشته باشند، حکم مسأله چه خواهد بود؟

**جواب:** مقتضای روایت معتبره این است که حاکم شرع مال را به مدعی می‌دهد.

**سؤال ۲۸:** با توجه به قاعده «البینه علی المدعی و الیمین علی من انکر» و با عنایت به حدیث شریف «لا یمین فی حدّ» بفرمائید:

در صورت فقدان بینه و اقرار در دعاوی کیفری آیا شاکی می‌تواند از متهم تقاضای قسم نماید؟

**جواب:** مقتضی النصوص المعتبرة مضافاً الى الإجماع انه لا یتوجه الیمین فی الحدود علی المنکر من دون فرق فی ذلک بین أن یکون المورد من حقّ الله تعالی محضاً کشرب الخمر و مشترکاً بینه و بین حقّ الناس کالفذف لإطلاق النصّ و بناء حقوق الله تعالی علی التخفیف محضاً کانت او مشترکة و لکن تثبت الیمین فی غیرها من الدعاوی مالّیة کانت کالدین و الضمانات او غیرها کالنکاح و الطلاق و القتل.

**سؤال ۲۹:** در صورت مثبت بودن پاسخ، در صورت نکول متهم و ردّ قسم به شاکی، آیا با قسم شاکی می‌توان نامبرده را به مجازات مقرر محکوم نمود؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب سؤال قبل معلوم شد.

**سؤال ۳۰:** چنانچه متهم عمل ارتكابی را انكار نماید و بگوید اگر شاکی قسم یاد کند، مسؤولیت آن را می‌پذیرم، آیا به استناد حلف شاکی می‌توان متهم را به مجازات جرم ارتكابی محکوم نمود؟

**جواب:** به استناد حلف شاکی اجراء حدّ بر متهم جایز نیست.

**سؤال ۳۱:** در صورت مثبت بودن پاسخ، آیا در جرائمی مانند سرقت که دارای جنبه حقّ اللّهی و حقّ الناسی می‌باشد، از جهت اثبات جنبه مالی و کیفری تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** در جواب سؤال قبلی بیان شد که حدّ با یمین ثابت نمی‌شود بخلاف سایر دعاوی چه مالی باشد مثل دین و ضمانات و یا غیر مالی مثل نکاح و طلاق و قتل. این موارد با یمین ثابت می‌شود.

**سؤال ۳۲:** در فرض فوق، آیا بین حدود، قصاص، دیات و تعزیرات تفاوتی هست؟

**جواب:** از جوابهای سئوالات قبلی معلوم شد که با یمین حدود و تعزیرات ثابت نمی‌شود و لکن قصاص و دیه با حلف ثابت می‌شود.

**سؤال ۳۳:** اگر بعد از حکم حاکم مترافعین به قاضی دیگر مراجعه کنند، آیا برای قاضی دوّم واجب است در صحت و عدم صحت حکم قاضی اوّل تفحص نماید یا نه؟

**جواب:** تفحص از صحت و عدم صحت حکم حاکم اوّل برای قاضی دوّم واجب نیست و لکن جایز است و در صورت صحت حکم حاکم اوّل

و عدم خطاء او، برای قاضی دوّم جایز، بلکه واجب است او را امضاء نماید و فرق نمی‌کند که قاضی اوّل در حال حیات باشد یا نه؛ در اهلیت قضاوت باقی بماند یا نه.

**سؤال ۳۴:** اگر بعد از صدور حکم معلوم شود که قاضی در حکم خود خطاء نموده، آیا در این فرض تکلیف قاضی چیست؟

**جواب:** در صورت تبیین خطاء حکم منتقض می‌شود و در این فرض اگر به حکم حاکم عمل نشده باشد، تکلیفی بر قاضی نیست و اگر بعد از عمل به حکم خطاء قاضی معلوم شود چنانچه متعلّق حکم قتل و یا قطع عضو باشد، در این فرض اگر قاضی مقصّر و جائز در حکم خود نباشد، حاکم را قصاص نمی‌کنند و لکن دیه قتل و دیه قطع به جهت وجود نصّ از بیت المال پرداخت می‌شود و اگر متعلّق حکم مال باشد، در صورت موجود بودن مال آن را به صاحبش رد می‌کنند و چنانچه مال تلف شده باشد، در صورتی که محکوم له آنرا اخذ کرده باشد، ضامن عوض آن می‌شود.

**سؤال ۳۵:** اگر بعد از مرافعه و حکم حاکم، محکوم علیه بر علیه محکوم له ادّعا کند که حاکم اهلیت قضاوت را نداشته و یا در حکم خود خطاء و یا مستند حکم او شهادت فاسق بوده، آیا در این فرض دعوی او مسموع است یا خیر؟

**جواب:** مسأله مفروضه بین فقهاء علیهم السلام مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر حقیر اگر مدعی علیه برای دعوی خود بیّنه اقامه نماید، دعوی او مسموع می‌شود.

**سؤال ۳۶:** اگر کسی از حاکم بخواهد که دشمن وی را برای مرافعه احضار نماید آیا احضار بر حاکم واجب می‌شود یا خیر؟

**جواب:** در صورت دسترسی به مدّعی علیه بر حاکم لازم است به نوشتن نامه و یا با فرستادن شخصی مدعی علیه را برای مرافعه حاضر نماید و بر مدعی علیه نیز واجب است برای محاکمه (فصل خصومت) حاضر شود و چنانچه مدعی علیه از حضور در محکمه امتناع نماید، حاکم به کمک اعوان حکومت (اعوان خود) مدعی علیه را حاضر می‌کند و اگر مدعی علیه از حضور در محکمه معذور باشد، مثل این که مریض باشد، در این صورت حاکم کسی را می‌فرستد بین متخاصمین حکم نماید و یا مدعی علیه را الزام می‌کند تا برای مرافعه کسی را وکیل نماید.

**سؤال ۳۷:** اینجانب ... در تاریخ ۱۳۶۰/۴/۴ با تقبّل مهریه‌ای ۲۰۰۰۰۰۰ ریال معادل دویست هزار تومان وجه رایج مملکتی ازدواج نمودم و پس از ۱۵ سال زندگی و کشمکش و درگیری و عذابهای روحی بالاخره در تاریخ ۱۳۷۵/۴/۱۶ مبادرت به دادخواست طلاق نمودم؛

پس از سه سال پیگیری در دادگاه طبق مصوّبه جدید دولتی که در زمان حکومت نظام اسلامی فعلی به تصویب رسیده، مبلغ دویست هزار تومان سال ۱۳۶۰ را به مبلغ روز ارزیابی و چهار میلیون و پانصد و بیست و هشت هزار تومان بابت مهریه مرا بدهکار اعلام نمودند؛

علاوه بر آن، مبلغ دو میلیون و پانصد هزار تومان نیز به عنوان اجرة المثل تعیین و مقرّر گردیده که جمعاً مبلغ هفت میلیون و بیست و هشت

هزار تومان به همسر به منظور اجرای صیغه طلاق پرداخت نمایم؛

آیا شرعاً اینجانب بابت مهریه اصلی که در قبالة ازدواج ثبت شده و آن هم دویست هزار تومان وجه رایج مملکتی است، بدهکارم یا بیش از ۵/۴ میلیون تومان را که دادگاه طبق مصوبه جدید تعیین نموده است، بدهکار می‌باشم؟

و آیا همسر شرعاً می‌تواند از من اجرة المثل مطالبه نماید درحالی‌که بعد از ازدواج هیچ وقت صحبتی از اجرت برای خدمت در منزل با من نکرده است، مستدعی است نظر مبارک را در این دو مسأله ذیلاً مرقوم فرمائید؟

جواب: جنابعالی به بیش از دویست هزار تومان که در حین اجرای عقد صداق معین شده، بدهکار نمی‌باشید زیرا آنچه به ذمه زوج تعلق گرفته، همان مبلغ دویست هزار تومان قید شده می‌باشد نه ارزش آن و گذشت زمان دین معین را تغییر نمی‌دهد.

(و موضوع) مهریه با دین فرقی ندارد، همچنانکه طلبکار نمی‌تواند در صورت تأخیر دین معادل و ارزش پول خود را از مدیون مطالبه نماید زوجه نیز نمی‌تواند بیش از صداق معین شده را مطالبه کند و اگر گفته شود که باید ارزش مهریه بیست سال قبل به زوجه داده شود در این صورت آنچه به ذمه زوج تعلق نگرفته تحمیل می‌شود و تصور نشود که بر زوجه ظلم خواهد شد زیرا ظلم در صورتی است که حق زوجه اداء نشود.

(و مؤید) عرض ما مورد تسلّم فقهاء است که اگر زوجه شوهر خود را از صداق ابراء ذمه نماید و زوج او را قبل از دخول طلاق بدهد باید نصف مهریه را به زوج برگرداند، آیا در این فرض می‌توان گفت که زوج ارزش

نصف مهریه را از زوجه مطالبه نماید، (بالاخره) محاسبه مهریه به معادل و ارزش فعلی شرعاً صحیح نیست.

(و یدل علی ما ذکرنا) دلیل بر گفته ما آیه شریفه ۲۳۵ سوره البقرة: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ و روایات وارده از اهل بیت علیهم السلام می باشد.

(بیان ذلک) آیه شریفه می فرماید: در صورتی که زوج قبل از دخول زوجه خود را طلاق بدهد، باید نصف (ما فرض) را که در حین اجراء عقد تعیین شده، بپردازد و فقهاء رحمهم الله در کتب استدلالیه از «ما فرض» به «مسمی» تعبیر نموده اند.

و همچنین از روایات وارده نیز استفاده می شود در صورتی که زوج قبل از دخول زوجه خود را طلاق بدهد، باید نصف مهر فرض شده را پرداخت نماید.

عن عبید بن زرارۃ، «قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَالَ إِنْ هَلَكَتْ أَوْ هَلَكَ أَوْ طَلَّقَهَا فَلَهَا النِّصْفُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةٌ وَلَهَا الْمِيرَاثُ»<sup>۱</sup> إلی غیر ذلک من الروایات.

آیا آیه شریفه و روایات وارده از اهل بیت علیهم السلام محاسبه و ارزش فعلی صداق را نفی نمی کند، بنابراین محاسبه به ارزش فعلی و معادل آن خلاف (کتاب و سنت) می باشد.

مواردی که مؤید عرض ما است، ذیلاً متذکر می شویم:

۱- اگر مسلمان با زن مسلمة با مهر معین که در عقد نامه مشخص شده،

<sup>۱</sup> - وسائل الشیعة، ج ۲۱، ص ۳۱۴، باب ۵۱ أن المهر یتنصف بالطلاق.

ازدواج نماید و بعد از مدتی قبل از دخول زوج مرتد شود، فقهاء رحمهم الله فرموده‌اند باید زوج نصف مهر فرض شده را پرداخت نماید و احدی از فقهاء در این فرع اختلاف نظر ندارند.

آیا در این فرض می‌توان گفت که ارزش و معادل مهریه باید محاسبه شود و این فرع با موضوع طلاق چه فرقی دارد؟

۲- اگر کافر غیر کتابی بعد از سی سال زندگی مسلمان شود، باید نصف مهر مستی را که در حال کفر معین شده، پرداخت نماید و این از مسلمات فقه شیعه می‌باشد.

آیا در این فرع احدی از فقهاء می‌تواند بگوید که زوج باید ارزش و معادل نصف همان مهریه را که در سی سال پیش معین شده، پرداخت کند؟

۳- اگر زوجه بمیرد و مهریه در ذمه زوج باقی مانده باشد، آیا در این صورت ورثه زوجه می‌توانند از زوج معادل و ارزش فعلی را مطالبه کنند در حالی که اگر مطالبه معادل حق شرعی باشد، باید ورثه بتوانند ارزش فعلی را از زوج مطالبه نمایند.

می‌گویند اگر مهریه پنجاه سال پیش، به زوجه بدون محاسبه ارزش فعلی پرداخت شود، به زوجه ظلم خواهد شد، زیرا با مهریه پنجاه سال پیش امروزه نمی‌توان چیز با ارزشی خرید در حالی که اگر مهریه، پنجاه سال پیش به او پرداخت می‌شد، زوجه می‌توانست همه چیز با ارزش با او بگیرد.

می‌گوئیم اولاً ظلم در صورتی است که حق زوجه اداء نشود، در حالی

که اگر زوجه مهریه خود را در اوائل زندگی مطالبه می نمود به او پرداخت می شد و زوج از اداء آن امتناع نمی کرد و از قدیم الایام مرسوم بین بانوان این بوده که مهریه خود را در اوائل زندگی مطالبه نمی کردند.

(بالآخره) عدم تقاضای مهریه از ناحیه خود زوجه می باشد و اگر معادل و ارزش فعلی مهریه پنجاه سال پیش به زوجه پرداخت شود، به زوج ظلم خواهد شد و در حقیقت آنچه به ذمه او تعلق نگرفته، به او تحمیل خواهد شد. و موضوع محاسبه معادل در عصر فعلی موجب هرج و مرج شده و اختلاف به وجود آورده، لذا صلاح این است که اگر این موضوع تصویب شده باشد، آن را الغاء نمایند.

زوجه می تواند برای خدمت در منزل، اجرت بگیرد و لکن این در صورتی است که زوجه از ابتداء برای خدمت در منزل از شوهر خود اجرت مطالبه نماید و در فرض مرقوم اجرت به زوجه تعلق نمی گیرد.

سؤال ۳۸: هرگاه در ازدواج موقت یکی از اسباب طلاق حاکم محقق گردد (مثلاً زوج مفقود الاثر شده و یا زوجه مواجه با عسر و حرج گردد و شوهر نیز حاضر به بخشیدن مدت نباشد) آیا زن می تواند از دادگاه تقاضای فسخ متعه را با بخشیدن مدت باقیمانده بنماید؟ (خصوصاً در صیغه های درازمدت - مانند ۹۹ ساله -)؟

جواب: مستفاد از روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام به قرینه استعمال لفظ طلاق و انفاق در روایات احکام مفقود الاثر بودن زوج اختصاص به عقد

دائم دارد بنابراین زوجه در صورت ازدواج موقت نمی تواند از حاکم شرع تقاضای فسخ مدت نماید.

(و لکن) يمكن أن يقال بجواز بذل المدة للحاكم الشرعي استناداً بقاعدة نفى الحرج مع مطالبة المرنّة و عدم صبرها و كانت المدة كثيرة خصوصاً إذا كانت شابة و استلزم صبرها طول المدة وقوعها في مشقة شديدة و موجباً لوقوعها في الحرام اختياراً.

سوال ۳۹: آیا برای ممیز و غیر ممیز بودن کودکان سن خاصی قائل هستید، یا تشخیص آن معیار دیگری دارد. و آیا برای بچه های ممیز احکام جزائی مثل بالغ اجراء می شود یا نحوه آن فرق دارد؟

جواب: برای تشخیص ممیز سن خاصی در نظر نیست و تشخیص ممیز موکول به عرف است و لکن حاکم شرع می تواند در بعضی از معاصی بچه ممیز را تعزیر کند.

سوال ۴۰: با توجه به اینکه در سنین کمتر از ۱۸ سال کودکان و نوجوانان آن چنان رشد عقلی و فکری پیدا نکرده اند و به یک معنی مستحق توجه و کمک ویژه ای هستند تا بتوانند نقش خود را در جامعه ایفاء کنند و با توجه به وضعیت زندانهای فعلی که افراد در این سنین مسلماً در معرض آسیب و تأثیرات منفی زندانیان قرار می گیرند و امروزه دنیا به این فکر افتاده (با تهیه کنوانسیون حقوق کودک که مورد پذیرش بیش از ۱۸۶ کشور جهان نیز قرار گرفته و جمهوری اسلامی ایران نیز در سنوات اخیر با حق شرط به این قانون پیوسته) که نظام دادرسی ویژه ای را برای افراد کمتر از ۱۸ سال اعمال

نمایند، و در آن سیستم عمده از نظام جایگزین استفاده می شود به نظر حضرت تعالی با توجه به وسعت اختیارات خصوصاً در تعزیرات، آیا می توان نظام دادرسی ویژه ای برای آنان ترتیب داد تا در موارد تعزیری از یک نظام جایگزینی که در ترمیم شخصیت آسیب دیده آنها مؤثر است استفاده نمود مثلاً به توبیخ شفاهی اکتفا نمود یا متهم را به یک مؤسسه تخصصی با مربیان اجتماعی که برای این منظور در نظر گرفته شده، فرستاد یا به یک مؤسسه پزشکی تربیتی بر اساس توصیه یک پزشک واجد شرائط برای انجام تربیت صحیح فرستاد یا صرفاً به جریمه نقدی اکتفا کرد یا کار اجباری بدون حقوق به نفع مؤسسات و انجمنهای حقوقی عمومی زیر نظر و مراقبت قاضی محکوم کرد و یا به هر شیوه جدیدی که در ساختار شخصیتی آنان نقش مؤثری داشته باشد و حالت بازدارندگی خود را نیز حفظ کند حکم داد، یا نه؟

**جواب:** احکام کیفری و جزائی در شرع مقدس اسلام مترتب بر بلوغ شرعی است و بعد از رسیدن اشخاص به بلوغ شرعی تخفیف در اجرای حکم برای حاکم شرع جایز نیست و برای ارتکاب بعضی از معاصی مثل لواط، سرقت، زنا و... اطفالی که به سنّ بلوغ شرعی نرسیده اند حاکم شرع آنان را تعزیر می کند. اگرچه از نظر قوانین بین المللی به سنّ قانونی هم نرسیده باشند بنابراین تأدیب به شیوه های مذکور در سؤال صحیح نیست.

**سؤال ۴۱:** در مواردی که افراد از نظر سنّ به بلوغ شرعی رسیده ولی ثابت شود که اولاً ارتکاب جرم او یک اقدام کیفری جدی عامدانه و آگاهانه نبوده؛ ثانیاً با توجه به اوضاع و احوال شخصی و خانوادگی متهم، قصد

مجرمانه‌ای از او در ارتکاب عمل به اثبات نرسیده، آیا در این صورت فرد متهم دارای مسئولیت کیفری است و باید به مجازات مقرره برسد یا خیر؟

**جواب:** بعد از رسیدن اشخاص به سن بلوغ شرعی احکام کیفری و جزائی بر این افراد مترتب می‌شود و عناوین ذکر شده در سؤال موجب اغماض از اجرای حکم نمی‌گردد.

**سؤال ۴۲:** آیا در معنای تعزیرات قاتل به موارد خاصی هستید یا هر چیز یا هر مؤسسه‌ای که حالت اصلاحی و بازدارندگی داشته باشد و در منع افراد از پزه اثر بخش باشد را تعزیر می‌دانید، لطفاً نظر مبارک را بیان فرمائید؟

**جواب:** در کلیه معاصی که حد شرعی برای آن از ناحیه شارع مقدس معین نشده باشد، مجتهد جامع الشرائط می‌تواند مرتکبین معاصی را تعزیر نماید و به نظر ما تعزیر مختص به تازیانه است و تعزیر به نحو مذکور در سؤال صحیح نیست.

**سؤال ۴۳:** اگر به هنگام دستگیری قاتل ارتباط با اولیاء دم ممکن نباشد ولی در آینده امکان دسترسی به آنان وجود داشته باشد وظیفه چیست؟

**جواب:** در فرض سؤال تا دسترسی به اولیاء دم قاتل باید نگهداری شود، تا تکلیف او از جهت قصاص و عفو و اخذ دیه معلوم گردد.

**سؤال ۴۴:** در بعضی موارد که قتل اتفاق می‌افتد، عمدی باشد یا غیر عمدی و قاتل برای تخفیف مجازات قانونی به وراث پول می‌دهد تا رضایت آنها را جلب کند و به زندان نرود با وجود صغار ورثه، گرفتن این پول چه

حکمی دارد و مبلغ گرفته شده در حکم دیه است و باید بین ورثه تقسیم شود یا نه؟

جواب: پولی که قاتل برای تخفیف مجازات قانونی به اولیاء مقتول می‌دهد، عنوان دیه را ندارد مگر این که قاتل وجه را به نیت دیه پردازد و در این صورت وراثت باید آن را نسبت به سهم تقسیم نمایند.

سؤال ۴۵: مستحضرید که مسدود کردن حساب بانکی اشخاص موقوف به تشکیل پرونده و تشخیص جرم است و این امر باید توسط کسانی انجام بگیرد که حکم قاضی دارند چنانچه یکی از رؤسای قوه قضائیه بدون تشکیل دادن پرونده و ثبوت جرم دستور مسدود شدن حسابی را صادر کند و از این طریق ضرر مالی متوجه صاحب حساب شود، ضمان آن به عهده کیست؟

جواب: اولاً مسدود کردن حساب اشخاص قبل از تشخیص جرم جایز نیست و ثانیاً در صورت تشخیص جرم، مثلاً اگر جرم جنایت باشد، در این فرض نیز مسدود نمودن حساب جایز نمی‌باشد.

بلی اگر صاحب حساب کلاهبرداری نماید و اموال مردم را به حساب خود واریز کند و یا به جهت بدهی اموال خود را تبدیل به وجه نقد کرده و به حساب خود واریز نماید و اشخاص نیز از دولت تقاضای مسدود شدن حساب او را نمایند، در این دو فرض مسدود کردن حساب اشکال ندارد.

و در هر حال ضرری که به جهت مسدود شدن، متوجه صاحب حساب شده بانک ضامن نیست.

**سؤال ۴۶:** آیا قضات محاکم با توجه به پیشرفتهای علمی پزشکی قانونی می‌توانند به استناد نظرات آنان از باب یکی از طرق اثبات صدور حکم نمایند یا خیر؟

**جواب:** قضات شرع محاکم اسلامی استناداً به تشخیص پزشکی قانونی نمی‌توانند صدور حکم نمایند و لکن پزشکی قانونی اگر دارای شرائط بینه باشد، می‌تواند یکی از شهود باشد.

**سؤال ۴۷:** اگر وکیل موکل خود را با حرف امیدوار کند ولی در دادگاه نتواند کاری بر نفع موکل انجام بدهد، اگر موکل پس از انجام دادن محاکمات قسمتی از حق الوکاله را نپردازد، ضامن است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال تمامی حق الوکاله باید به وکیل پرداخت شود مگر این که وکیل با رضایت خود مقداری از حق الوکاله را از موکل نگیرد.

**سؤال ۴۸:** در قتل خطاء محض اگر عاقله قاتل ادعای اعسار کند آیا قاضی می‌تواند تا معلوم شدن اعسار عاقله را حبس نماید یا نه؟

**جواب:** در فرض سنوال مدعی اعسار اگر چه عاقله قاتل هم باشد، حبس می‌شود تا اعسار او ثابت شود.

**سؤال ۴۹:** اگر قاضی تحت تأثیر یکی از رؤسای قوه قضائیه قرار بگیرد و حکم غیر عادلانه بر علیه متهم صادر کند، آیا ضمان آن به عهده قاضی است یا کسی که او را مقهور نموده؟

**جواب:** چنانچه قاضی عالماً و عامداً بر علیه متهم حکم صادر کند و

موجب ضرر مالی شود، او ضامن است مگر این که قاضی مُکَرَّه باشد.

**سؤال ۵۰:** شخصی خانه مسکونی ندارد مبلغ یک میلیون تومان به عنوان رهن به صاحب خانه می‌دهد و خانه را اجاره می‌کند اگر صاحب خانه به اشخاصی بدهکار باشد و بر علیه او اقامه دعوی شود آیا قاضی می‌تواند مبلغ مذکور را به نفع طلب کارها نگهداری نماید یا نه؟

**جواب:** وجه پرداختی جهت رهن منزل از مستثنیات دین نیست و اقامه دعوی بر علیه بدهکار جایز و صدور حکم با ملاحظه سایر شرائط صحیح است.

**سؤال ۵۱:** فرموده‌اید حکم تعزیر به صلاحدید قاضی است سؤال ما این است که آیا شرعاً برای تعزیر نسبت به ضرب مقدار معین ذکر شده یا قاضی فاعل مختار است؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده از اهل بیت علیهم‌السلام این است که حاکم شرع جامع الشرائط می‌تواند برای ارتکاب هر فعل محرم و یا ترک هر واجب الهی که شخص عالماً و عامداً ترک می‌کند «حسب ما یراه من المصلحة» شخص را تعزیر نماید و در مقدار تعزیر معروف بین اصحاب این است که تعزیر نباید به مقدار حدّ باشد و آن در حرّ صد تازیانه است و بعضی از فقهاء رحمهم‌الله فرموده‌اند: تعزیر نباید از هفتاد و پنج تازیانه تجاوز کند.

مخفی نماند آنچه از روایات وارده از اهل البیت علیهم‌السلام استفاده می‌شود این است که تعزیر مخصوص به تازیانه است و تعزیر به اخذ مال کم باشد یا زیاد و یا تعزیر به حبس جایز نیست و مسائل مربوط به تعزیر را در کتاب

«الارشاد الى ولاية الفقيه» صفحه ۲۱۳ مشروحاً بيان نموده ايم رجوع نمائيد.

سؤال ۵۲: با توجه به اين كه در احاديث شريفة، توبه قاتل عمدى به صورت اقرار برابر اوليائى دم مطرح است اگر در محكمه قتل عمدى بدون اقرار ثابت شود، استدعا مى شود فتواى شريف را مرقوم فرمائيد.

(الف) آيا قبل از اجراى قصاص توبه لازم است؟

جواب: توبه از هر معصيتى كه انجام مى گيرد، واجب فورى است و لكن در اجراى قصاص توبه شرط قصاص نيست.

(ب) در صورت لزوم توبه، آيا حاكم (قاضى) پيش از قصاص وظيفه اى در جهت درخواست توبه يا توبه دادن قاتل دارد يا نه؟

جواب: براى قاضى واجب نيست قبل از اجراى قصاص قاتل را امر به توبه نمايد، و لكن به عنوان نصيحت اشكال ندارد.

سؤال ۵۳: فرموده ايد در ادعاى بر مِيت مدعى بايد بعد از اقامه بيّنه قسم هم بخورد آيا اين امر اختصاص به ديون دارد يا در هر دعاوى ثابت است مثلاً اگر كسى بگويد فلان زمين مال من است يا با فلان شخصى كه فوت کرده، شريك بودم يا فلان چشمه و فلان جوى را با فلانى شريك هستم.

جواب: فرع مذکور بين فقهاء عليه السلام مورد بحث و خلاف است عده اى فرموده اند قسم استحضارى اختصاص به دين دارد و بعضى ديگر فرموده اند در كليۀ دعاوى بر ميت بعد از اقامه بيّنه مدعى بايد قسم هم بخورد و موافق احتياط هم همين است.

**سؤال ۵۴:** اگر دو نفر در خصوص بچه مجهول النسب و یا دیوانه‌ای که مجهول النسب است و یا کبیر میّت منازعه کنند قول کدامیک از آنان مقدّم است؟

**جواب:** در صورتی که یکی از متداعیین بیّنه داشته باشد قول او مقدّم است و اگر هیچکدام از آنان بیّنه نداشته باشد و یا هر دوی آنان بر ادّعاء خود اقامه بیّنه نمایند و مرجّحاتی در بین نباشد، لازم است به وسیله قُرعه فصل خصومت نمایند.

**سؤال ۵۵:** اگر دو نفر در بنوّة شخص عاقل بالغی نزاع کنند و هر یک از آنان مدّعی باشد که این شخص فرزند من است قول کدامیک از آنها مقدّم است؟

**جواب:** در فرض عدم بیّنه اگر شخص قول هر دو را انکار کند، قول آن مقدم است و اگر یکی از آنان را تصدیق کند فرزند همان شخص می‌شود و اگر هر دو آنان را اجمالاً تصدیق کند مثلاً بگوید من فرزند یکی از این دو نفر هستم ولی معیّناً نمی‌دانم، در این صورت بنوّة با قُرعه تعیین می‌شود.

**سؤال ۵۶:** زنی در حباله شخصی است و فرزندى از او به دنیا آمده زوج ادّعاء می‌کند که بچه متعلّق به من است و شخص دیگری ادّعاء می‌کند که من با این زن شبهة نزدیکی کرده‌ام و بچه از این طریق به دنیا آمده است آیا در این فرض بچه متولّد شده به کدامیک از آنان لاحق می‌شود؟

**جواب:** در فرض سؤال قول زوج مقدّم است.

سئوالاتی از سوی مقلدین معظم له به شرح ذیل مطرح است

که مبتلا به روز بوده و نیاز به عنایت و بذل لطف دارد.

سئوال ۵۷: اگر کسی جهت زمینه سازی بر ارتکاب جرمی با خوراندن مسکرات و یا آنچه که موجب زوال عقل می شود، سبب بروز جنایتی بر غیر شود ضامن است یا نه؟ و اگر در این خصوص خود شخص قربانی شود، آیا خون او هدر است یا نه؟

جواب: عمل مذکور در سئوال حرام است و چنانچه مجنی علیه در حال دفاع، جانی را بکشد، ضامن نیست.

سئوال ۵۸: اگر کسی که ربوده شده، جانش در خطر مرگ باشد و برای گریز از آن راهی جز مقاتله نداشته باشد، (مثل اینکه شخص با ممانعت مسلحانه رباینده مواجه شده باشد) تکلیف او چیست؟

جواب: در مفروض سئوال چنانچه مقاتله منجر به قتل رباینده شود، ضامن نیست.

سئوال ۵۹: آیا مکروه بر امر حرامی مثل لواط و زنا خونش هدر است خصوصاً اگر راهی جز کشتن نداشته باشد؟

جواب: در صورتی که راه نجات از امر حرام منحصر به قتل مکروه باشد، خون او هدر است.

**سؤال ۶۰:** برای شمول حکم قصاص آیا احراز قصد چنین ارتکاب به عمل قتل (مبنی بر قتل) شرط است یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال برای حاکم شرع احراز قصد قتل عمد لازم است.

**سؤال ۶۱:** توقیراً درخواست می شود فتوای مبارک را ذیلاً مرقوم فرماید: سارق مال مسروقه را با توسل به وسایل متقلبانه مانند تهیه فاکتورهای غیر واقعی می فروشد و خریدار که عالم به مسروقه بودن جنس نیست از او تحت عنوان کلاهبرداری شکایت می کند. آیا حاکم شرع می تواند سارق را که فروشنده مال است، تحت عنوان کلاهبرداری مجازات نماید؟

**جواب:** در مفروض سؤال عمل مذکور موجب تعزیر است و حاکم شرع جامع الشرائط می تواند بما یراه من المصلحة فاعل را تعزیر نماید.

بعد التحية و السلام مستحضر هستید که از برخی روایات استفاده می شود که حضرت علی علیه السلام در بعضی از موارد روش هایی را برای گرفتن اعتراف و اقرار از متهم به کار می برده اند که ممکن است تحصیل دلیل از طریق نوعی تهدید یا اغفال به نظر رسد؛ اکنون مستدعی است با توجه به مطالب فوق الذکر در مورد تحصیل دلیل از طریق سئوالهای تلقینی یا اغفال یا اکراه و اجبار متهم بفرماید:

**سؤال ۶۲:** اگر متهمی در اثر سئوالات تلقینی یا اغفال یا اکراه و اجبار اقرار به جرم کند آیا چنین اقراری فاقد اثر و ارزش اثباتی است یا این که

دارای اثر و ارزش اثباتی می باشد؟

**جواب:** در صورتی که منشأ اقرار به جرم اغفال و اجبار و اکراه باشد، اثر شرعی ندارد زیرا اقرار باید بدون اجبار و در حال اختیار انجام بگیرد.

**سؤال ۶۳:** در هر صورت آیا طرح کننده سنوالاتی یا اغفال کننده یا اکراه و اجبار کننده مرتکب عمل خلاف شرع مقدس شده باشد مستحق مجازات می باشد؟

**جواب:** قاضی باید در مقام قضاوت و فصل خصومت با بینة شرعی و ایمان و یا اقراری که بدون اجبار باشد، فصل خصومت نماید و طرح روشهای فوق الذکر صحیح نیست و موجب تعزیر است.

**سؤال ۶۴:** در مورد ارزش اثباتی چنین اقراری آیا بین صورتی که چنین اقراری موجب علم و اقناع وجدانی شود، با صورتیکه موجب علم و اقناع وجدانی نشود، تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** به نظر حقیر قاضی می تواند با علم وجدانی خود چه در حقوق الله و یا در حقوق الناس قضاوت نماید.

**سؤال ۶۵:** در مورد ارزش اثباتی چنین اقراری آیا بین حقوق الله و حقوق الناس تفاوتی هست؟ که در حقوق الناس دارای اثر اثباتی باشد و در حقوق الله نباشد؟

**جواب:** در جواب سؤال اول معلوم شد که اجبار و اکراه و اغفال اثر شرعی ندارد و فرق بین حقوق الله و حقوق الناس نیست.

**سؤال ۶۶:** در صورتی که چنین اقراری ارزش اثباتی نداشته باشد، آیا در اعداد امارات و قراین قرار می‌گیرد یا نه؟

**جواب:** از جواب فروع قبلی معلوم شد که عناوین مذکور در سؤال دارای ارزش اثباتی نبوده، بنابراین در اعداد و امارات شرعیه قرار نمی‌گیرد.

احتراماً در مسأله اجراء حد در سرقتهای متعدد فروعی است که خواهمشتمندم نظر و فتوی مبارک را مرقوم فرمایید:

**سؤال ۶۷:** هرگاه انگشتان دست سارق بریده شود، و پس از اجرای این حد، سرفت مستوجب حد دیگری از او ثابت گردد که قبل از اجرای حد مرتکب شده است آیا پای چپ او نیز قطع می‌گردد؟

**جواب:** در مفروض سؤال پای چپ سارق قطع می‌گردد.

**سؤال ۶۸:** هرگاه پس از قطع ید (دست) دو سرقت دیگر از او ثابت گردد که قبل از اجرای حد مرتکب شده است بر فرض وجوب اجرای حد در این مورد، آیا یک حد اجراء می‌شود؟

**جواب:** در فرض سؤال یک حد جاری می‌شود.

**سؤال ۶۹:** در فرضی که پس از ثابت شدن سرقت دیگری که قبل از اجرای حد اول مرتکب شده، پای چپ او قطع گردد اگر پس از قطع پا، مجدداً سرقت دیگری از او ثابت شود که قبل از اجرای حد اول مرتکب

شده است، آیا سارق حبس ابد می‌شود؟ در راستای همین مسأله فرض این که سارق حبس ابد شود اگر پس از آن سرقت دیگری از او ثابت شود، که آن نیز قبل از اجرای حد اول مرتکب شده آیا سارق کشته می‌شود؟

**جواب:** در فرض سنوال بعد از حبس ابد برای ثبوت سرقت دیگر، سارق کشته می‌شود.

**سنوال ۷۰:** اگر فتوا و نظر شریف نسبت به فروع فوق بر عدم اجرا است، آیا اثبات سرقت در این موارد موجب برای تعزیر سارق می‌باشد یا نه؟

**جواب:** در جواب فروع مذکور بیان شد که حد جاری است بنابراین محلی برای تعزیر نمی‌باشد.

با تقدیم احترام خاضعانه تقاضا می‌شود درباره اجرای حدود فتوای شریف را نسبت به سئوالها ذیل مرقوم فرمایید:

**سئوال ۷۱:** آیا اصل در اسلام نسبت به اجرای حدود الهی این است که علناً و به گونه‌ای باشد که مردم ببینند (طَائِفَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ).

**جواب:** جواز اجرای حدود در حضور مردم از نظر روایت وارده از اهل بیت علیهم‌السلام مورد خلاف نیست و لکن وجوب حضور مردم بین فقهاء مورد خلاف است ولی به نظر حقیر اجراء حد در حضور مردم الزامی نیست، بلکه مستحب است.

**سؤال ۷۲:** در صورتیکه پاسخ مثبت باشد آیا حضور مردم الزامی است یا استحباب دارد؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب فرع قبلی معلوم است.

**سؤال ۷۳:** آیا مراد از حضور طائفه یک نفر است یا بیش از آنها و آیا مجری حد جزء عدد معتبر محسوب می‌شود؟

**جواب:** کلمه طائفه در قرآن شریف در آیات متعدد استعمال شده و در حد زنا نیز در یک آیه ذکر شده است و مراد از طائفه از نظر لغت و عند الفقهاء مختلف است عده‌ای طائفه را به یک نفر تفسیر نمود اند و از امام باقر علیه السلام نیز روایت نقل شده است و بعضی از علماء طائفه را بر دو یا سه و بیش از آن نیز تفسیر نموده‌اند و لکن به نظر حقیر کلمه طائفه باید به عرف احاله داده شود و در لسان عرف طائفه به سه نفر اطلاق می‌شود و چنانچه حد جلد باشد، مجری حد جزء عدد معتبر محسوب نمی‌شود و اگر حد رجم باشد، رجم کنندگان جزء عدد معتبر محسوب می‌شود.

**سؤال ۷۴:** آیا حکم مزبور شامل تمامی اقسام حدود است یا تنها شامل حد زنا می‌باشد؟

**جواب:** استحباب حضور طائفه در حین اجراء حد زنا ثابت است و در سایر حدود معلوم نیست.

**سؤال ۷۵:** آیا میان حدود و تعزیرات، و قصاص تفاوتی در حکم مزبور وجود دارد؟

جواب: جواب این فرع از جواب فرع قبلی معلوم است.

سؤال ۷۶: آیا اعلام اجرای حد از جانب حاکم جزء شرائط اجرای حد می باشد؟

جواب: اعلام اجراء حد از طرف حاکم شرع واجب نیست، بلکه مستحب می باشد.

سؤال ۷۷: آیا جمع شدن مردم برای مشاهده اجرای حد واجب است؟  
جواب: واجب نیست.

سؤال ۷۸: اگر واجب است، آیا واجب کفائی است یا واجب عینی؟  
جواب: بنابر قول کسانی که حضور در اجرای حد را واجب می دانند، وجوب حضور واجب کفائی است.

## مسائل مربوط به قرعه

استدعا دارم فتوای شریف را در خصوص قرعه که ذیلا سؤال می گردد،  
مرقوم فرمائید:

سؤال ۲۹: آیا قرعه اصل است یا اماره یا دلیل؟ زیرا برخی از فقهاء  
عظام قائلند بر این که قرعه غالباً مطابق واقع می شود پس اماره است و  
برخی آن را اصل می دانند.

جواب: از جمله قواعد فقهیه قاعده قرعه است که در اصول تفصیلاً به  
آن متعرض شده ایم و دلیل بر حجیت آن مضافاً بر اجتماع بعض آیات  
شریفه است مثل آیه «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» در قضیه حضرت  
یونس و قوله تعالی: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ»  
در قضیه حضرت مریم و و روایات وارده ای است که از ائمه هدی (علیهم السلام) نقل  
شده است.

(و جریان قرعه) در شبهات موضوعیه است نه در شبهات حکمیه و  
جریان آن در موردی است که مدعی و مدعی علیه طریقی برای اثبات  
مدعای خود نداشته باشند و احتیاط هم ممکن نباشد و یا این که احتیاط  
موجب عُسر و حرج باشد در این فرض تعیین موضوع با قرعه است.  
(مخفی نماند) عناوینی که در ادله قرعه ذکر شده، چهار تا می باشد:

۱- عنوان المجهول.

۲- عنوان المشتبه.

۳- عنوان الملتبس.

## ۴- عنوان المشکل.

(و فی دعائم الاسلام) عن أمير المؤمنين و أبی جعفر و أبی عبدالله عليه السلام انهم أوجبوا الحكم بالقرعة فيما أشكل و أيضا فی دعائم الاسلام قال ابو عبدالله عليه السلام و أى حکم فی الملتبس أثبت فی القرعة أليس هو التفويض الى الله جل ذكره)

(و ضمناً) در مورد بحث از قرعه بین فقهاء اختلاف است بر این که:

آیا استصحاب مقدم است بر قرعه و یا قرعه مقدم بر استصحاب می باشد؟ و بر فرض وقوع تعارض بین آن دو اگر کسی قائل شود که قرعه از قبیل اماره است باید قائل شود که قرعه مقدم بر استصحاب است.

(و لکن) به نظر ما بر فرض تعارض بین قرعه و استصحاب؛ استصحاب مقدم است زیرا استصحاب «رافع لموضوع القرعة ای کونه مشکلا و معضلا» بنابراین قرعه قاعده است و دلیل حجیت آن اخبار می باشد.

سؤال ۸۰: آیا تنها قاضی می تواند استعمال قرعه نماید یا استعمال قرعه اعم است؟

جواب: موارد استعمال قرعه مختلف است و استفاده از قرعه اختصاص به حاکم شرع ندارد.

سؤال ۸۱: در مواردی که لازم است قرعه استعمال شود آیا ترتیب آثار بر آن لازم است به نحوی که تخلف از مقتضای آن و عدول از آن جایز نباشد؟

جواب: در مواردی که باید به قرعه عمل شود و راه تشخیص منحصر به

قرعه باشد، بعد از استعمال قرعه تخلف از آن جایز نیست.

**سوال ۸۲:** سکتته‌های قلبی منجر به فوت که حین مشاجره اتفاق می‌افتد، هنگام مشاجره، درگیری و نزاع ممکن است یکی از طرفین به علت استرس ناشی از مشاجره سکتته قلبی نموده و فوت نماید. (سکتته‌های قلبی معمولاً در زمینه بیماریهای مساعد کننده قلبی عروقی رخ می‌دهد) این موارد نسبتاً شایع و همواره تعدادی پرونده در محاکم قضائی مطرح بوده و اولیاء دم تقاضای پیگرد قانونی دارند. چنانچه جسد مورد معاینه دقیق قرار گرفته و کالبد شکافی شود، ممکن است علانمی به نفع بیماری قلبی عروقی یا سکتته‌های جدید یا قدیم قلبی مشاهده شود، قاضی معمولاً پرونده را به کمیسیون کارشناسی پزشکی ارجاع و نظر آنان را در مورد میزان تأثیر استرس و هیجان ناشی از منازعه در تشدید بیماری زمینه‌ای و تسریع مرگ جويا می‌شود مثلاً ممکن است تأثیر هیجانات ناشی از منازعات طبق نظر پزشکی قانونی به عنوان نظر خبره، ده درصد ذکر شود و ممکن است متوفی خود شروع کننده مشاجره بوده و موجب عصبانیت خود بوده و یا این که حامل مشاجره موجب عصبانیت و سکتته ذکر شود پاسخ فرمائید:

**اولاً:** آیا کسی را که به سبب استرس ناشی از مشاجره فوت نموده، در صورت تشخیص خبره (پزشکی قانونی) می‌توان طرف مقابلش را به دیه محکوم نمود یا نه؟

**ثانیاً:** آیا عامل مشاجره که موجب عصبانیت و سکتته گردید مباشر در قتل است یا این که میزان تأثیر عمل (به استناد نظر پزشکی قانونی) شرط است؟

**جواب:** سکتة قلبی عوامل زیادی دارد بنابراین در مفروض سوال اگر ثابت شود که سبب سکتة مشاجره، بوده و سبب مشاجره نیز فوت کننده نباشد و استناد موت با بینه شرعیه به طرف مقابل داده شود، محکوم به دیه خواهد شد و پزشکی قانونی حجت شرعی نیست. بلی اگر پزشک (دکتر متخصص) دارای شرائط بینه باشد می تواند یکی از شهود در قضیه تلقی شود.

**سؤال ۸۳:** با این که در نظرات فقهی فقهاء عظیم الشان دیه مجموع چهار پلک دو چشم دیه کامل ذکر شده و بین پلکهای بالا و پلکهای پایین فرق قائلند به این صورت که ثلث دیه کامل را برای پلکهای بالا و برای پلکهای پایین نصف دیه کامل را برای پلکهای بالا و برای پلکهای پایین نصف دیه کامل را قرار داده اند پاسخ بفرمائید:

**اولا:** با توجه به امکانات جراحی امروزی در چشم پزشکی و جراحی ترمیمی می توان گفت که تقریباً همیشه امکان ترمیم پلکها وجود دارد آیا با این وجود نیز دیه کامل دارد یا درصد تعیین خبره در ترمیم و عدم ترمیم تعیین دیه موثر است تکلیف چیست؟

**ثانیاً:** از نظر ارزش عضوی و نحوه درمان بین پلکهای بالا و پایین اختلاف محسوسی با توجه به پیشرفت علم پزشکی مشاهده نمی شود، آیا اختلاف دیه منصوص است باید اطاعت کنیم یا امکان تغییر بر مبنای نظریه پزشکی و خبرگان وجود دارد؟

**ثالثاً:** در صورتی که پلکهای بالا ثلث دیه داشته باشند و پلکهای پایین نصف دیه کامل تکلیف ثلث باقیمانده چه می شود؟

**جواب:** به نظر اینجانب برای از بین بردن مجموع چهار پلک دو چشم دیه کامل لازم است و دیه پلکهای بالا ثلث و پلکهای پایین نصف می باشد و ترمیم پلکها توسط جراحی پزشکی مطلقاً موجب سقوط دیه نمی شود زیرا مقدار دیه نسبت به پلکها منصوص است و باید به نص عمل شود و جهت نقص دیه در صورتی که پلکهای بالا ثلث و پلکهای پایین نصف باشد، صاحب جواهر متعرض شده اند و به نظر ما مورد تأمل است رجوع شود.

**سؤال ۸۴:** در نظرات فقهاء بزرگوار شیعه در بخش دیات که به استناد آن ماده ۳۸۲ قانون مجازات تدوین گردیده، دارد: اگر که با شکستن یا سوزاندن یا امثال آن بینی فاسد شود موجب دیه کامل است.

**اولاً:** منظور از فساد چیست؟

**ثانیاً:** با توجه به پیشرفت علم پزشکی امروزه شکستگی بینی به سادگی و با هزینه کم قابل درمان است و معمولاً با شکستگی؛ بینی فاسد نمی شود آیا باز هم دیه کامل باید پرداخت؟ و یا اگر بدون عیب ترمیم شد، یکصد دینار را باید داد یا این که با نظر خبرگان پزشکی دست قاضی در کم و زیاد دیه باز است؟

**جواب:** در تفسیر فساد بین فقهاء رحمهم الله اختلاف نظر وجود دارد و لکن به نظر حقیر منظور از فساد اعم از شل شدن، ناقص شدن از خلقت اصلی و یا تغییر رنگ می باشد، بنابراین هرگاه بینی به جهت شکستن فاسد شود، دیه کامله دارد بخلاف بعضی اعلام که در این فرض حکم به ارزش نموده اند و هرگاه شکستگی بسته شود و بی عیب ترمیم یابد، دیه آن یکصد دینار است

(که هر دینار یک مثقال شرعی طلا است) و در مواردی که برای اعضاء از ناحیه شارع مقدس دیه مقدر شده، حاکم شرع نمی تواند آن را کم و یا زیاد کند، بلی در مواردی که دیه مقدر ندارد، حاکم شرع می تواند ارش معین نمایند.

**سوال ۸۵:** در کتب دیات برای از بین بردن هر یک از سوراخهای بینی ثلث دیه کامل و سوراخ کردن بینی به طوری که هر دو سوراخ و پرده فاصل میان آن پاره شود، یا این که آن را سوراخ نماید، در صورتی که باعث از بین رفتن آن نشود، موجب ثلث دیه کامل است و اگر جبران و اصلاح شود، موجب خمس دیه می باشد پاسخ فرمایید:

**اولاً:** منظور از سوراخ کردن بینی چیست آیا منظور بسته شدن بینی است یا قطع شدن آن است؟

**ثانیاً:** سوراخ کردن دیواره بین مجاری بینی از عوارض عملهای جراحی داخل بینی نیز منظور هست یا خیر؟

**ثالثاً:** با توجه به معالجات ترمیمی امروز تکلیف چیست همان دیه منظور است یا می توان کم و زیاد نمود؟

**جواب:** مراد از سوراخ کردن این است که با چیز تیز مانند چاقو و یا نیزه و امثال آن منخرین را بشکافد به طوری که محل سوراخ محسوس و مبین باشد، و منظور از سوراخ قطع شدن و تغییر شکل و رنگ نیست و چنانچه بینی سوراخ شود و بی عیب ترمیم یابد، دیه آن خمس دیه کامله

یعنی دویست دینار است و چنانچه ترمیم نیابد، دیه آن ثلث دیه کامل است و اگر یکی از منخرین سوراخ شود، و ترمیم یابد، عُشر دیه کامله است و چنانچه ترمیم نشود، خمس دیه کامله می باشد.

توقیراً از محضر آن مرجع دینی درخواست می شود به سئوالهای ذیل جواب عنایت فرماید:

سئوال ۸۶: اجساد کافرانی موجود است که برخی اعضای آنها را با مبالغه هنگفت خریداری می کنند تا برخی کارهای تحقیقاتی یا پیوند ... با آنها انجام بدهند آیا خرید و فروش این اعضا جایز است؟ (وضعاً و تکلیفاً) البته بالتبع این کار مستلزم مثله کردن آنها هم هست.

جواب: خرید و فروش اجساد و اعضا کفار برای مسائل پزشکی و تحقیقاتی و پیوند نیز اشکال ندارد و تشریح بدن مرده کافر ذمی باشد یا غیر ذمی جایز است و دیه هم ندارد و فرق نمی کند که تشریح در بلاد اسلامی باشد یا غیر اسلامی.

سئوال ۸۷: درباره تغییرات در ارزش پول، تغییر اعم از کاهش و افزایش، گاه ممکن است در شرایط خاصی نرخ تورم منفی شود و بر مالیت پول افزوده گردد در این صورت آیا مدیون می تواند ما به التفاوت را در پرداخت لحاظ کند و آن را کسر نماید؟

جواب: مدیون باید شرعاً مبلغی را که بدهکار است، پرداخت نماید.

تورم و افزوده شدن بر ارزش دخالت در تأدیه حق لحاظ نمی‌شود.

**سؤال ۸۸:** در مورد اعتبار مشاهده در شهادت بر زنا آیا دیدن مقدمات ملازم کافی است یا تنها رؤیت و لوج و ادخال معتبر است؟

**جواب:** دیدن مقدمات زنا در شهادت بر زنا کافی نیست، باید شهادت بر و لوج و دخول عیناً مشاهده شود.

**سؤال ۸۹:** آیا اعتبار مشاهده در شهادت بر زنا مشاهده مستقیم شرط است یا مشاهده غیر مستقیم نیز معتبر است؟ مثلاً اگر شهود از طریق آینه یا دوربین مدار بسته به صورت زنده و مستقیم صحنه زنا را مشاهده کنند آیا شهادتشان به عنوان پینه شرعی حجت است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال رؤیت به نحو مذکور حجت شرعی نیست.

احتراماً خواهشمند است با توجه به سکوت قانون در اجرای اصل ۱۶۷ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران حکم فقهی مسائل ذیل را به نحوی که بتوان عملاً از آن در محکمه استفاده نمود و مستند حکم قرار داد، بیان فرمایید:

**سؤال ۹۰:** در یک نزاع دسته جمعی که گروهی با گروه دیگر درگیری فیزیکی داشته اند، تعدادی مضروب و مجروح از دو طرف یا یک طرف شده‌اند، لیکن از طریق دلائل شرعیه قادر به اثبات انتساب جراحات یا ضربتها به فردی معین و مشخص وجود ندارد لیکن حضور آن افراد و درگیری فیزیکی ایشان محرز و مسلم است لذا چگونه خواهد بود حکم پرداخت کننده دیه یا ارض؟

**جواب:** در صورتی که جراحات وارده یا شکستگی به شخص معین منتسب نباشد، دیه وارده بین ضاربین توزیع می‌گردد.

**سؤال ۹۱:** چنانچه ثابت شود تعدادی چوب به دست بوده‌اند و تعدادی چاقو به دست و آن افراد مشخص و معین باشند در طرف مصدوم هم جراحت باشد و هم شکستگی چطور؟ و چنانچه مضروب و مجروح نیز قادر به ادای قسامه به لحاظ عدم شناخت و تعیین ضارب نباشد، چگونه خواهد بود حکم مسأله؟

**جواب:** به نظر ما دیه مصدومین که به وسیله چوب دستی به افراد وارد شده بین همین اشخاص توزیع می‌گردد و دیه جراحاتی که به وسیله چاقو به افراد وارد شده، بین اشخاصی که چاقو به دست بوده‌اند، توزیع می‌شود.

**سؤال ۹۲:** چنانچه متهم محکوم به پرداخت دیه شده باشد و ضامن معتبر از قبیل کفیل یا وثیقه نداشته باشد، و مهلت پرداخت دیه، دو سال در قتل غیر عمدی و یک سال در قتل عمد باشد، آیا بازداشت متهم قبل از مهلت مقرر شرعیه محمل شرعی دارد یا نه؟

لازم به توضیح است که بعضاً متهمان با صدور قرار تأمین به زندان معرفی شده، لیکن پس از صدور رأی به محکومیت پرداخت دیه کماکان به لحاظ عجز از معرفی ضامن معتبر در بازداشت می‌مانند لیکن چون در مهلت پرداخت نیز قرار دارند، نمی‌توان ایشان را مجبور به پرداخت دیه نمود حال سؤال اینجا است که وضعیت چنین متهمانی با توجه به احتمال عدم دسترسی به ایشان پس از آزادی چیست؟

**جواب:** در مفروض سوال زندانی نمودن متهم به مدت طولانی جایز نیست لازم است متهم به قید کفالت و یا به قید وثیقه آزاد گردد.

**سوال ۹۳:** در تعیین علت فوت یک خانم باردار پزشکی قانونی چنین نظر داده است: «چون ماما می‌بایست وفق مقررات زانو را به پزشک متخصص معرفی می‌نموده و این امر صورت نگرفته است. ماما ۲۵٪ مقصر است...»

آیا شرعاً دادگاه مجاز به محکوم نمودن ماما به لحاظ عدم راهنمایی زانو به پزشک متخصص به میزان فوق می‌باشد یا خیر و آیا در صورت مثبت بودن پاسخ، دیه جنین را نیز به همان نسبت باید پردازد یا خیر؟

و اصولاً محکومیت ماما به لحاظ عدم راهنمایی از چه باب خواهد بود و چنانچه ماما مسؤول پرداخت نباشد، چگونه خواهد بود حکم تعزیر ایشان.

**جواب:** در فرض سوال در صورتی که قصور قابل به جهت عدم راهنمایی به پزشک متخصص محرز باشد، قابل فعل حرام انجام داده و لکن حکم بر ۲۵٪ دیه مادر و جنین بر علیه قابل صحیح نیست و مجتهد جامع الشرائط می‌تواند حکم بر تعزیر نماید.

**سوال ۹۴:** احتراماً با توجه به سکوت قانون در اجرای اصل ۱۶۷ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران حکم فقهی مسائل ذیل را به نحوی که عملاً بتوان از آن در دادگاه استفاده و مستند حکم قرار داد، بیان فرمایید:

الف: شهادت اهل سنت علیه شیعه چنانچه خواهان (مدعی) سنی

مذهب و خوانده (مدعی علیه) شیعه باشد، در دعاوی مالی یا کیفری.

ب: شهادت اهل سنت علیه اهل سنت چنانچه خواهان و خوانده هر دو سنی باشند، در دعاوی مالی یا کیفری.

ج: شهادت اهل سنت چنانچه خواهان و خوانده هر دو شیعه باشند ولیکن شهودشان سنی باشد در دعاوی مالی یا کیفری.

د: شهادت اهل سنت به نفع شیعه چنانچه خواهان دعوی شیعه و خوانده دعوی سنی مذهب باشد.

ه: شهادت اهل کتاب در دعاوی له یا علیه مسلمان.

جواب: مقتضای ادله، ایمان به معنی الاخص از شرائط شاهد است بنابراین در موارد مذکوره در سؤال شهادت اهل خلاف و کافر قبول نیست و حاکم شرع نمی تواند به استناد آن حکم نماید الا فی بعض الموارد.

سؤال ۹۵: مستدعی است پاسخ فقهی سئوالات ذیل را به نحوی که عملاً بتوان مستند حکم قرار داد، بیان فرمایید:

اگر کسی عمداً دیگری را مبتلا به بیماری «ایدز» نماید چون این بیماری فوراً کشنده نبوده و در اثر مرور زمان و ضعف قوای دفاعی بدن موجب مرگ شده یا این که احتمال مهار بیماری یا معالجه می رود، عملاً سرائت دهند، مشمول چه خواهد بود و چگونه خواهد بود مجازات ایشان؟ منظور این است که عمل مرتکب قتل عمدی است، شروع به قتل عمدی، ایراد صدمه بدنی عمدی و ... چنانچه جرم دیگری باشد و بعضاً قتل یا نقص

عضو گردد، چطور خواهد بود حکم قضیه؟

جواب: در مفروض سؤال کسی که شخصی را مبتلا به مرض ایدز نموده اگر قصدش این باشد که شخص به این طریق بمیرد، و دکتر متخصص نیز تشخیص بدهد که علت فوت ابتلا به ایدز بوده، در این صورت قتل عمدی بوده قاتل باید قصاص شود و چنانچه قصد کشتن شخص را نداشته باشد و قصدش این باشد که شخص را مبتلا به مرض نماید در این صورت چنانچه شخص مبتلا به نقص عضو و یا احیاناً فوت کند قتل خطائی بوده و موجب دیه است.

سؤال ۹۶: آیا در اجرای مراسم قسامه هر پنجاه نفر که از سوی اولیاء دم معرفی می‌شوند، می‌بایست در یک جلسه واحد سوگند بخورند یا این که می‌توان به لحاظ عدم دسترسی به بعضی از ایشان و درخواست اولیاء دم قسم تعدادی از افراد که غائب هستند در جلسه‌ای دیگر اخذ نمود یا نه؟

جواب: در اجرای مراسم قسامه لازم نیست قسامه در مجلس واحد تکمیل شود.

سؤال ۹۷: آیا اولیاء دم می‌توانند شخصاً پنجاه قسم را بین خود تقسیم نمایند یا مثلاً چنانچه تنها ولی دم مادر مقتول باشد شخصاً میتواند پنجاه قسم بخورد یا اینکه حتماً باید پنجاه نفر از بستگان نسبی مدعی باشند تا قصاص ثابت گردد؟

**جواب:** چنانچه اولیاء دم بستگان نسبی نداشته باشند، و یا حاضر برای قسم خوردن نباشند، می‌توانند پنجاه قسم را بین خود تقسیم نمایند و چنانچه ولی دم یک نفر باشد، در صورت نبودن بستگان نسبی و یا امتناع آنان از قسم خوردن، ولی دم باید پنجاه قسم بخورد.

به استحضار می‌رساند در ماده ۲۳۶ قانون مجازات اسلامی بیان شده است:

«اگر کسی به قتل عمدی شخصی اقرار کرده و پس از آن دیگری به قتل عمدی همان مقتول اقرار نماید در صورتی که اولی از اقرارش برگردد، قصاص یا دیه از هر دو ساقط است و دیه از بیت المال پرداخت خواهد شد و این در حالی است که قاضی احتمال عقلانی ندهد که قضیه توطئه آمیز است»

تبصره: «در صورتی که قتل عمدی بر حسب شهادت شهود یا قسامه یا علم قاضی قابل اثبات باشد، قاتل به تقاضای ولی دم قصاص می‌شود»

حال خواهشمند است پاسخ فقهی سئوالات ذیل را به نحوی که بتوان مستند حکم قرار دهیم، بیان فرمائید:

سؤال ۹۸: آیا اگر قتل غیر عمد باشد - خطای محض یا شبه عمد - نیز حکم مسأله همان خواهد بود یا خیر؟

**جواب:** فرع مذکور شامل قتل شبیه به عمد و خطاء محض نمی‌شود. بنابراین ولی دم می‌تواند هر کدام را که تصدیق نمود، به او رجوع نماید.

**سؤال ۹۹:** چنانچه راه اثبات قتل غیر از اقرار باشد، فرد دیگری به قتل همان مقتول اعتراف نماید، آیا حکم مسأله متفاوت خواهد بود در صورت تفاوت، چنانچه امکان داشته باشد، علت آن را بیان فرمائید.

**جواب:** در فرض سوال چنانچه احتمال اشتراک قتل به هر دو داده شود، ولی دم مخیر است مشهود علیه را قصاص کند و لکن در این صورت مقر باید نصف دیه را به ولی مشهود علیه پرداخت کند و همچنین ولی دم می تواند مقر را طبق اقرار خود قصاص نماید و لکن در این فرض از طرف مشهود علیه چیزی به ورثه مقر داده نمی شود و همچنین است ولی دم می تواند هر دوی آنان را قصاص کند و لکن در این صورت باید نصف دیه را بر ولی مشهود علیه رد نماید.

**سؤال ۱۰۰:** منظور از مراجعه و اقرار فرد دیگر چه هنگام است؟ آیا همین که اقرار عند الحاکم صورت گرفت و فرد دیگری مراجعه نمود و فرد اولیه از اقرارش عدول کرد، قصاص و دیه از هر دو ساقط است یا حتماً می بایست حکم شرعی به قصاص یا دیه صادر شده باشد، آن گاه نفر دوم اقرار نماید، تا دیه از بیت المال پرداخت شود؟

**جواب:** در هر دو فرض سؤال مذکور، قصاص و دیه ساقط می شود.

**سؤال ۱۰۱:** توطئه آمیز نبودن اقرار چه گونه محرز خواهد شد آیا اگر برادری نسبت به قتل فردی (بر خلاف واقع و فقط به جهت رهایی دادن برادر دیگرش که متأهل و دارای زن و فرزند است) اعتراف و اقرار نماید و بعداً برادر بزرگتر در اثر عذاب وجدان به قتل اقرار نماید موضوع توطئه آمیز

خواهد بود یا خیر؟

**جواب:** در مفروض سؤال چنانچه قاضی توطئه آمیز بودن موضوع را با علم وجدانی و یا با بینه شرعیه احراز کند و شخص اول از اقرار خود برنگردد، ولی دم منخیر است که یکی از آن دو نفر را قصاص نماید.

**سؤال ۱۰۲:** توطئه آمیز نبودن چه هنگام است آیا حتماً می‌بایست بین اقرار کننده اولی و دومی تبانی قبلی صورت گرفته باشد یا به هر شکل ممکن با علم به حکم از سوی متهمان می‌توان آن را توطئه آمیز تلقی نمود؟

**جواب:** چنانچه به هر نحو ممکن حاکم شرع توطئه آمیز بودن موضوع را احراز کند نمی‌تواند حکم بر اسقاط قصاص و یا دیه نماید.

**سؤال ۱۰۳:** آیا در شرع انور اسلامی یا تاریخ قضاوت‌های ائمه اطهار علیهم‌السلام یا متون فقهی بجا مانده از حضرات مراجع تقلید مقدار تعزیر روزه خواری مشخص گردیده است یا خیر؟

**جواب:** مسأله مفروضه بین فقهاء مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر حقیر مقدار تعزیر در صورت افطار عمدی، ما یراه الحاکم من المصلحه می‌باشد. و این فرع را در جلد ۲ تعلیقه عروة الوثقی متعرض شده‌ایم.

**سؤال ۱۰۴:** چگونه خواهد بود حکم تعزیر کسی با مسکرات یا هر عمل دیگری که حد الهی دارد، روزه خود را باطل نماید آیا فقط به همان حد محکوم می‌گردد یا هم حد دارد و هم تعزیر؛ مقدار آن را بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال به غیر از حد شرب خمر، حاکم شرع برای

افطار به حرام، شخص را بما يراه من المصلحة تعزير می کند.

**سؤال ۱۰۵:** چنانچه فردی با حرام افطار نماید لیکن آن حرام حد الهی نداشته باشد، مانند افطار با گوشت خوک آیا دو تعزیر دارد یا باعث تشدید تعزیر روزه خواری می گردد؟

**جواب:** حاکم شرع به هر دو جهت می تواند، بما يراه من المصلحة شخص را تعزیر نماید.

**سؤال ۱۰۶:** چنانچه در خصوص تعزیر فحاشی و دشنام به مسلمانان یا مزاحمت بانوان و روابط نامشروع و ... سابقه قضائی توسط ائمه اطهار (علیهم السلام) یا قدمای از فقهای عظام وجود داشته باشد، خواهشمند است آن را اعلان تا از این پس مستند احکام اینجانب قرار گیرد.

**جواب:** حاکم شرع جامع الشرائط می تواند برای هر فعل محرم و یا ترک هر واجبی مرتکب آن را تعزیر نماید و لکن تحقق آن در زمان ائمه هدی (علیهم السلام) و فقهاء عظام معلوم نیست در صورت وجدان در استفتاءات بعدی اشاره خواهد شد.

**سؤال ۱۰۷:** لطفاً پاسخ فرمائید چنانچه در یکی از بندهای یک مبایعه نامه عادی آمده باشد:

«متعاملین متعهد و ملزم هستند نسبت به انجام تعهدات خود به شرح این مبایعه نامه و حضور در دفترخانه و تنظیم سند رسمی نقل و انتقال مورد معامله اقدام نمایند در صورت تخلف هر کدام از طرفین قرار داد،

طرف دیگر علاوه بر خسارات وارده می تواند الزام مستنکف را مبنی بر حضور در دفترخانه و تنظیم سند رسمی نقل و انتقال مورد معامله از مقامات قضائی خواستار شود. فروشنده جهت تضمین تنظیم سند شش دانگ آپارتمان بنام یک برگ چک تحویل بنگاه دار داده که پس از تنظیم سند تحویل فروشنده می گردد و در صورت عدم تنظیم سند، چک تحویل خریدار می گردد».

و در متمم همان قرار داد - بیع نامه فوق - آمده باشد: یک قطعه چک که شماره آن در قولنامه نوشته شده، و مبلغ پانزده میلیون تومان می باشد، و نزد آقای (بنگاه دار) است را، جهت تضمین تنظیم سند شش دانگ آپارتمان گذاشته ام و قرار شد پس از امضاء در دفتر خانه، چک را دریافت نمایم، ولی به هر دلیل اگر نتوانستم در مدت یک سال سند یاد شده را بدهم، (بنگاه دار) باید چک فوق الذکر را در اختیار خریدار قرار دهد».

الف: آیا وصول چک به عنوان وجه التزام بدل از ایفای تعهد خواهد بود و با وصول چک دیگر نمی توان فروشنده را ملزم به تنظیم سند رسمی در دفترخانه نمود یا خیر؟

جواب: چنانچه این قرارداد ضمن عقد لازم قید شده باشد، لازم الوفاء است. و وصول مبلغ چک مانع از ایفاء وظیفه نسبت به تنظیم سند نمی شود. ولیکن بعد از تنظیم سند مبلغ چک باید به بایع مسترد گردد.

ب: آیا خریدار حق خواهد داشت الزام فروشنده را به تنظیم سند رسمی پس از برگشت زدن چک و عدم وصول آن به جهت کسر موجودی بخواهد

**جواب:** در فرض سنوال فروشنده طبق تعهد خود ملزم است وجه چک را تماما پرداخت نماید و خود را برای تنظیم سند در اختیار مشتری قرار بدهد.

**ج:** آیا خریدار حق خواهد داشت به لحاظ عدم ایفای تعهد از سوی فروشنده هم وجه التزام را وصول نماید - از طریق دادگاه - و هم الزام فروشنده را به تنظیم سند رسمی بخواهد یا خیر؟

**توضیح اینکه:** فروشنده ملزم بوده است ظرف یک سال و پس از قرارداد شرایط قانونی و مدارک لازم جهت تنظیم سند در دفترخانه را فراهم نماید و اکنون حدود سه سال از تاریخ قرارداد گذشته است.

**جواب:** جواب این فرع از جواب فرع اول معلوم است.

**سنوال ۱۰۸:** اگر مستأجر ملک را بعد از انقضاء مدّت اجاره تخلیه ننماید آیا می‌توان او را با تعزیر یا حبس و... وادار به تخلیه نمود یا خیر؟

**جواب:** در مرحله اولی بعد از انقضاء مدّت اجاره حاکم شرع مستأجر را اجبار به تخلیه می‌نماید و در صورتی که اجبار مؤثر نباشد و تخلیه ملک متوقف به تعزیر باشد، تعزیر اشکال ندارد.

**سنوال ۱۰۹:** آیا حکمی که مجتهد جامع الشرائط از رادیو یا بلندگو صادر می‌کند نفوذ دارد و با چنین حکمی حقّ ثابت می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال ترتیب اثر دادن بر حکم حاکم واجب است

به شرطی که شنونده یقین داشته باشد به این که صدا از خود حاکم است در این فرض حق ثابت می شود.

**سوال ۱۱۰:** استفاده قاضی از بیت المال که در متون فقهی به آن اشاره شده است دارای چه حدودی است؟! آیا شامل قاضی مأذون هم می شود یا خیر؟

**جواب:** ارتزاق قاضی از بیت المال و یا قاضی منصوب از قبل او ولو اینکه که غنی هم باشد اشکال ندارد. ولیکن در صورت غنی بودن بهتر است از بیت المال استفاده ننماید و استفاده از بیت المال به عنوان اجرت برای قاضی و منصوب از قبل او جایز نیست.

**سوال ۱۱۱:** چنانچه قاضی با اجازه مسئول مستقیم و ما فوق خویش - دادستان تهران - از اتومبیل با پلاک دولتی استفاده شخصی نماید و خانواده اش را به مسافرت یا ... ببرد چه حکمی خواهد داشت؟! چنانچه معاون دادستان با اجازه مستقیم دادستان تهران از اتومبیل با پلاک دولتی استفاده شخصی نماید لیکن کلیه هزینه های اتومبیل اعم از نگهداری، تعمیرات و سوخت بنزین را غیر بیمه و طرح ترافیک را شخصاً بپردازد علیرغم رویه معمول ادارات دولتی حکم مسئله چه خواهد بود و آیا داشتن و یا نداشتن وسیله نقلیه شخصی برای معاون یا حتی قدرت خرید و یا عدم قدرت خرید وسیله نقلیه شخصی برای آن معاون دادستان تأثیری در حکم مسئله خواهد داشت یا خیر؟

**جواب:** در فرض سوال استفاده شخصی از خودرو دولتی چنانچه با

اجازه سرپرست و یا رئیس اداره مربوطه باشد اشکال ندارد و در این مسئله وجود وسیله نقلیه و یا عدم آن مؤثر نیست.

**سؤال ۱۱۲:** چنانچه قاضی در صدور حکم قتل عمدی صرفاً حکم به قصاص نفس نموده باشد و پس از قطعیت حکم، اولیاء دم رضایت بدون قید و شرط خود را با دریافت یا عدم دریافت دیه اعلام نموده باشند چگونه خواهد بود صورت شرعی و قانونی صدور حکم مجدد در خصوص همان موضوع به لحاظ بیم تجزّی قاتل؟! به عبارت دیگر آیا قاضی اجازه خواهد داشت در خصوص یک موضوع دو حکم متفاوت صادر نماید آن هم در دو زمان جدای از هم؟

**جواب:** در فرض سنّال حکم اولی قاضی موضوعاً از بین می‌رود بنابراین اخذ دیه برای اولیاء دم و یا عفو قاتل بدون اشکال است.

**سؤال ۱۱۳:** هرگاه در اثر تقصیر یا اشتباه قاضی در موضوع یا حکم یا در تطبیق حکم بر موضوع خاص ضرر مادی یا معنوی متوجه کسی گردد در صورت تقصیر طبق موازین اسلامی ضامن است و در غیر این صورت خسارت به وسیله دولت جبران می‌شود.

آیا این حکم منحصر به قاضی است یا شامل سایر کارگزاران حکومت نیز می‌شود؟ به عبارت دیگر اگر یکی از مسئولین حکومتی اعم از وزیر یا استاندار یا کارمند مرتکب عملی خلاف قانون و غیر مجاز شد که از آن طریق آسیب و زیان به شخص یا اشخاصی وارد شد در فرض تعدد و تقصیر فرد عامل زیان وی طبق عموماًت تسبیب ضامن و مسئول پرداخت

خسارت شناخته میشود لکن اگر کار او بدون عمد و تقصیر بود تکلیف خسارت وارده چه می‌شود؟ آیا خسارت بدون جبران باقی می‌ماند یا می‌شود با استناد به ادله لا ضرر یا تسبیب یا تنقیح مناط از قاعده «خطأ القاضی علی بیت المال» دولت را مسئول پرداخت خسارت تلقی کرد؟ لطفاً نظر مبارک را بیان فرماید.

جواب: مستفاد از نصوص وارده و قواعد فقهیه کارمندان دولت اسلامی اعم از وزیر یا استاندار یا کارمندان عادی اگر مرتکب عملی شوند که موجب ضرر به شخص یا اشخاصی وارد آید در صورت تعدد و تقصیر مسئول پرداخت خسارت وارده خواهند شد. چنانچه خودتان نیز به آن اشاره نموده‌اید. و این موضوع مورد خلاف بین فقها نیز نیست و در فرض عدم تعدد و تقصیر عملاً به مقتضای ادله ضرر و تسبیب نیز خسارت وارده به عهده خود آنان است و به عهده دولت نیست و موضوع عدم ضمان قاضی در صورت خطاء با نص معتبر خارج شده و تعدی حکم با تنقیح مناط به کارمندان دولت صحیح نیست.

سؤال ۱۱۴: ماده ۳۲۸ قانون مدنی به تبعیت از نظر مشهور فقهاء مقرر می‌دارد: هر کس مال غیر را تلف کند ضامن است و باید مثل یا قیمت آن را بدهد اعم از اینکه از روی عمد تلف کرده باشد یا بدون عمد.

و با توجه به اینکه مبانی فقهی این قاعده در تحقق ضمان با اتلاف فرقی بین عمد و غیر عمد، داشتن تقصیر و عدم آن و حتی علم و جهل

عامل ورود ضرر قائل نشده‌اند و در هر حال عامل ضرر را ضامن دانسته‌اند از طرفی فقهاء اتلاف بالمباشرة و بالتسبیب تقسیم کرده و برخی تسبیب را به عنوان قاعده مستقلی مطرح نموده‌اند در قانون مدنی نیز تسبیب ذیل بحث اتلاف مطرح شده لکن از مواد ۳۳۳ و ۳۳۴ استظهار شده است که ضمان عامل ضرر در صورت تسبیب منوط به اقدام عملی یا بی احتیاطی و تقصیر می‌باشد با توجه به این مقدمه استدعا دارد به سؤالات زیر که در مسائل قضائی متعددی که مبتلا به می‌باشد پاسخ فرمایید.

۱- آیا تسبیب عامل مستقلی برای ضمان می‌باشد یا یکی از اقسام و فروع اتلاف تلقی می‌شود؟

جواب: مستفاد از روایات وارده تسبیب نسبت به ضمان عامل مستقلی است.

۲- آیا بین احکام تسبیب و اتلاف تفاوت وجود دارد به خصوص از جهت اشتراک عمد و علم و تقصیر؟

جواب: بلی، تفاوت دارد در اتلاف عمد و علم لازم نیست ولکن در تسبیب تقصیر معتبر است.

۳- بنا بر فرض تفاوت بین حکم اتلاف و تسبیب از نظر ضابطه دقیق در تفکیک آن دو چیست؟ زیرا فقهاء در مواردی اتلاف را به اقدام بالمباشرة مرتکب در از بین بردن مال معنی کرده‌اند لکن ایجاد علت تلف مثل روشن کردن آتش و زدن تیر و امثال آن را نیز از مصادیق اتلاف دانسته‌اند. در

صورتی که برخی، موارد مشابه مثل کنندن چاه در سر راه و امثال آن را نیز از مصادیق اتلاف دانسته‌اند در صورتی که برخی، موارد مشابه مثل کنندن چاه در سر راه و امثال آن را تسبیب تلقی کرده‌اند.

**جواب:** به لحاظ اختلاف موارد قاعده کلی از نظر تفکیک بین حکم اتلاف و تسبیب تحقیقاً نمی‌توان ذکر نمود.

۴- در مواردی که فردی از طریق وسائل نقلیه یا ماشین آلات صنعتی اقدام نموده و با بی‌مبالاتی در اقدام موجب صدمه می‌شود مورد مصداق اتلاف است یا تسبیب؟

**جواب:** در فرض مذکور موارد فرع مختلف است بعضی موارد از مصداق تسبیب و در بعضی دیگر از مصداق اتلاف باشد.

**سؤال ۱۱۵:** آیا اجزاء مختلف حکومت شخصیت حقوقی مستقل محسوب می‌شوند یا کل حکومت و دولت یک شخصیت حقوقی است؟

مثلاً اگر سازمان آب در حفاری خیابان برای کار گذاشتن لوله به تأسیسات منصوبه از سوی سازمان دیگری آسیب برساند یا اگر شهرداری موقع تعویض یک خیابان ملک مربوط به اداره دیگر را تصرف و تخریب نماید آیا سازمان اقدام کننده ضامن و مسئول جبران خسارات در مقابل سازمان زیان دیده می‌باشد یا خیر؟

**جواب:** هر کدام از سازمانهای دولتی مستقل می‌باشند بنابراین خسارت وارده از ناحیه بر سازمان به عهده خود همان سازمان است و به عهده دولت

نیست توضیح اینکه جبران خسارت وارده از ناحیه سازمانی به عهده سازمان دیگر نمی باشد.

**سؤال ۱۱۶:** فقهاء در خصوص ضمان در کتب فقهیه چنین می فرمایند: «للضمان سببان آخران الاتلاف و التسبیب و بعبارة اخرى له سبب آخر و هو الاتلاف سواء كان بالمباشرة او بالتسبیب».

مستفاد از ماده ۳۲۸ قانون مدنی این است که در ضمان حاصل از اتلاف عمدی بودن یا غیر عمدی بودن عمل مرتکب تفاوت ندارد لکن از مواد ۳۳۳ و ۳۳۴ قانون مزبور استظهار شده است که در تسبیب شرط ضمان تعدد یا تقصیر مرتکب است استدعا می شود نظر مبارک را در این مورد بیان فرمایید آیا از جهت اشتراط عمد و علم و تقصیر بین احکام اتلاف و تسبیب تفاوت وجود دارد یا خیر؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده از اهل بیت (علیهم السلام) و اقوال فقهاء (رحمهم الله) در تسبیب تعدد لازم نیست و لکن از جهت ضمان در تسبیب تقصیر معتبر است.

**سؤال ۱۱۷:** به استحضار می رساند زوجه دائمی اینجانب ... به جهت ناسازگاری به بهانه های واهی مهریه خود را که ۳۰۰ عدد سکه بهار آزادی است به اجرا گذاشته است که با تمام عسر و حرج و گرفتاریها مقداری از آن را پرداخت و به جهت فقدان هرگونه تمکن مالی دو بار هم از طرف دادگاه محکوم به حبس گردیده ام. النهایة تنها سر پناه (متزل مسکونی) که به میزان ۵/۱ دانگ از شش دانگ سهم الارث پدری که بنده با مادر پیر و مریضم در همان منزل زندگی می کنیم برای جبران الباقی مهریه توسط دادگاه

مربوطه جهت فروش به مزایده گذاشته شده است.

متمنی است نظر شریفان را در مورد استفتائیه فوق که آیا منزل مسکونی از مستثنیات دین است یا نه مرقوم فرمایید.

**جواب:** در فرض مرقوم منزل مسکونی که شخص در آن زندگی می کند چنانچه غیر از آن مسکن نداشته باشد از مستثنیات دین است و اجبار به فروش آن جایز نیست.

**سوال ۱۱۸:** عبارت «لاخافة الناس» در تعریف محارب آیا ترس نوع مردم ملاک عمل است یا ترس حاضرین و ناظرین و از سوی دیگر آیا می توان در صورت ترس گروه و طبقه ای خاص از عمل فردی مثلاً ترس جامعه قضات، جامعه پزشکان و... آن فعل را مشمول محاربه دانست یا خیر مثلاً در مورد اخیر که قضات مورد ترور واقع می شوند عمل فرد تروریست رعب و وحشت زیادی در بین جامعه قضات ایجاد نموده است حال اگر عمل وی را نتوانیم مقابله با نظام مقدس جمهوری اسلامی بگیریم و ضارب نیز از منافقین و... نباشد با توجه به اینکه به نظر می رسد چنین اعمالی رعب و وحشتی برای عموم مردم ایجاد نمی کند چگونه خواهد بود عنوان عمل مجرمانه این گونه افراد؟

**جواب:** مستفاد از آیه شریفه و روایات وارده از معصومین (علیهم السلام) مراد از «اخافة الناس» ترس و رعب نوع مردم است و در موضوع اخافه، حضور و ناظر بودن مردم شرط نیست. فرض کنید اگر مردم در منازل خود باشند مع ذلک شهر سلاح فستاق ایجاد رعب و وحشت کند اخافة الناس محقق

می‌شود و ظاهر آن است که ترس بعضی اشخاص مثل قضات و پزشکان و عمل فرد تروریست و لو اینکه ایجاد رعب و وحشت نماید از مصادیق محاربه نمی‌شود. و لکن اگر عمل تروریست از مصادیق «مفسد فی الارض» باشد اجراء حکم مفسدین فی الارض جاری می‌شود و الا مرتکبین این عمل مثل سایر اشخاص مجازات می‌شوند.

سئوالات ذیل از ناحیه پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی می‌باشد

خواهشمندم ضمن بیان فتاوی و نظراتان پیرامون سئوالهای ذیل به مبانی و مستندات و ادله آنها را نیز تصریح بفرمایید.

الف: در معتبره یا صحیححه ابی بصیر آمده است: قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا متعمدا ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه.

قال: ان كان له مال اخذت الدية من ماله؟، و الا فمن الاقرب فالاقرب، فان لم يكن له قرابة اذاه الامام فانه لا يبطل دم امرء مسلم (وسایل الشیعه، کتاب الدیات، ابواب العاقله، باب ۴، حدیث، ج ۲۹، ص ۳۹۵)

درباره این روایت چند سئوال مطرح است:

سئوال ۱۱۹: آیا جمله «فانه لا يبطل دم امرء مسلم» حکمت حکم است

یا علت؟ چرا؟

**جواب:** قبل از شروع به جواب مندرجات بهتر است پیش گفتاری به عنوان مقدمه ذکر شود و آن اینکه آیا جعل دیه از طرف شارع مقدس به عنوان مجازات است یا نوعی خسارت مطلبی است که باید در اطراف آن زیاد بحث شود و کتب فقهیه‌ای که از فقهاء در دسترس حقیر می‌باشد تعرضی راجع به اینکه جعل دیه به عنوان خسارت است یا مجازات مطلبی به نظر نرسیده البته تمام احکام الهی اعم از واجبات و محرمات و مستحبات و مکروهات تابع مصالح و مفاسد واقعیه می‌باشد و لکن پی بردن به علل واقعی احکام برای بشر میسر نیست و بعضی از بزرگان که در این خصوص تالیفی دارند، مانند «علل الشرایع» باید توجه داشت که علل واقعی احکام را بیان نفرموده اند بلکه به حکمت آنها اشاره شده است سخن در این موضوع زیاد است و لکن این نامه گنجایش تفصیل آنرا ندارد.

و لکن به نظر اینجانب جعل دیه به عنوان مجازات است نه خسارت و دلیل بر گفتار ما بعضی از روایات وارده از معصومین علیهم‌السلام می‌باشد.

(الحاصل) جواب از سؤال اول این است که جمله «لا یبطل دم امرء مسلم» در مورد روایت حکمت حکم است نه علت و روشن شدن این موضوع با توجه به تفسیر حکمت و علت و فرق بین آنان چیست معلوم می‌شود، و لکن اجمالاً به فرق بین علت و حکمت اشاره می‌کنیم و آن اینکه در هر موردی که علت از بین برود معلول موضوعاً از بین خواهد رفت در حالیکه در مورد روایت در صورت عدم بیت المال باید خون مقتول هدر شود در صورتیکه در فرض فوق دیه را باید از اموال قاتل و یا اقرباء او تأدیه نمایند.

پس از بیان فوق الذکر معلوم می شود که جمله «لایبطل دم امرء مسلم» حکمت حکم است نه علت و اگر در این رابطه بحث حضوری شود بهتر است.

سؤال ۱۲۰: این جمله «لایبطل دم امرء مسلم» حکمت یا علت برای چه حکمی است؟ تنها حکم پرداخت دیه توسط امام و از بیت المال؟ یا هر سه حکم گرفتن دیه از مال قاتل عمدی گرفتن دیه از اقارب قاتل عمدی پرداخت دیه توسط بیت المال؟ چرا؟

جواب: ظاهر اینست که روایت لا یبطل دم امرء مسلم قید حکم اخیر است نه حکمهای قبلی.

سؤال ۱۲۱: در صورتی که به علت بودن جمله «لایبطل» قابل هستید آیا به مقتضای «العله تعمم» می توان حکم یا احکام مذکور در این روایت را به سایر موارد تشری داد مثل خودکشی قاتل عمدی یا کشته شدن قاتل توسط غیر ولی دم و بدون اذن وی؟ اعسار قاتل عمدی از پرداخت دیه پس از مصالحه با ولی دم نسبت به پرداخت دیه؟ اعسار قاتل شبه عمدی از پرداخت دیه؟ اعسار عاقله از پرداخت دیه؟

(به خصوص در فرض اخیر اگر عاقله معسر باشند از قاتل خطای محضی دیه گرفته می شود یا از بیت المال یا هیچ کدام) جایی که یک نفر چند نفر را عمداً کشته ولی در مقابل یکی از مقتولین قصاص شده است برای سایر اولیاء دم چه تمهیدی اندیشیده می شود.

**جواب:** تسری حکم در موارد مذکوره صحیح نیست و لکن در قتل خطاء محض که باید عاقله دیه را ادا نماید اگر عاقله نباشد یا عاجز از پرداخت دیه باشند دیه را در این فرض باید قاتل بدهد و چنانچه قاتل مال نداشته باشد دیه از بیت المال پرداخت می‌شود.

**سؤال ۱۲۲:** مراد از الاقرب فالاقرب همان عاقله است یا چیز دیگر اگر غیر از عاقله است اقربیت بر طبق ارث ملاک است؟ آیا زوج و زوجه هم داخل در الاقرب فالاقرب هستند؟

**جواب:** مراد از الاقرب فالاقرب اقرباء قاتل می‌باشند به مراتب ارث بنابراین زوج و زوجه داخل در الاقرب فالاقرب نمی‌باشند

**سؤال ۱۲۳:** آیا حکم یا احکام مذکور در روایت فوق به جراحات عمدی و یا شبه عمدی و خطا محض هم قابل تسری است؟

**جواب:** مسئله مذکوره فی الجمله مورد خلاف است و لکن به نظر اینجانب حکم مذکور در روایت شامل موارد مذکوره نیست.

**سؤال ۱۲۴:** آیا مراد از «لایبطل دم امرء مسلم» مسؤولیت امام یا بیت المال یعنی مدیون بودن در قبال اولیا دم است؟ و آیا احکام دین بر این مسؤولت مترتب است؟

**جواب:** علی الظاهر مسؤولیت امام یا بیت المال به عنوان حکم است نه به عنوان دین.

**سؤال ۱۲۵:** آیا با پرداخت دیه توسط امام مسؤولیت به کلی از جانی

برداشته می شود یا اینکه جانی در قبال بیت المال و امام مدیون است ؟

**جواب:** در صورتیکه دیه بوسیله امام یا بیت المال پرداخت شود مسئولیت پرداخت دیه از جانی برداشته می شود و الا خود جانی باید دیه را پرداخت نماید.

**سئوال ۱۲۶:** آیا «لایبطل دم امرء مسلم» شامل جنایت خطایی که شخص بر خویش وارد کرده و باعث مرگ خود شده است؟ آیا خون چنین شخصی هدر است و بر عهده هیچ کس نیست؟

**جواب:** روایت فوق الذکر شامل جنایت بر نفس خود یا خود کشی نیست و خون این شخص به عهده هیچ کس نیست.

**سئوال ۱۲۷:** در صحیحہ ابی عیینہ آمده است سألت ابا جعفر عليه السلام عن اعمى فقأ عين صحيح فقال ان عمد الاعمى مثل الخطا هذا فيه الدية في ماله فان لم يكن له مال فالديه على الامام و لا يبطل حق امره مسلم (وسائل الشيعه كتاب القصاص ابواب القصاص في النفس باب ۳۵ حديث ۱ ج ۲۹ ص ۸۹)

همان طور که مستحضرید برخی فقها در مقام جمع میان این روایت و روایات دیگر معتقدند که دیه ابتدا بر عاقله جانی است و الا در مال جانی است و در مرحله آنها بر عهده امام یا بیت المال است.

حال سئوال این است: آیا حضرت عالی به این صحیحہ عمل می کنید و جنایت عمدی اعمی را در حکم خطا محض می دانید؟

**جواب:** جنایت صادره از اعمی محل خلاف است و صاحب جواهر<sup>رحمته</sup> مسئله را تفصیلاً متعرض شده‌اند و لکن نظر حقیر در مسئله اینست که اگر جنایت صادره از اعمی عمدی باشد باید قصاص شود زیرا مقتضای عمومات همین است و معتبره ابی عبیده و اطلاق صحیحہ حلبی به صورت غیر عمد حمل می‌شود مضافاً بر اینکه جنایت صادره از اعمی غالباً غیر عمدی است.

**سؤال ۱۲۸:** جمله لا یبطل حق امرء مسلم علت برای وجوب دیه بر امام است یا علت برای این حکم و نیز وجود دیه در مال اعمی ؟

**جواب:** در توضیح روایت ابی بصیر معلوم شد که جمله «لا یبطل» الخ حکمت حکم است نه علت و نیز ثبوت دیه به عهده عاقله اعمی است و اگر اعمی عاقله نداشته باشد دیه از مال خود او گرفته می‌شود و اگر جانی مال نداشته باشد دیه به عهده است.

**سؤال ۱۲۹:** مراد از امام بیت المال است یا مقصود اموال شخصی امام می‌باشد؟

**جواب:** مراد از اینکه اگر جانی مال نداشته باشد دیه به عهده امام است، منظور بیت المال مسلمین است نه مال شخص امام علی<sup>علیه السلام</sup>.

**سؤال ۱۳۰:** آیا مقصود از «فالدیه علی الامام» آن است که امام، مدیون است؟

**جواب:** از مسئله قبلی معلوم شد که دیه به عهده امام است، مراد بیت مال مسلمین است بنابراین امام<sup>علیه السلام</sup> مدیون نیست.

**سؤال ۱۳۱:** مرحوم شیخ حر عاملی در کتاب التجاره ابواب الدین و القرض باب ۹ را چنین نامیده است: «باب انه يجب على الامام قضاء الدين عن المومن المعسر من سهم الغارمین او غيره ان كان انفق في طاعة الله الا المهر» و ذیل این باب ۵ روایت را آورده

**سؤال این است:** مستفاد از این روایات چیست؟ مسؤولیت بیت المال به معنای مدیون بودن آن در قبال دین یا اینکه پرداخت دین به مصلحت است؟

**جواب:** در ابتداء امر داین باید به بدهکار مهلت بدهد تا توانایی ادای دین را داشته باشد و اگر کار کردن برای بدهکار ممکن باشد کاری که مناسب با شأن اوست باید انجام بدهد تا بتواند بدهی خود را ادا کند و چنانچه به هیچ طریق ممکن امکان ادا دین را نداشته باشد و بمیرد حکم تکلیفی امام علیه السلام این است که دین معسر را ادا نماید و مستفاد از روایات مذکوره در این باب همین است که ذکر شد.

**سؤال ۱۳۲:** رابطه بدهکار و امام یا بیت المال پس از پرداخت دین توسط امام یا بیت المال چیست و آیا امام حق رجوع به بدهکار را دارد؟

**جواب:** در صورت لزوم پرداخت دین بر امام رجوع به مدیون صحیح نیست.

**سؤال ۱۳۳:** اگر بدهکار معسر بود و امام دین را نپرداخت تا اینکه بدهکار مؤسر شد آیا مسؤولیت پرداخت دین بر عهده امام است یا بر عهده بدهکار یا هر دو؟

**جواب:** در فرض سنوال خود بدهکار باید بدهی را پرداخت کند.

**سنوال ۱۳۴:** اگر شک داشته باشیم دین مدیون فی طاعة الله بوده یا خیر اصل و قاعده چه اقتضا می کند؟

**جواب:** بنابر مقتضای قاعده که باید فعل مسلم بر صحت حمل شود در فرض مسئله باید گفته شود که دین در طاعة الله صرف شده است.

**سنوال ۱۳۵:** آیا می توان گفت مسئولیت جانی و عاقله در جنایات شبه عمد و یا خطا محض نوعی دین است و آیا این روایات شامل پرداخت دیه می شود؟

**جواب:** در ابتدا امر داین باید به بدهکار مهلت بدهد تا توانایی پرداخت دین را داشته باشد و اگر کار کردن برای او ممکن باشد کاری که مناسب با شأن اوست باید انجام بدهد تا بدهی خود را ادا نماید و چنانچه به هیچ طریق ممکن نتواند ادا دین نماید و بمیرد حکم تکلیفی امام علیه السلام این است که دین معسر را ادا نماید و مستفاد از روایات مذکوره در این باب همین است که ذکر شد.

**سنوال ۱۳۶:** آیا اگر بعداً اعمی مؤسر شد امام می تواند به او رجوع و دیه پرداخته را اخذ کند؟

**جواب:** در فرض سنوال امام نمی تواند دیه پرداخت شده را از اعمی بگیرد.

**سنوال ۱۳۷:** آیا «لا یبطل» علت است یا حکمت؟

**جواب:** از جواب سئوالهای قبلی معلوم شد که جمله «لا یبطل» حکمت حکم است نه علت.

**سؤال ۱۳۸:** در صورت علت بودن آیا می توان به مقتضای «العله تعمم» حکم را به غیر از مورد روایت سرایت داد؟ مثلاً جنایت بر ما دون نفس به صورت عمد باشد ولی جانی یا مجنی علیه مصالحه کرده است اما ناتوان از پرداخت دیه است؟ یا اینکه گرچه جنایت عمدی است ولی امکان قصاص وجود ندارد و جانی فرار کرده است یا توانایی مالی ندارد؟ یا جنایت شبه عمدی است و جانی معسر است؟ یا جنایت خطا محض است ولی عاقله معسر هستند؟

**جواب:** در صورت «نبودن مال» و مصالحه دیه مابین جانی و مجنی علیه پرداخت دیه به عهده امام نیست اما در فرض دوم چنانچه از جواب مسائل قبلی معلوم شد دیه به عهده جانی است. اگر مال داشته باشد و الا اقربا او الاقرب فالاقرب باید دیه را بدهند و چنانچه اقربا نباشند دیه را امام پرداخت می کند و در قتل خطا محض ابتدا دیه به عهده عاقله اوست و اگر عاقله نباشد یا عاجز باشد دیه از مال جانی اخذ می شود و اگر مال نداشته باشد دیه به عهده امام است و در شبه عمد دیه ابتدا به عهده جانی است و اگر مال نداشته باشد دیه را اقرباء او الاقرب فالاقرب پرداخت می کنند و اگر اقارب نباشد دیه به عهده امام است.

**سؤال ۱۳۹:** آیا می توان به مقتضای «العله تعمم» حکم را به غیر از جراحات نیز تسری داد؟ مثلاً در ضمان مالی اگر بدهکار معسر است آیا

می‌توان به ضمان امام یا بیت المال قائل شد؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب فروع قبلی معلوم است.

**سؤال ۱۴۰:** قانون مجازات اسلامی در ماده ۲۱۴ و ۲۱۵ به نفع فقه امامیه مقرر دانسته که شرکت در قتل زمانی تحقق پیدا می‌کند که کسی در اثر ضرب و جرح دو یا چند نفر کشته شود و مرگ مستند به عمل همه آنها باشد سوال این است که:

مراد از استناد که در فقه به کرات به کار رفته چیست؟ رابطه علیت یا امر دیگر؟

**جواب:** مراد از استناد عرفی است مثلاً اگر دو نفر شخصی را مورد ضرب و جرح قرار بدهند و یکی از آنها یک ضربه و نفر دوم دو ضربه به شخصی وارد کند و مضروب بمیرد در عرف مردم می‌گویند فلانی را آن دو نفر کشتند و لو اینکه ضربه یکی بیشتر از دیگری باشد و مستفاد از اطلاق روایت همین است مضافاً بر اینکه تساوی ما بین دو جنایت فرض نادر است و نمی‌توان روایات را به این مورد حمل نمود و رابطه در فرض فوق رابطه علیت است نه چیز دیگر مگر اینکه علم وجدانی پیدا شود که سبب مرگ دو ضربه زدن است نه یک ضربه.

**سؤال ۱۴۱:** حاکم به استناد کیست؟ متخصص (پزشکی قانونی) یا عرف؟ مثلاً اگر سه نفر به قصد کشتن سه ضربه به دیگری بزنند الف به قلب وی، ب به لب او و ج به کبد وی و مجروح بمیرد اما پزشکی قانونی

علت مرگ را ضربه وارده به کبد بداند قاتل کیست؟ الف یا هر سه؟ یا الف و ج (با این فرض که ضربه وارده به قلب نیز ذاتاً و نوعاً کشنده است در این فرض اگر دقت عرفی الف و ج را قاتل بداند اما پزشکی قانونی ج را کدام ملاک است؟

**جواب:** در جواب سوال قبلی بیان شد که حاکم به استناد عرف است نه چیز دیگر بنابراین ضربات مختلف از اشخاص بر حسب مورد فرق نمی‌کند بنابراین تشخیص پزشک بر اینکه علت مرگ را به یکی از مورد ضربه بداند نمی‌توان آنرا قاتل حساب نمود خلاصه در تشخیص استناد عرف ملاک است نه چیز دیگر مگر اینکه علم وجدانی پیدا شود که سبب مرگ یکی از آن دو ضربه بوده قلب یا لب.

**سوال ۱۴۲:** اگر الف به قلب ج و ب به مغز وی شلیک کنند و ج بمیرد ولی پزشکی قانونی علت مرگ را ضربه وارد به مغز بداند قاتل چه کسی است؟

**جواب:** از جواب سوال قبلی معلوم شد که حاکم بر استناد عرف است بنابراین در فرض مذکور استناد قتل به هر دو داده می‌شود.

**سوال ۱۴۳:** اگر نظر پزشکی قانونی بر دقت عرفی مقدم است مبنای این تقدم و ملاک آن چیست؟

**جواب:** به نظر اینجانب نظر عرف مقدم از تشخیص پزشکی قانونی است بنابراین ملاک برای تقدم قول پزشکی قانونی نمی‌ماند.

**سؤال ۱۴۴:** برای تحقق قتل باید عمل جانی منجر به مرگ مجنی علیه شود سوال این است که مراد از مرگ خصوص مرگ قلبی است یا مرگ مغزی نیز مرگ محسوب می شود؟

**جواب:** آیا تعریف مرگ نداشتن امواج مغزی است یا نداشتن امواج قلبی در این دو تعریف باید به پزشک متخصص رجوع نمود که آیا دال بر مرگ اولی است یا دومی و بعضی از متخصصین نظر می دهند چنانچه نوار مغزی علایم مرگ را نشان بدهد بیش از دو دقیقه و نیم طول بکشد مرگ مسلم و غیر قابل برگشت است.

و علی کل حال به نظر ما تعریف مرگ ازهاق روح از بدن به تمام معنی است چنانچه بعضی از مفسرین در ذیل آیه شریفه ﴿وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾ بیان نموده اند و این مسئله را تفصیلا در جلد اول المسائل المستحدثة متعرض شده ایم رجوع نمایید.

**سؤال ۱۴۵:** اگر پزشک به قصد کشته شدن و مردن مریض یا مصدوم وی را معالجه نکند آیا قاتل محسوب می شود و نسبت به قصاص یا دیه ضامن است؟ نیز مادری که بچه را به قصد کشتن شیر نمی دهد، آیا قاتل است و چه نوع قتلی انجام داده است؟ همچنین پدری که مشاهده می کند عقرب یا ماری به سمت فرزند خردسالش در حال حرکت است ولی جلوی مار یا عقرب را نمی گیرد و بچه در اثر نیش زدن حیوان می میرد، آیا پدر قاتل محسوب می شود؟

**جواب:** در فروض مذکور، حرمت تکلیفی مسلم است و معصیت بزرگی

مرتکب شده‌اند و لکن موجب قصاص و دیه نیست.

**سؤال ۱۴۶:** الف به قصد کشتن ب ضربه‌ای به سر او می‌زند که در نتیجه ب بیهوش می‌شود ولی الف خیال می‌کند که ب مرده است آن گاه الف برای خلاص شدن از جنازه ب او را در آب می‌اندازد و ب در اثر خفگی می‌میرد، عمل الف قتل عمد است؟ یا شبه عمد یا خطای محض؟

**جواب:** در فرض سوال قتل عمدی محسوب می‌شود و باید قصاص شود.

**سؤال ۱۴۷:** اگر کسی بدون قصد قتل، عمل نوعاً کشنده‌ای انجام دهد که منجر به مرگ دیگری شود، آیا عمل او مطلقاً قتل عمد است یا در صورتی که از کشنده بودن عملش مطلع باشد؟ اگر علم به کشنده بودن لازم باشد ولی قاتل ادعای جهل به کشنده بودن دارد، چه باید کرد؟

**جواب:** در مفروض سوال بنظر ما اگر آلت قتاله باشد و ضارب نیز توجه داشته باشد که آلت کشنده است در این صورت حکم عمد را دارد و موجب قصاص است و ادعای ضارب بر جهل به کشنده بودن آلت اثر شرعی ندارد.

**سؤال ۱۴۸:** آیا منظور از مهدور الدم، در این فرع که اگر کسی دیگری را به اعتقاد مهدور الدم بودن بکشد و بعد معلوم شود مهدور الدم نیست قتل صورت گرفته عمد نیست، مهدور الدم واقعی مثل زانی محصن و سَابِ النَّبِيِّ ﷺ است یا مهدور الدم خیالی را هم شامل می‌شود؟ مثلاً

کسی دختر یا خواهر یا زن دیگری را می‌رباید و پس از مدتی وی را رها می‌کند اما به او تعرض نکرده است، اما کسان دختر و ... مجرم را مستحق قتل می‌دانند و او را با همین اعتقاد می‌کشند، آیا فرع فوق شامل ایشان می‌شود یا اینکه ایشان قاتل عمدی محسوب و قصاص می‌شوند؟

**جواب:** یکی از شرایط قصاص آن است که مقتول محقون الدم باشد، بنابراین در صورتیکه مقتول واقعاً مهدورالدم باشد مثل سب النبی و الاثم للعقل موجب قصاص و دیه نمی‌شود و تسری این حکم در مهدور الدم خیالی صحیح نیست و به عبارة اخرى مهدور الدم خیالی قتل عمدی محسوب و موجب قصاص خواهد شد.

**سؤال ۱۴۹:** اگر کسی مرتکب عمل مستوجب حد شود ولی ادعا کند که بر انجام آن اکراه شده است اما دلیلی بر مدعایش ندارد آیا حد به خاطر آن که اصل در اعمال اختیاری بودن است بر وی جاری می‌شود؟ یا حد به علت شبهه برداشته می‌شود؟

**جواب:** در صورتیکه مرتکب عمل، علم بر حرمت داشته باشد و نتواند بینه بر اکراه اقامه کند حد جاری می‌شود.

## «شهادت»

سؤال ۱۵۰: آیا شرب خمر با شهادت یک مرد عادل و با یک مرتبه اقرار و یا با شهادت نسوان ثابت می‌شود یا نه؟

جواب: شرب خمر با شهادت دو مرد عادل ثابت می‌شود و با شهادت نسوان نه مجتمعاً و نه منفرداً ثابت نمی‌شود و ثبوت شرب خمر با یک مرتبه اقرار مورد بحث است و لکن به نظر ما شرب خمر با دو مرتبه اقرار ثابت می‌شود و مقتضای احتیاط هم همین است.

سؤال ۱۵۱: آیا عدالت و فسق یا جرم اشخاص با گفتن تکبیر عده‌ای از حاضرین در مجلس و یا سخنرانی ثابت می‌شود یا نه؟

جواب: جرم مجرمین و یا عدالت و فسق اشخاص با گفتن تکبیر عده‌ای ثابت نمی‌شود، بلکه اثبات جرم و جرح و تعدیل باید به صراحت شهادت شاهد عادل باشد.

سؤال ۱۵۲: آیا شهادت قریب نسبی مثل شهادت پدر بر پسر و بالعکس و یا شهادت برادر بر برادر و غیر ذلک شرعاً نافذ است یا خیر؟

جواب: در فرض مرقوم قرابت مانع از شهادت نمی‌شود، بنابراین شهادت پدر بر له و علیه پسر و شهادت برادر بر برادر صحیح و نافذ است.

(و اما) شهادت پسر بر علیه پدر محلّ خلاف است و مشهور بین فقهاء

عدم نفوذ شهادت است و لکن به نظر حقیر نفوذ شهادت بعید نیست.

**سؤال ۱۵۳:** آیا شهادت زوج بر له و علیه زوجه و بالعکس و یا شهادت صدیق بر نفع و علیه صدیق شرعاً نفوذ دارد یا نه؟

**جواب:** شهادت زوج بر له و علیه زوجه نافذ است و لکن شهادت زوجه بر نفع و علیه زوج در صورتی نافذ است که به شهادت زوجه شاهد دیگری ضمیمه شود و شهادت صدیق بر له یا علیه صدیق شرعاً نافذ است.

**سؤال ۱۵۴:** فقهاء فرموده‌اند اگر شخصی زن حامله‌ای را بکشد و بچه هم در شکم مادر بمیرد، باید دیه کامله زن و نصف دیه پسر و نصف دیه دختر را بدهد. سؤال ما این است که اگر سونوگرافی دختر و پسر بودن حمل را مشخص کند، حجّت دارد یا نه؟

**جواب:** سونوگرافی حجّت شرعی نیست، بنابراین با سونوگرافی نمی‌توان دیه را محاسبه و مشخص نمود.

**سؤال ۱۵۵:** ساختمانی خراب شده که زن با سه فرزندش زیر آوار مانده و فوت شده‌اند، کارشناس دادگستری علت خرابی ساختمان را عدم رعایت در مهندسی ساختمان تشخیص داده و قاضی به استناد تشخیص کارشناس بناء را به پرداخت دیه محکوم نموده است، آیا نظریه کارشناسی در اینگونه موارد حجّت دارد یا نه؟

**جواب:** نظریه کارشناس حجّت شرعی نیست.

**سؤال ۱۵۶:** آیا شرعاً زنا با شهادت دو مرد عادل و دو زن عادلۀ ثابت می‌شود یا نه؟

**جواب:** مستفاد از نصوص وارده این است که: زنا با شهادت چهار مرد عادل و یا با شهادت سه مرد و دو زن عادلۀ و شهادت دو مرد عادل و چهار زن عادلۀ ثابت می‌شود. و لکن رجم با شهادت دو مرد عادل و چهار زن عادلۀ ثابت نمی‌شود.

و همچنین زنا با شهادت نساء منفردات و با شهادت یک مرد عادل و شش زن عادلۀ و یا با شهادت یک مرد عادل و قسم ثابت نمی‌شود.

**سؤال ۱۵۷:** اگر چهار شاهد عادل شهادت بدهند که زن باکره‌ای مرتکب زنا شده، در حالی که زن منکر زنا است و مدّعی است که من باکره هستم و چهار زن باکره بودن او را تصدیق می‌کنند، آیا در این فرض حاکم شرع می‌تواند اجراء حدّ نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حدّ زنا ساقط است و دلیل بر آن مضافاً بر روایت وارده که دلالت دارد شهادت نسوان در بکارت قبول است، نصوص وارده از اهل البیت (علیهم‌السلام) می‌باشد.

**سؤال ۱۵۸:** در صورتی که یکی از شهود اربعه در زنا زوج باشد، آیا در این فرض زنا ثابت می‌شود یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور بین فقهاء (رحمهم‌الله) مورد بحث و خلاف است و اکثر آنان قائل شده‌اند که زنا ثابت می‌شود و لکن به نظر حقیر در مفروض سؤال زنا

ثابت نمی‌شود و مورد خلاف در صورتی است که زوج و سه شاهد دیگر با هم شهادت بدهند.

**سؤال ۱۵۹:** فرموده‌اید بعد از شهادت شهود اربعه حاکم شرع نمی‌تواند از اجراء حدّ صرف نظر کند و یا این که اجراء حدّ را تأخیر بیاورد. سؤال ما این است که اگر سه شاهد عادل و یا کمتر از آن بر زنای شخصی شهادت بدهند وظیفه شرعی در این فرض چیست؟

**جواب:** مستفاد از نصّ معتبر این است که حاکم شرع حدّ کذب را بر شهود جاری می‌کند و منتظر شاهد چهارم نمی‌ماند.

**سؤال ۱۶۰:** اگر یک مرد عادل شهادت بدهد که فلانی شراب خورده و شخص دیگری شهادت بدهد که او قی کرده، آیا در این صورت حدّ شرب خمر جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حدّ شرعی جاری می‌شود، بلی اگر احتمال اکراه و یا اشتباه در حقّ شارب خمر داده شود، حدّ جاری نمی‌شود.

**سؤال ۱۶۱:** شهادت کسی که ریش خود را می‌تراشد، شرعاً معتبر است یا نه؟

**جواب:** شهادت شخص متظاهر به فسق مسموع نیست.

## «حکم آزمایش»

**سؤال ۱۶۲:** اگر قاضی زن حامله‌ای را برای تشخیص نطفه که در رحم دارد، پیش پزشک بفرستد و پزشک به وسیله آزمایش به طور قطع تشخیص بدهد که نطفه متعلق به شوهر این زن نیست، بلکه نطفه مربوط به شخص اجنبی است، آیا تشخیص پزشک در این مورد اثر شرعی دارد یا نه؟

**جواب:** تشخیص پزشک در مورد مذکور حجت شرعی نیست.

**سؤال ۱۶۳:** در رابطه با سؤال قبل اگر پزشک بخواهد آنچه را که تشخیص داده، گزارش دهد ممکن است اقوام زن او را به قتل برسانند و اگر خلاف تشخیص خود را بگوید، بچه بر حسب ظاهر لاحق به شوهر زن می‌شود و مسائل حقوقی و محرمیت و غیر ذلک پیش خواهد آمد در این فرض پزشک چه وظیفه‌ای دارد؟

**جواب:** در مسأله قبلی بیان شد که تشخیص پزشک اثر شرعی ندارد، بنابراین در فرض مذکور لزومی ندارد تشخیص خود را بگوید و در صورتی که خلاف تشخیص خود را بگوید، بچه لاحق به شوهر زن خواهد شد و لحوق ولد به شوهر زن سبب نمی‌شود که پزشک تشخیص خود را بگوید.

سؤال ۱۶۴: چنانچه دختری بعد از وضع حمل مدعی شود که فلان شخص با وی زنا کرده و متهم منکر اتهام انتسابی باشد، بفرمائید اگر پزشکی قانونی در نتیجه آزمایشهای دقیق علمی طفل را به نامبرده منتسب کند آیا شرعاً نظریه پزشک حجّیت دارد یا نه؟

جواب: آزمایشات پزشکی و لو دقیق هم باشد، حجّت شرعی نیست و طریق ثبوت زنا یا چهار مرتبه اقرار زانی است و یا باید چهار شاهد عادل با آن شرائطی که در کتب فقهیه بیان شده، شهادت به زنا بدهند.

## «مسائل مربوط به قاضی»

با توجه به اصل ۱۶۷ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران قاضی مکلف است طبق قانون عمل کند نه بر مبنای اجتهاد شخصی؛ و از طرفی قضاات مأذون فعلی در واقع قاضی شرع مذکور در فقه نبوده و تقریباً کار قضایی حالت کارشناسی داشته و از باب تطبیق موضوع بر قوانین مقرر می‌باشد و با پیشرفت روز افزون حضور زنان در مسایل و علوم مختلف، از جمله حقوق به عنوان ابزار اساسی در مسائل قضایی کنونی، بفرمائید:

**سؤال ۱۶۵:** آیا در نظام قضایی موجود، ذکوریت شرط لازم برای تصدی امر قضا می‌باشد؟

بحث در این موضوع زیاد است و این مختصر گنجایش تفصیل آن را ندارد؛ خلاصه قاضی منصوب باید مجتهد جامع الشرائط باشد و قاضی باید طبق نظریه خود قضاوت و فصل خصومت نماید و بعد از حکم، قاضی دیگر نمی‌تواند نه به حکم و نه به فتوی حکم او را نقض نماید.

**جواب:** ذکوریت شرط لازم قضا است و دلیل آن اتفاق علماء و بعض روایات وارده است که قبلاً به آنها اشاره شده است.

**سؤال ۱۶۶:** آیا زنان می‌توانند به عنوان قاضی تحکیم عهده دار فصل خصومت شوند؟

**جواب:** تولی امر قضاء برای طائفه نِسوان در شرع مقدّس اسلام جایز نیست چه قاضی منصوب باشد و یا قاضی تحکیم.

**سؤال ۱۶۷:** با توجه به این که امروزه غالباً رسیدگی به دعاوی دو مرحله‌ای است، (مرحله بدوی و تجدید نظر) و در مرحله بدوی، قاضی اصدار حکم می‌کند به خلاف مرحله تجدید نظر که در بسیاری از موارد صرفاً کار آنها رسیدگی شکلی است، یعنی بررسی حکم صادره از لحاظ مطابقت و یا عدم مطابقت با قانون موضوعه، در این صورت آیا زنان می‌توانند به عنوان قاضی تجدید نظر انجام وظیفه نمایند؟

**جواب:** به نظر اینجانب تصدّی نِسوان امور قضائی را چه در مرحله «بدوی» و چه در مرحله «تجدید نظر» صحیح نیست.

**سؤال ۱۶۸:** با توجه به این که در احکام قابل تجدید نظر، رأی قاضی در دادگاه بدوی قطعی نیست و در صورت اعتراض هر یک از طرفین، دادگاه تجدید نظر نیز باید رأی صادره را از لحاظ شکلی و در مواردی از لحاظ ماهوی رسیدگی کند، آیا در اینگونه موارد می‌توان از زنان در دادگاه بدوی به عنوان قاضی استفاده کرد؟

**جواب:** جواب این مسأله از جواب مسائل قبلی معلوم شد.

**سؤال ۱۶۹:** اگر ذکوریت در قضا شرط باشد، با توجه به این که در مسائل اختصاصی زنان، شهادت آنان معتبر بوده و قاضی نیز بر این اساس حکم می‌دهد، آیا می‌توان گفت زنان در این موارد حق قضا دارند؟

**جواب:** اگر زن دارای شرائط شهادت باشد، می تواند در مواردی که شهادت او مقبول است، شهادت بدهد و لکن بر زن مباشرت امر قضاء و لو این که برای طائفه نسوان هم باشد، جایز نیست.

**سؤال ۱۷۰:** آیا اعتبار عدالت در قاضی مثل اعتبار عدالت در امام جماعت است یا نه؟ به این معنی که اگر مأمومین امام جماعت را عادل بدانند، می توانند به او اقتداء کنند اگرچه امام جماعت خود را عادل نداند. آیا این حکم در قاضی شرع نیز جاری است یعنی اگر مترافعین قاضی را عادل بدانند. و به او رجوع کنند اگرچه قاضی خودش را عادل نداند قضاوت او در این فرض شرعاً نافذ است یا نه؟

**جواب:** اعتبار عدالت در قاضی مثل عدالت امام جماعت نیست به این معنی اگر قاضی خودش را عادل نداند اگرچه مترافعین او را عادل بدانند قضاوت او شرعاً حرام و حکم او هم شرعاً نافذ نیست و احوط و اولی این است که امام جماعت نیز اگر خودش را عادل نداند امامت نکند.

**سؤال ۱۷۱:** چنانچه قاضی در مجازات محارب، صورت صلب را انتخاب کرد، - با توجه به این که اگر بعد از ۳ روز زنده بماند حق حیات دارد - بفرمایید: اگر کسی عصباناً به او آب یا غذا برساند باید جلوگیری کرد یا خیر؟

**جواب:** رساندن آب و غذا به مصلوب جایز است بنابراین نباید جلوگیری نمود.

**سؤال ۱۷۲:** در صورتی که اجتهاد زن مجتهد ثابت باشد، اگر از فقهاء عصر خود اعلم باشد، آیا می‌تواند قضاوت نماید و قضاوت او بین مترافین نافذ است یا خیر؟

**جواب:** مستفاد از بعضی نصوص معتبره مضافاً بر اینکه مسأله اجماعی است این است که زن حق قضاوت ندارد و حکم او نسبت به مترافین نافذ نیست اگرچه متخاصمین هم زن باشند.

**سؤال ۱۷۳:** آیا در قاضی اعلمیت معتبر است به حیث این که با وجود اعلم، غیر اعلم نتواند قضاوت کند یا خیر؟

**جواب:** قاضی منصوب باید مجتهد مطلق باشد و لکن اعلمیت شرط نیست، بلی اگر در یک شهر دو مجتهد باشد که یکی اعلم از دیگری است، به نظر ما باید مترافین به اعلم رجوع کنند.

**سؤال ۱۷۴:** در صورتی که قاضی غیر بالغ مجتهد و اعلم از فقهاء عصر خود باشد، آیا قضاوت او نافذ است یا نه؟

**جواب:** مقتضی الأصل عدم نفوذ قضاء الغير البالغ و لو كان أعلم من غيره و القدر المتيقن من الخارج منه هو نفوذ قضاء البالغ و يدل على ذلك الإجماع و بعض الروایات الواردة في هذا الباب كخبر أبي خديجه.

**سؤال ۱۷۵:** آیا اشتراط عدالت در قاضی مثل اعتبار عدالت در امام جماعت است یا نه؟ به این معنی که اگر مأمومین امام جماعت را عادل بدانند می‌توانند به او اقتداء کنند اگر چه امام جماعت خودش را عادل

نداند آیا این حکم در قاضی شرع هم جاری است یعنی اگر مترافعین قاضی را عادل بدانند و به او رجوع کنند اگرچه قاضی خودش را عادل نداند قضاوت او در این فرض شرعاً نافذ است یا نه؟

جواب: اعتبار عدالت در قاضی مثل عدالت امام جماعت نیست به این معنی اگر قاضی خودش را عادل نداند اگرچه مترافعین وی را عادل بدانند، قضاوت او شرعاً حرام و حکم او هم شرعاً نافذ نیست و احوط و اولی این است که امام جماعت هم اگر خودش را عادل نداند، امامت نکند.

## «علم قاضی»

سؤال ۱۷۶: آیا علم قاضی ملحق به اقرار است یا بینه و یا طریق سوّمی است؟

جواب: علم قاضی نه اقرار است و نه بینه، بلکه طریقی است که شرعاً نفوذ دارد.

سؤال ۱۷۷: در صورتی که طریق سوّم باشد، حکم عفو چگونه است؟

جواب: قضاوت مجتهد جامع الشرائط در عصر غیبت استناداً به علم خود در حقوق الله و حقوق الناس فی الجملة مورد بحث است و مشهور قائل به نفوذ حکم حاکم شده‌اند و نظر ما هم همین است و اما عفو قاضی جایز است یا نه؟ موارد مختلف است در بعضی موارد عفو قاضی نفوذ دارد و در بعضی موارد نافذ نیست.

سؤال ۱۷۸: جوان مجرّدی با دختری چندین مرتبه مرتکب عمل شنیع زنای غیر محصنه شده و پس از به دنیا آمدن نوزاد، جوان منکر زنا شده و لکن در پرونده قرائن و اماراتی از قبیل نحوه اظهارات طرفین و اظهارات مطلّمین و تحقیقات معموله مؤید ادّعای زن می‌باشد و از قرائن و امارات مذکوره برای قاضی علم حاصل شود، آیا به استناد این علم قاضی می‌تواند متهمین را به اتهام ارتکاب زنای محصنه به تحمّل حدّ شرعی محکوم نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال قاضی نمی‌تواند با امارات و قرائنی که موجب علم نیست، اجراء حدّ نماید و لکن جواز حکم در حقوق الله و حقوق الناس برای حاکم شرع جامع الشرائط بین فقهاء علیهم السلام مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر ما قاضی می‌تواند به استناد علم خود اجراء حدّ نماید.

**سؤال ۱۷۹:** آیا حاکم شرع در اجراء حدود می‌تواند به علم خود عمل نماید یا نه؟

**جواب:** مجتهد جامع الشرائط می‌تواند در حقوق الله مثل حدّ زنا و حدّ شرب خمر و نحو ذلک با علم خود اجراء حدّ نماید و در حقوق الناس اجراء آن موقوف به مطالبه صاحب حقّ است حدّ باشد یا تعزیر.

## «محارب»

**سؤال ۱۸۰:** آیا در جواز قطع ید محارب لازم است سرقت مال به قدر نصاب شرعی یعنی ربع دینار برسد یا نه؟

**جواب:** در جواز قطع ید محارب لازم نیست عین مسروقه به قدر نصاب شرعی یعنی ربع دینار برسد، بلکه مطلق اخذ مال موجب قطع می باشد.

**سؤال ۱۸۱:** اگر محارب برای گرفتن مال کسی را بکشد، آیا در این فرض ولی دم می تواند قاتل را قصاص کند یا باید حاکم شرع به جهت محارب بودن او را بکشد؟

**جواب:** چنانچه قاتل و مقتول کفو هم باشند، ولی دم می تواند قاتل را قصاص کند و اگر ولی دم او را عفو کند، حاکم شرع او را به جهت محارب بودن می کشد.

**سؤال ۱۸۲:** اگر محارب برای گرفتن مال و یا به جهت دیگر به کسی جراحت وارد کند آیا جایز است مجنی علیه جانی را قصاص نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند و بعد از قصاص اعضاء، حاکم شرع او را تبعید می کند و چنانچه ولی دم او را از قصاص عفو کند، حاکم شرع می تواند او را تبعید نماید.

**سؤال ۱۸۳:** آیا تویه محارب موجب سقوط حدّ می شود یا نه؟

**جواب:** مستفاد از آیه شریفه ۳۴ سوره مائده و روایات وارده این است که اگر محارب قبل از دستگیری حاکم شرع، از عمل خود توبه کند حدّ ساقط می شود و لکن حقوق دیگر مثل قصاص و ضمان ساقط نمی گردد و چنانچه بعد از دسترسی حاکم شرع توبه نماید، حدّ ساقط نیست.

**سؤال ۱۸۴:** چنانچه حاکم شرع در خصوص محارب قتل و صلب را اختیار کند، مصلوب را باید چند روز در جوبه دار نگه داشت؟

**جواب:** اگر مجتهد جامع الشرائط صلب را اختیار کند جایز نیست مصلوب را بیشتر از سه روز در جوبه دار نگه داشت و واجب است بعد از سه روز او را پائین آورد و نماز خواند و دفن نمود.

**سؤال ۱۸۵:** در صورتی که حاکم شرع نفی بلد را برای محارب انتخاب کند، آیا می تواند او را به مدّت معینی به یک شهر تبعید کند یا نه؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام این است که چنانچه حاکم شرع نفی بلد را اختیار نماید، نمی تواند به مدّت معینی او را به یک شهر تبعید کند، بلکه باید به اهالی آن شهر نوشته شود که محارب را پناه ندهند و با او معامله نکنند و او را اطعام ننمایند تا بمیرد.

**سؤال ۱۸۶:** اگر محارب از محلّ تبعید فرار کند آیا حاکم شرع می تواند پس از دستگیری وی تبعید را به یکی از مجازاتهای چهارگانه، جزای نقدی، حبس، یا تعزیر و ... تبدیل نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال تبدیل حدّ محارب به مجازاتهای مذکور در

سنوال جایز نیست.

**سنوال ۱۸۷:** به استحضار می‌رساند در نوع کتب فقهی تعریف جامع و مانعی که ارکان و عناصر تشکیل دهنده موضوع را مشخص نماید، در مورد جرم «محارب و إفساد فی الأرض» ذکر نشده است و ابهام در این مورد به قوانین مصوّبه جمهوری اسلامی نیز سرایت نموده و شمول و عدم شمول این موضوع نسبت به برخی مصادیق مورد ابهام است. از طرفی بسیاری از فقها در مورد تعریف رائج «من شهر السیف لإخافة الناس» در خصوص تشهیر سیف الغاء خصوصیت نموده و ملاک محارب را «إِخَافَةُ النَّاسِ» یا «سلب امتیّت عمومی» دانسته. با توجه به این نکته، استدعا می‌شود نظر مبارک را در مورد شمول عنوان محارب و افساد فی الأرض در خصوص اشخاص یا باندهائی که با ارتکاب اعمال، نظیر هواپیما ربائی، شرارت، دزدیدن کودکان خردسال، اسیدپاشی و نظائر آن که موجب ایجاد ناامنی و اضطراب در جامعه می‌شود، بیان فرمائید.

به عبارت دیگر آیا شخصی یا گروهی که با ارتکاب هر یک از اعمال فوق الذکر و نظائر آن موجب اخافه و ناامنی عمومی شوند، به عنوان «محارب» قابل مجازات می‌باشند یا خیر؟

**جواب:** تعریف و عنوان محاربه و مفسد فی الأرض را در کتاب «الإرشاد إلى ولاية الفقيه» مشروحاً و مستدلاً متعرض شده‌ایم و اقوال فقهای ره را نیز در خصوص فرع بیان نموده‌ایم تحقیق مقام اجمالاً این است که محاربه عبارت است از «إخافة الناس و التّسمی فی الأرض فساداً بتجرید

السلاح و لو بغیر السیف و نحوه».

بناءً على هذا اگر جماعتی به جماعت دیگر لغرض من الأغراض و لو به جهت عداوت دنیویّه هجوم بیاورند و قصد قتل یکدیگر را هم داشته باشند، محارب صدق نمی کند.

و بالجمله ملاک محاربه به تجاهر و السعی فی الأرض به قصد قتل و سلب مال و اسیر نمودن اشخاص است بنابراین موارد مذکوره در سؤال مصداق محارب نیست. و حکم محارب را در خصوص افراد نمی توان جاری نمود و بین محارب و مفسد «عموم و خصوص مطلق» است.

بلی در موارد مذکور حکم افساد را نیز در کتاب مذکور تفصیلاً بیان نموده ایم مراجعه نمائید.

## «مجرم بیمار»

سؤال ۱۸۸: آیا حاکم شرع می‌تواند در حال بیماری مجرم حکم را اجراء نماید، یا باید تا بهبودی کامل وی، آن را به تأخیر اندازد؟

جواب: مشهور بین فقهاء و مقتضای نصوص وارده این است که بیماری در بعضی موارد مثل رجم و قصاص و موردی که شخص باید کشته شود، موجب تأخیر در اجرای حکم نمی‌شود و لکن در صورتی که شخصی محکوم به جلد باشد، و اجرای حکم موجب تشدید مرض و یا خوف تلف باشد، اجرای حکم در حال مرض جایز نیست. بلی اگر مرض مرجو الزوال نباشد و مصلحت در تعجیل اجرای حدّ باشد، حاکم شرع دستور می‌دهد با یک دسته چوب صدتائی اجراء حدّ نمایند و لازم نیست که تمام چوبها به بدن محکوم اصابت نماید.

بر فرض لزوم تأخیر اجرای حکم تا کسب بهبودی؛ بفرمائید:

سؤال ۱۸۹: مراد از بیماری مانع اجرای حکم، از نظر شرعی چیست؟ (آیا همان متفاهم عرفی است یا آنچه پزشکان آن را بیماری می‌نامند و یا امر ثالثی است)

جواب: در عدم اجرای حدّ، تشخیص عرف کافی است و چنانچه عرف نتواند مرض را تشخیص دهد، تشخیص پزشک متخصص و موثق کافی است.

سؤال ۱۹۰: آیا حیض و نفاس و استحاضه در حکم بیماری است؟

جواب: استحاضه و نفاس بیماری است و تا انقطاع دم اجراء جلد (تازیانه) جایز نیست و لکن وجود حیض مانع از اجراء حکم نمی‌شود مگر این که حایض مریضه باشد.

(نعم) إِذَا اقْتَضَتْ الْمَصْلُحَةُ التَّعَجِيلَ ضَرْبَ بِالضُّفْتِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْعَدَدِ وَلَا يَعْتَبَرُ وَصُولُ كُلِّ شُمْرَاخٍ إِلَى جَسَدِهِ كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بَلْ يَكْفَى حَصُولُ مَسْمَى الضَّرْبِ وَالتَّأْثِيرُ بِالْإِجْتِمَاعِ وَ لَوْ كَانَ عَدَدُ الشُّمْرَاخِ نِصْفَ الْعَدَدِ ضَرْبَ الضُّفْتِ مَرَّتَيْنِ وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ الضَّرْبِ بِالضُّفْتِ إِلَى تَفْرِيقِ السِّيَاطِ عَلَى الْأَيَّامِ كُلِّ يَوْمٍ بِمَقْدَارِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَ لَوْ تَأَخَّرَ الضَّرْبُ بِالضُّفْتِ إِلَى أَنْ بَرَأَ قَبْلَ الضَّرْبِ بِهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الصَّحِيحِ وَ لَوْ بَرَأَ بَعْدَ الضَّرْبِ بِالضُّفْتِ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهِ حَدُّ الصَّحِيحِ.

سؤال ۱۹۱: آیا بین عارضه‌ای که قبل از صدور حکم حاصل شده، با آنچه بعد از حکم بوده، تفاوتی هست؟

جواب: در عدم اجراء حدّ فرقی بین عارضه قبل از صدور حکم و بعد از آن نیست.

**سؤال ۱۹۲:** آیا بین عارضه‌ای که محکوم عمداً بر خود وارد کرده با آنچه به طور طبیعی عارض شده، تفاوتی هست؟

**جواب:** علی الظاهر فرقی بین عارضه طبیعی و غیره نیست.

**سؤال ۱۹۳:** آیا بین عارضه دائمی (مانند سرطان) و موقتی (مانند درد آپاندیس) فرقی هست؟

**جواب:** در حال مرض موقتی مثل آپاندیس اجراء حدّ جایز نیست و در امراض دائمی مثل سرطان که مرجوّ الزوال نیست، اگر مصلحت اقتضاء نماید، اجراء حدّ باید مشتمل بر ضغث باشد.

**سؤال ۱۹۴:** در عوارض موقت و زائل شدنی، آیا بین مواردی که برای درمان زمان زیادی نیاز است (مانند بیماری سلّ) با مواردی که چنین نیست (مانند تب و لرز) تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب فرع قبلی معلوم شد.

**سؤال ۱۹۵:** آیا بین مواردی که درمان آن هزینه بسیار بالائی دارد (مانند جراحی قلب) با مواردی که چنین نیست، تفاوتی هست؟

**جواب:** در فرض سؤال بین آنها تفاوتی نیست.

**سؤال ۱۹۶:** اگر محکوم مخفی علیه شود، چه حکمی دارد؟

**جواب:** اجراء حدّ در حال اغماء جایز نیست.

سؤال ۱۹۷: در موارد فوق آیا بین حدّی که حکمش اعدام باشد با قصاص نفس، تفاوتی وجود دارد؟

جواب: اجراء حدّ در مفروض سؤال اشکال ندارد و تفاوتی بین قصاص نفس و اعدام نیست.

سؤال ۱۹۸: حکم حدّ مادون قتل و قصاص اطراف، در موارد فوق چیست؟

جواب: در فرض سؤال تفاوتی نیست.

## «مجرم در مکه دیده شود»

اگر مجرمی که قانوناً باید بازداشت شود، در مکه دیده شود، بفرمائید:

سؤال ۱۹۹: آیا از نظر شرعی امکان بازداشت وی وجود دارد؟

جواب: اگر مجرمی در مکه دیده شود، از نظر شرع مقدّس اسلام بازداشت وی جایز نیست.

سؤال ۲۰۰: آیا در فرض مذکور بین انواع جرایم (سرقه، قتل، بدهکاری، جاسوسی، موادّ مخدّر، محاربه، إفساد فی الأرض و...) تفاوتی هست؟

جواب: در موارد مذکوره در سؤال بازداشت نمودن مجرم جایز نیست و بین انواع جرایم مزبوره تفاوتی نیست مگر این که ارتکاب جرم در مکه و حرم باشد.

(یدلّ علی ما ذکر) اطلاق قوله تعالی ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (سوره آل عمران: آیه ۹۶) و در مرجع ضمیر «من دخله» دو احتمال است:

۱- احتمال است که ضمیر به «بیت» برگردد.

۲- احتمال است که ضمیر به «بکه» برگردد به اعتبار «بلد».

(والروایات الواردة) منها رواية ابن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال إن سرق سارق بغير مکه او جنی جنایة علی نفسه ففرّ إلى مکه لم یؤخذ مادام فی الحرم حتّی یخرج عنه و لكن یمنع من التّوق فلا یباع ولا یجالس حتّی یخرج منه فیؤخذ و ان

احدث فی الحرم ذلك الحدث اخذ فيه.

(و منها) روایة سماعة عن أبی عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل لی علیه مال فغاب عني زماناً فرأيتہ يطوف حول الكعبة أفأتقاضاه مالي؟ قال: لا. لاتسلم عليه ولا تروعه حتى يخرج من الحرم.

(و منها) روایة عبدالله ابن سنان عن أبی عبدالله عليه السلام قال: من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن به من سخط الله و من دخله من الوحوش و الطير كان آمناً من أن يهاج او يؤذى حتى يخرج من الحرم إلى غير ذلك من الزوايات الدالة على أن المجرم لم يؤخذ مادام فی الحرم حتى يخرج منه.

سؤال ۲۰۱: آیا بین حرم و بیت الله الحرام تفاوتی وجود دارد؟

جواب: مستفاد از ظاهر روایات این است که فرقی بین حرم و بیت الله الحرام نیست.

سؤال ۲۰۲: آیا بین مسلمانان، کافر و اهل کتاب تفاوتی هست؟

جواب: ظاهر آن است که حکم مذکور در سؤال مخصوص مسلمین است و شامل کفار اعم از ذمی و غیر ذمی نمی شود.

سؤال ۲۰۳: آیا بین کسی که اتفاقاً به مکه رفته با کسی که به آنجا پناهنده شده، تفاوتی هست؟

جواب: در حکم مذکور فرقی بین کسی که به مکه پناهنده شده و یا کسی که اتفاقاً به مکه رفته نیست.

سؤال ۲۰۴: آیا قسامه در جنایت عمدی بر اطراف مستلزم قصاص می‌شود یا خیر؟

جواب: مستفاد از روایات وارده از ائمه هدی (علیهم‌السلام) این است که قسامه در جنایت عمدی بر نفس مستلزم قصاص است و در خصوص جنایت عمدی بر اعضاء دلیل بالخصوصی که قسامه موجب قصاص باشد، وارد نشده است.

(بلی) مستفاد از روایت یونس این است که قسامه در اعضاء و جراحات موجب دیه است (الوسائل، الجزء ۱۹، الباب ۱۱، من ابواب دعوی القتل و ما یشبه به، حدیث ۲).

سؤال ۲۰۵: با فرض این که جواب مثبت باشد نصاب قسامه چه میزان است؟

جواب: فقهاء (علیهم‌السلام) در مقدار قسامه در جراحات وارده بر اعضاء اختلاف نظر دارند. و قول مشهور این است که اگر جنایت بر اعضاء به مقدار دیه کامله برسد، قسامه پنجاه عدد است و الا قسامه به حساب دیه وارده بر اعضاء می‌باشد.

و بعضی از فقهاء مثل شیخ طوسی و اتباع او فرموده‌اند که تعداد قسامه شش تا است.

به نظر حقیر قول شیخ موافق نصّ است این اجمالِ جواب است. و تفصیل جواب را در کتاب قصاص متعرّض شده‌ایم.

سؤال ۲۰۶: آیا کسانی که در زمان وقوع قتل، عاقل نبوده یا غیر بالغ بوده‌اند (کودک یا مراهق) اما هنگام اجرای قسامه، عاقل و بالغ شده‌اند، می‌توانند جهت ادای سوگند در این مراسم شرکت کنند؟

جواب: در مفروض سؤال با مراعات شرائط دیگر در حین قسامه اگر عاقل و بالغ باشند، ادای سوگند اشکال ندارد.

## «اقرار»

سؤال ۲۰۷: اقراری که از طریق تلفن یا بلندگو شنیده شود، ترتیب اثر دادن به آن جایز است یا نه؟ و همچنین شهادت دو شاهد عادل از طریق تلفن و یا بلندگو صحیح است یا خیر؟

جواب: بلی؛ صحیح است ولکن شنونده باید یقین داشته باشد که صدا صدای مقرّ است و همچنین شهادت دو شاهد عادل، ولی باید شنونده یقین داشته باشد به این که صدا از شخص دو شاهد عادل است و فرق ندارد که مقرّ اقرار کند به این که حقّی از فلانی به گردن من است و یا بگوید من فلان گناه را مرتکب شده‌ام و در شهادت دو شاهد عادل نیز فرق نمی‌کند که شهادت به حقّ باشد و یا به حدّ، ولی اگر اقرار و همینطور شهادت از ضبط پخش شود اثر شرعی ندارد.

سؤال ۲۰۸: شکنجه کردن شخص مجرم برای گرفتن اقرار به جرم جایز است یا نه؟ و در فرض عدم جواز، اگر در اثر شکنجه بدن شخص مجروح شود، و یا منجر به شکسته شدن اعضاء گردد، دیه آن به عهده آمر است یا شکنجه گر؟

جواب: شکنجه کردن مجرم برای گرفتن اقرار جایز نیست و معصیت بزرگی است و بر فرض وقوع این عمل قبیح، دیه به عهده شکنجه گر است و آمر نیز معاونت بر اثم نموده و گناه بزرگی را مرتکب شده است.

**سؤال ۲۰۹:** آیا حاکم شرع می‌تواند بر اقرار و یا سخنانی که در نوار ضبط شده است، ترتیب اثر بدهد یا نه؟

**جواب:** آنچه در نوار ضبط شده اثر شرعی ندارد، بنابراین حاکم شرع نمی‌تواند به استناد نوار ضبط شده حکم صادر کند.

**سؤال ۲۱۰:** آیا زنای شخص با دو مرتبه اقرار در حضور حاکم شرع ثابت می‌شود و حاکم می‌تواند به استناد آن اجراء حدّ نماید یا نه؟

**جواب:** مقتضای نصوص وارده از اهل البيت (علیهم السلام) این است که زانی باید چهار مرتبه بدون اکراه اقرار به زنا نماید و با دو مرتبه اقرار حاکم شرع نمی‌تواند اجراء حدّ نماید.

## «بازداشت»

سؤال ۲۱۱: در تصادفات رانندگی اگر تصادف منجر به قتل یا جرح و یا شکستگی شود، دادگاه راننده را تا پرداخت دیه بازداشت می‌کند، لطفاً بیان فرمائید زندانی کردن اینگونه اشخاص مجوز شرعی دارد یا نه؟

جواب: اگر راننده حاضر به پرداخت دیه باشد، بازداشت کردن مجوز شرعی ندارد مگر این که خوف این باشد که به مجرّد آزاد بودن راننده فرار خواهد کرد.

## «زندان‌ی کردن»

سؤال ۲۱۲: در مواردی که زندانی کردن اشخاص مشروع باشد هزینه و مخارج زندان به عهده چه کسی خواهد بود؟

جواب: مؤنه حبس در موارد مشروعه از بیت المال پرداخت می‌شود و در صورت عدم وجود بیت المال شخص محبوس متکفل مخارج حبس خواهد بود و بعضی از فقهاء احتمال داده‌اند که مخارج به عهده محکوم له می‌باشد.

**سؤال ۲۱۳:** در موردی که حبس جایز است اگر زندانی مریض باشد آیا حاکم شرع می‌تواند او را حبس کند یا خیر؟

**جواب:** حبس کردن اشخاص مریض و یا افرادی که زندانی نمودن آنان منافعی با بجا آوردن واجبی از واجبات الهیه باشد، مشکل بلکه در فرض دوم جایز نیست.

**سؤال ۲۱۴:** آیا شخص محکوم به قصاص را می‌توان تا زمان اجراء حکم هر چند در مدت طولانی در حبس نگه داشت یا نه؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده از اهل البیت علیهم‌السلام این است که تعجیل در اجراء حدود بعد از ثبوت شرعی واجب است و تأخیر آن جایز نیست.

## «اعتصاب غذا»

**سؤال ۲۱۵:** به طوری که استحضار دارید در عصر حاضر عده ای از رجال سیاسی و یا زندانیان گرفتار برای رسیدن به آمال و مسائل سیاسی و یا آزادی از زندان اعتصاب غذا می کنند و گاهی مدت اعتصاب طولانی و منجر به هلاکت اشخاص می گردد. مستدعی است حکم مسأله را از نظر شرع مقدس اسلام بیان فرمائید؟

**جواب:** اعتصاب غذا اگر موجب ضرر و یا هلاکت شخص و یا تعطیل شدن احکام اسلامی باشد، حرام است ولی در صورتی که اعتصاب برای مسائل عقلانی که در نظر عقلاء رسیدن به مقصد غیر از اعتصاب راهی نداشته باشد و موجب امور مذکوره نگردد، مانعی ندارد.

**سؤال ۲۱۶:** اشخاصی که اعتصاب غذا می کنند و جان خود را به خطر می افکنند و یا سلامتی خود را در معرض خطر قرار می دهند، بفرمائید آیا واجب است آنها را اجبار به تغذیه نمود و اگر تغذیه منجر به ضرب و شتم اعتصاب کننده باشد، ضرب و شتم جایز می شود و در صورت جواز اگر در اثر ضرب، بدن آنان سیاه و یا کبود شود، دیه دارد و اگر دیه دارد، دیه آن به عهده کیست؟

**جواب:** به هر طریق ممکن اجبار به تغذیه لازم است و اگر در اثر ضرب بدن اعتصاب کننده کبود و یا سیاه شود، دیه دارد و دیه آن به عهده مباشر است.

## «خودکشی»

سؤال ۲۱۷: در مواردی که شخص می‌داند که او را خواهند کشت مانند کسی که به عنوان قاتل محکوم به اعدام شده و یقین دارد که وی را به عنوان قصاص می‌کشند و یا کسی که در هنگام دفاع وقتی می‌بیند که مغلوب دشمن شده و در محاصره قرار گرفته و می‌داند که دشمن به فجیع ترین وضع او را خواهد کشت و مانند این موارد ... آیا در این موارد خودکشی جایز است یا نه؟

جواب: قتل نفس شرعاً حرام است و خودکشی در موارد مذکوره در سؤال جایز نیست و مؤید عرض ما است که در جنگهای صدر اسلام اعم از دفاعی و غیر دفاعی به نظر نرسیده که فردی از مسلمانان گرفتار شده در دست دشمن، اقدام به خودکشی نماید. بنابراین خودکشی عقلاً و شرعاً مشروع نیست.

سؤال ۲۱۸: اگر مسلمانی برای از بین بردن دشمن و یا وسیله دفاعی او چه در حال دفاع و یا غیر دفاع به بدن خود مواد منفجره ببندد و خود را نزدیک آن نماید در صورتی که یقین دارد خودش نیز از بین خواهد رفت، آیا این عمل شرعاً جایز است یا خیر؟

**جواب:** عمل مزبور جایز نیست و دفاع و یا غیر دفاع با کیفیت مرقوم در سؤال مشروع نمی باشد و خودکشی محسوب می شود و در مسائل قبلی اشاره گردید که در حال جنگ شخصی یقین دارد که دشمن غلبه خواهد نمود و با وضع فجیعی او را خواهد کشت. شخص نمی تواند خود را از بین ببرد زیرا خودکشی محسوب می شود.

**سؤال ۲۱۹:** اگر شخصی در صدد خودکشی بر آید، آیا بر دیگران واجب است او را از خودکشی ممانعت کنند یا نه؟

**جواب:** در صورتی که ممانعت مستلزم خطر جانی نباشد، به هر وسیله ممکن جلوگیری واجب است.

**سؤال ۲۲۰:** شخصی که در صدد خودکشی بر می آید آیا بر دیگران واجب است او را از خودکشی ممانعت نمایند و اگر جلوگیری مستلزم مخارجی باشد آیا پرداخت مخارج لازم است یا خیر؟

**جواب:** در صورت امکان جلوگیری واجب است و لکن علی الظاهر صرف مال برای جلوگیری لازم نیست.

**سؤال ۲۲۱:** اگر جلوگیری از خودکشی شخصی مستلزم خطر جانی و یا احتمال به خطر افتادن سلامتی نجات دهنده باشد، تکلیف چیست؟

**جواب:** در صورتی که ممانعت مستلزم خطر جانی باشد جلوگیری واجب نیست و الا به هر وسیله ممکن ممانعت واجب می شود.

**سؤال ۲۲۲:** اگر جلوگیری از خودکشی مستلزم آسیب و ضرب و جرح خودکشی کننده باشد، جلوگیری واجب است و در صورت ضرب و جرح نجات دهنده ضامن دیه خواهد بود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال جلوگیری واجب است و در صورت ضرب و جرح نجات دهنده ضامن خواهد بود و وجوب جلوگیری منافات با ضمان دیه ندارد.

**سؤال ۲۲۳:** گاهی اشخاصی به جهت فشار زندگی یا به علل دیگر به قصد خودکشی خود را وسط خیابان یا در مسیر حرکت قطار قرار می‌دهند، اگر راننده هیچگونه امکان کنترل وسیله نقلیه را نداشته باشد، آیا این قتل موجب ضمان دیه می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر راننده هیچگونه امکان کنترل وسیله نقلیه خود را نداشته باشد، قتل موجب ضمان دیه نمی‌شود.

**سؤال ۲۲۴:** با بینه شرعیه ثابت شده که زن و مردی مرتکب زنای محصنه شده‌اند و قضیه هم برای دادگاه محرز شده و زن و مرد یقین دارند که فردا رجم خواهند شد آیا برای فرار از سختی رجم و حفظ آبرو و شخصیت خود می‌توانند خود را به وسیله خوردن قرص یا تزریق آمپول از بین ببرند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال نمی‌توانند خودشان را از بین ببرند و خودکشی محسوب می‌شود و حد شرعی از ذمه آنان ساقط نمی‌شود.

**سؤال ۲۲۵:** اگر پدر در اثر بی مهری ها و تبعیضها و نگرانی هائیکه پسر برای او فراهم می کند دست به خودکشی بزند آیا ضمان وارده به پدر به عهده پسر است یا پسر صرفاً گناهکار است؟

**جواب:** عاق شدن به والدین از گناهان کبیره است و آثار بدی نیز دارد و لکن خودکشی پدر به جهت بی مهری پسر جایز نیست و ضمان به عهده پسر نمی باشد.

### «تهدید به مرگ»

**سؤال ۲۲۶:** اخیراً تروریستهای حرفهای برای رسیدن به مقاصد سیاسی و یا مادی خلبان هواپیما را اجبار به فرود در محل خاصی و یا مسافرین را تهدید به پرداخت وجه معینی می کنند و می گویند اگر خواسته ما را انجام ندهید، هواپیما را منفجر و یا عده ای از سرنشینان هواپیما را خواهیم کشت؛ نظر مبارک را در مورد این عمل تروریستی و هواپیما ربائی بیان فرمائید؟

**جواب:** هواپیما ربائی و ایجاد رعب و وحشت و اختلال در نظم عمومی و به هم زدن امنیت هوائی در شرع مقدس اسلام حرام «و بر خلاف قوانین بین المللی می باشد».

## «احکام حقوقی و جزائی پزشکی»

سؤال ۲۲۷: در موردی که تشخیص پزشک حاذق صحیح در نیاید و آسیبی به بیمار وارد شود دیه دارد یا خیر و در صورت دیه، چه کسی باید آن را بدهد؟

جواب: در صورتی که پزشک از خود بیمار و یا ولی او برانت از ضمان تحصیل ننماید، دیه به عهده پزشک مباشر است.

سؤال ۲۲۸: اگر سهل انگاری پزشک در عمل جراحی موجب شود که مریض آسیب ببیند و نیاز به عمل جراحی بعدی باشد، آیا پزشک علاوه دیه بر، هزینه عمل جراحی بعدی را هم باید بپردازد یا نه؟

جواب: پزشک فقط ضامن دیه است و هزینه بعدی به عهده او نمی باشد.

سؤال ۲۲۹: اگر سهل انگاری پزشک در عمل جراحی موجب شود که مریض فوت نماید حکم شرعی را در خصوص پزشک بیان فرمائید؟

جواب: علی الظاهر قتل شبه عمد است و مستلزم دیه می باشد.

سؤال ۲۳۰: اگر پزشک حاذق اشتباهاً دارویی را تجویز کند که برای بیمار مضر است و پرستار آن را به بیمار بدهد و بیمار آسیب ببیند آیا ضمان دارد یا نه و در این صورت، ضمان به عهده کیست؟

**جواب:** ضمان به عهده پرستار نیست اگر آسیب مستند به پزشک باشد، و از خود مریض و یا ولی او برائت از ضمان تحصیل نکرده باشد، دیه به عهده پزشک است.

**سؤال ۲۳۱:** معمول است که شیوه معالجه و درمان این است که بعد از رجوع به پزشک، پزشک معالج برای بیمار نسخه تجویز می کند اگر پزشک حاذق و متخصص در نوشتن نسخه اشتباه کند و بیمار نسخه را خودش تهیه کرده و بعد از استفاده صدمه به بیمار برسد آیا ضمان دارد یا نه؟ و به عهده کیست؟ و در صورت حاذق نبودن پزشک، حکم مسأله چگونه است و اگر دکتر در نوشتن نسخه سهل انگاری کرده باشد، ضمان به عهده کیست؟

**جواب:** در صورت سهل انگاری و حاذق نبودن، دیه به عهده پزشک است و در فرض عدم سهل انگاری و حاذق بودن اگر قبلاً از بیمار تحصیل برائت کرده باشد، پزشک ضامن نیست.

**سؤال ۲۳۲:** اگر پزشک متخصص برای بیمار آمپول تجویز نماید و به واسطه استعمال آمپول مریض فوت کند اگر آمپول توسط شخص آشنا به خصوصیات آمپول انجام بگیرد و در کیفیت تزریق اشتباه شود و یا این که شخص غیر آشنا به خصوصیت و کیفیت آمپول تزریق را انجام بدهد و یا این که تزریق آمپول توسط پزشک حاذق بوده و لکن سهل انگاری در تزریق شده باشد، ضامن کیست؟

**جواب:** در جمیع صور مسأله، اگر تحصیل برائت از ضمان نشده باشد، ضمان به عهده مباشر است.

**سؤال ۲۳۳:** آیا پزشک می‌تواند در کلیه اقدامات لازم در جهت معالجه و درمان قبل از اقدام به معالجه اجازه کلی از بیمار تحصیل نماید یا نه؟

**جواب:** بلی می‌تواند اجازه کلی بگیرد و لکن صرف گرفتن اجازه موجب برائت از ضمان نمی‌شود، باید نسبت به ضمان تحصیل برائت نماید.

**سؤال ۲۳۴:** اشخاصی که مرتکب جرمها و معاصی می‌شوند غیر از معاصی که در شرع مقدس اسلام برای آنها حدّ معین شده است آیا شرعاً جایز است اشخاص را ملزم به جریمه نقدی نمود یا نه؟

**جواب:** آنچه از روایات وارده از اهل البیت علیهم‌السلام استفاده می‌شود این است که: حاکم شرع می‌تواند مرتکبین معاصی را تعزیر نماید و تعزیر نیز از نظر روایات مختصّ به تازیانه است، بنابراین الزام مرتکبین معاصی به جریمه نقدی جایز نیست.

**سؤال ۲۳۵:** بعد از اجراء عقد دائمی در ایام نامزدی در حالی که هنوز عروسی نشده و دختر در خانه پدر می‌باشد اگر زوج و زوجه مرتکب زنا شوند آیا این زنا محصنه است یا غیر محصنه؟

**جواب:** به مجرد اجراء عقد احصان محقّق نمی‌شود، بلی اگر دختر تمکین کامل بدهد و رفت و آمد برای پسر وجود دارد بحیث (یغدوا علیه و یروح) و دخول هم انجام بگیرد، در اینصورت زنا محصنه است.

**سؤال ۲۳۶:** آیا تشخیص پزشک در ثبوت زنا و لواط و محقّق بودن دخول شرعاً نافذ است یا نه؟

**جواب:** طریق ثبوت زنا و لواط منحصر به اقرار یا بیّنه شرعیّه است و

تشخیص پزشک حجّیت ندارد، بنابراین حاکم شرع نمی‌تواند با استناد به تشخیص پزشک حکم صادر نماید.

**سؤال ۲۳۷:** شخصی زن خود را به طلاق خُلَع مطلقه نموده و در ایام عده زوجه به بذل رجوع می‌کند و زوج هم به زوجه رجوع می‌کند اگر زوج قبل از نزدیکی با عیال خود با زن دیگر زنا کند، حکم احصان جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حکم احصان جاری نمی‌شود و همچنین است اگر زوجه بعد از رجوع به بذل زنا کند.

**سؤال ۲۳۸:** اگر شخصی بعد از ارتداد، مرتکب زنا شود آیا زنای او حکم احصان را دارد یا نه؟

**جواب:** در احصان اسلام شرط نیست؛ بنابراین اگر مرتد فطری باشد، زنای او غیر محصن است و اگر مرتد ملّی باشد و قبل از انقضاء عده زوجه خود زنا کند، زنای او محصن است و الا غیر محصن می‌باشد.

**سؤال ۲۳۹:** کسی که زن عقد دائمی دارد و از دُبر زوجه نزدیکی کرده ولی از قُبُل دخول انجام نگرفته، اگر این شخص مرتکب زنا شود، حکم احصان را دارد یا نه؟

**جواب:** در فرض مذکور اگر متمکّن از دخول باشد و نزدیکی از قُبُل انجام بگیرد، احصان محقّق می‌شود و در صورت عدم دخول از قُبُل تحقّق احصان خالی از اشکال نیست، بلکه مقتضای اصل و احتیاط این است که

احصان محقق نباشد.

**سؤال ۲۴۰:** اگر کسی با زن مرده جماع کند آیا حکم زنا مترتب می‌شود یا نه؟

**جواب:** در صورتی که نزدیکی با زن اجنبیه انجام بگیرد حکم زنا از قبیل رجم و جلد مترتب می‌شود و اگر زن مرده زوجه خود شخص باشد، اجراء حکم زنا مشکل است، حاکم شرع او را تعزیر می‌کند.

**سؤال ۲۴۱:** اشخاصی که به علّت قطع نخاع و یا به عللی دیگر، نمی‌توانند با عیال خود نزدیکی کنند، اگر در این فرض زوجه مرتکب زنا شود، زنا محصنه است یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال زنا محصنه نیست.

**سؤال ۲۴۲:** آیا محدود و یا مُقْتَصَّ مِنه می‌تواند عضو قطع شده را به شخص دیگر واگذار کند یا نه؟

**جواب:** پیوند عضو قطع شده بعد از قصاص و یا حدّ شرعی به خود محدود جایز نیست و لکن واگذاری آن به شخص دیگر اشکال ندارد.

**سؤال ۲۴۳:** آیا جایز است محکوم به اعدام قبل از اجراء حدّ شرعی از داروها و غذاهای مقاوم کننده بدن استفاده کند یا خیر؟

**جواب:** بلی جایز است.

**سؤال ۲۴۴:** ممانعت از دادن غذا و نوشیدنی به شخصی که محکوم به اعدام است، قبل از اجراء حدّ شرعی جایز است یا خیر؟

**جواب:** ممانعت جایز نیست.

**سؤال ۲۴۵:** اگر بعد از اجراء حدّ در محدود، علائم حیات دیده شود، آیا می‌توان دوباره حکم را به مرحله اجراء درآورد؟ و آیا تفاوتی بین حدّ و قصاص می‌باشد و یا نه؟

**جواب:** در صورتی که اعدام شخص حتمی است و از مواردی نیست که قابل عفو باشد، اجراء حکم لازم است و فرقی بین حدّ و قصاص نیست.

**سؤال ۲۴۶:** اگر جانی و محدود به حدّ شرعی و سارق قبل از اجرای حدّ تقاضا کند که بدن مرا قبل از اجرای حدّ بی حسّ نمائید آیا این عمل شرعاً جایز است یا خیر؟

**جواب:** جایز نیست؛ زیرا محدود باید عقوبت و آلم حدّ را حسّ نماید.

**سؤال ۲۴۷:** عضو قطع شده در اثر مجازات قصاص یا حدّ متعلّق به چه کسی است و آیا شخصی که مجازات شده، می‌تواند آن را به بدن خود پیوند دهد؟ در این مورد آیا بین حدّ و قصاص تفاوتی هست یا نه؟

**جواب:** در فرض اوّل عضو مقطوع به عنوان قصاص یا حدّ متعلّق به صاحب عضو است و بر فرض دوّم مستفاد از روایت وارده این است که: پیوند عضو قطع شده جایز نیست. مگر این که مجنی علیه به آن راضی باشد و تفاوتی بین حدّ و قصاص نیست.

**سؤال ۲۴۸:** عضو قطع شده بعد از اجرای حدّ چه به عنوان سرقت و یا قصاص اطراف، ملک محدود است یا جانی و یا مجنی علیه و یا حکومت و پیوند آن به محدود و یا فروش آن به فرد دیگر چه حکمی دارد؟

**جواب:** عضو مقطوع چه به عنوان سرقت باشد یا قصاص اطراف، متعلق به صاحب عضو است نه حکومت و نه مجنی علیه و پیوند آن به محدود جایز نیست. و لکن فروش آن برای پیوند به فردی دیگر با رضایت صاحب عضو اشکال ندارد.

**سؤال ۲۴۹:** شخصی با زوجه خود مجامعت نموده و زن بدون فاصله با دختر باکره‌ای مساحقه می‌کند و دختر حامله می‌شود، لطفاً نظر مبارک را در خصوص حقوق ولد و سایر احکام شرعی بیان فرمائید؟

**جواب:** مسأله مفروضه فی الجملة بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است و لکن مقتضای نصّ معتبر این است که زن موطوئه رجم می‌شود و بعد از وضع حمل حدّ شُحَق که عبارت است از صد تازیانه به دختر جاری می‌کنند و ولد به صاحب ماء لاحق می‌شود و زن باید دیه بکارت که عبارت از مهر المثل است، به دختر بپردازد.

**سؤال ۲۵۰:** آیا اعدامی می‌تواند با هزینه خود از پزشک بخواهد که وی را قبل از قتل، بی حسّ یا بی هوش نماید تا درد کمتری را متحمّل شود؟

**جواب:** بی حسّ کردن و بی هوش نمودن اعدامی قبل از اجرای حدّ و لو با هزینه محدود جایز نیست.

سؤال ۲۵۱: آیا بین حدّ یا قصاص نفس و اطراف فرقی وجود ندارد؟

جواب: در جواب سؤال قبل بیان شد که بی حَسّ نمودن عضو محدود جایز نیست، بنابراین فرقی ما بین موارد ذکر شده نمی باشد.

سؤال ۲۵۲: اگر مرد مسلمانی با زن کافره‌ای اعمّ از کتابیه و غیر کتابیه زنا کند موجب حدّ شرعی می شود یا خیر؟

جواب: مستفاد از اطلاقات ادله در اجراء حدّ زنا این است که: فرق نمی کند که زانی مسلمان باشد یا کافر و زانیه کافره باشد یا مسلمه و لکن اگر کافر با کافر زنا کند و یا لواط کند حاکم شرع مخیر است که حکم اسلام را اجراء کند یا آنها را به حکومت خودشان تحویل بدهد تا حدّ را اجراء کنند.

سؤال ۲۵۳: اگر شخصی اقرار کند به معصیتی که حدّ شرعی آن رجم است، اگر همین شخص بعد از اقرار انکار کند آیا حاکم شرع می تواند مُقِرّ را رجم کند یا نه؟

جواب: در مفروض سؤال مستفاد از روایت وارده از اهل البیت علیهم السلام این است که: رجم ساقط است و لکن حاکم شرع مُقِرّ را حدّ می زند؛ بلی اگر اقرار بما یوجب الحدّ غیر الرّجم نماید و بعداً انکار کند، موجب سقوط حدّ نمی شود.

### در خصوص حدّ قتل در لواط بفرمائید:

سؤال ۲۵۴: آیا إحصان از شرائط لازم برای این مجازات می باشد؟

جواب: مسأله مفروضه ما بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است و لکن بنا بر اظهر إحصان از شرائط لازمه قتل نیست، لواطی مطلقاً چه محصن باشد یا غیر محصن کشته می شود.

(بلی) بنابر قول بعضی از اعلام که قائل شده اند اگر فاعل محصن باشد، کشته می شود و در غیر محصن حدّ جاری است بنابراین قول: إحصان از شرائط لازمه قتل می شود.

سؤال ۲۵۵: اگر احصان از شرائط لازمه قتل باشد آیا در این حکم بین فاعل و مفعول تفاوتی وجود دارد یا نه؟

جواب: بنابر مختار حقیر که در مسئله قبلی بیان شد تفاوتی بین فاعل و مفعول نیست، بلی نسبت به قول آخر که در جواب سئوالات قبل اشاره گردید احصان از شرائط لازمه قتل نسبت به فاعل می باشد و لکن مفعول مطلقاً کشته می شود.

سؤال ۲۵۶: مردی زنی را در شهر حُرْم به قتل رسانده است، با توجه به این که وقوع قتل در این زمان موجب اضافه شدن ثلث دیه می شود، بفرمائید:

اگر اولیای دم تقاضای قصاص جانی را داشته باشند، باید نصف دیه یک مرد در ماه حرام را به او بپردازند یا نصف دیه یک مرد در غیر ماه حرام؟

**جواب:** مستفاد از ظاهر روایات وارده این است که در صورت قصاص تغلیظ نیست. تغلیظ دیه در موردی است که ولی دم از قاتل دیه اخذ نماید. بنابراین در مفروض سؤال پرداخت نصف دیه یک مرد در غیر أَشْهُر حرم کافی است.

در صورتی که بعد از اعدام - حلق آویز، رجم یا ... - و قبل از دفن در سردخانه یا پزشکی قانونی در مجرم علائم حیاتی دیده شود و با مداوا، سلامت خود را باز یابد؛ بفرمائید:

**سؤال ۲۵۷:** اجرای مجدد حکم چه صورتی دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر مورد از مواردی است که باید شخص حتماً کشته شود، اجرای مجدد حکم لازم است.

**سؤال ۲۵۸:** آیا بین حد و قصاص تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** در فرض سؤال فرقی بین حد و قصاص نیست.

**سؤال ۲۵۹:** بر فرض لزوم اجرای مجدد حکم، دیه خسارتهای وارده قبلی بر محکوم در دو حالت فوق به عهده کیست؟

**جواب:** جراحات وارده در اثر اجراء حدود موجب دیه نمی شود زیرا ادله وجوب دیه منصرف از مورد سؤال است.

در مورد کسی که قرار است اعدام شود — حدّاً یا قصاصاً — بفرمائید:

**سؤال ۲۶۰:** اگر حدود یا تعزیرات دیگری اقلّ از قتل، برای وی ثابت شود، می‌توان از آن صرفنظر نمود؟

**جواب:** موارد مختلف است اگر موجب حدّ و یا تعزیرات دیگر اقلّ از قتل با اقرار ثابت شود، در این فرض حاکم شرع می‌تواند از اجراء حدّ و یا تعزیر صرفنظر نماید و به اعدام کفایت کند و اگر موجب حدّ و یا تعزیر با بیّنه شرعیّه ثابت شود، حاکم شرع نمی‌تواند قبل از اعدام از اجراء حدّ و یا تعزیر صرفنظر نماید. باید ابتداء اجراء حدّ شود و بعداً شخص اعدام شود.

(توضیح ذلک) اگر شخصی مرتکب زنای غیر محصنه شود و زنا با اقرار ثابت شود و بعداً زنای محصنه مرتکب شود؛ در این فرض حاکم شرع می‌تواند از حدّی که اقلّ از قتل است، صرفنظر نماید و چنانکه زنای غیر محصنه با بیّنه ثابت شده باشد و بعداً مرتکب زنای محصنه شود، حاکم شرع نمی‌تواند از حدّی که اقلّ از قتل است، صرفنظر نماید.

**سؤال ۲۶۱:** اگر مرد مسلمانی با زن کافره‌ای اعم از کتابیه و غیر کتابیه زنا کند موجب حدّ می‌شود یا خیر؟

**جواب:** مستفاد از اطلاعات ادله در اجراء حدّ زنا این است که فرق نمی‌کند که زانی مسلم باشد یا کافر و زانیه کافره باشد یا مسلمه و لکن اگر کافر با کافر زنا کند و یا لواط کند حاکم شرع مخیر است که حکم اسلام را اجراء کند یا آنها را به حکومت خودشان تحویل بدهد تا حد را اجراء کنند.

**سؤال ۲۶۲:** اگر شخصی اقرار کند به معصیتی که حدّ شرعی آن رجم است اگر همین شخص بعد از اقرار انکار کند آیا حاکم شرع می تواند مقرر را رجم کند یا نه ؟

**جواب:** در مفروض سؤال مستفاد از روایت وارده از اهل البیت (علیهم السلام) این است که رجم ساقط است و لکن حاکم شرع مقرر را حدّ می زند بلی اگر اقرار بما یوجب الحدّ نماید و بعداً انکار کند موجب سقوط حدّ نمی شود.

**سؤال ۲۶۳:** اگر یکی از شهود اربعه در زنا شوهر باشد آیا در این فرض حاکم شرع می تواند اجراء حدّ نماید یا نه ؟

**جواب:** مسئله مذکوره دو فرض دارد اگر شوهر قبل از شهادة الشهود زوجه خود را قذف کند در این صورت شهادت زوج اثر ندارد و لازم است چهار شاهد عادل بر زنا شهادت بدهند و چنانچه سه شاهد عادل به اتفاق زوج شهادت بر زنا بدهند اکثر فقهاء (علیهم السلام) هم قائل به ثبوت زنا شده اند و لکن ظاهر این است که در این فرض نیز زنا ثابت نمی شود.

**سؤال ۲۶۴:** مراد از شبهه ای که موجب سقوط حدّ است، چیست ؟

**جواب:** مراد از شبهه؛ محلی است که شخص جاهل به موضوع و یا جاهل به حکم باشد قصوراً یا تقصیراً به اعتقاد حلیّت در حین عمل، مثلاً کسی به اعتقاد این که این زن حلیله او است، نزدیکی کند و بعد از عمل معلوم شود که زن اجنبیه بوده است.

**سؤال ۲۶۵:** چه می فرمائید در خصوص زنی که زنای او محقق است

چه ذات بعل باشد یا غیر ذات بعل و لکن زن مدعی است که مرا اِکراه به زنا کرده‌اند آیا قول زن در این فرض مسموع است یا نه؟

جواب: مقتضای دلیل اِکراه و نصّ وارد در خصوص فرع این است که قول زن مسموع است و حاکم شرع نمی‌تواند اجراء حدّ نماید.

سؤال ۲۶۶: زنی که شوهر ندارد حامله شده، آیا می‌توان حدّ زنا را بر او جاری نمود یا خیر؟

جواب: طریق ثبوت زنا شرعاً چهار مرتبه اقرار است و یا بیّنه شرعیه؛ بنابراین در فرض سؤال زنا ثابت نمی‌شود زیرا ممکن است حمل به سبب دیگر باشد. مثل شبهه و اِکراه و نحو ذلک.

سؤال ۲۶۷: آیا حاکم شرع می‌تواند بعد از اقامه بیّنه و شهادت شهود در اجراء حدّ تأخیر نماید؟

جواب: در فرض سؤال مستفاد از روایات وارده از اهل البیت (علیهم‌السلام) این است که تأخیر اجراء حدّ جایز نیست و همچنین برای حاکم جایز نیست به شفاعت کسی مجرم را عفو و یا کفالت شخصی را قبول نماید.

سؤال ۲۶۸: اگر بعد از اقامه بیّنه و شهادت شهود زانی از عمل خود توبه کند، آیا حاکم شرع می‌تواند از اجراء حدّ صرف‌نظر نماید یا نه؟

جواب: مشهور بین فقهاء (علیهم‌السلام) این است که بعد از اقامه بیّنه توبه موجب سقوط حدّ نمی‌شود و قاضی نمی‌تواند از اجراء حدّ صرف‌نظر نماید، بلی اگر زانی قبل از قیام بیّنه توبه کند، حدّ ساقط است.

**سؤال ۲۶۹:** حکم شرعی را در خصوص کسی که با محارم خود مثل مادر و دختر و خواهر و امثالها زنا کند، بیان فرمائید؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام این است که حاکم شرع زنا کننده را با شمشیر گردن می زند؛ اعم از این که زانی محصن باشد یا غیر محصن یا حرّ و مسلمان باشد یا کافر؛ جوان باشد یا پیر. و همچنین فرقی بین محارم رضاعی و مصاهره ای نیست و در مفروض سؤال، قبل از قتل، جلد لازم نیست. و لکن اگر کسی با عیال پدر خود زنا کند، حاکم شرع او را رجم می کند. اگرچه زانی غیر محصن هم باشد.

**سؤال ۲۷۰:** اگر کافر ذمی (یهودی و نصاری) با زن مسلمان زنا کند حکم شرعی را در خصوص فرع بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال مقتضای نصّ معتبر این است که زانی ذمی کشته می شود، اگرچه غیر محصن هم باشد و چنانچه بعد از ثبوت زنا عند الحاکم مسلمان شود، حدّ ساقط نیست. و لکن اگر قبل از ثبوت زنا مسلمان شود، آیا حدّ ساقط است یا نه؟ مورد بحث و خلاف است ولی به نظر ما مسلمان بودنش موجب سقوط حدّ نمی شود.

**سؤال ۲۷۱:** شخصی زن عقیقه ای را اجبار به زنا نموده و با او نزدیکی کرده، در حالی که زن راضی به این عمل نبوده، لطفاً حکم شرعی مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** مستفاد از نصّ معتبر این است که حاکم شرع زانی را گردن

می‌زند. اعمّ از این که زانی محصن باشد یا غیر محصن و مسأله مفروضه بین فقهاء علیهم السلام مورد اتفاق است.

**سؤال ۲۷۲:** حکم شرعی مسأله را در خصوص پیر مرد و پیر زنی که مرتکب زنا شده‌اند، بیان فرمائید؟

**جواب:** مقتضای ادله وارده این است که اگر شیخ و شیخه محصن باشند، حاکم شرع آنان را قبل از رجم، صد تازیانه می‌زند. و بعد آنها را رجم می‌کند و چنانچه غیر محصن باشند، فقط حدّ زنا که صد تازیانه است، به آنان جاری می‌شود.

**سؤال ۲۷۳:** در صورتی که زانی و زانیه هر دو کافر باشند و یا لواط کننده هر دو کافر باشند، آیا حکم اسلام در حقّ آنان جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** حاکم شرع حکم اسلام را در حقّ آنان جاری می‌کند و نیز می‌تواند آنان را به حکومت خودشان ارجاع نماید، تا حکم خودشان را در حقّ آنها جاری نمایند.

**سؤال ۲۷۴:** اگر شخص بالغ و محصنی با دختری که به سنّ بلوغ نرسیده و یا با زنی که دیوانه است، زنا کند، آیا در این فرض حکم شرعی رجم است یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجمله مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر ما حاکم شرع زانی را رجم می‌کند.

**سؤال ۲۷۵:** فقهاء فرموده‌اند اگر زن شوهرداری با مردی زنا کند حاکم

شرع زانیه را رجم می‌کند سؤال ما این است که اگر زن شوهرداری با پسری که به سنّ بلوغ نرسیده زنا کند، حکم شرعی را در این فرض بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال حاکم شرع کمتر از حدّ زنا را در خصوص پسر اجراء می‌نماید و حدّ کامل را در حقّ زانیه جاری می‌کند.

**سؤال ۲۷۶:** اگر مطلقه رجعیّه در ایّام عدّه مرتکب زنا شود حکم آن را بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر مطلقه رجعیّه عالم به حکم و موضوع باشد حاکم شرع او را رجم می‌کند و همچنین است اگر شوهر مطلقه در ایّام عدّه مرتکب زنا شود.

**سؤال ۲۷۷:** اگر شخصی به زوجه خود طلاق خُلعی بدهد و زن در ایّام عدّه به بذل رجوع کند و زوج نیز به زوجه خود رجوع نماید و قبل از نزدیکی با او مرتکب زنا شود، آیا حاکم شرع می‌تواند او را رجم کند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع نمی‌تواند او را رجم کند و همچنین است اگر زوجه مرتکب زنا شود.

**سؤال ۲۷۸:** اگر زن مرتکب زنا شود آیا می‌توان در حال استحاضه به او حدّ جاری نمود یا نه؟

**جواب:** مقتضای نصّ معتبر این است، مادامیکه خون قطع نشده اجراء حدّ جایز نیست و بعد از انقطاع حدّ جاری می‌شود.

**سؤال ۲۷۹:** آیا حاکم شرع می تواند مریض را در حال مرض اجراء حدّ نماید یا نه؟

**جواب:** مستفاد از نصّ معتبر این است که اجراء حدّ در صورت خوف از موت تا بهبودی کامل جایز نیست و چنانچه امید به بهبودی مریض نباشد، حاکم شرع دستور می دهد تا یک دسته چوب صدتائی را در یک ضربه به او بزنند و لازم نیست همه چوبها بر بدن شخص اصابت کند.

**سؤال ۲۸۰:** اگر شخصی چند مرتبه مرتکب زنا شود و زنای او با بیّنه شرعیّه و یا با اقرار وی ثابت شود، آیا در این فرض حدّ هم مکرّر خواهد شد یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجملة محلّ خلاف است و لکن مقتضای اطلاق ادله آن است که با تکرار زنا حدّ مکرّر نمی شود.

**سؤال ۲۸۱:** شخصی سه مرتبه مرتکب زنا شده و حاکم شرع بعد از هر دفعه اجراء حدّ نموده است اگر این شخص دفعه چهارم مرتکب زنا شود، حکم شرعی مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال بعضی از اعلام فرموده اند که بعد از دو مرتبه اجراء حدّ در مرتبه سوّم زانی کشته می شود و لکن مقتضای نصّ وارد آن است که زانی در دفعه چهارم کشته می شود و اکثر فقهاء هم این قول را اختیار نموده اند.

**سؤال ۲۸۲:** زنی مرتکب زنا شده و زنا با بیّنه شرعیّه ثابت شده و لکن

زانیه حامله است، آیا در این فرض اجراء حدّ جایز است یا خیر؟

**جواب:** در مفروض سنوال اگر زانیه محصنه باشد اجراء حدّ تا وضع حمل و ارضاع لباء جایز نیست و چنانچه غیر محصنه باشد، اجراء مانع ندارد مگر این که اجراء حدّ موجب ضرر بر حمل باشد.

**سنوال ۲۸۳:** شخصی مرتکب معصیتی شده که موجب حدّ است و بعد از ارتکاب دیوانه شده آیا حاکم شرع می تواند اجراء حدّ نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال مقتضای نصّ وارد این است که حدّ ساقط نیست.

**سنوال ۲۸۴:** شخصی در خارج حرم مکه مرتکب جنایت شده و از ترس این که او را بکشند به حرم پناهنده شده آیا جایز است حاکم شرع در حرم اجراء حدّ نماید یا خیر؟

**جواب:** مستفاد از نصّ وارد این است که اجراء حدّ در حرم مکه معظمه جایز نیست و لکن جانی را از خوردن و آشامیدن منع می کنند و اجازه نمی دهند که کسی با او معامله کند تا مجبور شود که از حرم خارج شود تا اقامه حد نمایند؛ ولی اگر کسی در حرم مرتکب جنایت شود، حاکم شرع او را در حرم می کشد.

**سنوال ۲۸۵:** شخصی مرتکب معاصی عدیده ای شده که بعضی از آنها موجب حدّ است و بعضی دیگر موجب رجم؛ لطفاً وظیفه شرعی را در این مورد بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع ابتداءً حدّ شرعی را اجراء می کند و بعد از آن مجرم را رجم می کند و مقتضای نصوص معتبره هم همین است.

**سؤال ۲۸۶:** لطفاً کیفیت اجراء رجم را در خصوص زانی و زانیه بیان فرمائید؟

**جواب:** مقتضای نصوص وارده این است که حاکم شرع امر می کند مرد را تا کمر در حُفَره دفن می کنند و زن را تا محلّ ثَدّی (پستان) دفن می کنند و بعداً با سنگهای کوچک رجم می کنند.

و مشهور بین فقهاء این است که اگر زنا با اقرار ثابت شود، حاکم شرع ابتداءً شروع به سنگسار می کند و چنانچه با بیّنه ثابت شود، ابتداءً شهود شروع به رجم می کنند.

**سؤال ۲۸۷:** فقهاء رحمهم الله فرموده اند اگر محصن و محصنه مرتکب زنا شود، حاکم شرع دستور می دهد، آنان را رجم کنند سؤال ما این است که اگر شخص در حال رجم از حُفیره فرار کند وظیفه شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده این است که اگر زنای شخص با بیّنه ثابت شود دوباره او را رجم می کنند و چنانچه زنا با اقرار ثابت شود، و بعد از اصابت جمره شخص از حُفیره فرار کند، دوباره رجم نمی شود و اگر حدّ شرعی جَلْد (تازیانه) باشد، مطلقاً جَلْد ساقط نمی شود. و فرع مذکور را صاحب جواهر رحمهم الله تفصیلاً و مستدلاً متعرض شده اند؛ مراجعه نمائید.

**سؤال ۲۸۸:** کسی که مرتکب معصیت حدّآور شده، آیا می تواند

محکوم به رجم را سنگسار کند یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجملة بین فقهاء رحمهم الله مورد خلاف است، مشهور قائل به کراهت شده‌اند و لکن مستفاد از ظاهر روایت وارده این است که اجراء حدّ بر کسی که حدّ در ذمه او است جایز نیست.

**سؤال ۲۸۹:** آیا شرعاً حضور جماعتی در حین اجراء حدّ لازم است یا

نه؟

**جواب:** اکثر فقهاء رحمهم الله قائل به استحباب حضور عده‌ای شده‌اند و لکن به نظر ما مستفاد از ظاهر آیه شریفه و روایت وارده این است که حضور عده‌ای در حین اجراء حدّ زنا لازم است.

**سؤال ۲۹۰:** لطفاً کیفیت اجراء حدّ شرعی را نسبت به زانی و زانیه بیان

فرمائید؟

**جواب:** مسأله مفروضه فی الجملة نسبت به مرد زانی مورد بحث است و بعضی از اعلام فرموده‌اند مرد زانی را مطلقاً یعنی اگرچه در حال زنا لخت هم نباشد، در حین اجراء حدّ لخت می‌کنند (و لکن) مشهور بین فقهاء رحمهم الله این است که اگر زانی در حال زنا لخت باشد، در حین اجراء حدّ او را لخت می‌کنند و الا از روی لباس بر او حدّ جاری می‌کنند.

ولی به نظر ما اگرچه زانی در حال زنا لخت هم باشد، می‌توان بر او از روی لباس حدّ جاری نمود و لکن باید لباس طوری نباشد که مانع از رسیدن درد بر بدن باشد.

و اما زانیه را از روی لباس حدّ جاری می کنند و مرد را در حال ایستاده و زن را در حال نشسته حدّ می زنند و لازم است در حین اجراء حدّ مطلقاً چه مرد باشد یا زن تازیانه به سر و صورت و عورت آنان اصابت نکند.

سؤال ۲۹۱: جناب عالی اجراء حدود را در عصر غیبت ولی امر عجل الله تعالی فرجه الشریف جایز می دانید یا خیر؟

جواب: مسأله مذکوره بین فقهاء رحمهم الله ذات اقوال است:

بعضی از فقهاء عظام مثل صاحب شرایع و علامه رحمهم الله توقّف دارند.

و بعضی دیگر فرموده اند اجراء حدود اختصاص به امام معصوم علیه السلام و من نصبه دارد.

(و لکن) معروف و مشهور بین فقهاء رحمهم الله اقامه حدود (در عصر غیبت) برای فقیه جامع الشرائط جایز است و مانعی ندارد و نظر حقیر هم همین است زیرا مضافاً بر این که حکمت تشریع حدود برای مصالح عامه و دفع فساد و جلوگیری از انتشار فجور می باشد. اطلاقات ادله حدود کتاباً و سنّه نیز دلالت بر جواز اقامه حدود دارد.

(مخفی نماند) نباید کسی مسأله مفروضه را با مسأله ولایت فقیه خلط نماید و لکن (بعض من لا تحصیل له) مسأله اجراء حدود را با مسأله ولایت فقیه مرتبط می کنند و می گویند اگر شخصی معتقد به ولایت فقیه نباشد، نمی تواند قائل به اجراء حدود در عصر غیبت باشد در حالی که مسأله این چنین نیست.

ممکن است بعضی از اعلام در ولایت فقیه گفت و گوئی داشته باشند و لکن معتقد باشند که اجراء حدود برای مجتهد جامع الشرائط در زمان غیبت جایز است و بحث در این موضوع زیاد است و این مختصر گنجایش تفصیل آن را ندارد.

سؤال ۲۹۲: آیا در اجراء حدّ زنا فرقی بین حی و میت می باشد یا نه؟

جواب: در احکام مترتبه بر زنا فرقی بین حی و میت نیست اگر زانی محصن باشد، حاکم شرع او را رجم می کند و اگر غیر محصن باشد، صد تازیانه بر وی می زنند.

سؤال ۲۹۳: اگر شخصی با کسی دیگر عمل تفخیذ انجام بدهد، حدّ شرعی آن را بیان فرمائید؟

جواب: فرع مذکور از نظر حدّ شرعی فی الجمله مورد بحث است بعضی از فقهاء معتقد شده اند که اگر فاعل محصن باشد، حدّ او رجم است و الا او را تازیانه می زنند و لکن مقتضای نصّ معتبر و مشهور نیز آن را اختیار نموده اند این است که حدّ تفخیذ صد تازیانه است و در این حکم فرقی بین مسلم و کافر و محصن و غیر محصن و فاعل و مفعول نیست.

سؤال ۲۹۴: در صورتی که عمل تفخیذ تکرار شود، حکم شرعی چیست؟

جواب: بعضی از فقهاء استناداً به صحیحہ یونس، قائل شده اند که اگر بعد از هر دفعه عمل تفخیذ حدّ جاری شده باشد، در دفعه سوّم کشته

می شود و لکن مشهور بین فقهاء این است که در دفعه چهارم کشته می شود، چنانچه مختار مشهور در زنا هم همین است.

**سؤال ۲۹۵:** شخصی بچه نه ساله را اغفال نموده و با آن عمل تفخیز انجام داده است بچه را به پزشکی قانونی برده اند طبق اظهار پزشک علائی در مخرج دیده شده و لکن معلوم نیست که سبب آن لواط است یا عمل دیگر، لطفاً حدّ شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** لواط شرعاً چنانچه قبلاً هم بیان شد، با شهادت چهار شاهد عادل و یا چهار مرتبه اقرار ثابت می شود و نظریه پزشک قانونی حجت شرعی نیست و اگر با بینه شرعیه عمل تفخیز ثابت شود، حاکم شرع حدّ تفخیز را که صد تازیانه است، بر فاعل جاری می کند.

**سؤال ۲۹۶:** حکم شرعی را در خصوص دو مرد بالغ که لُخت در زیر یک لحاف بخوابند، بیان فرمائید؟

**جواب:** خوابیدن دو مرد بالغ غیر مَحْرَم در زیر یک لحاف بدون حاجز موجب تعزیر است و حاکم شرع مخیر است از سی تا نود و نه تازیانه به آنها بزند و همچنین است اگر دو زن و یا یک مرد و یک زن بدون داشتن لباس در زیر یک لحاف بخوابند.

**سؤال ۲۹۷:** اگر کسی پسری را از روی شهوت ببوسد، چه حکمی دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع می تواند هر قدر صلاح بداند، تا

نود و نه تازیانه به او بزند و روایت شده است که خداوند عالم دهانه‌ای از آتش به دهان او می‌زند ولی اگر توبه کند، توبه او قبول می‌شود.

**سؤال ۲۹۸:** اگر زنی با زن دیگر عمل مساحقه را انجام بدهد، حدّ شرعی در این عمل شنیع چقدر است؟

**جواب:** مستفاد از روایات معتبره این است که اگر زن غیر محصنه باشد، حدّ آن صد تازیانه است و اگر محصنه باشد، حدّ او فی الجمله محلّ خلاف است ولیکن به نظر ما حدّ او رجم است و در این حکم فرقی بین مسلمان و کافر نیست.

**سؤال ۲۹۹:** در صورتی که عمل مساحقه تکرار شود، حکم او چه خواهد بود؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر بعد از هر دفعه مساحقه حدّ شرعی جاری شود، مقتضای احتیاط این است که در مرتبه چهارم کشته می‌شود.

**سؤال ۳۰۰:** اگر زن بعد از مساحقه از عمل شنیع خود توبه کند، آیا توبه او موجب سقوط حدّ می‌شود یا نه؟

**جواب:** اگر توبه زن قبل از قیام بینه باشد، حدّ ساقط است و اگر بعد از بینه باشد، حدّ ساقط نیست و چنانچه مساحقه با اقرار ثابت شود، حاکم شرع بین استیفاء حدّ و عفو مخیر است.

**سؤال ۳۰۱:** اگر زن شوهرداری بعد از مجامعت باشوهر خود با دختر باکره‌ای مساحقه کند، و دختر باکره منی را جذب نموده و حامله شود،

حکم مسأله را از نظر ارزش بکارت و لحقوق ولد و اجراء حدّ بیان فرمائید؟

**جواب:** مقتضای نصّ معتبر این است که زن ثیب رجم می‌شود و باید مهر المثل را به باکره بپردازد و بعد از وضع حمل حدّ سحّ بر او جاری می‌شود و ولد به صاحب نطفه لاحق می‌شود و در مسأله اقوال دیگری هم وجود دارد و لکن باید به مورد نصّ عمل شود.

**سؤال ۳۰۲:** عمل قیادت در شرع مقدّس اسلام چه حکمی دارد و تفسیر آن را نیز بیان فرمائید؟

**جواب:** عمل قیادت در شرع مقدّس اسلام حرام است و جای تردید نیست و مراد از قیادت این است که کسی مرد و زن را برای زنا و مرد و پسر را برای لواط و دو زن را برای مساحقه به هم برساند.

**سؤال ۳۰۳:** طریق ثبوت قیادت چیست و آیا قیادت با شهادت نسوان و یا با یک مرتبه اقرار ثابت می‌شود یا نه؟

**جواب:** قیادت با شهادت دو مرد عادل و یا دو مرتبه اقرار ثابت می‌شود و با شهادت نسوان و یا با شهادت یک مرد و دو زن و یا با یک مرتبه اقرار ثابت نمی‌شود.

**سؤال ۳۰۴:** در صورتی که قیادت با طریق شرعی ثابت شود، حدّ آن چقدر است؟

**جواب:** اگر قیادت به واسطه زن انجام بگیرد، حاکم شرع دستور می‌دهد هفتاد و پنج تازیانه به او بزنند و اگر مرد باشد، بعد از هفتاد و پنج تازیانه

باید از آن محلی که در آن محلّ این کار را کرده، بیرونش کنند و مشهور آن است که سر او را بتراشند و در کوچه و بازار بگردانند.

سؤال ۳۰۵: در بعضی از شهرها زنهایی هستند که منزل و مسکن در اختیار عده‌ای از زنهای بدنام قرار می‌دهند و مردان اجنبی را برای آنان فراهم می‌کنند و بدینوسیله پولهایی به دست می‌آورند آیا به این عمل زنهای قیادت صدق می‌کند یا نه؟

جواب: حکم قیادت به این زنهای جاری است و اگر بعد از هر دفعه حدّ قیادت جاری شد، در دفعه سوم کشته می‌شود و لکن احوط و اولی این است که دفعه چهارم کشته شود.

سؤال ۳۰۶: اگر شخصی نعوذ بالله رسول الله ﷺ را سب کند و کسی آن را بشنود وظیفه سامع چیست؟

جواب: مستفاد از نصوص معتبره این است که سامع سب در صورت عدم خوف ضرر جانی و عرضی و مالی واجب است سب را بکشد و در قتل سب احتیاج به اذن حاکم شرع نیست.

و همچنین است اگر کسی یکی از ائمه هدی علیهم السلام و یا حضرت فاطمه زهرا علیها السلام را سب نماید. زیرا حضرت فاطمه زهرا علیها السلام و ائمه هدی علیهم السلام به منزله نفس پیامبر ﷺ می‌باشند و حکم آنها مثل حکم رسول الله ﷺ می‌باشد.

سؤال ۳۰۷: اگر شخصی بعد از رحلت رسول الله ﷺ ادعای نبوت و رسالت نماید تکلیف شرعی چیست؟

**جواب:** مدعی نبوت کشته می شود و در قتل آن احتیاج به اذن حاکم شرع نیست.

**سؤال ۳۰۸:** در خصوص نفی بلد؛ بفرمایید: منظور از نفی بلد چیست؟ از بین بردن، آواره کردن دائمی یا ... می باشد؟

**جواب:** مراد از نفی بلد آن است که هر معصیتی که حد آن نفی بلد است، حاکم شرع جامع الشرائط مرتکب معصیت را از آن شهری که در آن معصیت نموده، به شهر دیگر انتقال می دهد.

**سؤال ۳۰۹:** استفاده از نوار ضبط صوت و فیلم با توجه به امکان مونتاز و ایجاد تغییر دادن در آن تا چه حد می تواند دلیل بر اثبات دعوا باشد؟

**جواب:** این مسأله را مکرراً از ما سؤال کرده اند. نوار ضبط شده و فیلم حجت شرعی برای اثبات دعوا نمی شود اثبات دعوا باید با بیته شرعی یا از طریق دیگر باشد.

**سؤال ۳۱۰:** دختر با پسر ازدواج شرعی می کند و صبیغه عقد نیز خوانده می شود اگر در این فرض دختر عقد بسته شده با پسر دیگر قبل از این که شوهر به او دخول کرده باشد، فرار کند و زنا کند، زنای او محصنه محسوب می شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال زنا، زنای محصنه نیست.

**سؤال ۳۱۱:** در تحقق جرم قوادی آیا محقق بودن زنا یا لواط شرط است یا این که صرف جمع کردن دو نفر برای زنا یا لواط کافی است؟

**جواب:** اگر کسی مرد و زنی را برای زنا یا مرد و پسری را برای لواط بهم رساند، اگرچه زنا یا لواط تحقق نیابد، حدّ قوادی جاری می‌شود.

**سؤال ۳۱۲:** دختر باکره‌ای بعد از فوت کفن و دفن می‌شود و سپس از طریق نبش قبر بیرون آورده و مورد تجاوز جنسی قرار می‌گیرد و در اثر کشیده شدن جنازه در روی زمین چند خراش و زخم نیز در بدن او ایجاد می‌گردد، سؤال این است که آیا حاکم می‌تواند برای متجاوز (زانی) غیر از تعزیر بر جرم نبش قبر و حدّ زنا، تعزیر دیگری در خصوص زنا در نظر بگیرد یا نه؟ با توجه به این که زنا با مرده معصیت بسیار بزرگی است، و جرم اَفَحْش محسوب می‌گردد آیا برای خراش و زخمهای ایجاد شده دیه تعلق می‌گیرد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال عمل مذکور علاوه بر حدّ شرعی موجب تعزیر است بنابراین حاکم شرع جامع الشرائط می‌تواند بغیر از حدّ زنا مرتکب این عمل را هر مقداری که صلاح می‌داند، تعزیر نماید و جراحت وارده بر بدن میت نیز موجب دیه است.

**سؤال ۳۱۳:** اگر زانی حرمت زنا را بداند و لکن حرمت تشدید مجازات با محارم را نداند، آیا قاضی می‌تواند اشدّ مجازات را اِعمال کند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اجرای حدّ زانی با محارم جاری می‌شود.

**سؤال ۳۱۴:** فردی که قوادی همسرش را می‌کند، اگر زوجه‌اش را بطور ناگهانی در حال زنا مشاهده کند آیا باز می‌تواند آن دو را به قتل برساند؟

**جواب:** در صورتیکه زوج وسیله جمع بین همسر و زانی باشد نمی تواند آنان را بکشد.

**سؤال ۳۱۵:** مستحضرید که در شرع مقدس اسلام برای ارتکاب بعضی از محرمات حد معین شده؛ مثلاً برای ارتکاب زنا ۱۰۰ تازیانه تعیین شده است که باید بدون رأفت به زانی زده شود، سؤال ما این است که اگر شخصی در یک روز چند مرتبه مرتکب زنا شود و یا با زنان متعدد زنا کند آیا از این فرض برای هر بار زنا حد مکرر می شود یا نه؟

**جواب:** مسئله مفروضه فی الجمله مورد بحث است و لکن به نظر حقیر چنانچه بین هر دفعه زنا حد شرعی اجراء نشده باشد یک حد کافی است.

**سؤال ۳۱۶:** آیا در شرع مقدس اسلام موردی ذکر شده که هم جلد و هم رجم تعیین شده باشد یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایت وارده این است که در بعضی از موارد هم رجم و هم جلد تعیین شده که به یک مورد آن اشاره می شود:

شیخ و شیخه یعنی پیرمرد و پیرزن اگر مرتکب زنا شوند حاکم شرع آنان را به عنوان حد ۱۰۰ تازیانه می زند و بعد دستور می دهد که آنان را رجم کنند.

**سؤال ۳۱۷:** محترماً معروض میدارد چون دو نفر از اهل خلاف قرآن کریم و مفاتیح الجنان را پاره کرده اند و به چاه فاضلاب ریخته اند از محضر مبارک استدعا دارد که حکم صورت عمد و غیر عمد مورد فوق را بیان فرمائید؟

**جواب:** در صورتیکه شخص عالماً و عامداً و در حال شعور مختاراً اهانت به قرآن نماید مجازات او قتل است.

**سؤال ۳۱۸:** اگر شخصی عاقلاً و مختاراً مرتکب فعلی شود که موجب حد است و بعد از ارتکاب به این عمل دیوانه شود آیا اجرای حد در حال جنون جایز است یا نه؟

**جواب:** مقتضای روایت وارده این است که اجراء حد در مفروض سؤال مانعی ندارد.

**سؤال ۳۱۹:** استدعا می شود نظر شریف و فتوی مبارک را در خصوص سوالهای ذیل مرقوم فرمائید.

با توجه به اینکه در شرع انور چنین حکمی آمده که هرگاه زوج، زوجه اش را با مرد اجنبی در حال عمل نامشروع زنا مشاهده کند و علم به تمکین زوجه داشته باشد، می تواند آنان را به قتل برساند بفرمائید: آیا منظور از مشاهده دیدن ناگهانی است و اگر قتل با تمهید مقدمات و ترصد و کمین و اطلاع قبلی شوهر از رابطه نامشروع آن دو باشد حکم فوق جاری است یا نه؟

**جواب:** در جواز قتل زانی و زانیه مشاهده عمل زنا کالمیل فی المکحلة معتبر است اگر چه مشاهده با تمهید مقدمات باشد.

**سؤال ۳۲۰:** چنانچه شخص به زوجه خود نسبت زنا بدهد و نتواند با بیّنه شرعیه اثبات کند و موضوع به لعان منجر شود در صورت ملاعنه زوج و زوجه احکام مترتب بر لعان را مشروحاً بیان فرمائید؟

**جواب:** بعد از تحقق لعان و شرائط آن پیش حاکم شرع جامع شرائط احکام اربعه بر لعان مترتب می شود:

۱- انفساخ عقد نکاح و جدائی بین آنان.

۲- حرمت مؤبد زوجه بر زوج و عدم جواز عقد مجدد بین آنان و هر دو این حکم در مطلق لعان ثابت است به این معنی چه لعان برای قذف باشد و یا برای نفی ولد.

۳- سقوط حد شرعی از زوج و زوجه.

۴- نفی ولد از زوج در صورتیکه لعان به جهت نفی ولد انجام بگیرد.

**سؤال ۳۲۱:** در قطع دست سارق و یا افرادی که به جرم بعضی از گناهان محکوم به تعزیر یا اعدام شده اند آیا تخدیر و یا بی حس کردن عضو مجرم جایز است یا خیر؟

**جواب:** قبل از اجرای حد شرعی جایز نیست.

**سؤال ۳۲۲:** چنانچه شخصی زن شوهرداری را کشته باشد و هیچ شاهدی مبنی بر دیدن عمل زنا بین قاتل و مقتول وجود نداشته باشد و تحقیقات پزشکی نیز چیزی را در خصوص زنا به اثبات نرسانده باشد می توان از نظر شرع مقدس اسلام قاتل را به زنا محکوم کرد و در صورت نسبت زنا حد شرعی برای تهمت زننده می باشد یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال نسبت دادن زنا بر قاتل جایز نیست و در صورت نسبت دادن بر نسبت دهنده حد قذف که عبارت از هشتاد تازیانه است جاری می شود.

## «حد شرب خمر»

**سؤال ۳۲۳:** اشخاصی که از فَنَاق (آبجو) و مسکرات دیگر مثل شراب با علم به حرمت آن، استفاده می کنند حکم شرعی در حق آنان چیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال مستفاد از نصوص معتبره این است که اگر مکلف و عاقل از روی اختیار شراب بخورد، حاکم شرع حدّ شرعی را بر او جاری می کند و در این فرقی بین انواع شراب و مقدار آن نیست.

**سؤال ۳۲۴:** اگر کسی شراب را به وسیله شیلنگ و یا داخل کردن آن در کپسول استفاده نماید، آیا حدّ شرب خمر بر وی جاری می شود یا نه؟

**جواب:** داخل نمودن شراب به معده اگرچه به وسیله شیلنگ و غیر آن هم باشد، حرام است و موجب حدّ شرعی می باشد اگرچه عرفاً شرب هم صدق نکند.

**سؤال ۳۲۵:** لطفاً حکم شرعی را در خصوص کسی که شراب را به آب و یا به غذا داخل نموده می خورد، بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال چنانچه شراب در غذا و آب مستهلک شود، خوردن آن حرام است و لکن اجراء حدّ محلّ تأمل می باشد.

**سؤال ۳۲۶:** کیفیت اجراء حدّ شرب خمر و مقدار آن را بیان فرمائید؟

**جواب:** حدّ شرب خمر بعد از ثبوت شرعی، هشتاد تازیانه است و در این حکم فرقی بین مرد و زن؛ مسلمان و کافر نیست و مرد را در حین اجراء

حدّ لخت می‌کنند و تازیانه را به پشت و بین کتفین می‌زنند و به طائفه نسوان از روی لباس حدّ جاری می‌کنند و چنانچه بعد از هر دفعه شرب خمر حدّ جاری شود، در دفعه سوّم کشته می‌شود و لکن احوط و اولی این است که در دفعه چهارم کشته شود.

**سؤال ۳۲۷:** اگر کسی شراب را حلال بداند و بخورد، حکم شرعی را در حقّ او بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر احتمال اشتباه در حقّ او داده شود، مثل کسی که جدید الإسلام باشد و احتمال برود که حرمت شرب خمر را نمی‌داند، در این فرض کشته نمی‌شود. و الاّ مستحلّ خمر مرتّد است و احکام ارتداد از قبیل قتل و سایر احکام در حقّ او جاری می‌شود و همچنین است اگر کسی سایر مسکرات را حلال بداند و بخورد.

**سؤال ۳۲۸:** اگر شارب خمر از خوردن شراب توبه کند آیا توبه او مسقط حدّ می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال، توبه قبل از قیام بینه مسقط حدّ است و بعد از قیام بینه مسقط نیست و لکن بعضی از اعلام فرموده‌اند اگر توبه بعد از قیام بینه باشد، حاکم شرع مخیر است بین عفو و اجراء حدّ.

**سؤال ۳۲۹:** اگر شرب خمر با اقرار ثابت شود، در حالی که بینه هم نباشد، حاکم شرع می‌تواند بر او حدّ جاری کند یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال حاکم شرع مخیر است بین عفو و اجراء حدّ.

## «حدّ قذف»

سؤال ۳۳۰: تفسیر و معنای قذف چیست و حدّ شرعی آن چقدر است؟

جواب: قذف آن است که شخصی به مؤمنی نسبت زنا و یا لواط بدهد و حدّ شرعی آن هشتاد تازیانه است که باید با ضرب متوسط از روی لباس زده شود.

سؤال ۳۳۱: آیا حاکم شرع می‌تواند بدون مطالبه مقذوف حدّ قذف را جاری نماید یا نه؟

جواب: مقتضای نصّ معتبر این است که اجراء حدّ قذف بدون مطالبه مقذوف برای حاکم شرع جایز نیست.

سؤال ۳۳۲: اگر دیوانه و یا بچه‌ای که به سنّ بلوغ نرسیده به کسی نسبت زنا و لواط بدهد، آیا حدّ شرعی بر آنان جاری می‌شود یا نه؟

جواب: قذف کننده باید عاقل و بالغ باشد، فرق نمی‌کند که مسلمان باشد یا کافر؛ حرّ باشد یا عبد و مقذوف باید عاقل و بالغ؛ آزاد و مسلمان باشد و مراد از احصان در اینجا این است که مقذوف دارای صفات خمسہ عفت باشد و اگر مقذوف فاقد یکی از این صفات باشد، حاکم شرع قاذف را تعزیر می‌کند، مثلاً اگر پدر یا مادر پسر خود را که فوت شده، قذف نماید، بر او حدّ جاری نمی‌شود.

بلی اگر زوجه فوت شده پسری از شوهر دیگر و یا قریبی دیگر داشته باشد، آنها می‌توانند حدّ قذف را مطالبه نمایند.

**سؤال ۳۳۳:** اگر دو مرد مسلمان به یکدیگر نسبت زنا و یا لواط بدهند، آیا به هر دوی آنان حدّ قذف جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایت وارده از اهل بیت علیهم‌السلام این است که حدّ قذف جاری نمی‌شود، بلکه حاکم شرع آنها را تعزیر می‌کند.

**سؤال ۳۳۴:** آیا شرعاً قذف با شهادت یک مرد عادل و یا یک مرتبه اقرار ثابت می‌شود یا نه؟

**جواب:** قذف با شهادت دو مرد عادل ثابت می‌شود و با شهادت نسوان نه مجتمعاً و نه منفرداً ثابت نمی‌شود و ثبوت قذف با یک مرتبه اقرار مورد اختلاف است و لکن به نظر ما قذف با دو مرتبه اقرار ثابت می‌شود و مقتضای احتیاط هم همین است.

**سؤال ۳۳۵:** اگر شخصی به مؤمنی نسبت زنا و یا لواط بدهد و نتواند با طریق شرعی اثبات کند، حدّ شرعی آن چقدر است؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع دستور می‌دهد قذف کننده را هشتاد تازیانه از روی لباس با ضرب متوسط بزنند و فرق نمی‌کند که قاذف مرد باشد یا زن؛ حرّ باشد یا عبد.

**سؤال ۳۳۶:** اگر چهار نفر شاهد به زنا و یا لواط شخصی شهادت بدهند و بعد از اقامه شهادت یکی از شهود از شهادت خود رجوع کند،

حکم شرعی مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال کسی که از شهادت خود رجوع کرده، حدّ قذف در حقّ آن جاری می‌شود و فرق نمی‌کند که رجوع از شهادت قبل از حکم حاکم باشد یا بعد از آن.

**سؤال ۳۳۷:** در چه مواردی حدّ قذف از قذف کننده ساقط می‌شود؟

**جواب:** در سه مورد حدّ قذف از قاذف ساقط می‌شود:

- ۱- قذف کننده با یثنه شرعیّه بتواند نسبتی که داده اثبات کند.
- ۲- مقذوف نسبتی که قاذف به او داده تصدیق نماید.
- ۳- مقذوف قذف کننده را عفو کند.

**سؤال ۳۳۸:** اگر شخصی مکرراً به کسی نسبت زنا و یا لواط بدهد و بعد از قذف حدّ قذف در حقّ او جاری نشود، آیا در این فرض حدّ تکرار می‌شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال مقتضای روایت وارده از اهل بیت علیهم السلام این است که حدّ قذف تکرار نمی‌شود.

**سؤال ۳۳۹:** اگر شخصی مکرراً به مؤمنی نسبت زنا و یا لواط بدهد و بعد از هر مرتبه حدّ قذف بر او جاری شود، در دفعه چندم او را می‌کشند؟

**جواب:** اگر بعد از هر دفعه حدّ قذف بر قاذف جاری شود، در مرتبه سوّم کشته می‌شود و لکن احوط و اولی این است که در دفعه چهارم کشته شود.

**سؤال ۳۴۰:** اگر کسی به پسر و یا دختر شخصی نسبت زنا و یا لواط بدهد آیا پدر در صورت حیات پسر و دختر می تواند حقّ قذف را مطالبه کند یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال پدر حقّ مطالبه قذف و عفو را ندارد، بلکه مطالبه حدّ با پسر و دختر است.

**سؤال ۳۴۱:** اگر شخصی مورد قذف قرار بگیرد و او قبل از مطالبه حدّ قذف و یا عفو فوت کند، آیا وارث او می تواند مطالبه حدّ قذف نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حدّ قذف قابل ارث است وارث میت می تواند حدّ قذف را از حاکم شرع مطالبه کند.

**سؤال ۳۴۲:** اگر شخصی مورد قذف قرار بگیرد و او قذف کننده را عفو کند آیا بعد از عفو دوباره می تواند حدّ قذف را مطالبه نماید یا خیر؟

**جواب:** در فرض سؤال بعد از عفو مطالبه حدّ جایز نیست.

**سؤال ۳۴۳:** اگر شخصی با یک لفظ جماعتی را قذف کند آیا حاکم شرع می تواند برای هر کدام از آنها حدّ جداگانه بر قذف کننده اجراء نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر مقذوفین مجتمعاً قذف کننده را برای مطالبه حدّ پیش حاکم بیاورند، یک حدّ بر او جاری می شود و اگر متفرقاً او را پیش حاکم بیاورند، برای هر کدام از افراد حدّ جداگانه بر قاذف اجراء می نمایند.

سؤال ۳۴۴: در فرض عدم اثبات اتهام انتسابی و تقاضای حدّ قذف از سوی مقذوف آیا حدّ قذف بر زن جاری می‌شود یا نه؟

جواب: چنانچه زن نتواند شرعاً زنا را ثابت کند و مقذوف از حاکم شرع تقاضای حدّ قذف نماید اجرای حدّ قذف جایز است.

## «حد لواط»

**سؤال ۳۴۵:** آیا لواط با شهادت دو عادل و یا دو مرتبه اقرار ثابت می شود یا نه؟

**جواب:** مقتضای نصوص معتبره این است که لواط با دو طریق ثابت می شود:

۱- شهادت چهار شاهد عادل.

۲- چهار مرتبه اقرار و مقرّ باید عاقل و بالغ، حرّ و بدون اکراه اقرار کند. با شهادت دو عادل و با دو مرتبه اقرار ثابت نمی شود و همچنین اقرار مجنون و مُکرّه و عبد موجب حدّ نمی شود.

**سؤال ۳۴۶:** آیا در اجراء حدّ لواط فرق بین محصن و غیر محصن و همچنین مسلم و کافر و فاعل و مفعول می باشد یا نه؟

**جواب:** در اجرای حدّ لواط فرق بین فاعل و مفعول و بین مسلم و غیر مسلم نیست و به نظر ما فرق بین محصن و غیر محصن نیز نمی باشد و هر دو کشته می شوند.

**سؤال ۳۴۷:** اگر کافر ذمی با مرد مسلمان لواط کند، تکلیف شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** در صورت تحقق لواط باید کافر ذمی کشته شود.

**سؤال ۳۴۸:** اگر شخص بالغ با پسری که به سنّ بلوغ نرسیده لواط

کند، حکم شرعی چیست؟

**جواب:** در فرض سنوال حاکم شرع دستور می‌دهد شخص بالغ را می‌کشد و صبی را تأدیب می‌نمایند.

**سنوال ۳۴۹:** در صورتی که شخص بالغ عاقل با دیوانه مرتکب لواط شود، حکم چیست؟

**جواب:** در مفروض سنوال فاعل کشته می‌شود و مفعول را تأدیب می‌کنند.

**سنوال ۳۵۰:** کیفیت اجراء حدّ شرعی را بر لواط کننده بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر مرد مکلف عاقلی با مکلف عاقل دیگر لواط کند، باید هر دوی آنان را بکشند و حاکم شرع می‌تواند لواط کننده را با شمشیر بکشد یا سنگسار کند یا زنده به آتش بسوزاند یا دست و پای او را ببندد و از جای بلندی به زیر اندازد و یا دیواری را روی او خراب کند.

**سنوال ۳۵۱:** اگر کسی بعد از ارتکاب به عمل لواط توبه نماید، توبه او موجب سقوط حدّ می‌شود یا نه؟

**جواب:** اگر توبه قبل از قیام بینه باشد، موجب سقوط می‌شود و الا حدّ ساقط نیست؛ بلی اگر لواط با اقرار ثابت شود، حاکم شرع بین عفو و استیفاء حدّ مخیر است.

**سنوال ۳۵۲:** اگر کسی با میت لواط کند چه حکمی دارد؟

**جواب:** حکم لواط با میت در حکم لواط با زنده است.

**سؤال ۳۵۳:** اگر زن شوهرداری بعد از مجامعت با شوهر خود، با دختر باکره‌ای مساحقه نماید و زن باکره منی را جذب نموده و حامله شود، حکم مسأله را از نظر ارش بکارت و لحوق ولد و اجراء حدّ، بیان فرمائید.

**جواب:** مقتضای نصّ صحیح این است که زن ثیب رجم می‌شود و باید مهر المثل را به باکره بپردازد و بعد از وضع حمل به زن باکره حدّ سحقی جاری می‌کنند و ولد به صاحب منی لاحق می‌شود و در مسأله اقوال دیگری هم وجود دارد و لکن باید به مورد نصّ عمل شود.

**سؤال ۳۵۴:** اگر زن شوهرداری بعد از مجامعت با شوهر خود با دختر باکره‌ای مساحقه نماید و زن باکره منی را جذب کرده و حامله شود و برای جلوگیری از زوال بکارت، حمل را به وسیله عمل جراحی خارج نمایند آیا مخارج عمل جراحی به عهده زن ثیب خواهد بود یا خیر؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر حمل به طریق عادی انجام می‌گرفت لازم بود زن ثیب ارش بکارت را بدهد چنانچه گفته شد و در مورد سؤال چون زن باکره خودش اقدام به عمل جراحی نموده، لذا مخارج آن به عهده خودش می‌باشد.

**سؤال ۳۵۵:** اگر زن باکره‌ای با زن ثیب مساحقه نماید و حامله شود به طوری که در دو مسأله قبلی حکم آن را بیان فرمودید، با توجه به لحوق ولد

به صاحب نطفه نفقه ایام حمل به عهده چه کسی خواهد بود؟

**جواب:** در مورد سنوال نفقه ایام حمل بنا بر این که حمل سبب نفقه باشد، نفقه به عهده صاحب نطفه است.

**سنوال ۳۵۶:** اگر زن باکره‌ای با زن شوهرداری مساحقه نماید و حامله شود آیا این زن می‌تواند قبل از وضع حمل با کسی ازدواج کند یا نه؟

**جواب:** در مورد سنوال زن باکره عده دارد و عده آن وضع حمل است بنابراین قبل از وضع حمل نمی‌تواند با کسی ازدواج کند ولی ازدواج او با صاحب نطفه اشکال ندارد.

## «آدم ربانی»

**سؤال ۳۵۷:** آدم ربانی و گروگان گیری در شرع مقدس اسلام چه حکمی دارد و آیا فرقی بین ربودن مسلمان و یا کفار در بلاد اسلامی هست یا نه؟

**جواب:** ربودن اشخاص و گروگان گیری در شرع مقدس اسلام جایز نیست و حاکم شرع می تواند هرچه صلاح ببیند رباینده را تعزیر نماید و کفار در بلاد اسلامی اگر مستأمن باشند، حکم مسلمان را دارند.

**سؤال ۳۵۸:** حکم ربودن اشخاص در شرع مقدس اسلام چیست؟

**جواب:** ربودن اشخاص حرام است و حاکم شرع با نظر و صلاحدید خود می تواند رباینده را تعزیر نماید.

**سؤال ۳۵۹:** اگر شخصی بچه نابالغی را بدزدد و به دیگری بفروشد آیا حاکم شرع می تواند بعد از اثبات سرقت دست سارق را قطع کند یا نه؟

**جواب:** حکم سرقت در مورد مذکور جاری نیست ولی حاکم شرع می تواند سارق را بر حسب صلاحدید خود تعزیر نماید.

**سؤال ۳۶۰:** کسی که به هر دلیل اقدام به آدم ربانی نموده و کار او باعث شود پدر، مادر، زن یا یکی از فرزندان او به بیماری جسمی یا روحی که موجب ديه یا آرش است دچار شود، آیا رباینده ضامن ديه خسارات است که پیش آمده یا نه؟

**جواب:** در صورتی که رباینده خودش عمل خود را به اشخاص مذکور ابلاغ نماید، ضامن است و اگر عمل او را کسی دیگر خبر بدهد و خبر او سبب شود که اشخاص دچار بیماری جسمی یا روحی شوند و این امر شرعاً ثابت شود، خبر دهنده ضامن است، زیرا در صورت عدم اخبار ممکن بود ربوده شده به نحوی از گرفتاری نجات پیدا می کرد.

**سؤال ۳۶۱:** اگر کسی با هر قصد و انگیزه‌ای؛ دیگری را با تهدید یا حيله برباید و هیچ خسارت جانی به وی نرساند، مگر این که در مدت اسارت او را از درآمدهای روزانه و کسب حلال جلوگیری کند آیا ضامن درآمدهای روزانه او هست یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال دو فرض متصور است:

اوّل این که ربوده شده برای عملی اجیر باشد

و دیگر این که شخص دارای شغل آزاد است؛

در فرض دوم قطعاً ضامن نیست و در فرض اوّل وجوب ضمان بین فقها مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر ما در این فرض نیز ضمان محقق نیست.

## «سرقَت»

**سؤال ۳۶۲:** پزشک برای قطع کلیه نه مجوزی داشته و نه از بیمار استرضاء نموده در این صورت این عمل خلاف را پس از ثبوت شرعی می‌توان دزدی نامید و حاکم شرع می‌تواند حدّ سرقَت را بر پزشک جاری نماید یا نه؟

**جواب:** بر حسب لغت دزدی صدق می‌کند و لکن حدّ سرقَت در این مورد جاری نمی‌شود.

**سؤال ۳۶۳:** بیماری که کلیه خود را از دست داده حقّ مطالبه آن را دارد یا نه؟

**جواب:** مادامیکه به کسی دیگر پیوند نزده باشند، حقّ مطالبه آن را دارد.

**سؤال ۳۶۴:** شخصی در اواخر عمر که از فقر مالی هم رنج می‌برد، پسر جوانی دارد که هر دو کلیه او از بین رفته است و در معرض مرگ قرار گرفته آیا جایز است که شخص کلیه های خود را به تنها فرزند خود بدهد یا نه؟

**جواب:** اگر دادن کلیه به سلامتی شخص صدمه بزند و او را متضرّر نماید، جایز نیست.

**سؤال ۳۶۵:** پیوند کردن اجزاء محکوم به اعدام را مثل کلیه به شخصی که احتیاج مبرم به کلیه دارد، جایز می‌دانید یا نه؟

**جواب:** در صورتی که اعدام شخص حتمی باشد و محکوم با رضایت خود اهداء عضو نماید و دادن عضو تسریع در مرگ او نباشد، ظاهراً اشکال ندارد و الا جایز نیست.

**سؤال ۳۶۶:** اگر اعضاء میت مسلمان را به شخصی دیگر پیوند کنند آیا ولی میت می تواند عضو پیوند شده را مطالبه نماید یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال ولی میت نمی تواند عضو پیوند شده را مطالبه کند و لکن می تواند از قطع کننده مطالبه دیه نماید و این دیه به وارث میت نمی رسد باید او را ولی میت در وجوه برّ برای میت صرف نماید.

**سؤال ۳۶۷:** اگر کسی ببیند دزد وارد خانه همسایه شده اگر فریاد بزند و یا همسایه ها را بیدار کند دزد فرار خواهد کرد آیا در اینگونه موارد حفظ مال مؤمن واجب است یا خیر؟

**جواب:** حفظ مال غیر، واجب نیست ولی در صورتی که مأمون از ضرر جانی و مالی باشد، بهتر و اولی این است که از مال غیر دفاع کند.

**سؤال ۳۶۸:** اگر شخصی وارد خانه کسی شود و چک او را از داخل صندوق بدزدد و سرقت شخص شرعاً ثابت شود آیا حاکم شرع می تواند دست سارق را جهت سرقت چک قطع کند یا نه؟

**جواب:** اگر چک مسروق به منزله پول باشد مثل (چک مسافرتی و چک تضمین شده) در این فرض در صورت ثبوت شرعی حکم سرقت جاری می شود و در غیر این صورت مثل چک حامل اگرچه صاحب چک آن را

امضاء کرده باشد، حکم سرقت جاری نمی شود اعم از این که سارق وجه چک را از بانک دریافت کرده باشد یا نه؟

**سؤال ۳۶۹:** سرقت اطلاعات کد شده و رمزدار از شبکه های کامپیوتری و با رایانه های شخصی و کشف رمز آنها چه حکمی دارد و همین طور است سرقت و فروش غیر مجاز شماره های موبایل توسط آشنایان به تکنیک الکترونیکی مرکزی آن؛ آیا با وجود سایر شرائط امکان اجراء حدّ سرقت وجود دارد یا نه؟

**جواب:** حدّ سرقت در هر دو فرض مذکور جاری نمی شود و لکن در صورت ثبوت شرعی، حاکم شرع می تواند مرتکب این عمل را تعزیر نماید.

**سؤال ۳۷۰:** آیا شروع به سرقت جرم است یا نه؟

**جواب:** سؤال مبهم است اگر منظور از شروع به سرقت انجام دادن مقدمات سرقت است، مثل شکستن قفل و امثال آن؛ در این فرض حاکم شرع بعد از ثبوت شرعی می تواند شخص را تعزیر نماید.

**سؤال ۳۷۱:** آیا سرقت از جرائم قابل عفو است یا نه؟

**جواب:** حدّ سرقت قبل از ثبوت شرعی با توبه ساقط می شود و خلافی در آن نیست و اگر سرقت با بینه ثابت شود، توبه موجب سقوط حدّ نمی شود. و در این فرض حاکم شرع نمی تواند سارق را عفو کند.

(بلی) اگر سرقت با اقرار ثابت شود آیا با توبه حدّ ساقط می شود یا نه، مسأله محلّ خلاف است.

(و لکن) به نظر حقیر ساقط نمی‌شود، زیرا در این فرض دلیل بر سقوط حدّ وارد نشده ولی در این فرض حاکم شرع می‌تواند سارق را عفو کند.

سؤال ۳۷۲: کسی که قرار است مورد اجرای حدّ سرقت قرار گیرد، آیا می‌تواند با هزینه خود از طبیب بخواهد که عضو وی را بی حس نماید؟

جواب: در مفروض سؤال بی حس نمودن عضو محدود و لو با هزینه خود او جایز نیست و لکن مداوای محلّ قطع شده بعد از اجرای حدّ اشکال ندارد.

درباره کسی که قرار است کشته شود (تیرباران، حلق آویز یا...)؛ بفرمائید:

سؤال ۳۷۳: پس از اجرای حدّ سرقت، عضو قطع شده ملک کیست؟ ملک حکومتی که مجری حدّ است، یا شخص محدود؟

جواب: عضو مقطوع چه به عنوان حدّ سرقت باشد و یا غیر ذلک، متعلّق به صاحب عضو است نه مجری حدّ و تعبیر ملک در اینگونه موارد صحیح به نظر نمی‌رسد.

سؤال ۳۷۴: دفن عضو مقطوع، پیوند عضو قطع شده به وسیله جراحی به شخص محدود یا فروش آن برای پیوند به فرد دیگری چه حکمی دارد؟

جواب: دفن عضو مقطوع اشکال ندارد و لکن پیوند آن به خود محدود جایز نیست و چنانچه محدود راضی به فروش آن و یا پیوند مجّانی به فردی

دیگر باشد، اشکال ندارد.

**سؤال ۳۷۵:** دفن عضو مقطوع و پیوند عضو قطع شده به جانی یا فروش آن برای پیوند به دیگری چه حکمی دارد؟

**جواب:** دفن عضو مقطوع اشکال ندارد و پیوند آن به جانی با رضایت مجنی علیه و فروش آن برای پیوند به دیگری با رضایت جانی مانع ندارد.

**سؤال ۳۷۶:** سرقت اطلاعات سرّی کد شده و رمزدار از شبکه‌های کامپیوتری یا کامپیوترهای شخصی و کشف رمز آنها چه حکمی دارد؟

**جواب:** سرقت اطلاعات کد شده سرّی و رمزدار و کشف رمز آنها شرعاً جایز نیست.

**سؤال ۳۷۷:** سرقت و فروش غیر مجاز شماره های تلفن همراه (موبایل) توسط آشنایان به تکنیک الکترونیکی مرکزی آن چه حکمی دارد؟

**جواب:** سرقت و فروش شماره های تلفن موبایل و غیره بدون مجوّز از اداره مربوطه مشروع نیست.

**سؤال ۳۷۸:** آیا با وجود سایر شرائط، امکان اجرای حدّ سرقت وجود دارد؟

**جواب:** به موارد مذکوره در سؤالهای قبلی سرقت صدق می‌کند و لکن اجرای حدّ سرقت صحیح نیست. ولی حاکم شرع می‌تواند مرتکبین عمل مذکور را تعزیر نماید.

**سؤال ۳۷۹:** بچه‌ای که به سن بلوغ نرسیده و لکن ممیز است اگر مرتکب سرقت شود حدّ سرقت بر او جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** از شرائط اجراء حدّ سرقت بلوغ است، بنابراین در صورت ثبوت سرقت شرعاً حاکم شرع صبی را تعزیر می‌کند و در مسئله اقوال دیگری از فقهاء نقل شده و صاحب جواهر<sup>(۱)</sup> نیز این فرع را مفضلاً بحث نموده و لکن این مختصر گنجایش تفصیل آنرا ندارد.

**سؤال ۳۸۰:** اگر بچه‌ای غیر بالغ و ممیز جرائمی از قبیل دزدی و سایر گناهان را مرتکب شود آیا تأدیب و تعزیر او چه حکمی دارد؟

**جواب:** اگر صبی ممیز مرتکب سرقت و سایر گناهان کبیره شود حاکم شرع هر چه قدر صلاح بداند او را تأدیب و تعزیر می‌کند و اجراء حدّ در حقّ صبی جایز نیست.

**سؤال ۳۸۱:** اگر کسی در حال جنون مرتکب سرقت شود، آیا حدّ سرقت در حقّ او جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال حدّ سرقت در حقّ او جاری نمی‌شود، زیرا مجنون شرعاً مرفوع القلم است.

**سؤال ۳۸۲:** اگر شخصی مقدار مالی را به قصد این که ملک خودش است، بردارد و بعد معلوم شود که مال کسی دیگر است و یا اگر شریک از مال شرکت بدزدد، آیا حاکم شرع حدّ سرقت در خصوص آنان اجراء می‌کند یا نه؟

**جواب:** در فرض اوّل حدّ سرقت جاری نمی‌شود و در فرض دوّم اگر شریک به مقدار حصّه خود و یا کمتر از آن بدزدد، حدّ سرقت جاری نمی‌شود و لکن حاکم شرع او را تعزیر می‌کند و اگر شریک زائد از حصّه خود به مقدار نصاب شرعی (ربع دینار) بدزدد، حاکم شرع حدّ سرقت را اجراء می‌کند.

**سؤال ۳۸۳:** اگر کسی از مال غنائم و یا بیت المال مسلمین بدزدد، حکم سرقت جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده در مفروض سؤال این است که: حکم سرقت جاری نمی‌شود و لکن حاکم شرع سارق را تعزیر می‌کند و همچنین است اگر کسی از مجامع عمومی مثل مساجد، کاروانسرا و حقام و امثال ذلک مالی را بدزدد.

**سؤال ۳۸۴:** اگر پدر از مال پسر و بالعکس و مستأمن از مال امانت و اقارب از مال یکدیگر دزدی کنند، حکم سرقت جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** سرقت پدر از مال پسر و مستأمن از مال امانتی موجب قطع ید نمی‌شود و لکن سرقت پسر از مال پدر و سرقت اقارب از همدیگر موجب قطع می‌شود.

**سؤال ۳۸۵:** آیا سرقت طعام در سال قحطی موجب قطع ید می‌شود یا

نه؟

**جواب:** مقتضای نصّ وارده مضافاً بر اینکه مسأله اتفاقی است، این

است که سرقت در عام مجاعه موجب قطع ید نیست و لکن این حکم در غیر طعام جاری نیست.

سؤال ۳۸۶: اگر مؤجر از مال مستأجر و یا معیر از مال مستعیر دزدی کند آیا در این فرض حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند یا نه؟

جواب: در مفروض سؤال اگر مال مسروق به مقدار نصاب شرعی برسد، حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند.

سؤال ۳۸۷: اگر شخصی در ورودی خانه کسی را بدزدد آیا حد سرقت جاری می‌شود یا نه؟

جواب: فرع مذکور فی الجمله بین فقهاء مورد بحث است و لکن به نظر ما حکم سرقت جاری نمی‌شود.

سؤال ۳۸۸: لطفاً حکم شرعی را در خصوص اجیری که از مال مستأجر و یا مهمانی که از منزل میزبان مالی را بدزدد بیان فرمائید؟

جواب: مقتضای اطلاقات ادله سرقت مضافاً بر روایات خاصه این است که اگر مال را از حرز سرقت نماید در هر دو فرض مزبور حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند.

سؤال ۳۸۹: اگر دو نفر برای سرقت به محلی بروند و یکی از آنان قفل منزل را بشکنند و دومی وارد منزل شده مقداری مال از منزل می‌برد، آیا در این فرض حاکم شرع دست هر دو را قطع می‌کند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حکم سرقت در حقّ آنان جاری نیست، زیرا آن که قفل را شکسته سارق به او صدق نمی‌کند و بعد از شکسته شدن در، دومی مال را از جرّز نبرده و لکن حاکم شرع هر دوی آنان را تعزیر می‌نماید.

**سؤال ۳۹۰:** اگر دو نفر وارد منزل کسی شوند و مشارکه مالی را بدزدند آیا حاکم شرع دست هر دوی آنان را قطع می‌کند یا نه؟

**جواب:** در صورتی که مال مسروق به مقدار نصاب شرعی باشد، حاکم شرع حدّ سرقت را در حقّ هر دوی آنان اجراء می‌کند.

**سؤال ۳۹۱:** اگر کسی با قهر و غلبه آشکارا مال کسی را از حرّز ببرد آیا در این فرض حکم سرقت جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حکم سرقت جاری نمی‌شود و لکن حاکم شرع او را تعزیر می‌نماید.

**سؤال ۳۹۲:** اگر مالک مالی را که متعلّق حقّ غیر است، مثل رهن و یا مالی که منفعت آن حقّ کس دیگر است، مثل عین مستأجره بدزدد حکم سرقت جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حکم سرقت جاری نیست.

**سؤال ۳۹۳:** مقدار مالی که موجب قطع ید سارق می‌باشد چقدر است؟ و لطفاً کیفیت اجراء حدّ سرقت را نیز بیان فرمائید؟

**جواب:** کسی که مکلف و عاقل است، اگر چهار نخود و نیم طلای

سکه دار یا چیز دیگری را که به آن مقدار ارزش دارد بدزدد، چنانچه شرطهائی را که در شرع برای آن معین شده دارا باشد، در دفعه اول باید چهار انگشت دست راست او را از بیخ ببرند و کف دست و شست او را بگذارند. و در دفعه دوم بنابر احتیاط، باید پای چپ او را از وسط قدم ببرند و در دفعه سوم باید او را حبس کنند تا بمیرد و چنانچه مال دارد، خرج او را از مال خودش و اگر ندارد، از بیت المال بدهند و در صورتی که در مرتبه چهارم در زندان دزدی کند، باید او را بکشند.

سؤال ۳۹۲: اگر کسی قبر مسلمی را نبش کند و کفن او را بدزدد آیا حکم سرقت جاری است یا نه؟

جواب: مسأله مفروضه مورد خلاف است و لکن مقتضای روایات معتبره این است که اگر قیمت کفن به ربع دینار برسد، دست سارق قطع می‌شود.

سؤال ۳۹۵: آیا سرقت با شهادت یک مرد عادل و دو زن عادله ثابت می‌شود یا نه؟

جواب: سرقت با شهادت دو مرد عادل و دو مرتبه اقرار ثابت می‌شود، بنابراین با شهادت یک مرد عادل و دو زن عادله و با شهادت نسوان ثابت نمی‌شود.

سؤال ۳۹۶: اگر شخصی مال کسی را از حرز ببرد و ادّعاء کند که صاحب مال آن را به من بذل نموده آیا در این فرض حکم سرقت جاری می‌شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سنوال حدّ سرقت ساقط است مگر این که صاحب مال اقامه بینه کند که او مال را دزدیده است.

**سنوال ۳۹۷:** اگر صبی و مجنون مرتکب سرقت شوند، حکم سرقت در حق آنان جاری می شود یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور در خصوص صبی بین فقهاء رحمهم الله مورد خلاف است و منشأ اختلاف؛ اختلاف روایات می باشد و لکن به نظر حقیر سرقت صبی موجب قطع ید نمی شود و لو این که مکزراً مرتکب سرقت شود و لکن حاکم شرع او را تأدیب می کند و اما مجنون اگر چه ادواری هم باشد، سرقت وی موجب قطع ید نمی شود ولی حاکم شرع می تواند او را در حال افاقه تأدیب کند.

**سنوال ۳۹۸:** اگر کسی مکزراً مرتکب دزدی شود، آیا حاکم شرع می تواند برای هر سرقت اجرای حدّ نماید یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایت معتبره این است که اگر حاکم شرع بعد از هر دفعه سرقت قادر بر قطع ید سارق نباشد، حدّ تکرار نمی شود فقط دست راست او قطع می شود، بلی اگر سرقت شخص با بینه شرعیّه ثابت شود و او را برای قطع ید تحویل حاکم شرع بدهند و قبل از اجرای حدّ بینه دیگر برای سرقت دوّم او نیز شهادت بدهند، در این فرض برای سرقت اوّل دست راست او و برای سرقت دوّم پای چپ او قطع می شود.

**سنوال ۳۹۹:** اگر دست راست سارق شل باشد، آیا حاکم شرع می تواند

به جای دست راست، دست چپ سارق را قطع نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال اگرچه دست راست سارق شل باشد، حاکم شرع نمی تواند به جای دست راست، دست چپ سارق را قطع نماید و همچنین است اگر فقط دست چپ سارق و یا هر دو دست او شل باشد حاکم شرع دست راست او را قطع می کند.

**سنوال ۴۰۰:** اگر سارق دست چپ نداشته باشد، آیا بعد از ثبوت سرقت حاکم شرع دست راست او را قطع می کند یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجمله مورد بحث است و مشهور قائل به وجوب قطع شده اند و لکن بنا بر احتیاط لازم در فرض سنوال دست راست سارق قطع نشود.

**سنوال ۴۰۱:** اگر دست راست سارق در حین سرقت سالم باشد و به عللی قبل از اجرای حد دست راست او قطع شود، آیا در این فرض دست چپ او قطع می شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال دست چپ سارق قطع نمی شود و همچنین پای چپ او نیز قطع نمی شود.

**سنوال ۴۰۲:** اگر سارق دست راست نداشته باشد، آیا دست چپ و یا پای چپ او به جای دست راست قطع می شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سنوال قطع ساقط است و قطع دست چپ و یا پای چپ او به جای دست راست جایز نیست و زندانی کردن او نیز جایز نیست.

**سؤال ۴۰۳:** اگر دست راست سارق به جهت سرقت قطع شده باشد، و ثانیاً مرتکب سرقت شود در حالی که سارق پای چپ نداشته باشد، حکم شرعی مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض مزبور قطع ساقط است و دست چپ و پای راست سارق قطع نمی‌شود و حاکم نمی‌تواند او را زندانی کند کما این که اگر دفعه سوم دزدی کند، نمی‌تواند او را زندانی نماید.

**سؤال ۴۰۴:** آیا توبه قبل از ثبوت سرقت موجب سقوط حدّ می‌شود یا نه؟

**جواب:** اگر سارق قبل از قیام بینه توبه کند حدّ ساقط می‌شود ولی بعد از قیام بینه توبه مسقط حدّ نمی‌باشد و اگر سرقت با اقرار ثابت شود، در این فرض سقوط حدّ با توبه مورد بحث است و لکن ظاهر آن است که حدّ ساقط نمی‌شود و لکن حاکم شرع می‌تواند او را مورد عفو قرار بدهد.

**سؤال ۴۰۵:** اگر مجری حدّ عمداً به جای دست راست، دست چپ سارق را قطع کند، حکم شرعی مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال مقتضای ادله قصاص این است که سارق حقّ قصاص دارد و مشهور آن است که با قطع شدن دست چپ سارق، حدّ سرقت ساقط نمی‌شود و لکن به نظر حقیر دست راست سارق قطع نمی‌شود.

**سؤال ۴۰۶:** اگر سارق به سبب اجراء حدّ سرقت فوت کند، آیا در این فرض کسی ضامن دیه او می‌باشد یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده این است که دیه به عهده هیچکس نیست.

**سؤال ۴۰۷:** در صورت ثبوت سرقت، آیا غیر از قطع ید سارق چیز دیگری بر سارق لازم است یا نه؟

**جواب:** در صورتی که شرعاً سرقت شخصی ثابت شود، علاوه بر قطع ید سارق واجب است سارق عین مسروقه را به مالک برگرداند و چنانچه عیب و نقصی در مال مسروق پیدا شده باشد، باید سارق ارزش نقصان قیمت را بپردازد و اگر صاحب مال فوت شده باشد، واجب است عین مال را به ورثه برگرداند و چنانچه عین مال تلف شده باشد، در صورتی که مسروق مثلی باشد مثل آن را ضامن است و اگر قیمی باشد، قیمت آن را پرداخت نماید.

**سؤال ۴۰۸:** اگر دو نفر با هم مالی را بدزدند که مجموع آن به نصاب شرعی می‌رسد و لکن سهم هر یک از آنان به ربع دینار نرسد، آیا حاکم شرع می‌تواند دست هر دو سارق را قطع نماید یا نه؟

**جواب:** مسأله مفروضه بین فقهاء علیهم‌السلام مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر ما بنابر احتیاط واجب، دست هیچکدام قطع نشود.

**سؤال ۴۰۹:** اگر صاحب مال قبل از مرافعه سارق را عفو کند، آیا حاکم شرع در این فرض می‌تواند دست سارق را قطع نماید یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حدّ سرقت ساقط می‌شود. و لکن اگر بعد از

مرافعه، صاحب حق سارق را عفو کند حدّ سرقت ساقط نمی‌شود، بلکه دست سارق را قطع می‌کنند.

سؤال ۴۱۰: اگر سرقت شخصی با اقرار یا با بیّنه شرعیّه ثابت شود آیا حاکم شرع بدون مطالبه صاحب مال می‌تواند دست سارق را قطع نماید یا خیر؟

جواب: فرع مذکور بین فقهاء رحمهم الله محلّ خلاف است و لکن به نظر ما حاکم شرع نمی‌تواند دست سارق را قطع نماید.

سؤال ۴۱۱: اگر سارق مال کسی را بدزدد و قبل از مرافعه به حاکم شرع، مالک عین مسروقه شود، آیا در این صورت دست سارق قطع می‌شود یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال دست سارق قطع نمی‌شود. و لکن اگر بعد از مرافعه به حاکم شرع سارق مالک عین مسروقه شود، حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند.

سؤال ۴۱۲: اگر شخصی مال کسی را از جرّز بدزدد و سپس همان مال را به جای اوّلش برگرداند، آیا در این فرض ضمان و حدّ ساقط می‌شود یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال در صورتی که عرفاً ردّ صدق کند، ضمان ساقط است و سقوط حدّ سرقت فی الجملة بین فقهاء رحمهم الله محلّ خلاف است و لکن به نظر ما حدّ ساقط می‌شود.

**سؤال ۴۱۳:** اگر جماعتی هتک حرز نمایند و لکن یکی از آنان مال را از منزل خارج نماید لطفاً حکم مسأله را در این فرض بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال، آن که مال را از منزل خارج نموده، حاکم شرع دست او را قطع می‌کند.

**سؤال ۴۱۴:** اگر شخصی در چند مرتبه مال کسی را که مجموعاً به قدر نصاب است، بدزدد آیا حاکم شرع در این فرض دست سارق را قطع می‌کند یا خیر؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر به همه آنها یک مرتبه سرقت صدق کند، حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند و الا قطع جایز نیست.

**سؤال ۴۱۵:** اگر کسی وارد خانه شخصی شود و مالی را که به قدر نصاب است بردارد و لکن قبل از خارج کردن مال، نقصی در او ایجاد کند، مثلاً حیوان را ذبح نماید و یا این که لباس را پاره کند و به این سبب قیمت مال از نصاب کمتر آید، آیا در این صورت دست سارق قطع می‌شود یا خیر؟

**جواب:** علی الظاهر در فرض سؤال به جهت نقص از نصاب دست سارق قطع نمی‌شود و لکن اگر سارق بعد از خارج کردن مال در او نقص ایجاد کند، حاکم شرع دست سارق را قطع می‌کند.

**سؤال ۴۱۶:** اگر شخصی از داخل حرز مالی را که به قدر ربع دینار است بلع کند، آیا به آن سرقت صدق می‌کند و حاکم شرع می‌تواند دست سارق را قطع کند یا نه؟

**جواب:** اگر شیئی بلع شده طعام باشد قطع ساقط است و لکن بلع کننده ضامن قیمت آن می باشد و چنانچه اخراج شیئی بلع شده بر سارق متعذر نباشد و عادتاً شیئی بلع شده بدون زحمت خارج شود و قصد سارق این باشد که شیئی قیمتی را اخراج نماید، در این فرض اگر قیمت آن به مقدار نصاب شرعی یعنی ربع دینار برسد، حکم قطع جاری است و در صورتی که اخراج شیئی بلع شده ممکن نباشد، قطع ساقط است. و اگر شیئی مثلی باشد، باید مثل آن را و اگر قیمی باشد، قیمت آن را بپردازد.

**سؤال ۴۱۷:** اگر کسی انسان حرّ را بدزد و بفروشد آیا حکم سرقت جاری می شود یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام این است که اگر شرعاً ثابت شود که شخصی انسان حرّ را سرقت نموده و فروخته؛ صغیر باشد یا کبیر، پسر باشد یا دختر، حاکم شرع دست سارق را به جهت فساد فی الارض قطع می کند نه به جهت سرقت.

**سؤال ۴۱۸:** معمول است که افراد اتومبیل خود را در بیرون از منزل پارک می کنند و گاهی علاوه بر قفل درها، فرمان اتومبیل را نیز با زنجیر قفل می کنند اگر در این فرض کسی درب اتومبیل را بشکند و ماشین را به سرقت ببرد، حکم سرقت بر این شخص جاری می شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال سرقت از جرّز محسوب نمی شود و لکن در صورت ثبوت، حاکم شرع می تواند سارق را تعزیر کند و خسارت اتومبیل را از سارق بگیرد.

**سؤال ۴۱۹:** در صورتیکه سرقت واجد تمام شرائط حدّ باشد و با اقرار سارق نزد حاکم ثابت شود آنگاه سارق توبه نماید آیا عفو وی توسط حاکم جایز است؟

**جواب:** توبه قبل از قیام بینه مسقط حدّ است و لکن بعد از قیام بینه مسقط نیست و چنانچه سرقت با اقرار ثابت شود در این فرض سقوط حدّ بین فقهاء مورد بحث و خلاف است و ظاهر این است که حدّ ساقط نیست و لکن حاکم شرع می تواند سارق را عفو نماید.

**سؤال ۴۲۰:** اگر شخصی نزد حاکم به سرقت اقرار کند بفرمائید: آیا در صورت وجود سایر شرائط اجرای حدّ به صرف اقرار برای قطع ید کفایت می کند یا نیاز به مرافعه نیز دارد؟

**جواب:** قطع ید احتیاج به مرافعه صاحب مال دارد و بدون مرافعه حاکم شرع نمی تواند دست سارق را قطع کند.

**سؤال ۴۲۱:** اگر شخصی قفل اتومبیل کسی را باز کند و مقداری وسائل از داخل ماشین سرقت نماید و یا این که قفل مغازه کسی را بشکند و اجناس مغازه را بدزدد، آیا در این فرض حکم سرقت جاری می شود یا نه؟

**جواب:** در هر دو فرض سؤال چنانچه اشیاء سرقت شده به ربع دینار برسد، سرقت از جرّز محسوب می شود و حاکم شرع با احراز سائر شرائط دست سارق را قطع می کند.

**سؤال ۴۲۲:** اگر سارق به قصد سرقت وارد خانه کسی شود و بعضی از افراد خانه در اثر ترس دچار سگته شود و بمیرد و یا خسارت جانی پیش آید، ضمان دیه و خسارت وارده به عهده سارق است یا نه؟

**جواب:** در فرض مرقوم ضمان دیه و خسارت وارده به عهده سارق است.

**سؤال ۴۲۳:** اگر سرقت شخصی با اقرار یا با یثنه حسیه ثابت شود، آیا حاکم شرع می تواند بدون مراجعه مسروق منه اجراء حد نماید یا خیر؟

**جواب:** مشهور بین فقهاء رحمهم الله و استفاد از نص وارد این است که در هر دو فرض مذکور بدون مراجعه مسروق منه اجراء حد برای حاکم شرع جایز نیست و نظر حقیر هم همین است.

**سؤال ۴۲۴:** اگر سارق عین مسروقه را به هبه و یا با خریدن مالک شود، آیا حد سرقت در این فرض جاری می شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر سارق مال مسروق را قبل از مرافعه مسروق منه مالک شود، حد سرقت ساقط است و اگر بعد از مرافعه مالک شود، حد ساقط نیست.

(و يدل علی ما ذکرناه) النص المعتبر مضافاً الی انه لا خلاف فیہ بین الفقهاء رحمهم الله.

**سؤال ۴۲۵:** اگر دو نفر مالی را سرقت کنند که سهم هر یک از آنان به نصاب شرعی نرسد، آیا در این فرض حد سرقت به هر دوی آنان جاری می شود یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر حقیر اگرچه اقوی هم نباشد، احتیاط در ترک قطع است.

**سؤال ۴۲۶:** اگر شخصی تعدادی تخم مرغ از کسی بدزدد و به وسیله ماشین جوجه کشی یا به وسیله مرغ خود از تخم مرغهای دزدیده شده، جوجه تولید نماید آیا در این فرض جوجه ها متعلق به غاصب است یا صاحب تخم مرغ؟

**جواب:** در فرض مرقوم جوجه ها متعلق به صاحب تخم است و غاصب نیز نمی تواند اجرت العمل خود را در قبال تولید جوجه ها از صاحب تخم مرغ مطالبه نماید.

## «بلعیدن اشیاء قیمتی»

**سؤال ۴۲۷:** اگر شخصی شیئی قیمتی کسی را ببلعد، بعد از ثبوت شرعی خارج کردن شیئی بلعیده شده به وسیله عمل جراحی جایز است یا نه و در فرض عدم جواز، تکلیف شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر اخراج شیئی بلع شده بغیر عمل جراحی ممکن باشد، کالبد شکافی جایز نیست و در صورت عدم امکان باید قیمت آن را پرداخت نماید.

**سؤال ۴۲۸:** در فرض سؤال قبل اگر شخص بعد از بلعیدن شیئی قیمتی بمیرد آیا جایز است با عمل جراحی شیئی بلعیده شده را خارج نمود یا نه و در صورت عدم جواز، تکلیف شرعی چیست؟

**جواب:** در فرض سؤال عمل جراحی جایز نیست و لازم است قیمت شیئی بلعیده شده از مال میت پرداخت شود.

**سؤال ۴۲۹:** اگر شخصی به کسی بگوید چنانچه این بیست سکه طلا را ببلعید و در فلان محلّ به من تحویل بدهید مبلغی به شما میدهم، سؤال این که اصل این عمل شرعاً صحیح است یا خیر و در صورت جواز، و عدم جواز اگر شیئی بلعیده شده به وسیله‌ای خارج نشود، و یا شخص بعد از بلعیدن سکه‌ها فوت نماید، اخراج نمودن شیئی بلعیده شده به وسیله عمل جراحی جایز است یا نه؟

**جواب:** در فرض اول اصل عمل جایز است در صورتی که در معرض خطر نباشد و جواب فرض دوم از جواب مسائل قبل معلوم می‌شود.

## «تعزیر»

سؤال ۴۳۰: در حقوق الناس و در مواردی که مثلاً به مؤمنی توهین شده یا فحش داده شود در فرض رجوع به حاکم شرع تعزیر برای حاکم واجب می‌شود و یا حاکم می‌تواند نظر به مصالحی که در نظر دارد، از تعزیر مجرم صرفنظر نماید؟

جواب: امر تعزیر مربوط به نظر حاکم شرع است و در مواردی که مصلحت بدانند، می‌تواند از آن صرف نظر نماید.

سؤال ۴۳۱: در مواردی که تعزیر لازم است آیا حاکم شرع می‌تواند از آن صرفنظر نموده و آن را تبدیل به وجه نقد و یا مانند آن نماید یا خیر؟

جواب: تبدیل تعزیر و یا حدّ شرعی به وجه نقد و یا مانند آن جایز نیست.

سؤال ۴۳۲: در بعضی از گناهای که حاکم شرع برای مرتکب آن می‌تواند شخص را تعزیر بدنی نماید، آیا تبدیل تعزیر به جریمه نقدی و یا به حبس برای حاکم جایز است یا خیر؟

جواب: جایز نیست و به دلیل عدم جواز در کتاب (الإرشاد إلی ولاية الفقیه) متعرض شده‌ایم (و لا بأس بنقله حتّی تكون علی بصيرة فی ذلک حیث قلنا فیہ إنّ التعزیر علی ما یستفاد من الروایات الواردة عن أهل

البيت الذي مختص بالضرب بالسوط لا غيره من أخذ المال (الجريمة) قليلاً كان أو كثيراً والحبس ونحوهما وإن صرح العلامة في التحرير بجوازه بالحبس ولكنه مشكل فإنّ الحبس في الشريعة المقدسة في مواضع معينة فلا يجوز التمدي عنها).

(منها) حبس المديون لو ادعى الأعرار حتى يثبته فإذا ثبت اعساره خلى سبيله.

(منها) حبس المرنّة المرتدة فإنها لا تقتل وإن كانت ردّتها عن فطرة بل تحبس دائماً وتضرب اوقات الصلوات بحسب ما يراه الحاكم الى ان تتوب او تموت.

(منها) حبس من أمر بالقتل فلا قصاص عليه ولا دية ولكن يحبس دائماً حتى يموت.

(منها) حبس من سرق ثالثة فإنّه يحبس دائماً وأنفق عليه من بيت مال المسلمين وإن سرق في السجن قتل؛ الى غير ذلك من الموارد التي ذكرت متفرقة في ابواب الفقه.

(فلا بدّ للحاكم) أن يقتصر في الحبس على مورد النصّ ولولا حكم الشارع بالحبس في الأمثلة المذكورة لم يثبت له الحكم بالحبس فيها فيكتفى في الحبس مؤبداً كان أو غيره في الشرع الأقدس بموارد الثبوت فلا نظنّ أن يقول أحد من الفقهاء بالحبس الأبدي حقّ المجرمين في غير موارد الثبوت شرعاً وبتقدير المدة في الحبس الموقّت كيف يشاء، والله العالم.

سؤال ۴۳۳: تعزیر مجرم به وسیله حبس یا جریمه جایز است یا خیر و

بیان فرمائید مورد تعزیر کجاست؟

جواب: جواب مسأله مرقومه همان است که قبلاً به طور اجمال و با لغت عربی نوشته‌ایم توضیح و تفصیل آن این است که مستفاد از روایات وارده از اهل البیت علیهم‌السلام این است که تعزیر مختص به تازیانه است و دلیلی بر جواز تعزیر با حبس و جریمه نداریم.

(و چون) مسأله تعزیر در حکومت اسلامی مورد اجراء است، خالی از رجحان نیست که به دلیل مسأله نیز اشاره کنیم و آن این است که مقتضای اصل اولی این است که تعزیر با تازیانه نیز جایز نباشد و لکن با چند دلیلی که در کتاب (الإرشاد إلى ولاية الفقيه) اشاره نموده‌ایم، تعزیر با تازیانه برای حاکم شرع جایز است و به جهت ادله مذکوره تعزیر با تازیانه از حکم اصل اولی خارج شده و حاکم شرع می‌تواند طبق مصلحت و صلاح‌حدید خود مجرم را تعزیر نماید (و نیز) مقتضای اصل اولی عدم جواز حبس است به عنوان تعزیر و دلیلی بر جواز تعزیر با حبس نرسیده است تا حبس هم مثل تازیانه خارج از تحت اصل اولی باشد. بنابر این در حبس چه موقت و چه ابد، باید به مواردی که حبس در آن موارد در شرع مقدس ثابت شده، کفایت کنیم و فقهاء علیهم‌السلام موارد حبس را اعم از موقت و ابد در کتاب حدود متعرض شده‌اند و در غیر آن موارد جایز نیست.

(همانطوری که) حاکم شرع نمی‌تواند مجرم را به عنوان تعزیر به حبس ابد محکوم کند، غیر از مواردی که حبس ابد در آن موارد شرعاً ثابت شده

هكذا نمی‌تواند به حبس موقت محکوم نماید غیر از مواردی که حبس موقت را در آنها شارع مقدس بیان فرموده است.

(حقیر) از فقهاء کسی را سراغ ندارم که قائل شود تعزیر به حبس ابد جایز است غیر از چند موردی که در فقه اسلامی ثابت شده است و موارد حبس را اعم از موقت و ابد که در شرع مقدس ثابت شده، در محلش بیان نموده‌ایم.

(و در مقدار) تعزیر ما بین فقهاء اختلاف نظر است ولکن مشهور بر این است که تعزیر تا نود و نه ضربه جایز است و بیشتر از آن جایز نیست. (خلاصه) در هر موردی که در روایات برای آن حدّ معین شده است، عمل می‌شود و در مواردی که نصّ بخصوصی وارد نشده، حاکم شرع جامع شرایط حقّ تعزیر دارد ولی بیشتر از نود و نه تازیانه نباشد.

(یا للأسف) در مواردی که تعزیر جایز است، بر حسب روایات مقدار تعزیر چنانچه گفته شد، محلّ خلاف است بعضی از فقهاء قائل هستند که بیشتر از چهل تازیانه نباشد چه در حرّ و چه در عبد. ولی مشهور ما بین فقهاء این است که در حرّ بیشتر از نود و نه نباشد ولی کسی که قائل به جواز تعزیر با حبس است، مقدار معین نمی‌کند (إلی ما شاء الله) که حدّ و مرزی به آن قائل نیستند.

(خلاصه) حبس چه موقت و چه ابد برای مجرم در مواردی است که نصّ بالخصوص وارد شده است و در غیر آن موارد جایز نیست و با دلیلی

که برای حبس و مورد آن ذکر کردیم، عدم جواز تعزیر با جرمه مالی نیز معلوم می‌شود.

(و اما) مورد تعزیر جائی است که شارع مقدّس برای مرتکبین گناه چه ترک واجب باشد یا انجام دادن حرام؛ حدّ بالخصوصی معین نکرده است. حاکم شرع جامع الشرائط بر حسب صلاحدید خود می‌تواند آن را تعزیر نماید.

سؤال ۴۳۳: در حقوق الناس و یا در مواردی که مثلاً به مؤمنی توهین شده یا فحش داده شود در صورت رجوع به قاضی تعزیر برای حاکم واجب می‌شود، یا حاکم می‌تواند نظر به مصالحی که در نظر دارد از تعزیر مجرم صرفنظر نماید.

جواب: امر تعزیر مربوط به نظر حاکم شرع است و در مواردی که مصلحت بداند می‌تواند از آن صرفنظر نماید.

سؤال ۴۳۵: شخصی دختر کسی را بدون اجازه پدرش از خانه به قصد ازدواج فراری می‌دهد و مدتی پدر از دختر خود بی‌خبر؛ بالاخره از بستگان دختر از محلّ او با خبر می‌شود و مرسوماً مبلغی به پدر دختر می‌دهند و او را راضی می‌کنند و در این مدت هر دو نامحرم در یکجا مانده و لمس و تقبیل انجام می‌شود، اما عمل جنسی انجام نمی‌گیرد، آیا شرعاً پسر را برای این عمل تعزیر می‌کنند یا نه؟

جواب: لمس و تقبیل و نظر شهوتی اجنبیه قبل از اجراء عقد جایز

نیست و حاکم شرع می‌تواند شخص را تعزیر نماید و فراری دادن دختر هم اگر بدون اجازه بوده باشد، موجب تعزیر است و همچنین است اگر فراری دادن دختر با اجازه او و لکن موجب ایذاء پدر و مادر باشد.

**سؤال ۴۳۶:** اگر کسی بعد از فوت زوجه‌اش با او نزدیکی کند حکم مسأله چیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع جامع الشرائط زوج را به جهت این عمل قبیح هر قدری که صلاح می‌داند، تعزیر می‌کند.

**سؤال ۴۳۷:** آیا تعزیر علاوه بر تازیانه مصادیق دیگری دارد؟ (مانند حبس، جزای نقدی، تراشیدن سر، چرخاندن در شهر، لغو جواز کسب، ابطال گواهینامه رانندگی، محرومیت از مشاغل دولتی، ثبت سوء سابقه و...).

**جواب:** مستفاد از روایات وارده از اهل البيت (علیهم السلام) این است که تعزیر مختص به تازیانه است. چنانکه در کتاب «الإرشاد إلى ولاية الفقيه» تفصیلاً متعرض شده‌ایم بنابراین تعزیر با حبس و تراشیدن سر و چرخاندن در شهر در شرع مقدس اسلام در موارد معینه ثابت شده و تعدی از آن موارد جایز نیست. و تبدیل تازیانه به امور ذکر شده نیز جایز نمی‌باشد.

لغو جواز کسب و ابطال گواهینامه رانندگی و محرومیت از مشاغل دولتی در ابتداء امر جایز نیست، مگر در صورت اشتراط در حین اخذ جواز کسب و اخذ گواهینامه و حین استخدام در مشاغل دولتی و لکن بعضی از فقهاء تعزیر با حبس را نیز جایز می‌دانند مثل علامه عینی در تحریر.

سؤال ۴۳۸: آیا تعبیر «التعزیر دون الحدّ» فقط در خصوص تازیانه رعایت می‌شود یا شامل دیگر موارد مذکور نیز می‌شود؟

جواب: تعبیر «التعزیر دون الحدّ» مختصّ به تازیانه است و شامل عناوین یاد شده نمی‌شود.

سؤال ۴۳۹: در صورت شمول به موارد دیگر ملاک «دون الحدّ» چه می‌باشد؟

جواب: بنابر جواب سؤال قبلی، سؤال مذکور موضوعاً مرتفع می‌شود.

سؤال ۴۴۰: در مواردی که شارع مقدّس شیوه یا ابزار خاصی را در اجراء مجازات در نظر گرفته است - مانند رجم یا کشتن با شمشیر- بفرمائید آیا شیوه یا ابزار یاد شده موضوعیت دارد؟

(به عبارت دیگر: در اینگونه موارد آیا هدف شارع مقدّس فقط ازهاق روح است و لو با استفاده از ابزار نوین، یا ازهاق روح به شیوه یا ابزار منصوص ضرورت دارد؟ در صورت موضوعیت داشتن چنانچه اجرای رجم یا مجازاتهایی نظیر مجازات لواط با شیوه های منصوص در شرائطی خاصّ به مصلحت اسلام و نظام مقدّس اسلامی نباشد - مثلاً و هن اسلام و مسلمین باشد یا چهره خشنی از اسلام یا نظام اسلامی نشان دهد - آیا می توان ضمن اجرای اصل حکم - قتل - شیوه اجرای آن را تغییر داد یا نه؟

جواب: هدف شارع مقدّس در اکثر موارد ازهاق روح با کیفیت و ابزار خاصی می باشد و این نحوه ازهاق روح موضوعیت دارد و نمی توان با ابزار نوین و شیوه دیگری شخصی را از بین برد مثلاً در زنای محصنه باید سنگسار نمود و در لواط کیفیت خاصی که در کتب فقهیه فقهاء علیهم السلام متعرّض شده اند، لواطی را از بین برد و در بعضی موارد باید از شمشیر استفاده نمود (بنابراین) در اینگونه موارد نمی توان شخص را حلق آویز و یا با گلوله از بین برد.

(تعجب حقیر) در این است چیزی که شارع مقدّس آن را جعل نموده، چگونه می‌تواند وهن اسلام و مسلمین باشد، در حالیکه در صدر اسلام وسیله‌ای دیگر برای از بین بردن زانی و لواطی و غیر ذلک موجود بود (مع ذلک) شارع مقدّس در این موارد نفرموده که مجرم را به وسیله طناب و یا کارد از بین ببرید و در بعضی از تألیفات خود به این موضوع اشاره نموده‌ایم «آقایان علماء دامت نایداتهم» باید حکم شرعی مسائل مورد ابتلاء روز را که سئوالات زیادی از آنها می‌شود، طبق موازین فقهیه و مقررات شرعیه جواب بدهند و توجّه داشته باشند که اوضاع و احوال مکلفین و غیرهم را اصمّ از عبادات «بالمعنی الأخصّ» و یا معاملات «بالمعنی الأعمّ» را با فقه اسلامی تطبیق بدهند اگر بنا باشد که فقه اسلامی با اوضاع و احوال تطبیق داده شود، آن وقت فقه اسلامی از بین می‌رود و در این صورت خسارت جبران ناپذیری بر علم فقه وارد خواهد شد.

(تذکّر) این موضوع بسیار ضروری است علماء نباید به افکار جامعه و سازمانهای غیر اسلامی که در عصر فعلی تشکیل شده و درهر موضوع قوانینی جعل می‌کنند، اعتناء کنند و علماء اسلام باید فعالیت کنند تا افکار جامعه و قوانین معموله از ناحیه سازمانها را با فقه اسلامی تطبیق بدهند اگر اجراء حدّ (زنای محصنه) را به سازمانهای غیر اسلامی ارائه بدهیم، بر خلاف عواطف بشری تلقی می‌کنند حالا برای جلب توجه آنها نمی‌شود زانی محصنه را به وسیله (تیر و یا شمشیر) به قتل رساند، بلکه باید سنگسار نمود.

(خلاصه) با فقه اسلامی باید جامعه را اصلاح نمود و اوضاع و احوال را با آن تطبیق داد. بحمدالله فقه شیعه که از طریق اهل بیت عصمت علیهم السلام به دست فقهاء اسلام رسیده، جوابگوی کلیه مسائل جدید می باشد و شاهد بر این موضوع فرمایش نبی اکرم صلی الله علیه و آله است که در خطبه حجة الوداع بیان فرمودند:

«معاشرالناس ما من شيء يقربكم إلى الجنة و يباعدكم عن النار إلا أمرتكم به و ما من شيء يقربكم إلى النار و يباعدكم عن الجنة إلا و قد نهيتكم عنه».

و این بیان کننده این است که آنچه برای جامعه بشری لازم است، نبی اکرم صلی الله علیه و آله آن را بیان فرموده و چیزی فروگذار ننموده اند.

**سؤال ۴۴۱:** در صورتی که پس از اجرای مجازات رجم به زعم این که مجرم به قتل رسیده، جسد وی به سردخانه منتقل شود، ولی بر حسب اتفاق علائم حیات در او مشاهده شود و پس از معالجه سلامت خود را باز یابد، بفرمائید:

آیا صرف صدق عنوان رجم و لو به قتل محکوم نیانجامد کفایت می کند (تا در نتیجه نیازی به اجرای مجدد حکم نباشد) یا چون قتل از طریق رجم موضوعیت دارد، باید مجدداً حکم رجم در مورد وی به مرحله اجراء گذاشته شود؟

**جواب:** مقتضای اطلاقات ادله این است که حکم رجم اجراء شود و قتل از طریق رجم موضوعیت دارد.

**سؤال ۴۴۲:** در فرض دوم آیا مجرم می تواند دیه جراحات وارده در اثر

اجرای حکم در مرتبه اوّل را مطالبه نماید؟

**جواب:** جراحت وارده در اثر اجرای حکم رجم موجب دیه نمی‌شود، زیرا ادله وجوب دیه منصرف از مورد رجم است.

**سؤال ۴۴۳:** در صورت مثبت بودن پاسخ، پرداخت دیه به عهده کیست؟

**جواب:** از جواب سؤال قبلی معلوم شد که موردی برای دیه نیست.

پسر بچه پانزده ساله‌ای که شب هنگام پس از بیدار شدن از خواب فرد اجنبی را به صورت برهنه با مادرش در اطاق خواب می‌بیند با این اعتقاد که فرد خائن و متجاوز به ناموس است و باید کشته شود، فرد مزبور را که مبادرت به فرار نموده، به قتل می‌رساند. لازم به ذکر است زن مدعی است: (اوّلًا): با تهدید فرد مقتول مبنی بر آبرو ریزی او در صورت تن ندادن به رابطه مجبور به باز کردن درب منزل به روی او شده است.

(ثانیًا): رابطه نا مشروع در حدّ کمتر از زنا بوده است با توجه به فرض فوق بفرمائید:

**سؤال ۴۴۴:** قتل ارتكابی توسط نامبرده با اعتقاد به لزوم کشتن اینگونه افراد مشمول کدامیک از عناوین قتل عمدی یا شبه عمد می‌شود؟

**جواب:** بلوغ شرعی در ذکور بعد از اكمال پانزده سال است. بنابراین قتل در فرد مرقوم خطاء محض است و دیه بر عاقله قاتل می‌باشد، زیرا

عمد الصبی در حکم خطاء است.

**سؤال ۴۴۵:** باتوجه به ادعای زن مبنی بر این که از روی تهدید مجبور به برقراری رابطه با اجنبی شده است آیا عمل ارتكابی از سوی فرزند تازه بالغ وی می تواند مشمول عنوان دفاع از ناموس و در نتیجه عدم مشمول ادله قتل عمدی در مورد وی باشد؟

**جواب:** چنان که در جواب سؤال قبلی بیان شد، قتل خطاء محض است و به لحاظ این که قتل در هنگام فرار متجاوز انجام گرفته مشمول ادله دفاع از ناموس نمی شود.

**سؤال ۴۴۶:** با توجه به این که اطلاعات فقهی نوجوان در احکام شرعی کم بوده آیا جهل وی می تواند رافع مسئولیت باشد؟

**جواب:** بنابر جوابی که از سئوالات قبلی داده شد، در مفروض سؤال جهل به حکم شرعی موجب رفع مسئولیت نمی شود.

**سؤال ۴۴۷:** با عنایت به اینکه در صورت ثبوت جرم مستوجب رجم با اقرار اگر هنگام اجرای مجازات رجم مجرم از خفیره فرار کند نباید برگردانده شود بفرمائید:

آیا در این حکم بین موردی که پس از آغاز رجم هنوز سنگی به وی اصابت نکرده با موردی که سنگ به وی اصابت کرده تفاوتی وجود دارد یا نه؟

**جواب:** مستفاد از نصوص وارده از اهل البیت (علیهم السلام) این است که فرار از خفیره قبل از اصابت حجاره موجب سقوط رجم نمی شود.

**سؤال ۴۴۸:** اگر مجرم پس از قرار داده شدن در حُفیره و قبل از پرتاب سنگ فرار کند، آیا مشمول حکم فوق خواهد بود یا نه؟

**جواب:** مجرّد قرار دادن مجرم در حُفیره اثری در سقوط رجم ندارد، بلکه مؤثر در رجم و عدم رجم اصابت و عدم اصابت حجاره است چنانکه در مسأله قبلی گفته شد.

**سؤال ۴۴۹:** با بینه شرعیّه ثابت شده که زن و مردی مرتکب زنا محصنه شده‌اند و قضیه هم بر دادگاه محرز شده و مرد و زن یقین دارند که فردا رجم خواهند شد آیا مرد و زن برای فرار از سختی رجم و حفظ آبرو و شخصیت خود می‌توانند خود را بوسیله خوردن سمّ و یا تزریق آمپول از بین ببرند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال نمی‌توانند خودشان را از بین ببرند و خود کشی محسوب می‌شود و حدّ شرعی از دمه آنان ساقط نمی‌شود.

**سؤال ۴۵۰:** آیا می‌توان حکم رجم را به انواع دیگری از قتل تبدیل نمود یا خیر؟

**جواب:** در صورتی که زنا با بینه شرعیّه ثابت شود، بعد از فرار به حفره بازگردانده می‌شود و تبدیل رجم به انواع قتل جایز نیست و چنانچه زنا با اقرار ثابت شود و زانی بعد از اصابت جمره از حفره فرار کند، بازگردانده نمی‌شود و تبدیل رجم به قتل جایز نیست.

**سؤال ۴۵۱:** در صورت مثبت بودن جواب، آیا بین انواعی که احتمال زنده ماندن محکوم در آن وجود ندارد، با مواردی که این احتمال هست،

تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** در جواب سنوال اوّل گفته شد که تبدیل رجم به انواع قتل جایز نیست. بنابراین در هر دو فرض تفاوتی وجود ندارد.

**اگر قاضی با علم خود حکم به رجم نماید؛ بفرومائید:**

**سنوال ۴۵۲:** در صورت فرار مجرم از حفره آیا می‌توان او را مجدداً به حفره برگرداند و حکم را اجراء نمود یا خیر؟

**جواب:** در مفروض سنوال مجتهد جامع الشرائط به صلاحدید خود عمل می‌نماید.

**سنوال ۴۵۳:** اگر علم قاضی راه سومی باشد -ملحق به بیّنه یا اقرار نباشد-، تکلیف چیست؟

**جواب:** جواب فرع دوم از جواب فرع اوّل معلوم شد.

**سنوال ۴۵۴:** اگر شخصی عیال خو را به طلاق رجمی مطلقه نماید و زن در ایّام عده زنا کند در حالی که می‌داند در حال عده است آیا این زن مثل زن شوهردار است که باید بعد از ثبوت زنا حاکم شرع جامع الشرائط او را رجم نماید یا فقط حاکم می‌تواند به او حدّ بزند، حکم مسأله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سنوال مطلقه رجعیّه در ایّام عده د رحکم ذات بعل (زن شوهردار) است که درصورت ثبوت زنا حاکم شرع جامع الشرائط دستور می‌دهد او را رجم کنند و در مورد سنوال نصّ خاصّ نیز وارد شده است.

## « قاعده درء »

سؤال ۴۵۵: آیا این قاعده به باب حدود اختصاص دارد یا شامل ابواب قصاص، دیات و تعزیرات نیز می‌شود؟

جواب: مستفاد از روایات وارده این است که درء الحدّ به باب حدود اختصاص دارد من دون فرق بین الشبهة الحكمية و الموضوعية كما روى مرسلًا عن رسول الله ﷺ حيث قال: ادروا الحدود بالشبهات.

سؤال ۴۵۶: معیار در عدم اجراء حدّ چیست؟ (شک در حلّیت)، توهم جواز عمل، صرف ظنّ به اباحه و لو غیر معتبر یا عدم علم به حرمت؟

جواب: فقهاء پیغمبر در ملاک عدم اجراء حدّ در شبه‌های که موجب سقوط حدّ است، فی الجملة اختلاف نظر دارند و لکن به نظر ما جهل به موضوع و جهل به حکم در سقوط حدّ کافی است در صورتی که فاعل در حین عمل اعتقاد به حلّیت فعل داشته باشد و لو به ظنّ معتبر.

سؤال ۴۵۷: محلّ عروض شبهه در قاعده درء کیست، قاضی، مرتکب عمل یا هر دو؟

جواب: محلّ عروض شبهه در قاعده «درء» مرتکب عمل است.

**سؤال ۴۵۸:** آیا شبهات موضوعیه، حکمیّه، عمد و غیر عمد، اکراه، اجبار، نسیان و ... مشمول این قاعده می شود یا نه؟

**جواب:** موارد مذکوره در سؤال مثل اکراه، اجبار، نسیان و ... از مصادیق «درء» نیست و آنها حکم علیحده دارند.

**سؤال ۴۵۹:** در فرض شمول شبهات حکمیّه، آیا بین جاهل قاصر و مقصّر تفاوتی وجود دارد یا نه؟

**جواب:** مقتضای ادله ای که دلالت بر سقوط حدّ دارد، شامل جاهل قاصر است در حالی که در حین عمل اعتقاد به حلیّت دارد.

## دیات

### «دیه»

سؤال ۴۶۰: بر اساس دستور شارع مقدّس مهلت پرداخت دیه در قتل و جراحات شبه عمد (مانند جراحات یا تلفات ناشی از تصادفات رانندگی) دو سال می‌باشد آیا تقاضای اعسار جانی، قبل از انقضاء مهلت مقرّر مسموع می‌باشد یا خیر؟

جواب: در مدّت پرداخت دیه شبه عمد در قتل و جراحات بین فقهاء اختلاف است اکثر آنان فرموده‌اند در دو سال پرداخت می‌شود و لکن به نظر حقیر بنابر احتیاط واجب، در سه سال پرداخت می‌شود و هر سال ثلث دیه داده می‌شود.

(و اما) راجع به تقاضای اعسار اگر ادّعاء اعسار قبل از انقضاء مهلت مقرّر باشد، اثری ندارد.

(بلی) بعد از انقضاء مهلت ادّعاء اعسار باید با طریق شرعی ثابت شود.

سؤال ۴۶۱: اگر بیمار اوّل که کلیه خود را از دست داده بود، در عمل پیوند مجدّد کلیه بمیرد، دیه آن به عهده چه کسی است؟

جواب: دیه به عهده پزشک است مگر این که تبرّی از ضمان کرده باشد.

**سؤال ۴۶۲:** دیه‌ای که بر اعضاء ظاهری بدن شرعاً معین شده آیا به اعضاء باطنی مثل کلیه و قلب را هم می‌توان جاری کرد یا نه؟

**جواب:** ظاهر ادله از کتاب و سنت در این است که قصاص و دیات راجع به اعضاء ظاهری است و در اعضاء باطنی جاری نمی‌شود.

**سؤال ۴۶۳:** شخصی به مرضی مبتلاء شده و پزشک متخصص دستور داده که نباید به این شخص خبر ناراحت کننده داده شود اتفاقاً کسی خبر ناگواری به شخص مریض می‌دهد و مریض با شنیدن این خبر فوت می‌کند آیا خبر دهنده ضامن دیه می‌باشد یا خیر؟

**جواب:** در صورتی که خبر دهنده از موضوع اطلاع داشته باشد و شرعاً ثابت شود که علت مرگ خبر دادن این شخص بوده، دیه بر عهده خود او است و الا دیه بر عاقله او می‌باشد.

**سؤال ۴۶۴:** کارگری که در کارخانه چه شخصی و چه دولتی به عنوان استیجار و یا استخدام مشغول کار است و در حین اشتغال به کار نقص عضوی پیدا کند دیه و خسارت به عهده خود او یا صاحب کارخانه و یا به عهده کارفرما است؟

**جواب:** در مفروض سؤال دیه و خسارت وارده به عهده خود کارگر است مگر آن که صاحب کارخانه و یا کارفرما شخصاً مباشر و یا سبب جرح و نقص عضو کارگر باشد و یا این که در موقع استیجار و استخدام در ضمن عقد لازم با مالک کارخانه و یا وکیل او شرط جبران خسارت

بدنی کرده باشد در این صورت باید مطابق شرط عمل شود.

**سؤال ۴۶۵:** در تصادفات خطائی و شبه عمد غیر از دیه مخارجی که برای مداوا و معالجه مجروح صرف می‌شود، به عهده جانی است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال فقط دیه جنایت به عهده جانی می‌باشد.

**سؤال ۴۶۶:** شخصی بدون اجازه بهداری در امر پزشکی به کسی آمپول تزریق نموده و این امر سبب فوت مریض شده آیا لازم است دیه پردازد یا خیر؟

**جواب:** بلی؛ دیه بر عهده تزریق کننده است هر چند با اجازه وزارت بهداری باشد.

**سؤال ۴۶۷:** اگر میت مسلمانی را بسوزانند چه حکمی دارد؟

**جواب:** مرتکب این عمل مضافاً بر این که گناه بزرگی کرده، باید صد دینار که عشر دیه حی است، پردازد، لکن این دیه به ورثه میت نمی‌رسد، بلکه باید در وجوه خیر برای میت صرف شود.

**سؤال ۴۶۸:** اگر کسی به شخصی در اشهر حُرْم جراحات و زخمی وارد کند و در غیر شهر حرام فوت نماید و یا این که در غیر شهر حرام جرح وارد شود ولی در اشهر حُرْم بمیرد آیا در این دو فرض تغلیظ دیه بر جانی واجب است یا نه؟

**جواب:** در کتب فقهیه استدلالی که در دسترس حقیر است، به هر دو

فرض مذکور تصریح نشده است ولی به نظر حقیر علی ما استفاد از روایت وارده در خصوص مسأله تغلیظ دیه در صورتی است که قتل و سبب آن در اشهر حُرْم واقع شود، زیرا تغلیظ دیه خلاف اصل است و در خلاف اصل به قدر متیقن عمل می شود و آن هم در ما نحن فیه در صورتی است که قتل و سبب آن در اشهر حرم واقع شود و لکن بعضی از فقهاء رحمهم الله در فرض اوّل تغلیظ دیه را تقویت نموده اند.

سؤال ۴۶۹: دلیل بر عدم جواز جنایت بر نفس اعمّ از جرح و خدش مادامی که ضرری نباشد، چیست بیان فرمائید؟

جواب: دلیلی بر حرمت جنایت نفس در صورتی که موجب ضرر نباشد، به نظر نمی رسد، بلی در صورتی که جنایت بر نفس موجب ضرر باشد عقلاً و نقلاً حرام است؛ حقیر مسأله اضرار بر نفس را در جلد پنجم «شرح رسائل، ص ۳۲۸» تفصیلاً متعرض شده ام حتماً رجوع نمائید.

سؤال ۴۷۰: اگر شخصی کسی را خطاء به قتل برساند و قاتل اقرار به قتل نماید و یا این که در صورت قتل خطائی مصالحه به دیه شود آیا در این دو فرض واجب است عاقله قاتل دیه را پرداخت نماید یا خیر؟

جواب: در هر دو فرض مذکور دیه قتل به عهده خود جانی می باشد.

سؤال ۴۷۱: در قتل خطائی محض که دیه به عهده عاقله جانی است، اگر قاتل عاقله نداشته باشد و یا این که عاقله متمکن از اداء دیه نباشند دیه قتل خطائی به عهده چه کسی خواهد بود؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر جانی متمکن از اداء دیه باشد به عهده خود او است و الا حاکم شرع جامع الشرائط دیه را از بیت المال اداء می نماید.

**سؤال ۴۷۲:** در قتل خطائی محض که دیه به عهده عاقله جانی است، اگر عاقله در صورت متمکن بودن از اداء دیه قتل را پرداخت نمایند آیا در این فرض دیه ساقط می شود و یا چه کسی باید آن را اداء نماید؟

**جواب:** علی الظاهر در فرض سؤال دیه به عهده خود جانی است و اگر متمکن نباشد، حاکم شرع از بیت المال اداء می نماید.

**سؤال ۴۷۳:** اسقاط جنین ولد زنا موجب دیه می شود یا نه و در صورت تعلّق دیه، مقدار آن را بیان فرمائید؟

**جواب:** بنابر قول مشهور که در قتل ولد زنا قاتل به وجوب دیه شده اند، اسقاط جنین او هم به مراتب سقط دیه جنین مسلم است و لکن به نظر حقیر وجوب دیه در قتل ولد زنا قبل از بلوغ و یا بعد از بلوغ قبل از اظهار اسلام محلّ تأمل است.

و بعضی از اعاضل فقهاء رحمهم الله قائل شده اند که قاتل ولد زنا را نمی توان قصاص کرد، زیرا مسلم را در عوض ولد زنا نمی کشند مگر آن که بالغ شود و اظهار اسلام کند.

**سؤال ۴۷۴:** در قتل شبیه به عمد یا خطاء محض که به اقرار ثابت شده اگر قاتل قدرت پرداخت دیه مقررّه را نداشته باشد، می توان او را تا اداء دیه زندانی نمود یا خیر؟

**جواب:** اگر به طریق شرعی ثابت شود که قاتل قدرت اداء دیه را ندارد، حاکم شرع دیه را از بیت المال اداء می کند و زندانی کردن در فرض سؤال جایز نیست.

**سؤال ۴۷۵:** اگر کسی زن حامله را بکشد و بچه نیز در شکم مادر تلف شود و معلوم نباشد که حمل پسر است یا دختر، لطفاً مقدار دیه را در این فرض بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال قاتل باید دیه کامله زن را بدهد و در صورتی که معلوم نباشد حمل پسر است یا دختر، نصف دیه پسر و نصف دیه دختر را به ورثه او بدهد و اگر معلوم باشد که حمل پسر است یا دختر دیه کامله هر کدام از آنها بر قاتل واجب است.

**سؤال ۴۷۶:** اگر دکتر بیهوشی به جای مریضی که برای عمل جراحی آماده شده، مریض دیگری را اشتبهاً بیهوش نماید، چه حکمی دارد؟

**جواب:** اگر عمل بیهوشی نقص یا اختلالی در شخص ایجاد ننماید، چیزی به ذمه دکتر نمی آید ولی اگر بیهوشی موجب نقص و یا مرگ شود، سبب دیه خواهد شد.

**سؤال ۴۷۷:** زنانی که برای عمل جراحی به بیمارستان مراجعه می کنند، اگر دکتر بدون تحصیل اجازه از زن به بستن لوله رحم اقدام نماید، تکلیف شرعی را در خصوص دکتر بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض مذکور دکتر معصیت بزرگی را مرتکب شده و در

صورت ثبوت شرعی حاکم شرع می‌تواند او را تعزیر نماید و در حین بستن لوله جراحی که به بدن زن وارد می‌شود، موجب دیه می‌باشد.

**سؤال ۴۷۸:** اگر راننده‌ای بچه صغیری را بدون اذن ولی شرعی ترحمماً به ماشین خود سوار کند و در بین راه تصادف نماید و یا این که ماشین واژگون شود و بچه مجروح و یا فوت نماید، راننده ضامن دیه او خواهد بود یا نه و اگر در فرض سؤال شخص دیگر به ماشین او بزند و بچه تلف شود در این صورت نیز راننده دومی ضامن دیه او می‌شود یا خیر؟

**جواب:** در فرض مرقوم راننده ضامن دیه وارده به صغیر است و در مورد دوم که شخص دیگر با ماشین راننده تصادف می‌کند و بچه فوت می‌شود، ضامن است دیه او راپردازد.

**سؤال ۴۷۹:** اگر کسی سبب واژگون شدن وسیله نقلیه شود و عده‌ای کشته شوند، دیه به عهده راننده ماشین است یا کسی که سبب واژگون شدن ماشین شده؟

**جواب:** در صورت عدم امکان کنترل برای راننده، دیه به عهده کسی است که سبب واژگون شدن ماشین شده است.

**سؤال ۴۸۰:** راننده‌ای با سرعت مجاز در خیابان و یا جاده حرکت می‌کند و در بین راه لاستیک ماشین می‌ترکد و در اثر این اتفاق ماشین چپ شده و عده‌ای از مسافرن کشته و یا مجروح می‌شوند و یا این که از جاده خارج شده عده‌ای عابر پیاده را می‌کشد آیا راننده ضامن دیه اشخاص

کشته شده می باشد یا نه؟

**جواب:** اگر راننده مسامحه در بررسی لاستیک ننماید، در هر دو فرض مذکور راننده ضامن دیه اشخاص کشته شده نمی باشد ولی در صورت مسامحه و بر حسب عادت اگر ایمن از ترکیدن لاستیک نباشد، راننده ضامن دیه اشخاص فوت شده می باشد.

**سؤال ۴۸۱:** اگر راننده ای در حال رانندگی خوابش ببرد و ماشینش تصادف کرده یک نفر را بکشد در این فرض حکمش حکم قتل خطائی است یا خیر و بر فرض اول چنانچه اداره بیمه پولی به اولیاء مقتول بپردازد ذمه راننده از دیه بری می شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال قتل خطائی است دیه بر عهده عاقله است و اداره بیمه بر حسب قرارداد پولی که به اولیاء مقتول می دهد اگر به قصد اداء دیه بدهد به مقداری که داده است، ذمه قاتل از دیه بری می شود.

**سؤال ۴۸۲:** موتور سواری با رفیقش سوار موتور می شوند و با ماشین تصادف می کنند و یا به خودی خود رفیقش از موتور می افتد و کشته می شود در این رابطه به سنوالبای ذیل جواب مرقوم فرمائید:

(۱) آیا قتل در فرض مذکور خطاء است یا عمد؟

**جواب:** اگر موتور سوار در سرعت افراط نداشته باشد و سایر جهات لازمه را مراعات نماید و در اثر اشتباه تصادف با ماشین کند، قتل خطائی است و دیه بر عاقله راننده است و اگر تصادف از جهت عدم مراعات

جهات لازمه مثل سرعت بیش از حدّ قابل کنترل که غالباً موجب تصادف است باشد، قتل شبه عمد است و دیه بر عهده خود راننده می باشد و اگر ماشین با موتور سواران تصادف نموده حکم راننده آن مثل راننده موتور است.

(۲) در فرض ثبوت دیه بر عاقله؛ عاقله چه کسانی هستند؟

جواب: عاقله؛ اقارب پدری قاتل است (مثل برادر و عمو و اولاد آنها و پدر نیز عاقله است).

(۳) اگر قاتل عاقله نداشته باشد، تکلیف چیست؟

جواب: در صورت نداشتن عاقله، اگر جانی مال داشته باشد، دیه به عهده خود جانی است و اگر مال ندارد دیه از بیت المال پرداخت می شود.

سؤال ۴۸۳: اگر شخصی به صاحب وسیله نقلیه ای که برای حمل مسافر مجاز نیست مثل وانت بار پیشنهاد کند که او را به مقصدش برساند و راننده وسیله بپذیرد و او را در قسمت عقب ماشین جا دهد و مسافر از ماشین بیفتد و بمیرد، آیا راننده که خلاف مقررات حکومت اسلامی را مرتکب شده، ضامن دیه است یا خیر؟

جواب: اگر راننده در سرعت ماشین افراط نکرده باشد، علی الظاهر ضامن دیه به عهده او نیست.

سؤال ۴۸۴: اگر راننده ای در موقع حرکت ماشین صدمه جانی و مالی به کسی بزند راننده چه تکلیفی دارد و اگر راننده در موقع راندن ماشین خیلی با احتیاط بوده و یا بدون احتیاط حکم هر دو فرض را بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر معلوم باشد که راننده تقصیر کرده یعنی با احتیاط حرکت نکرده و مصدوم تقصیر نکرده راننده ضامن است و حکم شبه عمد را دارد و اگر با احتیاط و سرعت مجاز حرکت کرده و مصدوم خود را در معرض صدمه قرار داده، راننده ضامن نیست و اگر هیچیک تقصیر نکرده‌اند، قتل خطائی است و دیه بر عهده عاقله راننده است و در صورت جهل به خصوصیات، مصالحه نمایند.

**سؤال ۴۸۵:** راننده ماشین سواری در داخل خیابان شهر با سرعت مجاز در حرکت است ناگهان یک کودک با عجله بسیار خود را به زیر ماشین می‌اندازد به حدی که راننده هرگز قادر نیست ماشین را کنترل کند. کودک زیر ماشین تلف می‌شود در این فرض آیا دیه بر راننده است یا بر عاقله و یا بر هیچکدام؟

**جواب:** در صورتی که بچه خودش را جلو ماشین انداخته و راننده هم هیچگونه قدرتی برای جلوگیری نداشته و مراعات احتیاط در سرعت را نموده باشد، کسی ضامن نیست.

**سؤال ۴۸۶:** اگر زن حامله‌ای فوت نماید و دکتر متخصص و موثقی تشخیص بدهد که حمل زنده است دکتر می‌خواهد طبق وظیفه شرعی و انسانی با عمل جراحی حمل را زنده از شکم مادر بیرون آورد ولی شخصی از اقرباء زن مانع از بیرون آوردن حمل می‌شود و بچه در شکم مادر فوت می‌کند. لطفاً بیان فرمائید شخصی که مانع از خارج کردن حمل شده ضامن دیه بچه فوت شده می‌باشد یا خیر؟

**جواب:** اگر مانع شدن شخص طوری باشد که سلب اختیار از پزشک و ولی طفل نماید، ضامن دیه خود او می باشد و الا منع غیر قهری او سبب سقوط تکلیف از ولی طفل و همچنین پزشک نمی شود هر چند با ترک تکلیف و عدم اخراج طفل کسی ضامن دیه نخواهد بود اگرچه معصیت کرده اند.

**سؤال ۴۸۷:** راننده ماشین شخصی را زیر گرفته و سپس فرار کرده است بعداً که مراجعه می کند می بیند مصدوم را برده اند و راننده نمی تواند او را پیدا کند در این فرض اگر مصدوم تلف شود و یا آسیب دیده باشد، وظیفه راننده چه خواهد بود؟

**جواب:** در فرض سنوال اگر راننده شک داشته باشد که مصدوم تلف شده یا نه و یا نقص به او وارد شده یا نه، چیزی بر او نیست. ولی در صورتی که یقین داشته باشد که او فوت نموده باید دیه قتل را بدهد و اگر بداند نقصی به او وارد شده، لکن مقدار نقص را نمی داند باید حدّ اقلّ دیه نقص را بدهد و لازم است از خود متوفی و مصدوم و وارث او تفحص نماید و بعد از فحوص لازم و یأس از پیدا شدن او دیه قتل یا حداقل نقص را از طرف وارث به فقیر غیر سید صدقه بدهد و بنابر احتیاط از حاکم شرع هم اذن بگیرد.

**سؤال ۴۸۸:** اگر ترمز ماشین در حال رانندگی ببرد و ماشین از اختیار راننده خارج شود به نحوی که راننده نتواند وسیله نقلیه خود را با اراده خود به طرف راست و چپ هدایت کند و در نتیجه با شخصی تصادف کند و او

را بکشد آیا در این فرض راننده ضامن دیه می باشد یا نه؟

**جواب:** اگر راننده در رسیدگی به ماشین مسامحه نکرده باشد، و بر حسب عادت ایمن از بریدن ترمز باشد و طوری باشد که هدایت وسیله نقلیه از اختیار او خارج شود، دیه بر عهده راننده نیست.

**سؤال ۴۸۹:** شخصی با مراجعه به دادگاه مدعی است که بر اثر صدمه وارده توسط زید مبلغ یک میلیون تومان هزینه دارو و درمان نموده است در حالی که چهارصد هزار تومان دیه به او تعلق گرفته و خواستار ششصد هزار تومان مابقی می باشد، دادگاه چه تکلیفی دارد؟

**جواب:** غیر از دیه مقرره چیز دیگری بر جانی واجب نیست، بنابراین مجنی علیه حق مطالبه هزینه درمان را از جانی ندارد.

**سؤال ۴۹۰:** شخصی با مراجعه به دادگاه اعلام می دارد برای خرج شخصی که بر اثر ضربه به وی مجروح گردیده، مبلغ دویست هزار تومان خرج دارو و درمان نموده است، آیا جانی می تواند مبلغ فوق را از دیه مقرره کسر نماید یا خیر؟

**جواب:** اگر جانی اثبات کند که هزینه درمان را به قصد اداء دیه صرف نموده، محاسبه آن مقدار از دیه وارده اشکال ندارد.

**سؤال ۴۹۱:** فقهاء فرموده اند اگر شخصی زن حامله ای را بکشد و بچه در شکم او تلف شود، قاتل باید دیه کامله برای زن و نصف دیه پسر و نصف دیه دختر را بدهد آیا برای احراز واقعیت که حمل پسر است یا دختر

کالبد شکافی و سونوگرافی جایز و حجت شرعی است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال کالبد شکافی جایز نیست و سونوگرافی برای تشخیص حمل حجت شرعی نیست مگر موجب یقین باشد.

**سنوال ۴۹۲:** چنانچه فرد محکوم به پرداخت دیه فوت نماید و ورثه او قادر به پرداخت دیه مذکور نباشد آیا می توان آن را از بیت المال پرداخت نمود؟

**جواب:** اگر از قاتل متوفی ماترک نمانده باشد در صورت تمکن ورثه باید الأقرب فالأقرب دیه را از مال خودشان اداء نمایند و اگر متمکن نباشند، به موجب روایت وارده «لا یطلّ دم امرء مسلم» حاکم شرع باید دیه را از بیت المال پرداخت نماید، بلی در صورتی که قتل خطائی باشد، دیه به عهده عاقله است.

**سنوال ۴۹۳:** در صورت وجوب دیه بر عاقله اگر عاقله از پرداخت آن استنکاف نماید آیا می توان او را حبس کرد یا نه و آیا عاقله را به عنوان متهم می توان دستگیر نمود و قرار برای او صادر کرد تا از فرار او جلوگیری شود یا خیر؟

**جواب:** در صورتی که عاقله متمکن از اداء دیه باشد و استنکاف نماید و اخذ دیه متوقف بر حبس باشد، حبس اشکال ندارد و صدور قرار بر عاقله برای جلوگیری از فرار مانعی ندارد.

**سنوال ۴۹۴:** راننده ای در بیابان با شخصی تصادف می کند و از ترس

این که گرفتار مأمورین بشود، فرار می‌کند و بعد از مدتی که مراجعه می‌کند می‌بیند که شخص مصدوم را برده‌اند ولی نمی‌داند مصدوم مرده است یا چه مقدار جراحات به او وارد شده در حالی که هیچگونه دسترسی به مصدوم ندارد وظیفه راننده را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال راننده باید جستجو از متوفی و یا مصدوم و وارث او بنماید و بعد از فحص لازم و یأس از پیدا شدن به لحاظ عدم علم به قتل و یا جراحات وارده نسبت به پرداخت دیه به حاکم شرع جامع الشرائط مراجعه نماید.

**سؤال ۴۹۵:** استحضار دارید در مواردی برای گرفتن عکس رنگی از بیمار باید ابتداءً به بیمار آمپول مخصوصی تزریق شود اگر به سبب تزریق آمپول بیمار فوت کند و یا فلج شود آیا موجب دیه خواهد شد یا نه؟

**جواب:** در فرض مرقوم مباشر تزریق آمپول ضامن دیه است، مگر اینکه قبل از انجام عمل تبری از ضمان کرده باشد.

**سؤال ۴۹۶:** شخصی ماشین خود را روشن می‌کند و در خارج ماشین با شخص دیگر مشغول صحبت می‌شود که ناگهان بچه ده ساله صاحب ماشین پا روی گاز ماشین می‌گذارد و ماشین حرکت می‌کند و بچه‌ای را زیر می‌گیرد و بچه تلف می‌شود؛ لطفاً بیان فرمائید دیه وارده به عهده کیست؟

**جواب:** در فرض سؤال دیه به عهده عاقله صبی است و پدر بچه هم یکی از افراد عاقله می‌باشد.

**سؤال ۴۹۷:** کسی در حال رانندگی با پسر بیچه‌ای که به حدّ بلوغ نرسیده، تصادف نموده و پای بیچه شکسته است و پسر بیچه ولی هم ندارد راننده متعهد می‌شود که مخارج معالجه و پول دارو را بدهد سؤال این است که آیا غیر از هزینه معالجه برای راننده واجب است که دیه شکستگی پا را هم بدهد یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال واجب است راننده دیه شکستگی پا را نیز بپردازد.

**سؤال ۴۹۸:** اگر شخصی به بیچه نابالغ، جنایت وارد کند و یا ضربه‌ای بزند که موجب دیه است، آیا ولی شرعی طفل می‌تواند از دیه وارده جانی را عفو نماید یا نه؟

**جواب:** ولی شرعی صغیر مثل پدر و جدّ پدری حقّ عفو از دیه را ندارند مگر این که مصلحت ملزمه ایجاب کند ولیّ دیه را عفو یا مصالحه نماید.

**سؤال ۴۹۹:** اگر شخصی به غیر بالغ امر کند که فلان شخص را به قتل برساند و یا این که آلت قتاله را به او بدهد که شخص معهود را بکشد بدون آن که او را اکراه به قتل کرده باشد، لطفاً تکلیف شرعی را نسبت به آمر و قاتل بیان فرمائید؟

**جواب:** در هر دو فرض مذکور آمر حبس ابد می‌شود و دیه مقتول به عهده عاقله صبی است.

بلی اگر در دو فرض مزبور آمر غیر بالغ را اکراه بر قتل کرده باشد و یا

قاتل غیر ممیز باشد، آمر مُکْرِه را (بالکسر) قصاص می کنند و اگر قاتل ممیز باشد، مُکْرِه (بالکسر) را حبس ابد و دیه مقتول به عهده عاقله قاتل می شود.

**سؤال ۵۰۰:** اگر شخصی به خطاء محض و یا به شبهه خطاء کشته شود و دیون مالی داشته باشد، در صورتی که هیچگونه ماترک از وی باقی نمانده باشد، آیا اولیاء مقتول می توانند قاتل را در شبه خطاء و یا عاقله را از گرفتن دیه عفو نمایند یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال ولی شرعی می تواند قاتل و یا عاقله را از گرفتن دیه عفو نماید باید دیه را اخذ نموده به غُرماء پرداخت نماید و در صورت عفو به مقدار دیه ضمان دین به عهده ولی مقتول می باشد.

**سؤال ۵۰۱:** جنابعالی در رساله عملیه فرموده اید اگر شخصی به صورت کسی سیلی و یا چیز دیگری بزند به طوری که صورت سرخ شود باید یک مثقال و نیم شرعی طلا سکه دار و اگر کبود شود، سه مثقال و اگر سیاه شود باید شش مثقال شرعی طلا سکه دار بدهد حالا اگر همین صدمه به سایر بدن برسد، دیه آن چه مقدار خواهد بود؟

**جواب:** در صورتی که به وسیله زدن سایر بدن سرخ و یا کبود و یا سیاه شود، نصف دیه مذکوره در صورت را پرداخت نماید.

**سؤال ۵۰۲:** استدعا دارم دیه قطع سر میّت و یا سایر اعضاء و جراحات وارده بر بدن میّت را مشروحاً بیان فرمائید؟

**جواب:** تفصیل دیه وارده بر میّت چنین است، برای بریدن سر میّت صد

دینار و برای قطع اعضاء و جوارح و سایر جنایات وارده به نسبت دیه قطع رأس او است بنابراین در قطع یک دست پنجاه دینار و در قطع هر دوی آنها صد دینار و در قطع یک انگشت ده دینار و همچنین نسبت به جراحات وارده بر بدن و سر و صورت و لازم به تذکر است که این دیه به وارث میت نمی‌رسد و باید در وجوه خیر برای میت صرف شود.

**سؤال ۵۰۳:** فرموده‌اید: قتل در اشهر حُرْم موجب تغلیظ دیه است. به این معنی قاتل باید علاوه بر دیه کامله، ثلث دیه را نیز به ولی مقتول بپردازد. لطفاً بفرمائید آیا جراحات و جنایات وارده بر بدن در اشهر حرم هم موجب تغلیظ دیه می‌باشد یا نه؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده تغلیظ دیه در قتل نفس است، بنابراین تغلیظ دیه در جراحات و جنایات وارده بر بدن نمی‌باشد.

**سؤال ۵۰۴:** آیا قتل اقارب هم در اشهر حرم موجب تغلیظ دیه می‌باشد یا نه؟

**جواب:** علی الظاهر فرق بین اقارب و غیر اقارب نیست، زیرا اطلاق روایات وارده در مسأله شامل اقارب هم می‌باشد بنابراین تمسک به اصل صحیح نیست.

**سؤال ۵۰۵:** قتل مؤمن مطلقاً عمداً یا خطاءً موجب کفّاره است، آیا قطع رأس میت و سوزاندن بدن او هم کفّاره دارد یا نه؟

**جواب:** سوزاندن بدن میت و قطع رأس میت دیه دارد و کفّاره ندارد،

زیرا مستفاد از آیه شریفه و روایات وارده وجوب کفّاره در صورت قتل مؤمن است.

**سؤال ۵۰۶:** قتل مؤمن موجب قصاص یا دیه می‌باشد آیا در قتل مؤمن غیر از دیه و قصاص واجب است قاتل کفّاره هم بدهد یا نه؟ و فرق بین قتل عمد و خطاء و شبه خطاء می‌باشد یا نه؟

**جواب:** قتل مؤمن علاوه بر قصاص و دیه، موجب کفّاره است و در قتل عمد کفّاره جمع واجب است. و آن عبارت است از:

۱- عتق رقبه.

۲- شصت روز روزه.

۳- اطعام شصت فقیر.

و در قتل خطاء و شبه عمد کفّاره مرتبه است، ابتداء باید عتق رقبه نماید و اگر از آن عاجز شد دو ماه روزه بگیرد که واجب است سی و یک روز آن پشت سر هم باشد و اگر از روزه گرفتن عاجز باشد، باید شصت مسکین را طعام بدهد.

**سؤال ۵۰۷:** لطفاً مدّت پرداخت دیه قتل عمد و خطاء و شبه عمد را بیان فرمائید؟

**جواب:** در صورت تراضی بین قاتل و ولی مقتول دیه در قتل عمد باید در ظرف یک سال و در شبه عمد دو سال و در خطاء سه سال پرداخت شود و فرقی بین دیه تامة مانند دیه مرد آزاد مسلمان و دیه ناقص مانند دیه مرد کافر ذمی و دیه زن و دیه جنین نیست و ابتداء مدّت در شبه عمد و

خطاء از حین موت است و در عمد از حین تراضی بر دیه است. مگر این که در قتل عمد هم از ابتداء دیه واجب شود، مثل این که پدر فرزند خود را کشته باشد که در این صورت نیز از حین موت است.

**سؤال ۵۰۸:** کیفیت پرداخت دیه را در قتل عمد و شبه عمد و خطاء بیان فرمائید؟

**جواب:** دیه قتل عمد باید تا آخر سال پرداخت شود و دیه خطاء در سه سال که هر سال به مقدار ثلث دیه پرداخت می‌شود و اما دیه شبه عمد ما بین فقهاء محلّ خلاف است مشهور این است که در دو سال پرداخت شود که هر سال نصف دیه داده می‌شود و لکن احتیاط آن است که دیه شبه عمد نیز در سه سال و هر سال ثلث دیه پرداخت شود.

**سؤال ۵۰۹:** استدعا دارم مدت پرداخت دیات و جراحات وارده بر اعضاء را در صورت عمد بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض مرقوم باید در ظرف یک سال پرداخت شود و بیشتر از آن جایز نیست و ابتدای مدت از حین تراضی بر دیه است و در موردی که جای قصاص نباشد، مانند شکسته شدن استخوان ابتدای مدت از حین وقوع جنایت است.

**سؤال ۵۱۰:** دیه جراحات وارده بر اعضاء در مورد شبه عمد و خطاء در چه مدت پرداخت می‌شود؟

**جواب:** دیه جنایات وارده در خطاء در ظرف سه سال و هر سال به مقدار

ثلث دیه پرداخت می شود و دیه جنایات وارده در شبه عمد بنابر احتیاط واجب نیز در ظرف سه سال پرداخت می شود و ابتدای مدت پرداخت دیه در خطاء و شبه عمد، از حین وقوع جنایت می باشد.

سؤال ۵۱۱: لطفاً مدت و نحوه پرداخت دیه جراحات وارده بر اعضاء و بدن را در صورتی که دیه مقدّر نداشته باشد، بیان فرمائید؟

جواب: به نظر حقیر کیفیت و مدت پرداخت ارش در حکم دیه مقدّره است که کیفیت و مدت پرداخت آن در مسائل قبلی بیان شد و لکن احوط و اولی آن است که جانی ارش را نقداً بپردازد و مجنی علیه قبل از مدت مذکوره ارش را مطالبه ننماید.

سؤال ۵۱۲: اگر شخصی به بچه ای که به سنّ بلوغ نرسیده، جنایت وارد نماید و یا این که ضربه ای بزند که موجب دیه است، آیا ولی شرعی، «پدر یا جدّ پدری» و در صورت نبودن آنان حاکم شرع می تواند از دیه ضرب و جرح جانی را عفو نماید یا نه؟

جواب: در فرض سؤال ولی شرعی طفل و یا حاکم شرع حقّ عفو از دیه را ندارند، ولی در صورت مصلحت می توانند مصالحه بر دیه نمایند.

سؤال ۵۱۳: اگر قاتل بعد از قتل عمدی فرار کند و یا فوت نماید، حکم مسأله چه خواهد بود؟

جواب: در مفروض سؤال حکم مبدل به دیه می شود اگر قاتل مال داشته باشد، دیه را از مال او می دهند و الاً باید اقرباء قاتل (الأقرب

فالأقرب) دیه را پرداخت کنند، اگر قاتل اقرباء نداشته باشد دیه را حاکم شرع از بیت المال می دهد.

سؤال ۵۱۴: اگر کسی شخصی را به شبه عمد به قتل برساند و فرار کند و یا بمیرد وظیفه شرعی را در این مورد بیان فرمائید.

جواب: در فرض مرقوم اگر قاتل مال داشته باشد، دیه از مال او پرداخت می شود و الا اقرباء قاتل الاقرب فالاقرب باید دیه را اداء نمایند و الا دیه قتل را باید حاکم شرع از بیت المال بدهد.

سؤال ۵۱۵: فقهاء فرموده اند در خطاء محض دیه به عهده عاقله قاتل است سؤال ما این است که آیا بعد از اداء دیه، عاقله می تواند مقدار دیه را از جانی بگیرند یا نه؟

جواب: اداء دیه در فرض سؤال به عهده عاقله است و رجوع عاقله به جانی برای اخذ دیه جایز نیست، و لکن از بعضی فقهاء مثل مفید و سلار نقل شده که رجوع به جانی را جایز می دانند ولی بر قول آنها دلیل نیست.

سؤال ۵۱۶: اگر در قتل خطاء محض، قاتل عاقله نداشته باشد و یا عاقله از پرداخت دیه عاجز باشند در این فرض وظیفه شرعی چیست؟

جواب: اگر قاتل مال داشته باشد دیه از مال او داده می شود و الا حاکم شرع از بیت المال پرداخت می کند.

سؤال ۵۱۷: اگر پدر و مادر به قصد تأدیب، فرزند خود را مورد ضرب و جرح قرار بدهد، دیه دارد یا نه؟

**جواب:** تأدیب طفل به مقداری که موجب سرخ و یا کبود شدن یا جرح بدن نباشد، جایز است و الا موجب دیه می شود.

**سؤال ۵۱۸:** بنابر این که معتبره ظریف ملاک فتوی باشد، آیا می توان از انگشت ابهام الغاء خصوصیت کرد و این تفاوت را در مورد سایر انگشتان نیز تعمیم داد، یعنی نسبت به خسارت وارده بر انگشتان با توجه به اهمیت شغل و ارزش هر انگشت عمل کنیم و به تعیین دیه و خسارات وارده پردازیم یا نه؟

**جواب:** الغاء خصوصیت از انگشت ابهام و تعمیم آن به سایر انگشتان دست صحیح نیست زیرا ممکن است در انگشت ابهام خصوصیتی باشد که بر ما معلوم نیست.

**سؤال ۵۱۹:** چنانچه در اثر ضربه مستوجب دیه چند نقطه از یک استخوان (مانند استخوان ساق پا) دچار شکستگی شود بفرمائید آیا هر شکستگی دیه جداگانه دارد یا پرداخت یک دیه برای همه آنها کافی است؟

**جواب:** علی الظاهر هر شکستگی موجب دیه است و مقتضای اصل عدم تداخل است، بنابراین هر شکستگی دیه علیحده دارد.

**سؤال ۵۲۰:** آیا در فرض مسأله مذکور ایجاد چند شکستگی در اثر یک یا چند ضربه با هم تفاوت دارد یا نه؟

**جواب:** بنابر جوابی که به سؤال قبلی داده شد، در هر دو صورت تفاوتی ندارد.

**سؤال ۵۲۱:** اگر در اثر ضربه مستوجب دیه علاوه بر شکستگی استخوان تکه‌ای از همان استخوان نیز جدا شود، آیا برای جدا شدن استخوان دیه شکستگی استخوان باید پرداخته شود یا حکم دیگری دارد؟

**جواب:** برای جدا شدن استخوان نیز باید علاوه بر شکستگی استخوان دیه جداگانه داده شود.

**سؤال ۵۲۲:** درباره ماهیت دیه بفرمائید:

آیا جعل دیه از طرف شارع مقدّس به عنوان مجازات بوده یا نوعی خسارت تلقی شده است؟

**جواب:** در کتب فقهیه‌ای که در دسترس حقیر می‌باشد، تعرضی از فقهاء راجع به این که جعل دیه به عنوان خسارت است یا مجازات مطلبی به نظر نرسیده.

(البته) تمام احکام الهی اعمّ از واجبات و محرمات و مستحبات و مکروهات تابع مصالح و مفساد واقعیّه می‌باشد و لکن پی بردن به علل واقعی احکام برای بشر میسر نیست و بعضی از بزرگان که در این خصوص تألیفی دارند، مانند (علل الشّرایع) باید توجه داشت که علل واقعی احکام را بیان نفرموده‌اند، بلکه به حکمت آنها اشاره شده است.

سخن در این موضوع زیاد است و لکن این مختصر گنجایش تفصیل آن را ندارد مع ذلک اگر بناء باشد که جواب به سؤال ذکر شده گفته شود، به نظر اینجانب جعل دیه به عنوان مجازات است نه خسارت.

(و يدلّ علی ما ذکرناه) أنّ الركون إلى العقل فيما يتعلّق بإدراک مناط الأحکام ليستقل منها إلى إدراک نفس الأحکام موجب للوقوع فی الخطاء كثيراً فی نفس الأمر و ان لم یحتمل ذلك عند المدرك كما يدلّ علیه الأخبار الكثيرة الواردة بمضمون أنّ دین الله لا یصاب بالعقول و أنّه لا شیء أبعد عن دین الله من عقول الناس و اوضح من ذلك كله رواية ابان ابن تغلب عن الصادق عليه السلام قال قلت رجل قطع إصبعاً من أصابع المرثة کم فیها من الدية؟ قال: عشر من الإبل. قال قلت: قطع اصبعين؟ قال عليه السلام: عشرون. قلت: قطع ثلاثاً؟ قال: ثلاثون. قلت: قطع أربعاً؟ قال عليه السلام: عشرون. قلت: سبحان الله یقطع ثلاثاً فیكون علیه ثلاثون و یقطع أربعاً فیكون علیه عشرون كان یبلغنا هذا و نحن بالعراق فقلنا إنّ الذی جاء به شیطان قال عليه السلام: مهلاً یا ابان هذا حکم رسول الله أنّ المرثة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية فاذا بلغ الثلث رجع إلى النصف

یا ابان انک اخذتنی بالقیاس والسنة إذا قیسئت محق الدین.

سؤال ۵۲۳: آیا عمد و شبه عمد یا خطاء محض بودن جنایت بالنسبة

به سؤال قبلی فرقی پیدا می کند یا نه؟

جواب: بنابر آنچه که در جواب سؤال قبل بیان شد، به نظر اینجانب

عمد و شبه عمد و خطاء محض فرقی ندارد.

سؤال ۵۲۴: با توجه به جریان قاعده قرعه در شبهات موضوعیه بفرمائید:

آیا این قاعده به امور حقوقی اختصاص دارد یا شبهات موضوعیه در امور

جزائی را نیز در بر می گیرد؟

(به عنوان مثال) در موردی که علم اجمالی به وجود قاتل بین دو یا چند نفر باشد، آیا می‌توان با تمسک به قرعه حسب مورد حکم قصاص یا دیه را اجراء نمود یا نه؟ و در فرض جریان این قاعده در امور جزائی آیا در تمام ابواب حدود، قصاص، دیات و تعزیرات جاری است یا به باب خاصی از جزائیات اختصاص دارد؟

جواب: لابد من بیان تحقق موارد القرعة و أنّها هل هو عامٌّ فی الأحکام و الموضوعات او مختصٌّ بالموضوعات و الظاهر أنّه لا اشکال فی عدم جریانها فی الأحکام و الفتاوی و امّا الموضوعات فالظاهر فیها الجریان تمسکاً بعموم ادلة القرعة.

(و علی کلّ حال) جریان قرعه در قصاص و حدود و دیات مشکل است، بلکه صحیح نیست و لکن بر حسب نقل «مفتاح الکرامه» بعضی از اعلام در بعضی از موارد دیات قاتل به جریان قرعه شده‌اند.

سؤال ۵۲۵: در مواردی که اولیای دم، تقاضای عفو قاتل را داشته باشند یا مطالبه دیه نمایند، ولی باتوجه به عوارض سیاسی، اجتماعی عفو به صلاح نباشد؛ بفرمائید: آیا در صورتی که حکومت بخواهد قاتل را مجازات نماید، امکان این کار وجود دارد؟

جواب: مقتضای ادله کتاباً و سنّة این است که امر قصاص و عفو قاتل با اولیاء دم است، بلی اگر اولیاء دم مطالبه دیه نمایند. و جانی نیز به آن راضی باشد، اخذ دیه اشکال ندارد، بنابراین مجتهد جامع الشرائط به لحاظ امور سیاسی و اجتماعی نمی‌تواند قاتل را قصاص کند.

**سؤال ۵۲۶:** آیا در صورت عدم رضایت اولیای دم، مبلغ دیه را می‌توان از بیت المال به آنان پرداخت نمود؟

**جواب:** در صورتی که اولیاء دم به قصاص راضی نباشند، چنانکه از عنوان سؤال نیز استفاده می‌شود، حاکم شرع نمی‌تواند قاتل را قصاص کند و دیه را از بیت المال پرداخت نماید.

**سؤال ۵۲۷:** آیا ولی امر مسلمین با ولایتی که بر «ولی دم» دارد، می‌تواند بر خلاف نظر وی قاتل را اعدام نماید؟

**جواب:** از جواب مسائل قبلی معلوم شد که حاکم شرع باید طبق نظر اولیاء دم عمل نماید، بنابراین نمی‌تواند بر خلاف نظر آنان اجراء حکم نماید.

**سؤال ۵۲۸:** در موردی که جنایت سبب از بین رفتن زیبایی چهره باشد، بفرمائید: اگر دندان طبیعی یا مصنوعی فردی در اثر ایراد صدمه عمدی یا غیر عمدی شکسته شود، چنانچه شکسته شدن دندان در زیبایی چهره مصدوم یا لحن سخن گفتن وی تأثیر منفی داشته باشد، آیا مجنی علیه می‌تواند حسب مورد علاوه بر قصاص، دیه یا خسارت برای از بین رفتن زیبایی چهره یا تأثیر منفی در لحن گفتار آزش بگیرد یا نه؟

**جواب:** مقتضای آیه شریفه و روایت وارده از اهل البیت (علیهم السلام) این است که برای قلع و شکستن دندان طبیعی قصاص است و چنانچه دیه اخذ شود، برای هر یک از دندانها در شرع مقدس اسلام دیه مقدّر شده است و برای از بین رفتن زیبایی چهره آزش و حکومت نیست و در فقه اسلامی زیبایی به

طور خاصّ عنوان نشده است و اگر منظور از لحن سخن گفتن این باشد که شکستن دندان موجب ثقل تکلم شود در این فرض ارش و حکومت است و اگر شکستگی موجب این باشد که شخص نتواند بعضی از حروف را اداء کند به نسبت اداء حروف دیه اخذ می شود و برای شکستن دندان مصنوعی باید خسارت پرداخت شود و تفصیل دیه اسنان را در کتاب دیات متعرض شده ایم.

**سؤال ۵۲۹:** در مواردی نظیر قتل خطای محض که بنابر قول مشهور، دیه ظرف سه سال و هر سال ثلث آن باید پرداخت شود؛ با عنایت به این که بر اساس فتوای تعداد زیادی از فقهای عظام ملاک محاسبه قیمت یوم الاداء می باشد؛ بفرمائید:

در محاسبه ثلث در صورت تعدّد از اعیان شش گانه، چگونه باید عمل کرد؟ (آیا از ابتداء قیمت کل دیه بر اساس نرخ روز محاسبه می شود و جانی در هر سال ملزم به پرداخت ثلث همان قیمت است؛ یا این که در پرداخت هر ثلث، قیمت یوم الاداء همان ثلث ملاک است، یعنی در هر سال باید با توجه به قیمت سوقیه همان سال، ثلث دیه را محاسبه و پرداخت نماید؟)

**جواب:** در مواردی که جانی باید دیه را با اقساط پرداخت نماید قیمت کل دیه بر اساس نرخ روز محاسبه می شود و جانی در هر سال ملزم به پرداخت ثلث همان قیمت تعیین شده می باشد.

**سؤال ۵۳۰:** اگر صبیّ ممیزی جنایتی مثل قتل مرتکب شود آیا در این فرض دیه بر خودش واجب می شود یا ولی او باید بپردازد و در این حکم فرق بین عمد و غیر عمد می باشد یا نه؟

**جواب:** دیه قتل صبی به عهده عاقله او است چه قتل عمدی باشد یا غیر عمدی زیرا عمد الصبی خطاء و لکن اگر قتل صبی مستند به مسامحه و حفظ و نگهداری او باشد به نحوی که عرفاً استناد فعل به ولی صغیر داده شود در این فرض دیه به عهده او است.

**سؤال ۵۳۱:** اگر چند نفر بچه در هنگام بازی با هم درگیر شوند و یکی از آنان سنگی به طرف دیگری پرتاب کند و سنگ به دندان بچه اصابت کند دیه آن چقدر است و به عهده کیست؟

**جواب:** چنانکه دندان از جای خود کنده شده باشد دیه آن به عهده عاقله طفل است و اگر دندان یکی از دوازده دندان جلو باشد دیه او پنجاه دینار است.

**سؤال ۵۳۲:** اگر بچه ممیزی با کارد چشم بچه دیگر را زخمی کند و چشم صدمه دیده بعد از یک هفته ناپیدا شود دیه آن چقدر است؟

**جواب:** اگر شرعاً ثابت شود که چشم بچه مضروب در اثر ضربه ممیز کور شده دیه چشم بر عاقله بچه ضارب است و دیه یک چشم نصف دیه انسان است.

**سؤال ۵۳۳:** آیا در قتل جنین علاوه بر دیه مقدره، کفاره قتل بر مباشر سقط واجب است یا نه؟

**جواب:** مسأله مفروضه بین فقهاء مورد خلاف است ولکن به نظر ما در صورتی که شرعاً ثابت شود که روح بر جنین دمیده شده است، علاوه بر

دیه مقدّر، کفّاره قتل نیز بر مباشر سقط واجب می‌باشد.

**سؤال ۵۳۴:** اگر مقتول مسلمان؛ و لکن ولی دم وی کافر باشد وظیفه چیست؟

**جواب:** در فرض سؤال اولیاء دم را دعوت به اسلام می‌کنند هر کدام از آنان اسلام را پذیرفت قاتل را تحویل او می‌دهند و او مخیر بین قصاص و اخذ دیه و عفو می‌باشد و اگر هیچ کدام از اولیاء اسلام را قبول نکردند امر قصاص مربوط به حاکم شرع است و او می‌تواند قاتل را قصاص و یا از وی دیه بگیرد و در صورت اخذ دیه، دیه جزء بیت المال قرار می‌گیرد و حاکم شرع حق عفو قاتل را ندارد.

**سؤال ۵۳۵:** شخصی در اثر تصادف مصدوم شده و از حالت هوشیاری به حالت اغماء افتاده است به گونهای که تمامی اعضای او از کار افتاده است؛ با عنایت به این که در قانون؛ مورد، از نادرترین حوادث و مسائل می‌باشد و دیه اغماء وجود ندارد و آن هم در اثر ضربه مغزی به وجود آمده و بنابر اعلام پزشکان احتمال برگشت به حال اوّل وجود ندارد، آیا دیه آن دیه کامله است یا هر عضوی دیه مخصوص به خود را دارد و آیا به وارث می‌رسد یا باید منتظر شد تا مصدوم صحت یابد یا فوت نماید؟

**جواب:** مستفاد از روایت وارده این است که برای هر عضوی که در انسان یکی بیشتر نیست مثل عقل و لسان و فرج؛ برای هر کدام از آنها دیه کامله گرفته می‌شود و برای هر عضوی که جفت است، مثل عینین و یدین و رِجلین و امثال آنها نیز دیه کامله واجب است و این در صورتی است که

در اعضای دیگر شکستگی و یا عیب حادث نشده باشد و از بعضی روایت استفاده می شود که یک سال منتظر می ماند و دیه اخذ شده در ملکیت شخص مصدوم باقی می ماند و در صورت فوت، دیه به ورثه او منتقل می شود.

**سؤال ۵۳۶:** اگر شخصی محکوم به پرداخت دیه باشد و قاضی حکم بر دیه نماید و لکن به جهت تشریفات قانونی پرداخت دیه مدتی طول بکشد آیا در این فرض واجب است قیمت دیه به روز انشاء حکم محاسبه شود یا روز اداء آن؟

**جواب:** در کتاب دیات بیان شده که قاتل مخیر است یکی از امور ششگانه را که معین شده، انتخاب کند. بنابراین در صورت رضایت جانی و مجنی علیه به قیمت امور ششگانه لازم است قیمت يوم الاداء محاسبه شود.

**سؤال ۵۳۷:** فرموده اید دیه خسارت نقص عضو چه کارخانه دولتی باشد یا شخصی، در صورتی که در ضمن عقد لازم با مالک کارخانه یا وکیل او شرط جبران خسارت شده باشد، به عهده صاحب کارخانه است سؤال این است که اگر در حین اشتغال و استخدام این شرط با صاحب کارخانه یا وکیل او نشده باشد و لکن طبق قانون کار و یا این که دولت صاحب کارخانه را ملزم به پرداخت دیه نقص عضو نماید، گرفتن نقص عضو برای مستخدمین یا کارگران چه حکمی دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال مطالبه دیه نقص عضو از مالک کارخانه مشروع نیست و لکن صاحب کارخانه طبق قرارداد ملزم به پرداخت دیه نقص عضو می باشد.

**سؤال ۵۳۸:** در موارد لزوم پرداخت فاضل دیه چنانچه اولیاء دم خواهان قصاص باشند و با وجود تمکن مالی از پرداخت فاضل دیه خودداری کنند و باعث تأخیر اجرای حکم قصاص شوند، بفرمائید آیا حاکم شرع می تواند ولی دم را به پرداخت فاضل دیه اجبار کند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حاکم شرع نمی تواند اولیاء دم را به پرداخت فاضل دیه اجبار نماید، زیرا پرداخت فاضل دیه در صورتی بر اولیاء دم واجب است که بخواهند قاتل را قصاص کنند.

**سؤال ۵۳۹:** در صورت عدم پرداخت فاضل دیه تبدیل قصاص به دیه چه حکمی دارد؟

**جواب:** چنانچه قاتل و اولیاء دم راضی به پرداخت دیه باشند، تبدیل قصاص به دیه اشکال ندارد.

**سؤال ۵۴۰:** چنانچه تبدیل قصاص به دیه جایز باشد، آیا رضایت یا عدم رضایت جانی در این امر تأثیری دارد؟

**جواب:** جواب این مسأله از جواب سؤال قبلی معلوم شد.

**سؤال ۵۴۱:** اگر زائر خانه خدا هنگام مراسم حج در اثر فشار جمعیت فوت کند با توجه به این که سرپرستی حجاج به عهده مدیران کاروان و زیر نظر سازمان حج می باشد، ضمان شخص فوت شده به عهده کیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال ضمان به عهده کسی نیست، بلکه دیه شخص از بیت المال پرداخت می شود.

**سؤال ۵۴۲:** در حمله های پشتیبانی هوائی که به عهده نیروی هوائی است اگر خلبان به اشتباه نیروهای اسلام (خودی) را هدف قرار بدهد، ضمان خسارتهای جانی به عهده کیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال قتل خطائی است و دیه آن به عهده عاقله است.

**سؤال ۵۴۳:** اگر مأمورین دولت در حین مأموریت مورد تهاجم قرار بگیرند چه در داخل شهر باشد و یا در خارج و کشته یا مجروح شوند، ضمان به عهده کیست؟

**جواب:** چنانچه قاتل معلوم باشد، باید قصاص شود و الا دیه به عهده دولت نیست مگر این که دولت طبق قرارداد مأمورین خود را بیمه کرده باشد.

**سؤال ۵۴۴:** شهرداری هر شهر نوعاً در داخل شهر برای مصالح عمومی چاه می کند اگر کسی در او سقوط کند و بمیرد، ضمان دیه به عهده کیست؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجمله بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است و لکن ظاهر آن است که اگر چاه دارای علائم و حفاظ باشد، کسی ضامن نیست، زیرا حفر چاه برای مصلحت مسلمین و به قصد احسان جایز می باشد و لکن احتیاط این است که در اینگونه موارد از حاکم شرع جامع الشرائط، استیذان به عمل آید.

بلی مقتضای عده‌ای از روایات معتبره این است که اگر کسی در طریق مسلمین چاه حفر کند و کسی در او سقوط نماید و بمیرد یا مجروح شود، ضمان به عهده او است.

**سؤال ۵۴۵:** اگر در بازی بوکس یکی از دو طرف تلف شود، آیا ضمان دیه آن به عهده بوکس زننده است یا دیه به عهده کسی نیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال قتل شبیه به عمد است و دیه به عهده بوکسزن است.

**سؤال ۵۴۶:** اطفالی که بدون توجه به مقررات عبور از خیابان بدون اجازه اولیای خود از منزل خارج می‌شوند اگر در خیابان با اتومبیل تصادف کنند، و این امر موجب فوت آنان شود، ضمان دیه به عهده کیست؟

**جواب:** در فرض سؤال چنانچه قتل شبیه به عمد باشد، دیه به عهده راننده است و در صورت خطاء محض، دیه به عهده عاقله است و بدون اجازه خارج شدن موجب سقوط دیه نمی‌شود.

**سؤال ۵۴۷:** اگر چند نفر دوچرخه سوار در حال مسابقه یکی از آنان به طور ناخود آگاه جلوی دیگری بپیچد و طرف مقابل به اثر عدم توان و کنترل وسیله به زمین بخورد و این امر منجر به نقص عضو شود، دیه آن به عهده کیست؟

**جواب:** در فرض سؤال دیه به عهده کسی است که موجب نقص عضو

**سؤال ۵۴۸:** شخصی مبتلا به مرض مسری مقاربتی است و می‌داند که در صورت نزدیکی با زوجه، او را نیز مبتلا به مرض خواهد کرد اگر به جهت مقاربت، زوجه مریض شود و فوت کند و دکتر متخصص و موثق تشخیص بدهد که علت مرگ زن سرایت همان مرض به جهت مقاربت بوده، آیا در این فرض دیه بر زوج واجب می‌شود یا نه؟

**جواب:** در صورتی که ثابت شود علت مرگ سرایت مرض بوده، دیه به عهده زوج است.

**سؤال ۵۴۹:** در شبیه خوانی که شخصی به عنوان حضرت ابوالفضل (علیه السلام) و شخصی دیگر به عنوان شمر در تعزیه خوانی شرکت می‌کنند، اگر شمشیر یکی از آنان خطاء وارد بدن یکی از تماشاگران شود و او را مجروح یا بکشد، ضمان دیه آن به عهده کیست؟

**جواب:** در فرض سؤال جرح و قتل خطائی است و دیه بر عاقله جانی می‌باشد.

**سؤال ۵۵۰:** فرموده‌اید جدا کردن سر میت صد دینار دیه دارد و این دیه باید در وجوه بز برای میت صرف شود، سؤال ما این است که آیا واجب است جانی دیه را به ورثه میت بدهد تا آنها برای میت صرف نمایند یا می‌تواند دیه جنایت را مثلاً به حاکم شرع بپردازد تا او در وجوه بز برای میت صرف کند؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر ورثه مورد اطمینان جانی باشد، می‌تواند

دیه را به آنها بدهد و الا به مجتهد جامع الشرائط پرداخت شود تا او دیه را در وجوه بر صرف نماید.

**سوال ۵۵۱:** اگر شخصی عمداً با ضرب چاقو و ... صدمه‌ای به کسی وارد کند و به طحال و یا سایر امعاء و احشاء او صدمه وارد شود، که طبق نظریه پزشک قانونی در داخل نقص عضو پیدا شود، آیا بیش از ثلث دیه مقدره که دیه زخم جائفه است، دیه دیگری دارد یا نه؟

**جواب:** اعضای داخلی دیه مقدره ندارد و جانی باید علاوه بر دیه جائفه، ارش و حکومت بدهد.

**سوال ۵۵۲:** اگر فردی در کشور بیگانه مفقود الأثر شود و کسی هم به قتل وی متهم نگردد و اولیاء او هم از آن کشور درخواست غرامت نمایند، آیا ضمان او به عهده کشور بیگانه است یا باید از بیت المال پرداخت شود؟

**جواب:** در فرض سوال که استناد موت به شخص یا به گروهی داده نشده، دولت بیگانه ضامن دیه نمی‌باشد.

**سوال ۵۵۳:** اگر بیماری به دلیل نبودن پزشک متخصص برای معالجه به کشور دیگر برود و در اثر سهل انگاری پزشک هنگام عمل بمیرد و اولیای او نتوانند در آن کشور علیه پزشک معالج اقامه دعوی کنند، آیا کشور محل سکونت و متبوع متوفی ضامن اقامه دعوی بر علیه پزشک معالج و احیای حقوق اولیای دم می‌باشد؟

**جواب:** در مفروض سنوال اقامه دعوی بر علیه پزشک معالج بر دولت متبوع لازم نیست، بنابراین بر دولت متبوع ضمان و غرامتی نمی باشد و لکن اگر دولت متبوع بخواهد به عنوان اعانه بر علیه پزشک اقامه دعوی نماید، اشکال ندارد.

**سؤال ۵۵۴:** چنانچه وطنی از دُبر زوجه موجب جراحت گردد، و زن به این عمل راضی نباشد، آیا دیه بر زوج تعلق می گیرد یا نه؟

**جواب:** در فرض سنوال جراحت موجب ارش و حکومت است.

**سؤال ۵۵۵:** چهار نفر در مجلسی شراب می خورند و بعد از مستی به جان هم می افتند و یکدیگر را زیر ضربات چاقو قرار می دهند و در نتیجه دو نفر از آنان کشته می شود و دو نفر دیگر مجروح می گردند در این فرض دیه مقتولین به عهده کدامیک از آنان است؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجملة بین فقهاء مورد بحث و خلاف است و مستفاد از روایت وارده، این است که دیه مقتولین به عهده مجروحین است و لکن دیه جراحت وارده بر مجروحین از اصل دیه کسر می شود و بر مجروحین حد شرب خمر که عبارت از هشتاد تازیانه است جاری می گردد و این مسأله را نیز صاحب جواهر رحمته الله متعرض شده اند.

**سؤال ۵۵۶:** اگر شخصی به قصد کشتن کسی چند ضربه چاقو به او بزند و ببیند که شخص نمرده است و با طناب یا چیز دیگر او را خفه کند آیا در این فرض غیر از قصاص دیه نیز بر قاتل واجب است یا نه؟

**جواب:** علی الظاهر در فرض سنّال به علاوه از قصاص باید قاتل دیه جرح را که بر بدن قاتل وارد کرده پرداخت نماید.

**سؤال ۵۵۷:** اگر مقتول غیر از امام علیه السلام وارث دیگر نداشته باشد، آیا در این فرض امام علیه السلام می تواند قاتل را عفو نماید یا نه؟

**جواب:** در فرض سنّال امام علیه السلام قاتل مسلم را قصاص می کند و با اینکه از او دیه می گیرد و در صورت اخذ دیه، دیه اخذ شده جزء بیت المال قرار می گیرد.

**سؤال ۵۵۸:** نظر به این که در فقه اسلامی برای جراحات خارصه و دامیه و غیره دیه معینی در نظر گرفته شده و حدوث جراحات مذکور با اختلاف و اندازه های متفاوتی مواجه است، مثلاً زخم خارصه یک بار به طول بیست سانتی متر و یک بار به طول یک سانتی متر ایجاد می شود و از نظر شرع دیه هر دو مورد مذکور معین است و تفاوتی ندارد. و لکن از نظر عقلی به نظر می رسد تعیین یک دیه برای هر دو مورد به اندازه هم خارج از عدالت باشد، وظیفه چیست؟

**جواب:** احکام شرعیّه اعم از عبادی و یا غیر عبادی نوعاً تعبدی است و عقل قاصر ما قدرت درک مصالح شرعی را ندارد؛ لذا بر مکلفین لازم است آنچه از ناحیه شارع مقدّس رسیده به آن عمل نمایند و عمل به آن خلاف عدالت نیست.

**سؤال ۵۵۹:** مردی زنی را در یکی از ماههای حرام به قتل رسانده است

و با توجه به این که وقوع قتل در زمان مذکور موجب اضافه شدن ثلث دیه می‌شود، اگر اولیاء دم قصاص جانی را بخواهند، آیا باید نصف دیه یک مرد در ماه حرام را به او بپردازد یا نصف دیه یک مرد در غیر ماه حرام کافی است؟

**جواب:** در صورت قصاص، پرداخت نصف دیه یک مرد در غیر ماه حرام کافی است.

**سؤال ۵۶۰:** چنانچه فرد محکوم به پرداخت دیه، فوت کند و ورثه او قادر به پرداخت دیه نباشند، آیا می‌شود آن را از بیت المال پرداخت کرد یا نه؟

**جواب:** اگر از قاتل متوفی ما ترک نمانده باشد، در صورت تمکن ورثه باید (الأقرب فالأقرب) دیه را از مال خودشان بدهند و در صورت عدم تمکن، به موجب روایت وارده «لا یطلّ دم امرء مسلم» حاکم شرع دیه را از بیت المال پرداخت می‌کند.

بلی در صورتی که قتل خطائی باشد، دیه به عهده عاقله قاتل است.

**سؤال ۵۶۱:** در صورت استتکاف عاقله از پرداخت دیه آیا عاقله را می‌توان حبس کرد یا نه؟ و آیا دیه دین است یا مجازات و آیا می‌توان عاقله را به عنوان متهم دستگیر نمود و قرار برای او صادر کرد تا از فرار او جلوگیری شود؟

**جواب:** در صورتی که عاقله متمکن از پرداخت دیه باشد، و استتکاف نماید، و اخذ دیه متوقف بر حبس او باشد، حبس اشکال ندارد و صدور

قرار بر عاقله برای جلوگیری از فرار او مانعی ندارد.

**سؤال ۵۶۲:** اگر دو نفر کشتی گیر در حال کشتی پای یکی از آنان به پای دیگری پیچد و طرف مقابل به زمین بخورد و خسارت ببیند، ضمان آن به عهده کیست؟

**جواب:** دیه خسارت وارده به عهده کسی است که طرف مقابل را به زمین زده است.

**سؤال ۵۶۳:** اگر در داخل زمینی که دارای دیوارکشی است، و جزء معابر عمومی نیست چاهی حفر کنند و شب یا روز کسی در آن بیفتد و بمیرد، ضمان دیه آن به عهده کیست و آیا زمین بدون دیواری که معبر نیست، نیز همین حکم را دارد یا نه؟

**جواب:** در هر دو فرض مذکور، چنانچه ملک شخصی باشد، صاحب ملک ضامن نیست.

**سؤال ۵۶۴:** اگر زن برای شیردادن بچه‌ای اجیر شود و هنگام شیردادن خوابش ببرد به طوری که کودک زیر سینه او خفه شود آیا ضامن دیه کودک می‌شود اگر ضامن باشد و لکن تمکن مالی نداشته باشد ضمان به عهده کیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال مقتضای روایت وارده دیه بر عاقله زن است و عاقله اقوام پدری شخص می‌باشد مثل پدر، برادر، همو و عموزاده ها و چنانچه عاقله از پرداخت دیه عاجز باشند بر خود زن واجب است دیه را

بپردازد و اگر زن مال نداشته باشد حاکم شرع دیه را از بیت المال پرداخت می‌کند.

**سؤال ۵۶۵:** در وجوب دیه سقط جنین صورت عمد و خطاء محض فرق دارد یا نه؟

**جواب:** دیه سقط جنین در صورت عمد و شبه عمد، به عهده جانی است و چنانچه سقط خطاء انجام بگیرد، دیه آن به عهده عاقله جانی است.

**سؤال ۵۶۶:** اگر شخصی به زن حامله کافره حربی ضربه بزند و جنین بعد از اسلام زن سقط شود و لکن موجب سقط همان ضربه در حال کفر باشد، آیا در این فرض دیه بر سقط واجب است یا نه؟

**جواب:** فرع مذکور بین فقهای رحمتهما فی الجملة مورد بحث و خلاف است و لکن به نظر حقیر دیه ثابت نیست.

**سؤال ۵۶۷:** به نظر حضرتعالی جنایت خطائی بر میت موجب دیه است یا نه و در صورت ثبوت دیه، دیه به عهده کیست؟

**جواب:** جنایت خطائی بر میت موجب دیه است و به نظر حقیر دیه آن به عهده عاقله جانی می‌باشد.

**سؤال ۵۶۸:** اگر در حال احتضار مقداری از اجزاء بدن مسلمان را جدا کنند و به شخص زنده پیوند نمایند، چه حکمی دارد و آیا جدا کننده باید دیه بدهد یا نه و در صورت تعلّق دیه، فرق بین اجزاء می‌باشد یا خیر؟

**جواب:** جدا کردن اجزاء مسلمان چه در حال احتضار باشد و یا بعد از فوت جایز نیست و جدا کننده باید دیه بدهد و در صورت تعلّق دیه، فرق بین اجزاء نمی‌باشد و دیه اجزاء بدن انسان در کتاب «دیات» مفصّلاً بیان شده است (و لکن) اگر حفظ جان مسلمان متوقّف به قطع اجزاء مرده مسلمان باشد و بدن غیر مسلمان هم ممکن نباشد، در این فرض جدا نمودن عضو اشکال ندارد.

**سؤال ۵۶۹:** اگر اطباء بتوانند منی مرد (اسپرم) را با منی زن (اؤول) در آزمایشگاه در لوله آزمایش قرار داده و رشد بدهند آیا نطفه رشد یافته را می‌توان از بین برد یا باید آن را تا رشد کامل محافظت و نگهداری نمود؟

**جواب:** تحقیق موضوع مذکور معلوم نیست و بر فرض تحقیق در صورتی که نطفه رشد یافته مبدأ نشو آدمی شود از بین بردن آن جایز نیست و باید تا رشد کامل از آن محافظت نمود.

**سؤال ۵۷۰:** آیا فرق بین دور افکندن نطفه رشد یافته در لوله آزمایش قبل از ولوج روح و بعد از آن دارد یا نه؟

**جواب:** احکامی که در اسقاط نطفه مستقرّه در رحم مادر تا مراحل رشد کامل بیان شده در فرض مذکور هم جاری می‌شود.

**سؤال ۵۷۱:** اگر شخصی در اثر تصادف و یا غیر ذلک آسیب مغزی ببیند به نحوی که درک و شعور و شنوائی و بینائی و حسّ خود را از دست بدهد ولی ضربان قلب او در حال حرکت باشد، آیا چنین شخص از نظر

احکام اسلام حکم زنده را دارد یا نه و اگر کسی در این حال او را بکشد دیه و قصاص مترتب می‌شود یا خیر؟

جواب: مادامی که زهاق روح محقق نشده، حکم زنده را دارد و تمام احکام شخص زنده بر او مترتب است، بنابراین دیه و قصاص در حق قاتل جاری می‌شود.

سؤال ۵۷۲: آیا قطع رأس میت مسلمان دیه دارد یا نه؟ و در فرض دیه مقدار و مصرف آن را بیان فرمائید؟

جواب: دیه قطع رأس میت صد دینار است که عشر دیه حی می‌باشد و این دیه به ورثه میت نمی‌رسد، بلکه باید در وجوه خیر برای میت صرف شود.

سؤال ۵۷۳: در مواردی که قاتل باید دیه پرداخت نماید آیا تعیین دیه از اقسام سه که در کتاب دیات ذکر شده، با جانی است یا با ولی مقتول؟

جواب: در فرض مرقوم تعیین دیه شرعاً با جانی است نه با ولی مقتول.

سؤال ۵۷۴: فرموده‌اید اگر کسی زن حامله‌ای را بکشد و بچه هم در شکم مادر بمیرد باید نصف دیه پسر و نصف دیه دختر و دیه کامله زن را پرداخت کند، سؤال این است که آیا جایز است برای روشن شدن حمل اقدام به عمل جراحی نمود تا پسر و دختر بودن جنین معلوم شود یا نه؟

جواب: در مفروض سؤال اقدام به عمل جراحی برای تشخیص جنین جایز نیست.

**سؤال ۵۷۵:** اگر زن حامله‌ای در اثر تصادف کشته شود و قابله‌ها بگویند که حمل دو قلو است، آیا در این صورت قاتل باید دیه دو پسر را بدهد یا یک پسر و یک دختر را پرداخت کند؟

**جواب:** علی الظاهر در فرض مرقوم قاتل باید دیه کامله زن و دیه یک پسر و یک دختر را پرداخت نماید.

**سؤال ۵۷۶:** اگر شخصی در غیر وقت متعارف مثلاً بعد از نصف شب کنار خانه‌اش آهن و یا چیز دیگری خالی کند که در اثر صدای مهیب آن کسی از همسایه‌ها سخته کند و بمیرد و یا زن حامله سقط نماید، آیا این عمل موجب دیه می‌شود یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر شرعاً ثابت شود که تخلیه آهن سبب سخته و سقط جنین شده است دیه به عهده عاقله مباشر تخلیه است.

**سؤال ۵۷۷:** شخصی از خیابان عبور می‌کند در حال عبور با ماشین تصادف می‌کند و در همان حال ماشین دومی نیز برخورد می‌کند و در اثر این تصادف شخص کشته می‌شود و لکن سبب مرگ معلوم نیست که تصادف اوّل است یا دومی نظر مبارک را در خصوص دیه مرقوم فرمائید؟

**جواب:** در فرض مزبور اگر هیچ طریقی برای تشخیص سبب مرگ نباشد که علت مرگ تصادف اوّل بوده یا تصادف دوم، باید دیه را هر دو راننده بالمناصفه پرداخت کنند و لکن بهتر است هر دو راننده با یکدیگر و با اولیاء مقتول مصالحه و تراضی نمایند.

**سؤال ۵۷۸:** اگر در اثر تصادف استخوان صورت شکسته شود و دادگاه دیه لازم را صادر نماید و لکن در اثر شکستگی استخوان زیبایی صورت به طور کلی آسیب ببیند، به نحوی که شخص در مجامع عمومی با خجالت حضور پیدا کند، آیا از بین رفتن زیبایی در شرع مقدس اسلام سبب آرش و دیه می‌باشد یا نه؟ لطفاً نظر مبارک را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال از بین رفتن زیبایی موجب ارش و حکومت نیست و در فقه اسلامی زیبایی به طور خاص عنوان نشده است.

**سؤال ۵۷۹:** اگر کسی به شخصی داروئی بخوراند و یا آمپول تزریق کند و در اثر آن بدن شخص زرد و یا سیاه شود، این عمل شرعاً موجب دیه می‌شود یا نه؟

**جواب:** علی الظاهر عمل مذکور موجب آرش و حکومت می‌باشد.

**سؤال ۵۸۰:** استحضار دارید اشخاصی که دندان ندارند به دندانپزشک مراجعه می‌کنند و گاهی دندان را در لثه می‌کارند اگر شخصی دندان کاشته شده کسی را قلع کند و یا بشکند، دیه دارد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال حکومت است (ما یراه الحاكم) زیرا روایات وارده در خصوص دیه دندانها منصرف از این موضوع است.

**سؤال ۵۸۱:** اگر زن برای جلوگیری از دیدن خون حیض از قرص استفاده کند تا بتواند در ماه مبارک رمضان روزه بگیرد اگر اتفاقاً خوردن قرص موجب سقط جنین شود آیا در این فرض دیه سقط لازم است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال علی الظاهر سقط موجب دیه نمی‌شود.

**سؤال ۵۸۲:** اگر راننده‌ای در اتوبان بیش از سرعت مجاز حرکت نماید و این امر منجر به واژگون شدن اتومبیل شود و مسافری کشته شوند، آیا در این فرض راننده ضامن دیه کشته شدگان می‌باشد یا خیر؟

**جواب:** علی الظاهر راننده ضامن دیه کشته شدگان می‌باشد.

**سؤال ۵۸۳:** اگر دو نفر برای شکار حیوان حلال گوشت به طرف شکار تیراندازی کنند و تصادفاً تیر به شخص عابر اصابت کند و کشته شود و معلوم نباشد که تیر کدام یک از آنها اصابت کرده، آیا در این صورت دیه به عهده کدامیک از آنان خواهد بود؟

**جواب:** در مفروض سؤال قتل خطاء محض است باید دیه مقتول را عاقله هر دوی آنها پرداخت نمایند و در صورت نداشتن عاقله و یا متمکن نبودن آنان دیه را باید هر دو بالمناصفه پرداخت نمایند.

**سؤال ۵۸۴:** اگر موتور سواری در شب که موتور سواری در اتوبان ممنوع است با اتومبیل تصادف کند و کشته شود و قانون او را تبرئه نماید، آیا در این فرض دیه به عهده قاتل است یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال اگر امکان کنترل برای راننده اتومبیل باشد، حکم عمد را دارد و الا قتل شبه عمد است و دیه به عهده قاتل می‌باشد.

**سؤال ۵۸۵:** اگر کسی اسب مورد علاقه شخصی را بکشد و یا ساختمان کسی را آتش بزنند و صاحب آنها به مجرد دیدن این واقعه سگته

کند و بمیرد و پزشک متخصص و موثق علت مرگ را از بین رفتن آنها بداند، آیا دیه به عهده سبب خواهد بود یا نه؟

**جواب:** در فرض سوال اگر یقیناً بدانیم که عمل شخص سبب مرگ شده، دیه بر عاقله او است، مگر این که شخص متوجه شود که اگر عمل مذکور انجام بگیرد، صاحب مال سخته خواهد نمود در این فرض دیه به عهده خود او است.

**سؤال ۵۸۶:** اگر زن حامله‌ای عمداً بدن خود را به برق بزند و یا به وسیله بنزین و یا با چیز دیگر آتش را خود را آتش بزند، و بچه در رحم زن کشته شود، دیه دارد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سوال چنانچه زن عمداً و با اختیار خود در حالی که مشاعر او سالم است، خود را آتش بزند و یا به وسیله دیگر دست به خودکشی بزند، دیه جنین به عهده خود زن است.

**سؤال ۵۸۷:** نوجوانی غیر بالغ به دو سیم شبکه برق رسانی چیزی پرت کرده که بر اثر اتصال سیم برق پاره شده و عابر پیاده را دچار برق گرفتگی نموده و فوت کرده است؛ ضمان خسارت و دیه متوفی به عهده کیست؟

**جواب:** در مفروض سوال قتل خطائی است و دیه به عهده عاقله نوجوان است و خسارت مالی که به سبب پرتاب چیزی وارد شده، به عهده نوجوان است.

**سؤال ۵۸۸:** در مواردی نظیر شکستگی ستون فقرات که دیه کامله دارد،

طبق فتوای فقهاء اگر این شکستگی به گونه‌ای معالجه شود که اثری از جنایت باقی نماند، جانی باید یکصد دینار بپردازد، در اینگونه موارد فعلیت درمان و اصلاح ملاک است یا قابلیت آن.

(به این معنی) که اگر فعلیت ملاک باشد، از ابتداء دیه کامله به عهده جانی قرار می‌گیرد و جانی یا موظف به پرداخت تمام دیه می‌باشد که پس از اصلاح و خوب شدن (۹۰۰) دینار به او پس داده می‌شود و یا منتظر می‌ماند که پس از معالجه دیه مقرره (۱۰۰ دینار) را بپردازد (اگرچه ذمه‌اش به کلّ دیه مشغول است).

(ولی) اگر قابلیت درمان ملاک باشد، از همان ابتداء، ذمه جانی به یکصد دینار مشغول می‌شود.

جواب: قول معروف بین فقهاء رضی الله عنه در خصوص دیه در فرع مذکور همان است که مرقوم فرموده‌اید ولی راجع به فعلیت و قابلیت درمان که سؤال فرموده‌اید، حقیر از روایات وارده در فرع مزبور فعلیت را استفاده می‌نمایم.

سؤال ۵۸۹: چنانچه شخص مقتولی از پیروان فرقه ضالّه بهائیت باشد، بفرمائید دیه دارد یا خیر؟ در صورت مثبت بودن، دیه آن چقدر است؟

جواب: دیه ندارد؛ ثبوت دیه شرعاً در قتل کافر ذمی است مثل یهودی و نصرانی و مجوسی و در غیر قتل اهل ذمه از اقسام کفار دیه نیست و تفصیل مسأله را در کتاب دیات متعرض شده و به ملاک مسأله نیز اشاره نموده‌ایم.

**سؤال ۵۹۰:** با توجه به این که طبق فتوای مشهور فقهاء دیه اهل کتاب - کافر ذمی - هشتصد درهم است آیا اقلیت زرتشتی نیز مشمول این حکم خواهند بود؟

**جواب:** مسأله مفروضه ذات اقوال است و لکن مشهور بین فقهاء علیه السلام این است که دیه ذمی مثل یهودی و نصاری و مجوسی هشتصد درهم است علاوه بر این که به این مقدار ادعای اجماع شده است معتبره «ابن مسکان» و صحیح «لیث مرادی» و موثق «سماعة» نیز بر آن دلالت دارند و مختار ما هم همین است و اقلیتهای مذهبی دیگر مانند زرتشتی مشمول این حکم نمی شوند، زیرا روایات مزبوره متضمن این سه طایفه (یهود و نصاری و مجوسی) می باشد و ظاهراً فرقه زرتشتی غیر فرقه مجوس است.

(و تحقیق الکلام) فی البحث عن زردشت يحتاج الى المراجعة الى مظان ما يبحث عن هذه الطائفة بصورة مفصلة.

(و يظهر) من قول بعض المؤرخين انَّ (زرتشت) كان موخداً و يستفاد ذلك من كتبه (وستاوزند) و غيرها و لكن لا يثبت نبوته و البحث ذلك لا يسمه المجال.

**سؤال ۵۹۱:** همانطوری که استحضار دارید، درباره دیه انگستان دو قول وجود دارد:

۱- تساوی انگستان از نظر دیه.

براساس این قول که میان قدماء و متأخرین شهرت یافته و روایات چندی بر آن دلالت دارند، به هر یک از انگستان عشر دیه کامل تعلق می گیرد.

## ۲- تفاوت انگشت ابهام از نظر دیه با سایر انگشتان.

اصحاب این قول گرچه به سه دسته تقسیم می‌شوند و هر کدام در تعیین دیه ابهام و سایر انگشتان نظری را برگزیده‌اند، ولی همگی بر متفاوت بودن دیه ابهام با غیر آن اتفاق نظر دارند.

(صاحبان) این قول را برخی از قدماء مثل «ابی صلاح حلبی» در کافی و «ابن زهره» در «غنیه» و صاحب «اصباح الشیعة» تشکیل می‌دهند.

معتبره ظریف با یکی از نظرات سه گانه فوق هماهنگ می‌باشد و «شیخ» در «مبسوط» از آن به روایت اکثر اصحاب یاد می‌کند و در «خلاف» بر مفاد آن ادعای اجماع می‌نماید.

مرحوم «خوئی رحمته الله» همین روایت را برمی‌گزیند و وجه ترجیح آن را بر سایر روایات مخالفت آن با عامه معرفی می‌کند با عنایت به این که در عصر حاضر که مشاغل متحول و دگرگون شده است، اشخاصی که دچار آسیب دیدگی در ناحیه انگشتان شده‌اند و دارای مشاغلی چون جراحی و خطاطی و... هستند، اظهار می‌دارند صدمه وارده به شغل آنها آسیب جدی رسانده است بفرمائید آیا میتوان گفت تفاوت مطرح در معتبره «ظریف» میان ابهام و سایر انگشتان به خاطر تفاوت در میزان کارائی آنهاست؟

**جواب:** مستفاد از نصوص مستفیضة و مشهور بین اصحاب قدیماً و حدیثاً این است که دیه یک انگشت عشر دیه انسان است و تفاوت بین انگشتان نیست و مقتضای اصل هم همین است و اجماع نیز بر آن قائم است بنابراین از نظر دیه فرقی بین انگشت ابهام و سایر انگشت‌های دست

نیست و کارائی بعضی از انگشتان دست نسبت به بعضی دیگر موجب تفاوت دیه نمی‌شود و لکن در مسأله اقوال دیگری نیز وجود دارد و صاحب جواهر<sup>(رحمته الله)</sup> در فرع مذکور مستدلاً بحث نموده‌اند و بعضی از اعلام معتبره ظریف را ملاک فتوای خود در دیه ابهام قرار داده‌اند و لکن در معتبره ظریف اشاره‌ای به کارائی انگشت ابهام نشده است.

**سؤال ۵۹۲:** با توجه به این که دیه زن در جایی که بیش از ثلث کل دیه باشد، به نصف تقلیل می‌یابد؛ بفرمائید:

اگر مقدار آرش، بیش از ثلث کل دیه باشد، آیا به نصف تقلیل می‌یابد؟ (مثلاً در جایی که کل دیه ۵ میلیون تومان است، آرش ۲ میلیون تومان برآورد شده است).

**جواب:** در مواردی که حاکم شرع، حکم بر اخذ آرش نمود، اگرچه آرش از ثلث دیه مقدّر بیشتر هم باشد، به نصف تقلیل نمی‌یابد.

**سؤال ۵۹۳:** شخصی در مجامع عمومی کشته شده و از هیچ طبقه وارث ندارد و قاتل نیز معلوم نیست، آیا در این فرض دیه از بیت المال پرداخت می‌شود؟

**جواب:** در فرض مرقوم چنانچه وارث در بین نباشد دیه ندارد.

**سؤال ۵۹۴:** آیا اعضای داخلی بدن دارای دیه مقرر و معین هستند یا آرش دارند؟

**جواب:** مقتضای روایات وارده از معصومین<sup>(علیهم السلام)</sup> این است که اعضای

داخلی دیه مقرر ندارند و جراحات وارده بر اعضای داخلی موجب ارش و حکومت است.

سؤال ۵۹۵: با توجه به معرفی مختصر آناتومی کبد به شرح ذیل اعمال اصلی کبد را می‌توان به موارد زیر تقسیم کرد:

۱- اعمال عروقی آن در ذخیره سازی و فیلتراسیون خون.

۲- اعمال متابولیک آن که درگیر قسمت اعظم سیستمهای متابولیک بدن است.

۳. اعمال ترشحی و دفعی آن که مسئول ساخت صفرا می‌باشد.

(تشریح فیزیولوژیک کبد)

لبوی کبد که واحد عملکردی اصلی کبد است ساختمان استوانه‌های به طول چند میلیمتر و به قطر  $\frac{1}{8}$  تا ۲ میلیمتر می‌باشد کبد انسان حاوی ۵۰۰۰ تا ۱۰۰۰۰۰ لبول مجزا است.

لبول کبدی در حول یک ورید مرکزی سازمان یافته که به درون وریدهای کبدی و از آنجا به ورید اجوف تخلیه می‌شود و نولهای کوچک پورت، درون دیواره‌ها قرار دارند خون خود را عمدتاً از خروجی وریدی لوله گوارش از طریق وریدهای پورت دریافت می‌کنند خون از این ونولها به درون قسمتهای منشعب شونده کبدی که بین صفحات کبدی قرار دارند و از آنجا به درون ورید مرکزی انتقال می‌یابد.

لطفاً بفرومائید کسب دارای دیه معین در شرح است یا ارش دارد و قسمتهای مختلف آن از نظر دیه و ارش از دیدگاه شرع چگونه می‌باشد؟

**جواب:** در شرع مقدس اسلام برای کبد دیه مقدر و معین نشده و جراحات وارده بر قسمتهای مختلف آن موجب ارش و حکومت است.

**سؤال ۵۹۶:** شخصی با مستأجره حامل خود قصد زنا نموده و زن هرچه التماس کرده نتیجه نداده، وقتی چاره زن از هر طرف قطع شد برای اینکه اطمینان طرف را جلب نماید تقاضای پول نموده تا خود را تسلیم نماید و در اولین فرصت آلت رجولیت او را بریده و به طور کلی قطع کرده آیا در این فرض زن مشمول دیه می‌باشد یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال زن باید دیه پرداخت کند، زیرا موضوع دفاع با پیشنهاد پول و حيله زن از بین رفته است، بنابراین دیه لازم است.

**سؤال ۵۹۷:** طفل شیرخواره حدود هشت ماهه جهت نگهداری در ساعاتی از روز تحویل مهد کودک می‌گردید تا تحت سرپرستی و نظارت مربیان خبره نسبت به نگهداری و تربیت و تغذیه وی اقدام گردد؛ اکنون آن طفل شیرخواره هنگام خوراندن غذا توسط مربی مهد کودک فوت نموده است و پزشک قانونی علت مرگ را ورود قطعاتی از غذا داخل نای اعلان نموده است و در اصطلاحی پزشکی آن سپیراسیون می‌باشد و از سوی دیگر اولیاء طفل متوفی از مربیان مهد کودک اعلان شکایت نموده تقاضای مجازات ایشان را نموده‌اند. لذا چگونه خواهد بود حکم دیه و تعزیر: الف- مربی. ب- کمک مربی تغذیه. ج- مدیر مهد کودک به عنوان مدیر مسئول و ناظر متخصص در امور نگهداری کودک.

**جواب:** در مفروض سؤال چنانچه مباشر تغذیه در کیفیت غذا دادن

دقت کافی را داشته و در این موضوع افراط و تفریط نکرده باشد دیه بر کسی واجب نیست و موضوع نیز از موارد تعزیر نمی باشد.

**سئوال ۵۹۸:** احتراماً به این وسیله خواهشمند است در اجرای اصل ۱۶۷ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران نظر مبارک را در خصوص سئوال ذیل اعلان فرمائید؛

دیه زن چنانچه از ثلث دیه کامل بیشتر باشد نصف خواهد شد بفرمائید این حکم در چه مواردی جاری می گردد آیا می بایست بیش از ثلث در یک فقره دیه یا ارش باشد یا اینکه هرگاه جمع ارش و دیه متعلق به جراحات و شکستگی های متعدد نیز در زن از ثلث بیشتر باشد دیه آن نصف خواهد شد و آیا در این مورد اخیر چنانچه جراحات متعدد با یک ضربه ایجاد شده باشد مانند تصادف یا با چند ضربه تفاوتی دارد یا خیر؟

**جواب:** تقلیل دیه زن در بیش از ثلث دیه به نصف در جراحات می باشد و در ارش تقلیل نیست چنانچه در جلد سوم المسائل المستحدثه، ص ۲۱۸، متعرض شده ایم. و در صورتیکه جنایات متعدد باشد دیه به نصف تقلیل نمی یابد. و در صورت اخیر که با یک ضربه جراحات متعدد شده دیه به نصف تقلیل می یابد.

**سئوال ۵۹۹:** اگر شخصی کشته شده و جنازه او مثلاً در بیابان، منزل یا باغی یافت شود و هیچیک از قاتل و مقتول شناسائی نشوند، بفرمائید آیا در این فرض دیه ای وجود دارد؟

**جواب:** مستفاد از روایات وارده این است که اگر قتیلی در زحام مثل پل و چاه و شارع عام و فلات و مجامع عمومی پیدا شود و لوث نسبت به شخص معین پیدا نشود، دیه دارد و دیه آن از بیت المال پرداخت می‌شود و اگر کشته‌ای در منزل و یا باغ خصوصی پیدا شود، حکم مجامع عام را ندارد.

**سؤال ۶۰۰:** بر فرض ثبوت، پرداخت دیه به عهده کیست و مورد مصرف آن کجاست؟

**جواب:** بطوریکه در جواب سؤال قبلی گفته شد دیه از بیت المال پرداخت می‌شود و هر موقع اولیاء مقتول معلوم شد و مطالبه نمودند، به آنها داده می‌شود.

**سؤال ۶۰۱:** کارگری که در کارخانه چه شخصی و چه دولتی به عنوان استیجار و یا استخدام مشغول کار است و در حین اشتغال به کار نقص عضو پیدا کند دیه و خسارت به عهده خود او است یا صاحب کارخانه و یا به عهده کارفرما؟

**جواب:** در مفروض سؤال دیه و خسارت به عهده خود کارگر است مگر آن که صاحب کارخانه و یا کارفرما شخصاً مباشر و یا سبب جرح و نقص عضو کارگر باشد و یا این که در موقع استیجار و استخدام در ضمن عقد لازم با مالک کارخانه و یا وکیل او شرط جبران خسارت بدنی کرده باشد در این صورت باید مطابق شرط عمل شود.

**سؤال ۶۰۲:** اگر کسی از راه دشمنی معجونى را تركيب بدهد و داخل شربت و يا چای نموده به شخصى بخوراند و با خوردن معجون اختلاف در صدای شخص ايجاد شود، آیا اين عمل موجب ضمان و ديه مى‌شود يا نه؟

**جواب:** فرع مذکور از موارد ديه نيست و لکن در صورت استمرار حاکم شرع جامع الشرائط مى‌تواند حکم بر ارش نمايد.

**سؤال ۶۰۳:** اگر شوهر مبتلا به مرض مُسرى باشد و بداند که مقاربت به زوجه موجب سرايت مرض و در نتيجه منجر به مرگ او خواهد شد، اگر با علم به اين معنى به زوجه دخول کند و در اثر سرايت مرض زن بعد از دو ماه بميرد، آیا در اين فرض ديه بر زوج واجب است يا نه؟

**جواب:** چنانچه زوجه با علم بر اينکه زوج مبتلاء به مرض بوده و تمکين داده، ديه بر زوج واجب نيست و الاّ ديه به عهده زوج است.

**سؤال ۶۰۴:** کليه دريانوردان ايران با پرداخت حق عضويت، عضو کلوب بين المللى بيمه دريانوردان بوده و در صورتى که دريانوردى دچار حادثه و يا فوت گردد، بابت غرامت مبلغى به نامبرده يا خانواده‌اش پرداخت مى‌شود. اکثر کشورها عضو اين کلوب بوده؛ بنابراین هر دريانورد در هر کجای جهان اهم از مسلمان و کافر در صورت بروز حادثه از مزايای آن استفاده مى‌کند؛ حالا سؤال اين است که اگر یک دريانورد مسلمان ايرانى دچار حادثه منجر به فوت شود، مبلغى که از طرف کلوب بين المللى دريانوردان به او تعلق مى‌گيرد، همان ديه در مفهوم شرعى خود است، يا اين که ديه و ميزان آن بايستی توسط محکمه اسلامى تعيين و توسط جاني پرداخت شود؟

**جواب:** مبلفی که از طرف کلوب بین المللی در صورت بروز حوادث به شخص متوفی و یا به خانواده او طبق ضوابط و مقررات اداره مربوطه پرداخت می‌شود، کفایت از دیه شرعی نمی‌کند. بنابراین دیه مقرر شرعاً به عهده جانی است.

**سؤال ۶۰۵:** متداول بین دولتها این است که در جنگ برای جلوگیری از نفوذ دشمن اغلب محل نظامی را مین گذاری می‌کنند و این تاکتیک مانع از نفوذ و پیشرفت دشمن می‌شود اگر فرمانده از محل مین گذاری شده آگاه باشد و عده‌ای از سربازان اسلام را جهت خنثی کردن مین به محل مین گذاری شده بفرستد و آنها از روی مینها عبور کنند و عده‌ای از آنان تلف شود، آیا فرمانده در این صورت شرعاً مسؤول است یا نه؟

**جواب:** چنانچه خنثی کردن مین به وسیله دیگر ممکن باشد، مثل عبور دادن حیوانات از محل مین گذاری شده و یا عبور دادن اشیاء سنگین و غیره در این فرض فرستادن افراد جهت خنثی کردن مین جایز نیست.

## «دیه سقط جنین»

**سؤال ۶۰۶:** اگر به تشخیص پزشک متخصصی یقیناً بدانیم که جنین پس از تولّد خواهد مرد، آیا سقط آن جایز است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اسقاط جایز نیست و دیه دارد و دیه آن بر عهده کسی است که مباشر سقط باشد و همچنین اسقاط جنین جایز نیست در صورتی که زن حامله مریضه باشد و پزشک تشخیص بدهد که سلامتی مادر در سقط جنین است.

**سؤال ۶۰۷:** اگر کسی شخصی را در حال جماع بترساند و در اثر ترس منی او به خارج از رحم ریخته شود، دیه دارد یا نه؟

**جواب:** بلی از بین بردن منی غیر در حال جماع دیه دارد و دیه آن ده دینار است و لکن این دیه مال زوج است یا زوجه، محلّ خلاف است اقرب آن است که به زوجه داده شود.

**سؤال ۶۰۸:** مقدار دیه جنایت و جراحت وارده بر جنین چقدر است؟

**جواب:** دیه در فرض مذکور به نسبت دیه خود او است که صد دینار است در صورتی که گوشت بر بدن روئیده باشد اگرچه روح در او دمیده نشود و در جراحات شجاج نیز به همین نسبت است و اگر روح در او دمیده شده باشد، دیه اش مانند سایر انسانهای زنده است.

**سؤال ۶۰۹:** زن و شوهر با هم توافق کرده‌اند که بچه دو یا سه ماهه را سقط نمایند، آیا باید دیه بدهند یا نه و در صورت تعلّق دیه به چه شخصی باید داده شود و غیر از دیه کفّاره هم دارد یا نه؟

**جواب:** کسی که مباشر سقط جنین باشد، باید دیه بدهد و دیه به وارث غیر مباشر سقط داده می‌شود و در سقط جنین قبل از ولوج روح کفّاره نیست، زیرا کفّاره مترتّب بر قتل است و در این فرض قتل صدق نمی‌کند و اما بعد از ولوج روح به نظر حقیر کفّاره قتل لازم است.

**سؤال ۶۱۰:** اگر زنی با رضایت شوهر برای سقط جنین به پزشک مراجعه کند و شخص دیگر و یا خود زن مباشر سقط شود، آیا شوهر از دیه جنین ارث می‌برد یا نه؟

**جواب:** راضی بودن شوهر اگر موجب سقط جنین شود، معاونت بر اِثم است و لکن مانع از ارث دیه نمی‌شود زیرا صرف رضایت به سقط قتل محسوب نمی‌شود تا این که شوهر از بردن ارث محروم شود.

**سؤال ۶۱۱:** مراحل دیه سقط جنین را از ابتداء انعقاد نطفه تا ولوج روح بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر سقط شده نطفه باشد دیه آن بیست مثقال شرعی طلای سکه دار است که هر مثقال آن هیجده نخود است و اگر علقه باشد یعنی خون بسته، چهل مثقال شرعی و اگر مُضْغَه باشد، یعنی پاره گوشت، شصت مثقال است.

(و اگر) استخوان شده باشد، هشتاد مثقال و اگر گوشت آورده و خلقتش تکمیل شده ولی هنوز روح در او دمیده نشده، صد مثقال است چه پسر باشد و چه دختر.

(و اگر) روح در او دمیده شده باشد، چنانچه پسر باشد دیه او هزار مثقال و اگر دختر باشد دیه او پانصد مثقال شرعی طلای سکه دار است.

(و يدلّ) علی ما ذکرناه من التفصیل فی دية الجنین الروایات الواردة عن الأئمة عليهم السلام (فراجع الوسائل، الجزء ۱۹، الباب ۱۹، من أبواب دیات الأعضاء، ح ۱، ۳، ۴ و ۸).

(ثمّ) يدلّ علی ما ذکرناه من تحديد المراتب المذكورة فی دية الجنین جملة من الروایات.

(منها) رواية ابن فضال عن الحسن بن الجهم قال: قال سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول: قال أبو جعفر عليه السلام إنّ النطفة تكون فی الرحم أربعين يوماً؛ ثمّ تصیر علقة أربعين يوماً؛ ثمّ تصیر مُضْغَة أربعين يوماً؛ فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلائقین (الحديث).

(و منها) صحیحة زُرارة عن أبی جعفر عليه السلام قال: إنّ الله عزَّ وجلَّ إذا أراد أن یخلق النطفة إلى أن قال فتفتح الرحم بابها فتصل النطفة إلى الرحم فتدّو فيه أربعين يوماً ثمّ تصیر علقة أربعين يوماً ثمّ تصیر مُضْغَة أربعين يوماً (الحديث) إلى غیر ذلك من الروایات الدالة علی تحديد المراتب المذكورة (فراجع الکافی، الجزء ۶، الباب ۶)، من أبواب کتاب العتیقة، ح ۳، ۴ و ۷).

**سؤال ۶۱۲:** اگر جنین سقط شده متعدّد باشد، دیه آن هم متعدّد خواهد

شد یا نه؟

**جواب:** بلی در فرض مذکور دیه متعدّد می‌شود و در صورتی که سقط شده یک پسر و یک دختر باشد، جانی باید دیه یک پسر و یک دختر را به وارث او بدهد (و هکذا) در مراتب مختلف جنین هر موردی که احراز تعدّد شود، دیه آن مرتبه هم متعدّد می‌شود.

**سؤال ۶۱۳:** دیه سقط جنین اگر ذمی باشد، یعنی پدر و مادر آن کافر

ذمی باشد، چقدر است؟

**جواب:** اقوی آن است که دیه سقط جنین ذمی یک دهم دیه پدر او است و دیه جنین ذمی اگر روح در آن دمیده نشده باشد، هشتاد درهم است که عُشر دیه مرد ذمی است و اگر روح در آن دمیده باشد، دیه کامله است در صورتی که پسر باشد هشتصد درهم و اگر دختر باشد، چهارصد درهم است.

**سؤال ۶۱۴:** در اسقاط جنین غیر از دیه مقدّره کفّاره هم بر مباشر سقط

واجب است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر روح در جنین دمیده نشده باشد، کفّاره بر جانی واجب نیست و اگر روح در آن دمیده شده و جانی عالم به زنده بودن جنین باشد و لو این که دو نفر شاهد عادل از اهل خبره بر زنده بودن جنین شهادت بدهند، کفّاره بر جانی واجب می‌شود.

### «تغلیظ دیه»

سؤال ۶۱۵: درباره تغلیظ دیه در اشهر حُرْم یا در حرم مکه معظمه بفرمائید: آیا تغلیظ دیه مختص قتل عمد است یا شامل قتل شبه عمد و خطای محض نیز می شود؟

جواب: مقتضای نص معتبر این است که قتل در اشهر حُرْم (رجب؛ ذیقعد؛ ذیحجه و محرم) موجب تغلیظ دیه است و فرقی بین قتل عمد و شبه عمد و خطای محض نیست.

و إلحاق حرم مکه به اشهر حُرْم بین فقهاء مورد بحث و خلاف است عده ای قائل به تغلیظ دیه و عده ای دیگر قائل به عدم تغلیظ شده اند و بعضی از فقهاء توقف دارند.

و صاحب جواهر<sup>(رحمته الله)</sup> در جلد ۴۲ صفحه ۲۶ تفصیلاً مسأله را بیان فرموده اند.

سؤال ۶۱۶: آیا حکم مذکور مختص مسلمین است یا شامل اهل کتاب نیز می گردد؟

جواب: مستفاد از عموم نص و اجماع فقهاء<sup>(رحمته الله)</sup> این است که تغلیظ دیه مختص به قتل مسلم نیست، بلکه شامل اهل کتاب نیز می باشد.

سؤال ۶۱۷: آیا جهل قاتل به حکم یا موضوع در تغلیظ دیه تأثیری دارد یا نه؟

**جواب:** علی الظاهر جهل به حکم و یا جهل به موضوع در تغلیظ دیه مؤثر نیست.

**سؤال ۶۱۸:** آیا جراحات و جانیات وارده بر بدن در اشهر حُرْم مثل قتل نفس می باشد که موجب تغلیظ دیه شود یا تغلیظ مختصّ به قتل است؟

**جواب:** مستفاد از نصّ وارد این است که تغلیظ دیه در قتل نفس است و در جراحات و جانیات وارده تغلیظ نیست.

**سؤال ۶۱۹:** اگر سبب تغلیظ دیه متعدّد باشد، مثلاً قتل در اشهر حرم و حرم مکه واقع شود، آیا تغلیظ دیه هم متعدّد می شود یا خیر؟

**جواب:** بنابر این که قتل در حرم مکه شرفها الله موجب تغلیظ دیه باشد، تعدّد سبب موجب تعدّد تغلیظ دیه می شود، ولی بعضی از فقهاء رحمهم الله تمسّکاً به اصل البرائة قائل به عدم تغلیظ شده اند و لکن حقّ مطلب همان است که بیان شد. تعدّد سبب موجب تعدّد مسبّب می شود، زیرا اصل عدم تداخل است.

**سؤال ۶۲۰:** فرموده اید قتل در اشهر حرم موجب تغلیظ دیه است. اگر ولی مقتول قاتل را قصاص کند در این فرض نیز تغلیظ می باشد یا نه؟

**جواب:** مستفاد از ظاهر نصّ این است که تغلیظ در صورتی است که ولی مقتول از قاتل دیه اخذ نماید.

**سؤال ۶۲۱:** آیا تغلیظ دیه در اشهر حرم مختصّ به قتل بالغ و عاقل است یا در قتل صغیر و مجنون نیز جاری است؟

**جواب:** از ظاهر روایت استفاده می‌شود که قتل مطلقاً در اشهر حرم موجب تغلیظ دیه است و فرقی بین صغیر و کبیر و عاقل و مجنون نیست.

**سؤال ۶۲۲:** در صورت علم اجمالی به وجود قاتل در بین افراد محدود و معین؛ بفرمائید آیا قاضی می‌تواند برای تعیین قاتل و اجرای قصاص از قرعه استفاده نماید در صورت منفی بودن پاسخ و لزوم پرداخت دیه چه کسی باید دیه راپردازد و نحوه پرداخت آن چگونه خواهد بود؟

**جواب:** در مفروض سؤال قاضی نمی‌تواند قاتل را با قرعه تعیین کند و حکم بر اجرای قصاص نماید و چنانچه لوث در بین نباشد و ولی دم از مدّعی علیه مطالبه قسم کند، باید او قسم بخورد و در صورت حلف، دعوی ساقط می‌شود و اگر مدّعی علیه از خوردن قسم امتناع ورزد، ولی دم برای اثبات دعوی باید قسم بخورد و لکن در صورت حلف نمی‌تواند قصاص کند، بلکه می‌تواند از آنها دیه بگیرد و در نحوه پرداخت دیه دو احتمال ذکر شده:

۱- تعیین با قرعه.

۲- توزیع.

و لکن به نظر ما دیه باید بین مدّعی علیهم توزیع شود.

## «خسارت زاید بر دیه»

سؤال ۶۲۳: آیا دیه همان خسارت است یا جانی باید علاوه بر دیه، خسارتهای وارد آمده به مجنی علیه و کلیه هزینه های درمان را بپردازد؟

جواب: دیه عبارت است از مالی که شارع مقدّس آن را در مقابل جنایت مقرر نموده نفساً کان او طرفاً و در کتب فقهیه ای که در دسترس حقیر است، تعرضی از فقهاء رحمهم الله بر این که جعل دیه به عنوان خسارت است یا مجازات؛ مطلبی به نظر نرسیده.

و علی کلّ حال مخارج و هزینه درمان چه به مقدار دیه مقدّره باشد یا بیشتر، از آن به عهده مجنی علیه است نه بر جانی و راهی برای جبران خسارت زائد بر مقدار دیه وجود ندارد، مگر این که جانی با رضایت خود مخارج و هزینه درمان را متحمّل شود.

سؤال ۶۲۴: جانی که مقدار دیه از خسارت بیشتر، مساوی یا کمتر باشد، چه حکمی دارد؟

جواب: از جواب سؤال قبلی معلوم شد که جانی بیشتر از اداء دیه وظیفه دیگری ندارد.

سؤال ۶۲۵: اگر در موارد فوق جواب منفی است، آیا حکومت می تواند برای جبران خسارتهای زائد بر دیه، قانونی وضع کند که جانی را ملزم به

پرداخت آن نماید؟

**جواب:** در مواردی که دیه مقرّره از ناحیه شارع مقدّس وارد شده، حکومت اسلامی نمی‌تواند جهت جبران خسارت زائد بر دیه قانونی وضع کند و جانی را به پرداخت آن ملزم نماید.

آقایان علماء باید توجّه داشته باشند که در زمان نبی اکرم ﷺ و ائمه هدی علیهم‌السلام جنایات و جراحات واقع می‌شد که موجب فلج شدن اشخاص می‌گردید و در اثر جنایت وارده مجنی علیه مدتی از کار و زندگی می‌بماند و لکن ثابت نشده که شارع مقدّس جانی را به بیشتر از دیه الزام نماید و از جانی خسارت دیگری بگیرد.

**سؤال ۶۲۶:** آیا بین انواع خسارتها مثل خسارت هزینه درمان یا از کارافتادگی (مانند فلج شدن دائمی دست خطاط) تفاوتی وجود دارد یا خیر؟

**جواب:** از جواب سؤال قبلی معلوم شد که تفاوتی بین انواع خسارات و هزینه‌های درمان و فلج عضو و یا از کارافتادگی نمی‌باشد.

**سؤال ۶۲۷:** در مواردی که مجرم باید کشته شود و از طرف شارع مقدّس نیز شیوه خاصی برای مجازات معین نشده آیا لازم است حکومت، به گونه‌ای حکم را اجراء نماید که حداقل درد را برای محکوم دربرداشته باشد؟

**جواب:** در مفروض سؤال لازم نیست حکومت اسلامی شیوه‌ای را انتخاب کند که مجرم حداقل درد را احساس نماید و لکن اتخاذ اقل عقوبت اولی است.

## «ردّ زیادی دیه»

**سؤال ۶۲۸:** اگر مردی دو زن یا بیشتر را کشته باشد و اولیاء آنان خواهان قصاص باشند، بفرمائید آیا اولیاء خواهان قصاص باید چیزی به عنوان فاضل دیه پردازند یا خیر؟

**جواب:** اگر اولیاء مقتولین همه خواهان قصاص باشند، پرداخت دیه لازم نیست.

**سؤال ۶۲۹:** در صورت لزوم پرداخت آیا باید هر یک از اولیاء خواهان قصاص مستقلاً و جداگانه نصف دیه یک مرد را بدهند یا اینکه نصف دیه یک مرد به نسبت اولیاء خواهان قصاص تقسیم می‌شود) مثلاً اگر مردی دو زن را کشته است و اولیاء هر دو خواهان قصاص هستند، آیا باید هر یک از اولیاء نصف دیه یک مرد را بدهند یا یک چهارم دیه یک مرد؟

**جواب:** اگر همه اولیاء مقتولین خواهان قصاص باشند، دیه ندارد تا تقسیم شود. چنانکه در جواب سؤال قبلی گفته شد و اگر یکی از اولیاء خواهان قصاص باشد، لازم است نصف دیه را به قاتل بپردازد.

**سؤال ۶۳۰:** اگر یک مرد، دو مرد و یا بیشتر از دو مرد را بکشد، حکم شرعی را نسبت به قصاص بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر اولیاء مقتولین همه خواهان قصاص باشند، قاتل کشته

می‌شود و اولیاء دم نمی‌توانند از قاتل مطالبه دیه نمایند مگر این که قاتل راضی به دیه باشد.

**سؤال ۶۳۱:** اگر یک مرد و یک زن، یک مرد را عمداً به قتل برسانند حکم مسأله را نسبت به قصاص و دیه بیان فرمائید؟

**جواب:** ولی مقتول می‌تواند هر دو قاتل را قصاص کند و در این فرض باید نصف دیه یک مرد را به اولیاء مرد بدهد و نیز می‌تواند فقط زن را قصاص کند و در این صورت نصف دیه را از قاتل مرد مطالبه نماید و در فرع مذکور نیز می‌تواند فقط مرد را قصاص کند و در این فرض باید زن نصف دیه را به اولیاء مقتص من بدهد.

**سؤال ۶۳۲:** اگر دو یا سه زن، یک مرد را بکشد، حکم قصاص و دیه را بیان فرمائید؟

**جواب:** اگر دو زن، یک مرد را کشته باشند ولی مقتول می‌تواند بدون ردّ دیه هر دو زن را قصاص کند و چنانچه سه زن، یک مرد را کشته باشند، ولی مقتول بخواهد هر سه زن را قصاص کند، باید دیه یک زن را قبل از قصاص به هر سه زن بالسویه تقسیم کند و اگر بخواهد دو زن را قصاص کند، زن سوم باید ثلث دیه یک مرد را به اولیاء دو زن بپردازد.

**سؤال ۶۳۳:** چنانچه مقتول ورثه صغیر داشته باشد، بفرمائید، آیا همواره اخذ دیه از سوی اولیاء صغار اصلح به حال صغار است یا اینکه حسب مورد می‌توان جانی را عفو و یا از وی مطالبه قصاص نمود؟

**جواب:** جواز قصاص از قاتل برای پدر و جد پدری بین فقهاء علیهم السلام مورد بحث و خلاف است و صاحب جواهر رحمته الله نیز این فرع را عنوان فرموده‌اند و لکن به نظر حقیر جواز قصاص بعید است زیرا ولایت پدر و جد پدری نسبت به قصاص ثابت نیست ولی در صورت مصلحت می‌توانند اخذ دیه و یا مصالحه بر آن نمایند.

**سؤال ۶۳۴:** آیا محدوده اختیارات ولی یا قیم در این خصوص تفاوتی دارد یا نه؟

**جواب:** اختیارات قیم با ولی شرعی نسبت به قصاص تفاوت دارد و لکن در صورت مصلحت ملزمه، قیم نیز می‌تواند از قاتل دیه بگیرد و یا مصالحه به دیه نماید.

## «قصاص»

سؤال ۶۳۵: آیا می‌توان تخفیف جرم محکومین به اعدام را موکول به اهداء عضوی برای نجات مسلمانی دانست؟

جواب: اگر اعدام شخص محکوم واجب باشد، اهداء عضو از آن برای نجات مسلمانی موجب انصراف حاکم شرع از اعدام کردن او نمی‌باشد.

(و اگر) موردی است که اعدامش جایز است مثلاً مرتکب زنا شده و زنا با اقرار خودش ثابت شده، در این فرض اهداء عضو از محکوم برای نجات مسلمان با ملاحظه این که خود محکوم با رضایت خویش اهداء نماید، اشکالی ندارد.

(و لکن) پیشنهاد حاکم شرع به این که ترا عفو می‌کنم به شرط این که یکی از کلیه هایت را بدهی مثلاً، این پیشنهاد با شرع مقدس اسلام موافق نیست، زیرا مستفاد از بطون فقه جواز عفو است بلاعوض نه عفو است مشروطاً.

سؤال ۶۳۶: شخصی کسی را به قتل رسانیده ولی مقتول به قاتل می‌گوید اگر یکی از کلیه هایت را به من بدهی ترا قصاص نمی‌کنم، اولاً بفرمایند ولی مقتول می‌تواند چنین تقاضائی را نماید و ثانیاً اگر این تراضی صحیح باشد، دادن کلیه برای قاتل جایز است یا خیر؟

**جواب:** در فرض سنوال اینگونه تراضی و تصالح اشکال ندارد و دادن کلیه برای قاتل جایز است.

**سنوال ۶۳۷:** بیماری که کلیه خود را بی جهت از دست داده، حق قصاص از پزشک را دارد یا خیر؟

**جواب:** حق قصاص ندارد، پزشک باید ارش بدهد زیرا هر چیزی که دبه برایش از طرف شارع نرسیده، در آن حکم به ارش یا حکومت می شود و معنای ارش و حکومت یک چیز است، چنانچه در کتاب دیات متعرض شده ایم.

**سنوال ۶۳۸:** اگر شخصی عضو کسی را غدواناً قطع کند و مجنی علیه عضو قطع شده خود را پیوند کند آیا بعد از پیوند مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال مجنی علیه می تواند جانی را قصاص نماید.

**سنوال ۶۳۹:** اگر کسی عضو شخصی را عمدتاً قطع نماید و جانی را قصاص کنند و بعد از قصاص جانی عضو قطع شده خود را پیوند نماید، آیا در این فرض مجنی علیه دوباره می تواند جانی را قصاص کند یا خیر؟

**جواب:** در فرض سنوال دوباره قصاص کردن از جانی جایز است و در خصوص این فرع روایتی نیز از اهل البیت (علیهم السلام) وارد شده که قبلاً در جواب مسائل پزشکی نقل نموده ایم.

**سنوال ۶۴۰:** آیا جایز است کسی به بدن شخص دیگر با اذن خودش زخم و یا جرحی وارد کند یا خیر؟

**جواب:** شرعاً جایز نیست شخصی بدن شخص دیگر را مجروح نماید و لو این که خود شخص اذن داده باشد؛ مگر در مقام معالجه ولی اگر در فرض سنوال جرح و یا زخمی به بدن شخص وارد شود، دیه ثابت نیست چون در جرح عمدی قصاص ثابت است نه دیه و در مورد مزبور ثبوت قصاص هم معلوم نیست مگر در غیر بالغ که اذن او مؤثر نیست و اذن ولی هم اثر ندارد، بنابراین در غیر بالغ قصاص ثابت می‌شود.

**سنوال ۶۴۱:** اگر شخصی را به وسیله تیر یا سوزاندن یا غرق کردن به قتل برسانند، ولی شرعی می‌تواند قاتل را به غیر ضرب عنق مثلاً به وسیله انداختن طناب به گردنش یا به وسیله‌ای که مقتول با آن کشته شده، قصاص نماید یا خیر؟

**جواب:** ولی شرعی نمی‌تواند قاتل را به غیر از ضرب عنق با چیز دیگر قصاص کند.

**سنوال ۶۴۲:** اگر زید بدن عمرو را قطعه قطعه نماید و بعد او را بکشد آیا ولی شرعی مقتول می‌تواند قاتل را قبل از قصاص مثله کند و بعد او را بکشد یا مثله کردن جایز نیست؟

**جواب:** مثله کردن بدن قاتل چه قبل از قصاص و چه بعد از آن جایز نیست.

**سنوال ۶۴۳:** اگر به شخصی جراحی وارد شود و او احتمال بدهد که در اثر جراحی وارده خواهد مرد و به وارث خود می‌گوید که بعد از مرگ

من جانی را قصاص نکنید و از او دیه هم نگیرید من او را از قصاص و دیه عفو کردم، آیا عفو مجنی علیه اثر شرعی دارد یا خیر؟

**جواب:** فقهاء در فرع مذکور اختلاف نظر دارند بعضی از آنها مثل «شیخ» در «خلاف» قائل به جواز عفو و محقق «اردبیلی» و «شهیدین» نیز تمایل به آن کرده‌اند و لکن به نظر حقیر امر قصاص و دیه مؤکول به نظر اولیاء مقتول است و عفو مجنی علیه در مفروض سؤال اثر شرعی ندارد.

**سؤال ۶۴۴:** اگر شخصی کسی را عمداً به قتل برساند و مقتول دیونی داشته باشد در صورت نداشتن ما ترک آیا اولیاء مقتول می‌توانند قبل از ضمان دیون مقتول، قاتل را قصاص کنند یا این که باید صلح به دیه کنند تا بدهی او را بپردازند؟

**جواب:** فرع مذکور بین فقهاء مورد بحث و خلاف است ولی به نظر حقیر امر قصاص با اولیاء مقتول است و بدون ضمان دیون مقتول می‌توانند قاتل را قصاص نمایند.

**سؤال ۶۴۵:** در قتل عمدی اگر اولیاء مقتول قاتل را نشناسند واجب است قاتل خود را برای قصاص به اولیاء مقتول تسلیم نماید یا خیر؟

**جواب:** در فرض سؤال برای قاتل واجب است خود را تسلیم اولیاء مقتول نماید.

**سؤال ۶۴۶:** اگر شخصی اعضاء کسی را قطع کند در حالی که مجنی علیه جانی را نشناسد آیا واجب است جانی خود را برای قصاص معرفی نماید؟

**جواب:** بلی واجب است خود را بر مجنی علیه معزفی کند.

**سؤال ۶۴۷:** اگر در قتل عمدی ولی دم قاتل را عفو کند و یا در صورت تراضی مصالحه به دیه نمایند آیا بعد از عفو و یا در صورت اخذ دیه حق قصاص از ولی دم ساقط می شود یا نه؟

**جواب:** در هر دو فرض مذکور حق قصاص ساقط است، بنابراین ولی دم بعد از عفو و یا بعد از مصالحه و اخذ دیه نمی تواند قاتل را قصاص کند.

**سؤال ۶۴۸:** کسی را به قتل عمد کشته اند که دارای پنج فرزند است دو نفر از آنها دیه قتل را نسبت به سهم خود از قاتل گرفته اند و دو نفر دیگر سهم خود را بخشیده اند و برادر پنجم می خواهد قاتل را قصاص کند آیا می تواند یا نه؟

**جواب:** بلی، می تواند قاتل را قصاص کند و لکن باید به مقدار نصیب دو برادر که دیه را بخشیده اند، به قاتل بدهد و همچنین نصیب دو برادر را که از قاتل گرفته اند، به خود قاتل بدهد.

**سؤال ۶۴۹:** اخیراً در ایران دو دختری که فقط از ناحیه سر بهم چسبیده اند، متولد شده و دوران دانشگاهی خود را می گذرانند، و در دوران کودکی برای عمل جراحی به خارج از کشور برده شده اند که به تشخیص متخصصین فنّ عمل جراحی منجر به فوت یکی از آنان می شده لذا عمل جراحی انجام نگرفته و نامبردگان دو انسان کامل و مستقل و دارای حرکات ارادی می باشند؛ سؤال ما این است که اگر یکی از آنان جنایتی به شخصی

وارد کند، که منجر به قتل وی شود، قصاص از او جایز است یا نه؟

**جواب:** به طوری که سرپرست دخترهای به هم چسبیده اظهار می نمودند نامبردگان دو انسان کامل و مستقل می باشند و چون قصاص از جانی موجب تلف شدن دیگری می شود، لذا قصاص جایز نیست و قصاص تبدیل به دیه می شود و در خصوص جواز ازدواج آنان به سرپرست نامبردگان توضیحاتی داده شد که این مختصر جای ذکر آن نیست.

**سؤال ۶۵۰:** اگر شخصی کسی را عمداً به قتل برساند و مقتول دیون و بدهکاری به مردم داشته باشد در حالی که هیچ مائزگی از او به جا نمانده باشد، آیا اولیاء مقتول می توانند قاتل را قصاص کنند یا باید صلح به دیه نموده و بدهی او را بپردازند، لطفاً نظر مبارک را در خصوص فرع بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سؤال ولی مقتول می تواند قاتل را بدون ضمان دین قصاص کند و عفو از قصاص نیز با اخذ دیه جایز است و باید دیه صرف در دیون میت شود و در صورت عفو بدون اخذ دیه باید ضمان دین را به مقدار دیه به عهده بگیرد.

**سؤال ۶۵۱:** شخصی به قتل عمد کشته شده ولی او عبارت است از طفل صغیر و مقتول پدر و جد پدری هم دارد، آیا پدر و جد می توانند قبل از بالغ شدن صغیر قاتل را قصاص کنند و یا در صورت مصلحت دیه بگیرند یا نه؟

**جواب:** جواز قصاص از قاتل برای پدر و جدّ بین فقهاء علیهم السلام مورد بحث و خلاف است و صاحب جواهر رحمته الله نیز این فرع را عنوان فرموده‌اند، ولی به نظر حقیر جواز قصاص بعید است و لکن در صورت مصلحت اخذ دیه اشکال ندارد.

**سؤال ۶۵۲:** اگر شخصی ولد زنا را بکشد آیا قاتل را می‌توان قصاص کرد یا نه و در صورت عدم جواز قصاص مقدار دیه را بیان و وارث آن را مشخص فرمائید؟

**جواب:** مقتضای اطلاقات و عمومات در قصاص این است که فرق بین ولد حلال و ولد زنا نیست، قاتل قصاص می‌شود در صورتی که ولد زنا اظهار اسلام نماید.

و اما نسبت به مقدار دیه ولد زنا مسأله ذات اقوال است؛ مشهور بین فقهاء این است که دیه ولد زنا دیه مُسْلِم است در صورتی که اظهار اسلام نماید و بعضی از فقهاء توقف کرده‌اند و بعضیها قائل شده‌اند که دیه ولد زنا به مقدار دیه کافر ذمی است.

و اگر بعد از بلوغ اظهار اسلام نکند و یا قبل از بلوغ کشته شود، وجوب دیه محلّ تأمل است و دیه ولد زنا اگر اولاد نداشته باشد به حاکم شرع داده می‌شود.

**سؤال ۶۵۳:** شخصی به قتل عمدی کشته شده و مقتول غیر از زوجه ورثه دیگری ندارد آیا زوجه می‌تواند قاتل شوهرش را قصاص کند یا خیر؟

**جواب:** در فرض سنّال زوجه حقّ قصاص ندارد و همچنین است اگر زوجه به قتل عمدی کشته شود و غیر از زوج ورثه دیگر نداشته باشد.

**سؤال ۶۵۴:** اگر کسی قاتل را از دست اولیاء مقتول بگیرد و او را فراری بدهد، در این فرض حکم شرعی را بیان فرمائید؟

**جواب:** در فرض سنّال آن که قاتل را فراری داده، حبس می‌شود تا قاتل را تحویل اولیاء مقتول بدهد و اگر قاتل بمیرد و یا دسترسی به او نباشد، دیه مقتول به عهده کسی است که قاتل را فراری داده است.

**سؤال ۶۵۵:** اگر قاتل بعد از قتل عمدی سر میّت را بسوزاند و یا سر او را از بدن جدا کند آیا علاوه بر قصاص چیز دیگری بر قاتل ثابت است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنّال مضافاً بر قصاص، قاتل باید صد دینار (صد مثقال شرعی طلا) پرداخت کند و این دیه به ورثه میّت نمی‌رسد باید در وجوه برّ برای میّت صرف شود.

**سؤال ۶۵۶:** اگر شخصی به قصد قتل به شخصی چند ضربت کارد بزند و ببیند که او کشته نشده او را با چیزی خفه کند یا سر او را از بدن جدا نماید، آیا غیر از قصاص دیه جراحات بر قاتل واجب می‌شود یا خیر؟

**جواب:** چنانچه جراحات وارده متوالیاً انجام بگیرد، و بدون فاصله زمانی مقتول را خفه کند یا سر او را جدا نماید، غیر از قصاص نفس چیزی بر قاتل نیست و الا ولی مقتول می‌تواند قاتل را بعد از قصاص اطراف به قتل برساند.

**سؤال ۶۵۷:** اسقاط جنین در چه صورتی موجب قصاص می شود؟

**جواب:** اسقاط جنین در مراحل مختلفه و لو بعد از ولوج روح هم باشد، موجب قصاص نیست و لکن مباشر سقط باید دیه بدهد.

**سؤال ۶۵۸:** مسلمانی را کشته اند و مقتول ولی مسلم ندارد، اولیاء او همه کافر ذمی هستند، آیا در این فرض قاتل قصاص می شود یا حکم دیگری دارد؟

**جواب:** در فرض سؤال، اولیاء دم را دعوت به اسلام می کنند هر کدام از آنان اسلام را پذیرفت قاتل را تحویل او می دهند و او مخیر بین قصاص و اخذ دیه و عفو می باشد و اگر هیچکدام از اولیاء، اسلام را قبول نکردند، امر قصاص مربوط به حاکم شرع است و او می تواند قاتل را قصاص و یا از وی دیه بگیرد و در صورت اخذ دیه جزء بیت المال قرار می گیرد. و حاکم شرع حقّ عفو ندارد.

**سؤال ۶۵۹:** اگر بعضی از اولیاء میت صغیر باشند، آیا ولی کبیر می تواند قاتل را قصاص کند یا خیر؟

**جواب:** اولیاء کبیر می توانند قاتل را قصاص کنند و لکن باید ضامن شوند که حصّه صغار ورثه را از دیه پردازند و همچنین است اگر بعضی از اولیاء مقتول حاضر و بعضی دیگر غائب باشند.

**سؤال ۶۶۰:** اگر ولی مقتول به جهت فلس و یا سفه محجورّ علیه باشد، آیا می تواند قاتل را قصاص کند یا نه؟

**جواب:** محجورٌ علیه می تواند قاتل را قصاص کند و یا از او دیه بگیرد و یا او را عفو کند زیرا محجور علیه از تصرف در مال خود ممنوع است نه در سایر تصرفات.

**سؤال ۶۶۱:** با عنایت به این که اگر شخصی دست راست دیگری را قطع نماید به هنگام قصاص چنانچه جانی فاقد دست راست باشد، دست چپ او و در صورت فقدان دست چپ، پای او قطع میگردد؛ بفرمائید: آیا این حکم در مورد پا و دیگر اعضای زوج بدن نیز قابل اجراء می باشد (مثلاً اگر جانی پای راست ندارد و پای راست دیگری را قطع کرده باشد، آیا اینجا نیز ابتداء پای چپ وی و در صورت فقدان آن دست او قطع می گردد)؟

**جواب:** در فرض سؤال مقتضای نصّ صحیح همان است که خودتان مرقوم داشته اید و تعدّی از مورد نصّ به اعضای دیگر بین فقهاء رحمهم الله فی الجملة مورد خلاف است و لکن تعدّی این حکم به سائر اعضاء در صورت عدم نصّ صحیح نیست.

**سؤال ۶۶۲:** به نظر حضرتعالی اجرت اقامه حدّ قصاص به عهده کیست؟

**جواب:** اگر ولی دم و یا شخص متبرعی حاضر بر اجرای حدّ قصاص نباشد اجرت اقامه حدّ از بیت المال پرداخت می شود و چنانچه بیت المال موجود نباشد و یا امر مهمتر از اجرای حدّ در دست اجراء باشد که بیت المال به هر دو کفایت نکند به نظر حقیر اجرت را باید مجنی علیه بپردازد.

**سؤال ۶۶۳:** اگر کسی عصباناً به او آب یا غذا برساند، باید جلوگیری کرد یا خیر؟

**جواب:** رساندن آب و غذا به مصلوب جایز است، بنابراین نباید جلوگیری نمود.

**سؤال ۶۶۴:** بفرومائید اگر در این مرحله برخی از اولیاء دم قاتل را عفو کنند آیا باید اجراء حکم را متوقف کرد یا توقف حکم نیازمند به رضایت همه آنها است؟

**جواب:** فرع مذکور فی الجمله بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است ولیکن به نظر ما کما اینکه از روایت معتبره استفاده می شود حکم قصاص متوقف نمی شود و لکن باید مباشرین قصاص سهم الذیّه عفو کنندگان را به قاتل پرداخت نماید.

**سؤال ۶۶۵:** در صورت لزوم توقف با توجه به اینکه در فرض تعدّد اولیاء دم اگر در بدو امر بعضی از آنها از قصاص عفو نماید اولیاء خواهان قصاص در صورت تأمین سهم الذیّه عفو کنندگان حق استیفاء قصاص دارند؛ آیا در فرض فوق نیز برای اولیاء خواهان قصاص این حق باقی است یا حق آنان در این مرحله ساقط می گردد؟ (مخصوصاً در موردی که این وضع چندین مرتبه تکرار شود)

**جواب:** از جواب سؤال قبلی معلوم شد که توقف اجراء قصاص منوط به رضایت جمیع اولیاء مقتول می باشد، بنابراین در صورتی که اولیاء،

خواهان قصاص سهم الذیہ عفو کنندگان را تأمین کنند حق قصاص برای اولیاء آنان باقی می ماند.

**سؤال ۶۶۶:** عفو جانی در حین اجراء حکم به نحو مشروط چه حکمی دارد؟ (به عنوان مثال ولی دم بگوید اگر جانی فلان مبلغ را به من بپردازد او را عفو می کنم)

**جواب:** اگر جانی راضی به پرداخت مبلغ تعیین شده از طرف اولیاء مقتول باشد اشکال ندارد.

**سؤال ۶۶۷:** درباره لزوم تأخیر اجراء حدّ یا قصاص زن شیرده بفرمائید:  
آیا این حکم مادر رضاعی را نیز شامل می شود یا نه؟

**جواب:** مستفاد از ظاهر روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام این است که تأخیر اجراء حدّ یا قصاص به مادر طفل اختصاص دارد و شامل مادر رضاعی نمی شود؛ بنابراین اجراء حدّ یا قصاص مادر رضاعی باید فوراً انجام بگیرد و به نظر حقیر چنانکه مادر طفل محکوم به حدّ یا قصاص باشد، حاکم شرع بعد از وضع حمل و ارضاع لباء می تواند اجراء حدّ و قصاص نماید و در صورتیکه حامل مرتکب گناه شود که حکم آن تازیانه است، اگر اجراء حدّ موجب ضرر بر طفل نباشد، اجراء حدّ مانع ندارد.

**سؤال ۶۶۸:** در فرض شمول حکم به مادر رضاعی بین امکان و عدم امکان جایگزینی دایه ای دیگر یا شیر خشک یا شیر حیوان تفاوتی وجود دارد یا نه؟

**جواب:** از جواب سؤال قبلی معلوم شد که حکم شامل مادر رضاعی نمی‌باشد بنابراین بین امکان جایگزینی و عدم امکان و یا شیر خشک و شیر حیوان تفاوتی وجود ندارد.

**سؤال ۶۶۹:** آیا برای قصاص، لازم است ولی دم از ولی امر، یا منصوب از طرف او استیذان نماید؟

**جواب:** استیذان از حاکم شرع و یا منصوب از طرف او، فی الجملة بین فقهاء مورد بحث و خلاف است؛ مشهور قائل به وجوب استیذان شده‌اند و لکن مقتضای اطلاقات ادله قصاص عدم لزوم استیذان است و لکن احوط و اولی این است که از حاکم و یا از منصوب از طرف او استیذان حاصل شود، خصوصاً در قصاص اطراف.

**سؤال ۶۷۰:** اگر بدون استیذان، قصاص انجام شد؛ آیا صرفاً گناه کرده یا خود، قاتل محسوب می‌شود؟

**جواب:** بنا بر قول وجوب استیذان اگر بدون اذن از حاکم قصاص انجام بگیرد، حرمت تکلیفی دارد و لکن متولّی قصاص قاتل محسوب نمی‌شود.

**سؤال ۶۷۱:** اگر استیذان شد، لکن ولی امر اذن نداد و قصاص انجام گرفت چگونه؟

**جواب:** بنابر وجوب استیذان اگر ولی دم بدون اجازه حاکم مبادرت به قصاص نماید، معصیت کرده و چیزی بر او نیست.

**سؤال ۶۷۲:** هنگامی که اولیای مقتول می‌خواهند برای قصاص نصف

دیه را به قاتل بدهند، انتخاب نوع دیه با اولیاست یا جانی؟

**جواب:** در قتل عمدی در صورت تراضی طرفین به دیه و در قتل شبه عمد انتخاب نوع دیه با جانی است و لکن در مفروض سؤال اولیاء دم با قاتل در انتخاب دیه مصالح و تراضی نمایند.

**سؤال ۶۷۳:** در صورت عدم تمکن اولیای دم از پرداخت این مبلغ و درخواست آنان از دستگاه قضائی، آیا می‌توان فاضل دیه را از بیت المال پرداخت کرد؟

**جواب:** در فرض سؤال پرداخت فاضل دیه از بیت المال جایز نیست، زیرا در صورت عدم تمکن پرداخت از فاضل دیه قاتل را قصاص نکنند، بلکه از او دیه بگیرند.

**سؤال ۶۷۴:** مواردی که عدم قصاص، عوارض سیاسی، اجتماعی داشته باشد، که به نوعی باید حکومت حضور یابد، در صورت عدم تمکن اولیای دم، آیا می‌توان فاضل دیه را از بیت المال پرداخت کرد؟

**جواب:** امور سیاسی و اجتماعی مجوز برای قصاص نمی‌شود، بنابراین پرداخت فاضل دیه از بیت المال جایز نیست.

**سؤال ۶۷۵:** در خصوص استیفای قصاص عضو یا نفس بفرمائید:

آیا اجرای این حق فوریت دارد یا میتوان بدون عذر آن را به تأخیر انداخت؟

**جواب:** مستفاد از اطلاقات ادله قصاص این است که ولی دم و یا مجنی علیه حق قصاص دارند و از ادله فوریت استفاده نمی‌شود، بنابراین تأخیر قصاص جایز است و لکن بهتر و اولی این است که در قصاص خصوصاً در قصاص اطراف از مجتهد جامع الشرائط استیذان شود.

**سؤال ۶۷۶:** با عنایت به سؤال فوق اگر چند نفر با مشارکت مساوی مرتکب جنایت شوند، آیا ولی دم یا مجنی علیه می‌تواند در مورد بعضی فوراً تصمیم به قصاص، و عفو و یا مصالحه بگیرد اما در مورد بعضی دیگر اتخاذ تصمیم را به آینده موکول نماید؟

**جواب:** در مفروض سؤال اتخاذ تصمیم با ولی دم و یا مجنی علیه است چنانکه از جواب سؤال قبلی معلوم شد.

**سؤال ۶۷۷:** آیا اسلام آوردن قاتل پس از ارتکاب قتل، مانع از اجرای قصاص می‌شود؟ بر فرض مثبت بودن پاسخ: آیا بین اسلام آوردن ظاهری (به انگیزه فرار از قصاص) با اسلام واقعی (قلبی) تفاوتی وجود دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال مسلمان را به جهت قتل کافر نمی‌کشند، زیرا تساوی در دین؛ حین قصاص معتبر است نه در حین ارتکاب جرم بنابراین اگرچه قاتل بعد از ارتکاب قتل مسلمان شود او را نمی‌کشند و فرقی بین اسلام ظاهری و واقعی نیست.

**سؤال ۶۷۸:** چنانچه به تشخیص پزشکی قانونی اجرای حد اعم از جلد و قطع ید و ... یا قصاص عضو بر فرد بیمار یا شخص سالمی که دچار

ضعف شدید جسمانی است باعث مرگ یا ابتلای وی به بیماری یا تشدید آن گردد، تکلیف چیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال قصاص عضو مبدل به دیه می‌شود و اجرای حد باید تا حصول بُره تأخیر بیفتد و در صورت یأس از حصول بُره جلد باید به صورت ضغث انجام بگیرد و چنانچه قطع ید و یا اجرای حد یقیناً منجر به مرگ شود، قطع و جلد ساقط است و لکن حاکم شرع در هر دو فرض اخیر می‌تواند تعزیر نماید.

**سؤال ۶۷۹:** در موارد قتلی که نوبت به ولایت حاکم شرع می‌رسد، بفرمائید: آیا ولی امر همانند اولیاء دم علاوه بر درخواست قصاص، یا اخذ دیه حق عفو را نیز دارد؟

**جواب:** اگر قتل عمدی باشد، حاکم شرع می‌تواند قاتل را قصاص کند و در قتل خطأ و شبه عمد از قاتل دیه بگیرد و عفو حاکم از قصاص و دیه بین فقهاء رحمهم الله مورد بحث و خلاف است و لکن علی الظاهر عفو برای حاکم شرع جایز نیست.

**سؤال ۶۸۰:** در صورت وقوع قتل در هر یک از موارد ذیل تکلیف چیست، هنگامیکه اولیاء دم همگی صغیر باشند؟

**جواب:** در مفروض سؤال صغیر تا بالغ نشده نمی‌تواند قصاص کند و یا دیه بگیرد یا قاتل را عفو کند و باید قصاص تا بلوغ صغیر تأخیر بیفتد، و چنانچه مصلحت مقتضی باشد حاکم شرع می‌تواند از قاتل دیه بگیرد و یا

به بیشتر از دیه مصالحه کند.

**سؤال ۶۸۱:** با توجه به حکمت تشریع قصاص، آیا لازم است اجرای قصاص در ملاء عام صورت بگیرد و در صورت اجرای قصاص در حضور مردم آیا احضار شهود بر اجرای قصاص منتفی می‌گردد؟

**جواب:** شارع مقدس امر قصاص را به ولی دم موکول نموده و اجرای قصاص در ملاء عام از شرائط آن نیست.

**سؤال ۶۸۲:** اگر کسی اقرار به قتل شخصی کند و بعد از اقرار قتل را انکار نماید آیا می‌توان او را قصاص کرد یا نه؟

**جواب:** مسئله مفروضه فی الجملة بین فقهاء مورد بحث و خلاف است و لکن مقتضای احتیاط در دماء و بناء حدّ بر تخفیف شخص بعد از انکار قصاص نمی‌شود.

**سؤال ۶۸۳:** استدعا دارد فتوای مبارک را در مسئله ذیل بیان فرمائید:

خواهر اینجانب و فرزند نه ماهه‌اش به وسیله شوهرش به قتل رسیده و تنها وارث مقتوله دختر صغیره وی است و دادگاه بدوی با احراز قتل عمد به استناد عمل خود با اسقاط قصاص به این استناد که دختر صغیر نیاز به سرپرست دارد حکم به پرداخت دو دیه زن مسلمان صادر کرده و دیوان عالی کشور علیرغم تصریح به اینکه علم قاضی بدوی از طرق صحیح و متعارف تحصیل شده اجرای قسامه را موافق احتیاط دانسته است که به نظر می‌رسد توصیه به نقض یقین با شک است با توجه به مطالب فوق الذکر آیا

قاضی علی‌رغم احراز علم به قتل عمدی حق اجرای قسامه که منشأ آن ظن است را دارد، با توجه به اینکه اگر قسامه اجراء شود چه از طرف متهم باشد و چه از طرف ولی دم صغیر فقط بستگان قاتل می‌توانند در قسامه شرکت کنند و نتیجه آن برائت متهمی که ارتکاب قتل عمدی به وسیله او احراز شده خواهد بود آیا در این صورت اجرای قسامه جایز است؟

آیا قاضی می‌تواند قصاص کسی که مرتکب قتل عمدی زن و فرزند شده به استناد نیاز فرزند دیگر به سرپرست را اسقاط نماید یا نه؟

جواب: در مفروض سؤال فرزند نمی‌تواند پدر خود را به جهت قتل مادرش قصاص کند و اسقاط قصاص به جهت سرپرستی صغیر نیست و مورد نیز از موارد قسامه نمی‌باشد بنابراین از قاتل دیه گرفته می‌شود.

سؤال ۶۸۴: اگر کافر ذمی مسلمانی را بکشد آیا ولی مقتول غیر از قصاص حق دیگر نیز بر قاتل دارد یا نه؟

جواب: در فرض سؤال اولیاء دم می‌توانند قاتل را قصاص کنند و یا قاتل را رِقّ قرار دهند.

سؤال ۶۸۵: اگر شخصی کسی را بوسیله سحر به قتل برساند، آیا آن شخص قصاص می‌شود یا نه؟

جواب: در فرض سؤال چنانچه ساحر بوسیله سحر عملی را ایجاد کند که آن سبب موت شخص شود ساحر قاتل محسوب شده و قصاص می‌شود.

**سؤال ۶۸۶:** اگر شخصی قاتل نفس خودش باشد آیا در این فرض دیه و کفاره قتل بر مال او تعلق می‌گیرد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال بلاخلاف دیه بر مال او تعلق نمی‌گیرد و اما مسئله کفاره، مورد خلاف است عده‌ای از فقهاء فرموده‌اند کفاره واجب نیست و لکن بنظر حقیر کفاره واجب می‌شود.

## «قصاص اطراف»

سؤال ۶۸۷: آیا مجنی علیه می تواند بخشی از قصاص را اجراء و بخش دیگر را عفو نماید؟ (مثلاً جانی دست مجنی علیه را از کتف قطع کرده، مجنی علیه خواهان قطع دست جانی از آرنج باشد).

جواب: جایز است، زیرا مجنی علیه حق قصاص دارد و می تواند از مقداری از حق خود صرف نظر کند.

سؤال ۶۸۸: آیا مجنی علیه می تواند برای قسمتی از جنایت طلب قصاص کرده و برای بخش دیگر دیه بگیرد؟

جواب: در صورتی که جانی پیشنهاد مجنی علیه را قبول کند، مانع ندارد.

سؤال ۶۸۹: آیا مجنی علیه می تواند برای قسمتی از جنایت طلب قصاص کرده و نسبت به بخش دیگر آن مصالحه کند؟

جواب: حکم این فرع از جواب فرع قبلی معلوم است.

سؤال ۶۹۰: آیا رضایت و عدم رضایت جانی در سه سؤال قبلی تأثیر خواهد داشت یا نه؟

جواب: رضایت جانی در دو سؤال اخیر مؤثر است.

**سؤال ۶۹۱:** آیا ملاک رعایت مماثلت نسیبه است یا عرفیه؛ معیار هر کدام چه می باشد؟

**جواب:** آنچه از روایات وارده از اهل البیت علیهم السلام استفاده می شود این است که مماثلت در مواردی است که در قصاص اطراف مثلاً ید صحیحه در مقابل ید شلاء قطع نمی شود و لو اینکه جانی ید صحیصه خود را در اختیار مجنی علیه بگذارد. و در بعضی موارد شجاج مماثلت معتبر است و همچنین است در جروح و اعتبار مماثلت در شجاج و جروح نسیبه است نه عرفیه.

**سؤال ۶۹۲:** در کدام صورت قصاص تبدیل به دیه می شود؟

**جواب:** در موارد کثیره ای قصاص تبدیل به دیه می شود و به بعضی از آنها اشاره می شود:

۱- اگر قصاص کردن جانی برای ولی مقتول ممکن نباشد، مثل این که جانی فرار کند و یا این که بمیرد.

۲- در قصاص اطراف اگر قصاص موجب سرایت به اعضاء دیگر شود و یا خوف تلف نفس برود، الی غیر ذلک من الموارد التي تعرض بها الفقهاء رحمهم الله فی الکتب الاستدلالية.

**سؤال ۶۹۳:** آیا بین طول، عرض، عمق در اجرای قصاص تفاوتی هست؟ (مثلاً اگر جانی لاغر و مجنی علیه چاق است و نیمی از بازوی مجنی علیه به عمق ۳ سانتی متر بریده شده است آیا در قصاص باید نیمی از بازوی جانی لاغر را برید که ۲ سانتیمتر است یا باید همان ۳ سانتیمتر بریده شود؛ اگرچه بیش از نصف بازو باشد)؟

**جواب:** به مقدار نیمی از بازوی جانی بریده شود کافی است و عمق اعتبار ندارد و اگر طول و عرض مستوعب شود و قصاص موجب تجاوز به عضو دیگر شود به مقدار بقیه از جانی دیه گرفته می‌شود.

**سؤال ۹۴:** پس از اجرای قصاص اطراف، عضو قطع شده ملک کیست؟ ملک حکومت، مجنی علیه یا جانی؟

**جواب:** در مفروض سؤال عضو قطع شده متعلق به جانی است مربوط به حکومت و مجنی علیه نیست.

## «قصاص عین (چشم)»

سؤال ۶۹۵: در صورتی که شخص محکوم به قصاص عضو مماثل نداشته باشد، بفرمائید با توجه به این که عضو ناسالم در برابر عضو سالم قصاص می‌شود، آیا مثلاً چشم کسی که به حسب ظاهر سالم است، ولی بینائی ندارد عضو ناسالم محسوب می‌شود یا چنین فردی فاقد عضو به حساب می‌آید.

جواب: در فرض سؤال فاقد عضو محسوب نمی‌شود.

سؤال ۶۹۶: اگر جانی فاقد بینائی چشم راست باشد، چشم راست کسی را کور کرده باشد، آیا چشم چپ او به عنوان قصاص کور می‌شود یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال بهتر است مجنی علیه چشم چپ جانی را قصاص نکند و دیه بگیرد و در صورت عدم رضایت بعید نیست که چشم چپ جانی را قصاص کند و این در صورتی است که قصاص مستلزم سرایت به عضو آخر و یا موجب ضرر بر نفس نباشد.

(و يمكن) أن يستدلّ على القصاص في المقام بعموم الآية الكريمة: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (و بصحیحة محمد بن قیس) الوسائل، الجزء ۱۹، الباب ۱۵، من ابواب قصاص الأطراف).

**سؤال ۶۹۷:** اگر سلب بینائی با کندن حدقه باشد، و خود جانی حدقه چشمش سالم است، ولی بینائی ندارد هنگام قصاص تکلیف چیست؟ (آیا حدقه در مقابل حدقه قصاص می شود و نسبت به سلب بینائی دیه اخذ می گردد یا حکم دیگری دارد).

**جواب:** علی الظاهر حدقه در مقابل حدقه قصاص می شود و مجنی علیه در مقابل از بین رفتن بینائی از جانی دیه می گیرد.

**سؤال ۶۹۸:** اگر شخص اعور یک چشم صحیح العینین را از حدقه در آورد، آیا مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند یا حکم دیگری دارد؟

**جواب:** در فرض سؤال، مقتضای نصّ معتبر این است که مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند.

**سؤال ۶۹۹:** اگر کسی بینائی چشم کس دیگر را از بین ببرد، آیا مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند یا باید دیه بگیرد؟

**جواب:** بلی مجنی علیه می تواند جانی را قصاص کند به شرط این که قصاص مستلزم سرایت به عضو دیگر و یا موجب ضرر بر نفس نباشد، و الا باید دیه بگیرد.

(و یدلّ) علی ما ذکرناه مضافاً الی انه لا خلاف فیہ بین الأعلام قوله تعالی ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ...﴾ الآية.

## «قصاص نفس»

سؤال ۷۰۰: آیا اولیاء دم می‌توانند به جای قصاص نفس، عضوی از اعضای قاتل را قطع کنند (مثلاً به جای کشتن قاتل، یکی از پاهای او را قطع نمایند)؟

جواب: در مورد قتل عمدی اولیاء دم مخیر بین قصاص و عفو می‌باشند و در صورت تراضی مصالحه به دیه مقدّره و یا بیشتر از آن اشکال ندارد و لکن پیشنهاد ولی دم به قطع عضو جانی به جای قصاص نفس، در صورتی که جانی راضی باشد، مانع ندارد.

سؤال ۷۰۱: آیا اولیاء دم می‌توانند عضوی از بدن قاتل را قطع و نسبت به مابقی طلب دیه نمایند؟

جواب: در مرحله اولی ولی دم حقّ قصاص تمام عضو را دارد، بلی در صورت رضایت جانی به پرداخت دیه بقیّه عضو اشکال ندارد.

سؤال ۷۰۲: آیا اولیاء دم می‌توانند عضوی از بدن قاتل را قطع و نسبت به ما بقی مصالحه نمایند؟

جواب: حکم مسأله قبلی را دارد.

سؤال ۷۰۳: آیا رضایت و عدم رضایت قاتل در سه حالت فوق تأثیری خواهد داشت؟

**جواب:** از جواب مسائل مذکوره معلوم شد که رضایت و عدم رضایت جانی در هر سه فرض مؤثر است.

**سؤال ۷۰۴:** آیا ولی امر می تواند بر خلاف درخواست ولی دم یا مجنی علیه بنا به مصالحی قصاص را به دیه تبدیل نماید یا نه؟

**جواب:** مستفاد از ادله این است که، امر قصاص و اخذ دیه مربوط به اولیاء دم است، بنابراین حاکم شرع با وجود اولیاء دم نمی تواند قصاص را تبدیل به دیه نماید.

**سؤال ۷۰۵:** چنانچه پاسخ مثبت باشد، با توجه به این که طبق فتوای مشهور قصاص تنها در صورت رضایت جانی به دیه تبدیل می شود. آیا می توان علیرغم درخواست جانی قصاص را به دیه تبدیل نمود یا نه؟

**جواب:** از جواب سؤال قبلی معلوم شد که تبدیل قصاص به دیه برای حاکم شرع جایز نیست.

**سؤال ۷۰۶:** در صورت مثبت بودن پاسخ، مسؤول پرداخت دیه کیست؛ جانی یا بیت المال؟

**جواب:** در صورتی که اولیاء مقتول راضی به دیه باشند، دیه به عهده جانی می باشد.

**سؤال ۷۰۷:** جرح و قتل با ضربه واحد انجام شود، در این فرض آیا حکم تداخل است یا نه؟

**جواب:** مقتضای روایت وارده در مفروض سنوال تداخل است.

**سنوال ۷۰۸:** جرح و قتل با دو ضربه یا بیشتر انجام شود؛ در این فرض ممکن است ضربات متعدد در زمانهای متفرق یا متوالی انجام شود؟

**جواب:** مستفاد از نصوص وارده این است که اگر جرح متوالیاً بدون فاصله زمانی انجام بگیرد ولی مقتول فقط حق قصاص دارد و لکن اگر جرح در زمان متعدد و در فاصله زمانی انجام بگیرد، علاوه بر قصاص قاتل باید دیه جرح را هم بپردازد.

**سنوال ۷۰۹:** کسی کشته شده و غیر از امام ولی دیگری ندارد؛ آیا در این فرض حاکم شرع می تواند قاتل را قصاص کند و یا از قاتل دیه بگیرد و یا او را عفو کند یا خیر؟

**جواب:** اگر قتل، عمدی باشد حاکم شرع می تواند قاتل را قصاص کند و در خطاء و شبه عمد از قاتل دیه بگیرد و عفو از قصاص و دیه بین فقهاء علیهم السلام مورد بحث و خلاف است و لکن علی الظاهر عفو برای حاکم شرع جایز نیست.

## «مصالحه قصاص زاید بر دیه»

سؤال ۷۱۰: چنانچه اولیاء دم در مقام مصالحه قصاص با مبلغ زائد بر دیه مقداری را تقاضا کردند که پرداخت آن برای قاتل میسر نیست، آیا دادگاه می‌تواند فرصت محدودی برای اجراء قصاص به اولیاء دم بدهد و پس از انقضای مهلت مذکور و عدم تقاضای قصاص محکوم را لااقل با اخذ وثیقه آزاد نماید؟

جواب: در صورتی که اولیاء دم راضی باشند، دادگاه می‌تواند فرصت محدودی به جانی بدهد و پس از انقضاء مهلت محدود و عدم تقاضای قصاص دادگاه می‌تواند قاتل را با قید ضمانت آزاد کند.

سؤال ۷۱۱: در صورت مثبت بودن جواب آیا باید او را بدون قید آزاد نمود یا با اخذ وثیقه و قید ضمانت؟

جواب: از جواب سؤال قبل معلوم شد که دادگاه می‌تواند جانی را با قید ضمانت آزاد کند.

سؤال ۷۱۲: در صورتی که مقتول دارای ورثه صغیر و کبیر باشد، اگر ورثه کبیر خواهان قصاص بودند ولی برای استیفای قصاص قدرت تأمین سهم صغیر را نداشتند، آیا می‌توان قاتل را تا زمان بلوغ صغیر (اگرچه در مدّت طولانی) در زندان نگه داشت؟

**جواب:** زندانی کردن قاتل در فرض سؤال جایز نیست، بنابراین حاکم شرع باید قاتل را با قید ضمانت آزاد کند.

**سؤال ۷۱۳:** در صورت مثبت بودن جواب، آیا تحمل زندان در سالهای متمادی (مثلاً چهارده سال برای بلوغ فرزند صغیر مقتول) و بعد اجرای حکم قصاص از مصادیق تحمیل دو جریمه به خاطر یک جرم نیست؟

**جواب:** از جواب سئوالهای مذکور معلوم شد که زندانی کردن قاتل به مدت طولانی جایز نیست، بنابراین فرع مزبور از مصادیق تحمیل دو جریمه نمی‌شود.

## «تأثیر درمان»

سؤال ۷۱۴: مستحضرید بر اساس برخی روایات وارده در باب دیات خوب شدن بعضی جراحات یا نقص عضوها (نظیر شکستگی استخوان در اعضائی که دیه مقدره دارد یا شکافتن لب) میزان دیه را تغییر می‌دهد؟ با توجه به این که امروزه به خاطر پیشرفت علم پزشکی تعداد قابل ملاحظه‌ای از جراحات و نقص عضوها قابل درمان می‌باشد، بفرمائید:

(آیا) تأثیر درمان در میزان دیه را به غیر موارد مصرّحه در فقه نیز می‌توان تعمیم داد؟

جواب: مستفاد از روایات وارده از اهل البیت علیهم‌السلام این است که: بهبودی در شکستگی استخوان و در جراحات بر بعضی اعضاء میزان دیه را تقلیل می‌دهد و فقهاء رحمهم‌الله به آن تصریح نموده‌اند و به نظر حقیر تعمیم تأثیر درمان در غیر مورد نصّ مشکل است.

سؤال ۷۱۵: آیا پیوند عضو مقطوع در میزان دیه تأثیر دارد یا خیر؟ (در صورتی که انگشت یا دست شخصی در اثر جنایت قطع شود اگر به موقع اقدام گردد می‌تواند عضو مقطوع را پیوند زد).

جواب: مستفاد از اطلاق ادله قصاص این است که مجنی علیه می‌تواند جانی را قصاص کند و پیوند عضو مقطوع مانع از قصاص نمی‌شود و در غیر موارد مصرّحه پیوند در مقدار دیه مؤثر نیست.

**سؤال ۷۱۶:** احتراماً به استحضار می‌رساند همانگونه که احتمالاً از طریق رسانه‌های ارتباط جمعی مستحضر شده‌اید در جنایت اخیر شهرستان پاکدشت دو متهم طی فاصله ۱۳۸۱/۱۲/۲۳ لغایت ۱۳۸۳/۶/۱۰ مرتکب پیش از بیست فقره قتل فجیع کودکان و نوجوانان ۸ تا ۱۶ ساله شده‌اند، به این نحو که ابتداء با قرار گرفتن بر سر راه ایشان از طریق حیل، عنف و تهدید آنها را به محل خلوتی برده پس از انجام لواط و ... نسبت به قتل ایشان مبادرت و اجسادشان را می‌سوزانند. لذا خواهشمند است پاسخ فرمایید آیا اتهام ایشان غیر از قتل عمدی مشمول افساد فی الارض و محاربه نیز می‌باشد یا خیر؟ لازم به توضیح است که ایشان همواره همراه خود سرنگ آغشته به سیانور و چاقو جهت انجام جنایت داشته و اعمال ایشان رعب و وحشت فراوانی در میان مردم ایجاد نموده است.

**جواب:** در صورت ثبوت قضیه مذکوره به عنوان مفسد فی الارض واجب القتل می‌باشند.

**سؤال ۷۱۷:** فرموده‌اید اگر شخصی پسر خود را بکشد پدر را برای قتل پسر قصاص نمی‌کنند آیا در این فرض دیه بر پدر واجب است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال پدر باید دیه قتل پسر خود را پرداخت نماید و پدر خودش از این دیه ارث نمی‌برد.

**سؤال ۷۱۸:** اگر شخصی زن خود را به قتل برساند، آیا فرزند می‌تواند پدر خود را به جهت قتل مادرش قصاص کند یا باید دیه گرفته شود؟

**جواب:** مسئله مفروضه بین فقها محل بحث و خلاف است و لکن به نظر حقیر قصاص جایز نیست، باید دیه پرداخت شود.

**سؤال ۷۱۹:** آیا در موضوع قتل عمدی در صورتی که ولی دم بخواهد قاتل را قصاص کند آیا قبل از قصاص لازم است از حاکم شرع اجازه گرفته شود یا نه؟

**جواب:** مسئله مفروضه بین فقها مورد خلاف است و لکن به نظر ما استیذان از حاکم شرع لازم نیست اگر چه احتیاط بهتر است.

**سؤال ۷۲۰:** چنانچه مردی دو نفر مرد مسلمان را عمداً به قتل برساند وظیفه اولیاء مقتولین چیست؟

**جواب:** در فرض سؤال اولیاء مقتولین می‌توانند قاتل را قصاص کنند و نمی‌توانند از قاتل دیه بگیرند، مگر اینکه قاتل راضی به دیه باشد، بلی اگر یکی از اولیاء دم از قاتل دیه بگیرد و یا او را عفو کند حق اولیاء آخر ساقط می‌شود یا نه فی الجمله محل بحث است و لکن به نظر اینجانب حق اولیاء دم از قصاص ساقط نمی‌شود و در صورتی که بعضی از اولیاء دم قاتل را قصاص کند آیا سایر اولیاء دم می‌توانند از ماترک قاتل دیه اخذ کنند یا نه مورد بحث است و به نظر حقیر نمی‌توانند دیه بگیرند.

**سؤال ۷۲۱:** به استحضار می‌رساند مردی پس از برقراری رابطه نامشروع (زنا) با زن اجنبی وی را با ضربات متعدد چاقو به قتل رسانده و چون طفل خردسال آن زن شاهد ماجرا بوده او را نیز با فشار به عناصر حیاتی گردن به

گمان اینکه خفه شده و فوت نموده در همان حال رها می نماید؛ لکن به جهت صحنه سازی و به اشتباه انداختن مسئولان قضایی و انتظامی پس از باز گذاشتن شیر گاز ساختمان، محل را به آتش کشیده و متواری می گردد و اکنون پزشکی قانونی علت تامه مرگ طفل خردسال را استنشاق گاز اعلام نموده است. حال با توجه به اینکه قاتل فکر نمی کرده که آن طفل زنده باشد و اصولاً عمل باز گذاشتن شیر گاز را نه به انگیزه قتل بلکه به انگیزه وانمود کردن مرگ بلحاظ آتش سوزی انجام داده است خواهشمند است پاسخ فرمایید:

۱- چگونه خواهد بود مجازات قاتل صرفاً به لحاظ قتل کودک خردسال

که به استنشاق گاز فوت نموده است؟

۲- عنوان قتل طفل خردسال چه خواهد بود؟

۳- آیا می توان عمل قاتل در فشار بر عناصر حیاتی گردن را مشمول ماده ۲۱۷ قانون مجازات اسلامی دانست که بیان نموده: هر گاه جراحاتی که نفر اول وارد کرده مجروح را در حکم مرده قرار داده و تنها آخرین رمق حیات در او باقی بماند و در این حال دیگری کاری را انجام دهد که به حیات او پایان بخشد اولی قصاص می شود و دومی تنها دیه جنایت بر مرده را می پردازد و به عبارت دیگر عمل خفه نمودن قاتل را در حکم قتل و به آتش کشیدن ساختمان را که منجر به سوختن جسد شده عمل جنایت بر میت دانست؟

جواب: در مفروض سؤال پزشک قانونی بر فرض عادل بودن یک شاهد محسوب می شود، بنابراین قتل کودک با استنشاق گاز است و خفه شدن مشکوک می باشد لذا دیه بر عهده قاتل است.

«عفو مجنی علیه از قصاص و دیه»

سؤال ۷۲۲: در صورتی که مجنی علیه از زنده ماندن خود مأیوس شده باشد بفرمائید آیا می‌تواند در مورد تبدیل قصاص نفس به دیه یا مصالحه یا عفو جانی وصیت نماید؟

جواب: فقهاء رحمهم الله در فرع مذکور اختلاف نظر دارند بعضی از آنها مثل شیخ در خلاف قائل به جواز عفو؛ و محقق اردبیلی و شهیدین نیز تمایل به آن کرده‌اند و لکن به نظر حقیر امر قصاص و دیه موکول به نظر اولیاء مقتول است و عفو مجنی علیه در مقروض سؤال اثر شرعی ندارد، زیرا قصاص و اخذ دیه بعد از موت مجنی علیه حق اولیاء مقتول است و لذا اسقاط قصاص و دیه از او مؤثر نیست، بنابراین چنین وصیتی نافذ نیست.

## «عفو مسروق منه»

سؤال ۷۲۳: در مواردی که سارق مورد عفو مسروق منه قرار می گیرد، آیا حاکم شرع بنا به مصالحی می تواند حدّ را اجراء نماید یا خیر؟

جواب: اگر صاحب مال قبل از مراجعه به حاکم شرع سارق را عفو کند، حاکم شرع نمی تواند حدّ سرقت را اجراء نماید.

سؤال ۷۲۴: در مورد سرقت مستوجب حدّ بفرمائید.

(آیا) پس از شکایت مسروق منه و قبل از ثبوت جرم، امکان عفو سارق توسط مسروق منه نسبت به اجراء حدّ وجود دارد یا خیر؟

جواب: مادامی که سرقت با بیّنه شرعیّه و یا با اقرار سارق ثابت نشده باشد، عفو مسروق منه اثری ندارد.

(بلی) بعد از ثبوت جرم و مراجعه مسروق منه به حاکم شرع حدّ سرقت ساقط نمی شود.

(و يدلّ علی ما ذکرناه) فی المسألتین جملة من الروایات الواردة عن اهل البيت (علیهم السلام) (الوسائل الجز ۱۸، الباب ۱۷، من ابواب مقدّمات الحدود).

## «عفو ولی از دیه صغیر»

در مورد صفار و مجانی که مورد ضرب و جرح یا توهین قرار گرفته باشند، بفرمائید،

سؤال ۷۲۵: آیا اولیاء آنان با رعایت غبطه مولی علیه حق گذشت دارند یا خیر؟

جواب: اولیاء صفار و مجانین حق عفو دیه را ندارند، مگر این که مصلحت ملزمه مستلزم این امر باشد.

سؤال ۷۲۶: ملاک در رعایت غبطه مولی علیه چیست؟ (آیا صرف عدم ضرر کافی است یا باید نفع صغیر لحاظ گردد)؟

جواب: فرع مذکور بین فقهاء علیهم السلام مورد خلاف است و فقهاء در کتب استدلالیه به آن متعرض شده‌اند ولی به نظر حقیر باید نفع صغیر ملاحظه شود.

سؤال ۷۲۷: اگر اولیاء دم به دلیل فقر مالی یا دلائل دیگری از پرداخت فاضل دیه خودداری کنند؟ (لازم به ذکر است در مواردی از این بند اجرای حکم از نظر اجتماعی و سیاسی ضروری می‌باشد).

جواب: در مفروض سؤال مقتضای نصّ معتبر این است که اولیاء دم قبل از پرداخت فاضل دیه نمیتوانند جانی را قصاص کنند.

**سؤال ۷۲۸:** عدم تأمین سهم اولیاء صغیر مقتول از طرف اولیاء خواهان قصاص.

**جواب:** مادامیکه اولیاء خواهان قصاص سهم صغار از ورثه را پرداخت نموده‌اند، حق قصاص جانی را ندارند.

**سؤال ۷۲۹:** عفو برخی از اولیاء دم و عدم پرداخت سهم آنان به محکوم علیه از سوی اولیاء خواهان قصاص.

**جواب:** در صورتی که اولیاء خواهان قصاص سهم دیه کسانی که قاتل را عفو نموده‌اند، به قاتل پرداخت نکرده باشند، نمی‌توانند جانی را قصاص کنند.

**سؤال ۷۳۰:** عدم شناسائی اولیاء دم یا عدم دسترسی به آنان و دستور حاکم شرع مبنی بر اخذ دیه از قاتل و ناتوانی وی از پرداخت دیه.

**جواب:** در مفروض سؤال اگر قتل عمدی باشد، حاکم شرع نمی‌تواند حکم به اخذ دیه نماید، زیرا در قتل عمدی حکم اولی قصاص است و چنانچه قتل خطاء محض باشد، دیه را باید عاقله قاتل پرداخت نمایند و قبل از مراجعه اولیاء دم حاکم شرع نمی‌تواند حکم بر دیه نماید.

(بلی) در صورتی که اولیاء دم شناسائی شوند، و مطالبه دیه نمایند و ناتوانی قاتل از پرداخت دیه و لو اقساطاً ثابت شود، باید حاکم شرع از بیت المال اداء نماید.

**سؤال ۷۳۱:** مصالحه به دیه و عدم توانائی پرداخت دیه توسط محکوم

علیه؟

**جواب:** اگر به طریق شرعی ثابت شود، که قاتل قدرت اداء دیه را ندارد، حاکم شرع دیه را از بیت المال اداء می‌کند و زندانی کردن قاتل در فرض سنوال جایز نیست.

**سؤال ۷۳۲:** عدم مراجعه اولیاء دم به دادگاه برای تعیین تکلیف نهائی؟

**جواب:** در فرض سنوال حاکم شرع اولیاء دم را برای تعیین تکلیف نهائی احضار می‌کند و در صورت عدم حضور و استنکاف آنها قاتل با قید ضمانت آزاد می‌شود.

**سؤال ۷۳۳:** فقدان ابزار لازم برای اجرای دقیق حکم قصاص و استنکاف مجنی علیه و اولیاء دم یا افراد خبره از اجرای حکم؟

**جواب:** در فرض سنوال برای اجرای دقیق قصاص باید ابزار لازم تهیه شود و الا حاکم شرع می‌تواند جانی را تا اجراء حکم با قید ضمانت آزاد کند.

**سؤال ۷۳۴:** در صورت منفی بودن جواب آیا دادگاهها می‌توانند شخص محکوم را بدون قید و شرط آزاد نمایند یا آزادی وی باید با اخذ وثیقه یا به قید ضمانت باشد؟

**جواب:** در موارد مذکوره حاکم شرع نمی‌تواند محکوم علیه را به مدت طولانی در زندان نگه دارد و لازم است جانی با قید ضمانت آزاد شود، زیرا محبوس بودن جانی به مدت طولانی مضافاً بر این که خلاف اصل است،

موجب تضرّر او می شود؛ بنابراین محکوم نمودن اشخاص به حبس ابد مشروع نیست، مگر در مواردی که شارع مقدّس حبس ابد را تجویز نموده، مثل امر به قتل، و کسی که دفعه سوّم مرتکب سرقت شود و زنی که مرتدّ شده است.



نبذة من المسائل الجديدة و المتفرقة الحقنها بكتاب القضاء؛

(و المرجو) من الفقهاء و العلماء الناظرين اليه ان يذكروني بطلب

المغفرة و الدّعاء و يترحموا عليّ بعد مماتي؛

و ما توفيقى الا بالله عليه توكلت و اليه انيب و لاحول و لا قوة الا

بالله العليّ العظيم.

سؤال ۱: به نظر حضرتعالی اجاره اشخاص عقد تملیکی است یا تعهد به عمل می باشد؟ توضیح اینکه حقوقدانان اجاره اشخاص را تعهد می دانند نه تملیک عمل و برخی از فقهای معاصر نیز در کتاب الاجاره خود چنین گفته اند که: اجاره اشخاص مانند اجاره اعیان نیست، چون قبل از عمل چیزی نیست که ملکیت به آن تعلّق گیرد و بعد از عمل نیز عمل معدوم می گردد و چیزی نیست تا متعلّق ملکیت باشد و خود عمل مطلوب نیست تا ملکیت به آن تعلّق بگیرد و به نتیجه هم گاهی ملکیت نمی تواند تعلّق بگیرد، مثلاً نتیجه اجاره در واجبات نیابی سقوط امر است و سقوط امر قابلیت برای تعلّق ملکیت ندارد.

جواب: (اقول) عقد الاجارة علی ما یستفاد من الزوايات و عبارات الفقهاء رحمهم الله یفید تملیک المنفعة للمستأجر بالعوض اذا تعلّق باعیان مملوكة و اذا تعلّق بالنفس یفید تملیک عمله للغير کاجارة الحرّ نفسه لعمل معلوم

باجرة معينة و قد يتعلّق بتمليك المنفعة دون العمل كاجارة المرضعة نفسها للرضاع دون الارضاع فتبيّن ممّا ذكرناه أنّ القولين المذكورين فى الورقة باطلان و لا يلتزم بهما من الفقهاء عليه السلام.

(العجب ثمّ العجب) قد سمعت ان بعض الناس من افراد الحكومتى يقول انه لا بدّ فى العصر الفعلى من الفقه التخصّصى و الحال أنّه لا يكفى اصولاً و فقهاً فى الرجوع الى من ورد و علم مقداراً من الفقه و لو على القول بالتجزى فى الاجتهاد لانه لا بدّ للفقيه و لو كان متجزياً من معرفة المقدمات الستة؛ و هى الكلام و الاصول و النحو و التصريف و لغة العرب و شرايط الادلة و الاصول الاربعة و هى الكتاب و السنة و الاجماع و دليل العقل، هذا مضافاً الى ان يكون المرجع للتقليد اجود استنباطاً عن غيره و امتن استنتاجاً للاحكام الشرعية عن ادلتها و اشدّ مهارة فى تطبيق القواعد و الكبريات على صغرياتها؛

و الحال ان من يعلم مقداراً من الفقه التخصّصى ليس واجداً للشرائط المذكورة فالنتيجة لا بدّ فى كلّ عصر ان يكون المرجع للتقليد جامعاً لشرائط الفتوى و اعلم على غيره بالمعنى المذكور يعنى يكون صاحب الاستنباط فى العلوم العشرة و ألا فلا يجوز له الافتاء و كانت الوظيفة شرعاً للدول الاسلامى فى عصر الغيبة فى جعل القوانين بلا فرق بين الامور الشرعية و الامور السياسية من الرجوع اليه بعد كونه متصفاً بالصفات المذكورة من حيث أنّها مطابقة للشرع الاقدس ام لا، و ألا فيقع الهرج و المرج و ينتشر الظلم و الجور بعد الكور.

(فتيتين) بناء على مذهب التشيع أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من فقيه يكون جامعاً لشرائط الفتوى من الشروط المتقدمة بحيث يكون الاشخاص الذين يتصفون

بالتخصّص الناقص مطيعين له من دون فرق بين الامور الشرعیّة و السیاسیّة فلیتأمل فیما ذکرناه من كان له حظّ من العلوم الاسلامیّة و لولا التّقیّة الزمانیّة لتعرضت للبحث عن المسئلة المذكورة مبسوطاً لکی لا يقع الجهال من الناس فی الاشتباه.

(ثمّ) أنّه اذا بنینا علی بقاء المقلدین سرمداً فی فقیه واحد و لو كان مستجمعاً للشرائط التي تقدم ذكرها فلم یبق فرق بین الخاصّة و العامّة و ذلك بیّنة البطلان، نعم تبلیغ قيادة شخص کيفاً و کماً لیس له مانع؛  
 ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا و هب لنا من لدنک رحمة انک انت الوهاب﴾  
 و الحمد لله اولاً و آخرأ و له الشکر الدائم سرمداً.

(در خاتمه) از خداوند متعال مسئلت می‌نمایم بازار علم و متاع فضیلت و تقوی را رواج بدهد و از وسوسه‌های عقل حسابگر که فقط سود جویی‌ها و نفع پرستی‌ها را به ما عرضه می‌کند بر حذر دارد؛

بمنّه و جوده و لطفه و احسانه و بحقّ محمد و آلّه الطیّین الطاهرین صلوات الله علیهم اجمعین.

سؤال ۲: آیا اجرای احکام مقرّرات کیفری اسلام مانند حدود، قصاص، دیات، تعزیرات، ادله اثبات شرعی مقیّد و محدود به زمان حضور معصوم (علیه السلام) است، یا در سایر اعصاری که امکان اجرای این حدود باشد نیز لازم الاجراء است؟

جواب: اجراء احکام کیفری اسلام مخصوص زمان حضور نمی‌باشد و در همه اعصار لازم الاجراء است.

**سؤال ۳:** با التفات به دیدگاه فقهاء عاقله ضامن دیه از سوی صغار می باشد در صورتی که صغیر به پدر خود جرحی وارد نماید و پدر شکایت کند در موارد شاکی خود ضامن پرداخت دیه می باشد، تکلیف چیست؟ شایان ذکر است عاقله در فرض سؤال منحصر به شخص مجروح (پدر) می باشد و نیز در صورت عدم انحصار عاقله به پدر حکم مسئله را بیان فرمایید؟

**جواب:** در صورت انحصار عاقله موضوع دیه منتفی است ولکن در فرض دوم به مقدار سهم پدر از دیه کسر می شود و بقیه را باید سایر عاقله به مجنی علیه که همان پدر می باشد پرداخت نمایند.

**سؤال ۴:** با عنایت به اینکه طبق موازین فقهی، هرگاه ضربه یا ضرباتی بصورت غیر عمد بر شخصی وارد شود و آن شخص در اثر سرایت ضربه یا ضربات مزبور فوت کند، دیه ضربه یا ضربات مسری در دیه نفس تداخل می کند، مستدعی است بفرمائید:

**الف-** در صورتی که بین ایراد بین ایراد ضربه یا ضربات با سرایت آن به نفس و تحقق فوت چند سال فاصله باشد آیا در این صورت نیز تداخل صورت گرفته و دیه ضربه یا ضربات در دیه نفس تداخل می کند؟ (با فرض اینکه علت فوت همان ضربه یا ضربات باشد).

**جواب:** در مفروض سؤال دیه جرح در دیه نفس تداخل می کند، در صورتیکه علت فوت همان ضربه یا ضربات باشد متعدده باشد.

ب- در صورتیکه مجموع دیه ضربات بیش از دیه نفس باشد، آیا مجنی علیه می‌تواند به مقدار دیه نفس (قدر متیقن) دیه مطالبه کند؟

جواب: جواب این فرع از جواب فرع قبلی معلوم است.

ج- در صورتیکه مجموع دیه ضربات کمتر از دیه نفس باشد -با عنایت به اینکه مطابق نظر کارشناس تحقیق مرگ تا چند سال به طول خواهد انجامید- آیا مجنی علیه می‌تواند دیه ضربات را فعلاً مطالبه نماید و در صورت تحقیق فوت باقیمانده آنرا اولیای دم مطالبه کنند؟

جواب: در صورت اخذ دیه جراحات وارده باید مبلغ اخذ شده از دیه نفس کسر گردد.

سؤال ۵: مراد از غالباً کشته شده بودن کار جانی که حتی بدون قصد قتل، موجب می‌شود که قتل عمد باشد، چیست؟

آیا مراد آن است که آن کار به احتمال بالای پنجاه درصد منجر به قتل شود و لذا اگر این احتمال کمتر از پنجاه درصد بود و منجر به قتل شد، عمد نباشد؛ برای مثال اگر کسی یک گلوله در هفت تیر قرار داده آن را چرخ دهد و به مغز بی گناهی شلیک کند، احتمال این که گلوله شلیک شود یک هفتم است لذا اگر شلیک کرد و گلوله شلیک شد و مغز مجنی علیه را متلاشی کرد آیا قتل عمد محسوب نمی‌شود؟ یا مثلاً اگر کسی از بین پنج لیوان شربت یکی را عمداً مسموم کند بدون آنکه قصد قتل داشته باشد و فقط برای امتحان شانس خود یا برای تفریح خود و دیگران- پنج

لیوان مذکور را به بی گناهی تعارف کند و مجنی علیه اتفاقاً و بی خبر از همه جا لیوان مسموم را برداشته و بنوشد و بمیرد، آیا قتل مذکور عمد نخواهد بود، چون احتمال تحقق جنایت در اینجا یک پنجم بوده است که کمتر از پنجاه درصد است؟

یا مراد از غالباً کشنده بودن کار، همان در معرض قتل دیگری است، به مقداری که عقلاً آن را مذمت شدید کرده و از فاعل چنین عملی گذشت نمی کنند و وی را قاتل عمدی محسوب می کنند حتی اگر این معرضیت به مقدار سی درصد یا کمتر از آن باشد - البته نه آنقدر پایین که مورد توجه واعتنائی عقلاً نباشد - زیرا اهمیت و قوت محتمل جبران ضعف احتمال را می کند یا مراد چیز دیگری است، لطفاً نظر شریف خود را به تفصیل و وضوح بیان فرمایید؟

جواب: مراد از غلبه در مفروض سؤال غلبه عرفی و عقلانی است. و مواردیکه به عنوان مثال برای درصد ذکر نموده اید دخالت در مسئله ندارد، بنابراین هر چیزی که غالباً کشنده باشد مثل چاقو، شمشیر و امثال آنها گر چه بدون قصد باشد قتل عمد محسوب می شود.

سؤال ۶: هر گاه در سرقت حدی صاحب مال شکایت نکند یا قبل از مرافعه سارق را ببخشد آیا حد و تعزیر هر دو ساقط می شود یا فقط حد سرقت ساقط می شود و سارق تعزیر می گردد؟

جواب: در فرض سؤال حد سرقت ساقط است و لکن حاکم شرع به لحاظ ارتکاب حرمت تکلیفی می تواند شخص را تعزیر نماید.

**سؤال ۷:** چنانچه پدر از اموال فرزند سرقت نماید حد سرقت متفی است، آیا تعزیر دارد؟

**جواب:** در فرض سؤال ضمان سرقت به عهده پدر است و حاکم شرع می تواند پدر را تعزیر نماید.

**سؤال ۸:** اگر شخصی یک بار به سرقتی اقرار کرد و بعد از آن یک بار به سرقت دیگر اقرار کند که بر هر کدام، اقرار واحد و مجموعاً دو اقرار، بر اصل سرقت است آیا برای اجراء حد کافی است یا خیر؟ یا اگر مردی یک بار به زنا با زنی اقرار کند و بار دوم به زنا با زنی دیگر اقرار کند و در مرتبه سوم و چهارم هم اقرار به زنا با زنان دیگر نماید آیا حد زنا ثابت می شود؟ به عبارت دیگر آیا در اقرار لازم است، موضوع اقرار واحد باشد، و مقرّ باید به یک مورد خاص با نصاب لازم اقرار کند تا حد آن جرم ثابت شود یا نه؟

**جواب:** در هر دو فرض مذکور حد سرقت و حد زنا ثابت نمی شود، زیرا از روایات وارده وحدت موضوع استفاده می شود.

**سؤال ۹:** در صورتیکه مرتکب یکی از جرائم مستوجب حد فاقد رشد عقلی بوده و از درک خوبی و بدی کارهای خود عاجز باشد و قباحات افعال خود را درک نکند و از حرام بودن عمل خود آگاه نباشد آیا محکوم به حد می شود و حد بر وی جاری می شود؟

**جواب:** در مفروض سؤال اجرای حد جایز نیست.

**سؤال ۱۰:** در زنای مستوجب رجم که با علم قاضی ثابت شد چه کسی

باید سنگ زدن را به سوی مرجوم آغاز نماید؟

**جواب:** در صورتیکه زنا با اقرار ثابت شود ابتداء امام شروع به سنگ زدن می کند سپس مردم با سنگ کوچک سنگ می زنند و اگر زنا با بیته ثابت شود شهود ابتداء به سنگ انداختن می کنند و بعضی از اعلام فرموده اند در هر دو صورت امام شروع به سنگ زدن می کند و همچنین اگر زنا با علم قاضی ثابت شود حاکم شرع جامع الشرائط ابتداء به سنگ انداختن می نماید.

**سؤال ۱۱:** در مواردیکه توبه مرتکب موجب سقوط مجازات است، چنانچه پس از اعمال مقررات راجع به توبه و سقوط حد، ثابت شود که مرتکب تظاهر به توبه کردن آیا دادگاه می تواند سقوط مجازات را ملغی کرده و مرتکب را محکوم به حد نماید؟

**جواب:** در فرض سؤال دادگاه نمی تواند سقوط مجازات را الغاء کرده و مرتکب را محکوم به حد نماید.

**سؤال ۱۲:** آیا در قتل عمد یا جنایت عمدی بر عضو دو بار اقرار لازم است یا با یک بار اقرار نیز قصاص ثابت می شود؟

و اگر جنایت عمدی موجب قصاص نباشد و فقط مستلزم پرداخت دیه باشد - مانند قتل عمدی پدر نسبت به فرزند یا جنایت عمدی که موجب شکستگی استخوان شده یا جنایت جائفه - آیا جنایت با یک بار اقرار ثابت می شود یا دو بار اقرار لازم است؟

**جواب:** قتل با چند چیز ثابت می شود که یکی از آنها اقرار خود قاتل

است و آن با یک مرتبه اقرار ثابت می شود و دلیل آن اطلاق ادله و بعضی نصوص معتبره است.

**سؤال ۱۳:** در قتل غیر عمدی ناشی از تصادفات محکوم علیه پس از انقضای مهلت دو سال، معسر است حتی توان پرداخت دیه را به نحو اقساط ندارد؛ تکلیف چیست؟ آیا از باب هدر نرفتن خون مسلمان، بیت المال ضامن است؟

**جواب:** در صورت عدم پرداخت دیه باید به جانی مهلت داده شود و چنانچه به هیچ وجه امکان پرداخت نشود دیه از بیت المال پرداخت می شود.

**سؤال ۱۴:** آیا در فروض ذیل قصاص تبدیل به دیه می شود:

- الف- هرگاه قاتل پس از تسلیم خود به اولیاء دم، به مرگ طبیعی از دنیا برود؛
- ب- هر گاه قاتل توسط شخص دیگری غیر از اولیاء دم به قتل برسد؛
- ج- هر گاه قاتل با خوکشی و مانند آن، به سوء فعل خود زمینه قصاص را از بین برده و خود را معدوم نماید؛

د- آیا در فروض فوق فرقی بین قتل و جنایت کمتر از قتل وجود دارد؟

**جواب:** در هر سه فرض مذکور قصاص تبدیل به دیه می شود.

و در فرض سؤال (د) فرقی بین قتل و جنایت کمتر از قتل وجود ندارد و قصاص تبدیل به دیه می شود.

**سؤال ۱۵:** اگر دو زن عادل با یک مرد عادل، یا یک مرد عادل به همراه قسم صاحب حقّ یا چهار زن عادل، بر جنایتی شهادت دهند؛ حکم هر یک

از این شهادتها در هر یک از بندهای زیر از حیث ثبوت قصاص یا دیه علیه جانی چیست؟

الف- اگر صاحب حق مدعی جنایت عمد باشد و شهود مذکور نیز بر جنایت عمد شهادت دهند.

ب- اگر صاحب حق مدعی جنایت غیر عمد باشد و شهود مذکور بر جنایت عمد شهادت دهند.

ج- اگر صاحب حق مدعی جنایت عمد باشد و شهود مذکور بر جنایت غیر عمد شهادت دهند.

جواب: در فروع مذکور قصاص ثابت نیست و لکن ثبوت دیه بین فقها محل بحث است و ظاهر آن است که دیه در فروع مذکوره با قسم ثابت می شود و اگر شاهد یک نفر زن باشد ربع دیه ثابت می شود و در دو زن نصف دیه و در سه زن سه چهارم دیه و اگر چهار زن شهادت بدهند تمام دیه ثابت است.

سؤال ۱۶: اگر در مورد جنایت در سؤال قبل شکستگی استخوان، هاشمه، منقله یا جائفه باشد - که عمد در آنها قصاص ندارد - آیا با شهادت های مذکور، دیه بر جانی ثابت می شود؟

جواب: در فروع مذکوره دیه ثابت می شود.

سؤال ۱۷: آیا دیه تصادف که به علت اعسار محکوم علیه تقسیط شده است و مستمراً از سوی محکوم علیه پرداخت می شود در طول زمان مجدداً می تواند به نرخ روز محاسبه و وصول گردد؟

**جواب:** در مفروض سنوال اقساط مذکور باید به نرخ روز محاسبه و پرداخت گردد، چه گران باشد و چه ارزان.

**سؤال ۱۸:** اگر مثلاً با دو بار اقرار یا شهادت دو مرد عادل، ثابت باشد که «الف» قاتل عمد است لیکن بلوغ «الف» در حال جنایت مشکوک باشد و خود او نیز مدعی عدم بلوغ در زمان جنایت باشد؛ در این صورت راه اثبات بلوغ او از طریق شهادت به گونه‌ای که قصاص علیه او ثابت شود چگونه است؟ آیا اگر نساء به شکل منضمات یا منفردات، به بلوغ او در زمان جنایت، شهادت دهند کافی در اثبات بلوغ اوست و قاضی می‌تواند حکم به قصاص او کند؟ یا چون این شهادت جزء العلة در اثبات قصاص می‌شود لذا اثبات این بلوغ فقط در صورتی که با شهادت دو مرد عادل باشد می‌تواند موجب حکم به قصاص شود و در غیر این صورت بواسطه اطلاق روایاتی چون «لا تجوز شهادة النساء ... فی الدم» قصاص با شهادت زن به بلوغ جانی - در زمان جنایت - ثابت نمی‌شود و حکم به دیه می‌شود یا لااقل به دلیل شبهه و لزوم احتیاط در دماء قصاص ساقط و به دیه تبدیل می‌شود؟

**جواب:** به طور کلی قتل با یک مرتبه اقرار و یا با شهادت دو مرد عادل ثابت می‌شود و در صورت اختلاف بین ولی دم و جانی نسبت به بلوغ در حال جنایت که جانی مدعی عدم بلوغ باشد و ولی دم مدعی بلوغ در این صورت قول جانی با یمین خودش مقدم است و شهادت نساء چه منفرداً و چه منضمماً نسبت به بلوغ کافی نیست.

**سؤال ۱۹:** اگر جنایت عمدی شخصی احراز شده باشد لیکن معلوم نباشد که آیا وی در هنگام جنایت بالغ بوده است یا خیر و قرائن و شواهد ظنی نشان دهد که وی در زمان جنایت بالغ بوده است آیا بدون قسم متهم فقط استصحاب عدم بلوغ جاری می شود و قصاص ثابت نمی شود یا مدعی می تواند متهم را قسم دهد و در صورت نکول او و قسم مدعی ضمان او ثابت می شود؟

**جواب:** در مفروض سؤال بلوغ شخص با بیّنه شرعیّه ثابت می شود و با قرائن و شواهد ظنیّه و استصحاب ثابت نمی شود.

**سؤال ۲۰:** بطوری که نقل می شود اخیراً در موضوع قصاص در قتل عمدی ولی دم باید قبل از قصاص قاتل مبلغی به ورثه قاتل بدهند تا او را قصاص نمایند. لطفاً نظر مبارک را بیان فرمائید؟

**جواب:** اخذ مبلغی از اولیاء مقتول به جهت اینکه قاتل را قصاص کنند مشروع نیست.

**سؤال ۲۱:** اگر جانی عمداً جنایاتی را با یک ضربه بر اعضای دیگری وارد کند (که غالباً منجر به مرگ نمی شود و فقط مستحق قصاص اطراف است) لیکن اتفاقاً پس از چندی این جنایات عمدی منجر به مرگ مجنی علیه شود، آیا جانی علاوه بر قصاص اطراف محکوم به پرداخت دیه نفس نیز می شود؟

**جواب:** فرع مذکور از نظر جواز قصاص و عدم قصاص بین فقهاء مورد

بحث و خلاف است، بعضی گفته اند قصاص ثابت نیست بلکه باید دیه گرفته شود و لکن به نظر اینجانب اقرب ثبوت قصاص است.

**سؤال ۲۲:** هرگاه شخص مدافع نسبت به مهاجم رعایت الاسهل فالاسهل را ننماید و مאלاً مهاجم را به قتل برساند آیا مدافع به لحاظ عدم رعایت الاسهل فالاسهل قصاص می شود یا می بایست به اولیاء مهاجم دیه پردازد و یا خون وی هدر است؟

**جواب:** چنانچه مدافع شرائط دفاع را که فقهاء در کتب فقهیه متعرض شده اند ملاحظه ننماید قصاص می شود.

**سؤال ۲۳:** اگر غیر مسلمانی؛ ساب النبی، لائط، محارب، زانی محسن، مرتد یا مانند آن را به قتل برساند و مقتول مسلمان باشد، آیا غیر مسلمان قصاص می شود یا به واسطه آن که مسلمان واجب القتل بوده قصاص غیر مسلمان متفی است؟

**جواب:** کشتن افراد مذکور در سؤال بغیر از ساب النبی ﷺ جایز نیست چه مسلمان باشد یا غیر مسلمان و در صورت مباشرت بر قتل گفته شده نه قصاص ثابت می شود و نه دیه و لکن به نظر اینجانب قصاص ثابت است و تراضی بر دیه نیز اشکال ندارد.

**سؤال ۲۴:** اگر مقذوف قاذف را به نحو مشروط عفو کند مثلاً بگوید: اگر شما این انتساب را تکذیب و عذر خواهی کردی من شما را می بخشم، یا بگوید اگر فلان مبلغ را به من پرداخت کنی من گذشت می کنم و قاذف

به این شرط عمل کند، آیا گذشت منجز و قطعی می شود به نحوی که عدول از آن مسموع نیست یا اساساً چنین عفو و گذشتی اعتبار ندارد هر چند قاذف به آن شرط عمل کند؟

**جواب:** پرداخت مبلغی به عنوان اینکه مقذوف قاذف را عفو کند صحیح نیست، و لکن در صورتیکه مقذوف قاذف را عفو کرد بعد از آن نمی تواند از عفو خودش عدول کند و عفو آن منجز و قطعی می باشد.

**سؤال ۲۵:** اگر جانی ظمناً و عدواناً به قصد قطع انگشت مجنی علیه بر او ضربه ای وارد کند که غالباً منجر به قطع انگشت می شود لیکن اتفاقاً منجر به قطع دست مجنی علیه شود، آیا این قطع دست جنایت عمدی و موجب قصاص است؟ یا فقط به مقدار انگشت جنایت عمدی است؟

در صورتیکه فقط به مقدار انگشت، جنایت عمد محسوب شود آیا جانی در انگشت قصاص می شود و برای قطع دست دیه پرداخت می شود؟ و آیا در محاسبه دیه باید دیه انگشت مورد قصاص از دیه کم شود یا خیر؟ در فرض سؤال بالا اگر بجای انگشت مورد نظر جانی، ضربه ای که ظمناً و عدواناً برای قطع انگشت فرود آمده است، اتفاقاً به چشم مجنی علیه برخورد کند و لذا بجای قطع شدن انگشت مجنی علیه چشم او کور شود، آیا جانی قصاص چشم می شود یا حکم چیز دیگری است؟

**جواب:** در مفروض سؤال جنایت موجب قصاص است.

**سؤال ۲۶:** اگر زانی محصن بعد از ارتکاب به عمل زنا زانیه را به قتل برساند، لطفاً حکم مسئله را بیان فرمائید؟

**جواب:** در مفروض سؤال اولیاء زن زانیه می‌توانند قاتل را بعد از رد نصف دیه مرد به ورثه آن قصاص کنند، ولی اگر قصاص نکردند و به اخذ دیه راضی شدند در این فرض دیه را از قاتل گرفته سپس حاکم شرع جامع شرایط او را رجم می‌کند و در این صورت فرق نمی‌کند که زنا با بیته ثابت شود یا با اقرار.

**سؤال ۲۷:** آیا حیض از موانع احصان است؟

**جواب:** حیض از موانع احصان نیست.

**سؤال ۲۸:** منظور از مقدسات اسلام چیست؟ آیا مقدسات اهل تسنن را هم شامل می‌شود؟ آیا اگر کسی مثلاً به احکام عبادی و حقوقی اسلام توهین کند، توهین به مقدسات محسوب می‌شود و باید مجازات گردد؟ آیا توهین به امامزاده‌هایی که در سرتاسر کشور وجود دارد توهین به مقدسات است؟

**جواب:** مراد از مقدسات اسلام، احکام الهی است چه عبادی و غیر عبادی و توهین به آنها موجب مجازات می‌باشد و نیز توهین به امامزاده‌های معتبر توهین به مقدسات محسوب می‌شود.

**سؤال ۲۹:** منظور از انبیاء عظام فقط پیامبران اولوالعزم است یا پیامبران دیگر را هم شامل می‌شود؟

**جواب:** ظاهراً کلمه انبیاء عظام شامل همه انبیاء الهی می‌باشد.

**سؤال ۳۰:** الف: سب النبی ﷺ چیست؟

ب: اگر به سایر ائمه هم دشنام دهد یا به فرزندانشان (مثل حضرت احوود بن موسی علیه السلام و یا حضرت معصومه علیها السلام) باز هم شامل حکم سب النبی است؟

جواب: هرگونه فحش و ناسزا به نبی مکرم اسلام سب النبی محسوب می شود و نیز فحش و ناسزا به حضرت فاطمه زهرا علیها السلام و یا به ائمه دوازده گانه علیهم السلام شیعه حکم سب النبی را دارد.

سؤال ۳۱: آیا لازم است که قرارداد و عقد در قالب یکی از عقود معین و با نام مثل بیع، اجاره، صلح و ... واقع گردد یا اینکه می توان قالبی جدا از این عقود انتخاب نمود و بر اساس آن، (یعنی به صورت عقد نامعین یا بی نام) عقد را منعقد ساخت؟

جواب: قراردادهاییکه فعلاً در خارج انجام می گیرد لازم نیست تحت یکی از عناوین فوق الذکر قرار بگیرد و لکن اگر دارای شرائط صحت معامله باشد لازم الوفاء است.

سؤال ۳۲: ملاک تعیین عقود معین از عقود نامعین چیست؟ آیا ملاک معین بودن عقود، استعمال آنها در متون فقهی یا لسان شارع و یا لسان مشرعه و یا قانون است؟

جواب: ملاک در تعیین عقود معین از غیر معین لسان شارع و متون فقهی می باشد.

سؤال ۳۳: در صورت اختلاف در ماهیت عقود منعقد از حیث معین بودن یا غیر معین بودن، چه اصلی جاری است؟ آیا قاضی می تواند با تفسیر

از قرارداد از راه احراز قصد مشترک و الفاظ به کار رفته نسبت به تعیین ماهیت آن حکم کند؟

**جواب:** در مفروض سؤال قاعده و اصل معینی موجود نمی باشد و قاضی باید آنچه از الفاظ و کلمات متعاملین استفاده می کند تعیین ماهیت نماید.

**سؤال ۳۴:** در قراردادهای غیر معین، آیا لزوم یا جواز قرارداد نیز می تواند در قلمرو تراضی طرفین قرار گیرد؟ به عبارت دیگر آیا طرفین می توانند نسبت به لزوم یا جواز قراردادها نیز توافق نمایند؟ اصل در عقود غیر معین، لزوم است یا جواز و در صورت اختلاف قول کدامیک از طرفین مقدم است؟

**جواب:** در فرض سؤال متعاملین می توانند در لزوم و جواز قرارداد توافق نمایند.

**سؤال ۳۵:** آیا عقد بی نام را با هر صیغه ای می توان منعقد کرد یا لازم است صیغه متناسب با ماهیت آن باشد؟

**جواب:** قراردادهای نامعین را می توان با هر لفظ و صیغه ای اجرا نمود.

**سؤال ۳۶:** آیا تنجیز از شرائط صحت عقد است و آیا تعلیق در انشاء یا تعلیق در منشأ موجب بطلان عقد است؟

**جواب:** تعلیق در انشاء موجب بطلان عقد است نه تعلیق در منشأ.

**سؤال ۳۷:** بر فرض صحت تعلیق در منشأ آیا لازم است مدت تعلیق معین باشد، مثل اینکه بگویند «زمین را فروختم در صورتی که ظرف یکسال

بتوانم پروانه ساخت اخذ کنم» یا تعلیق بر امر احتمالی به طور مطلق و بدون تعیین مدت نیز درست است؟

جواب: تعلیق به طور مطلق نیز درست است.

سؤال ۳۸: بر فرض صحت تعلیق در منشأ،

الف: آثار عقد (مالکیت عین و منافع) از چه زمانی مترتب می شود از زمان وقوع عقد یا تحقق معلق علیه؟

ب: تصرف هر یک از طرفین عقد در مورد معامله، قبل از حصول معلق علیه چگونه است؛ مثلاً آیا بایع قبل از حصول معلق علیه می تواند در مبیع یا در منافع آن تصرف نماید؟

جواب: در صورتیکه تعلیق در منشأ باشد، آثار عقد از زمان وقوع عقد است نه از حین حصول معلق علیه.

سؤال ۳۹: آیا تعلیق انحلال عقد بر یک امر احتمالی (شرط فاسخ) صحیح می باشد، مانند اینکه مردی خانه ای به زن خود ببخشد و شرط کند در صورت وقوع حادثه ای معین، عقد هبه منفسخ می شود؟

جواب: در مفروض سؤال عقد باطل است.

سؤال ۴۰: آنچه در مورد تعلیق و تنجیز در عقد بیان شد آیا در ایقاع نیز جاری است؟

جواب: تعلیق در منشأ در ایقاعات نیز صحیح می باشد.

**سؤال ۴۱:** آیا قرارداد هائی که فعلاً در جامعه به عنوان پیش فروش آپارتمان و یا خودرو و امثال اینها انجام می شود لازم است تحت عنوان یکی از عقود معین مانند بیع و اجاره و صلح و ... قرار گیرد یا خیر؟ و آیا اینگونه معاملات تحت عنوان بیع سلف صحیح می باشد یا خیر؟

**جواب:** قبلاً این مسئله را از اینجانب سؤال نموده اند جواب داده ایم قرارداتی که فعلاً در جامعه انجام می گیرد لازم نیست تحت یکی از عناوین فوق الذکر قرار بگیرد بنابراین قراردادهای مذکور صحیح می باشد.

و لکن بنابر نظر عده ای از فقهاء که فرموده اند قراردادها باید تحت عنوان یکی از عناوین فوق الذکر قرار بگیرد باید شرائط آن عنوان را دارا باشند؛

ولی در مورد بیع سلف، معاملات فوق تحت این عنوان قرار نمی گیرند؛ چون فقهای عظام رحمهم الله در باب بیع سلف شرایطی را ذکر فرموده اند که بیع سلف باید این شروط را داشته باشد، من جمله از آن شرائطی که ما بین فقهاء معروف می باشد این است که در بیع سلف تمام ثمن باید قبض شود ولی اگر بعض ثمن قبض شود و بعض دیگر قبض نشود بیع سلف باطل است و در اینگونه معاملات چون تمام مبلغ در مجلس عقد قبض نمی شود نمی تواند تحت عنوان بیع سلف قرار بگیرد.

**سؤال ۴۲:** آقای الف مبلغ هفده میلیون تومان وجه نقد به مدت ده ساله با سود ۴۰ درصد به شخص ب جهت ساخت منزل پرداخت می نماید، کل وجه باز پرداخت ده ساله آن با سود متعلقه مبلغ ۲۳/۸۰۰/۰۰۰ تومان می شود، طرفین توافق می کنند شخص ب ماهانه ۲۰۰/۰۰۰ تومان به شخص

الف پرداخت نماید و طرفین شرط می نمایند منزل مذکور در وثیقه و تضمین شخص الف قرار دهد تا چنانچه شخص ب در پرداخت اقساط تعیین شده، یک ماه تأخیر نماید وجه ۲۳/۸۰۰/۰۰۰ تومان حال شده و شخص الف می تواند منزل مذکور را به فروش برساند و وجه خود را از آن تأمین نماید؛

الف- حکم شرعی قرار داد و شرط ضمن آن را از جهت صحت و بطلان مرقوم فرمائید؟

ب- آیا قرار داد مذکور ربوی می باشد یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال چون در قبال پرداخت هفده میلیون تومان ماهانه شرط سود معین شده بنابراین قرارداد مذکور ربوی و باطل است و شخص الف حق دریافت سود را نخواهد داشت و بنابراین سند مغازه را نیز باید به شخص ب باز پس دهد، مگر اینکه شخص ب با رضایت خودش جهت فصل مخاصمه مبلغی را به شخص الف بپردازد.

سؤال ۴۳: ماشینی را برای تعمیر به کارگاهی فرستاده ایم، بفرمائید: چنانچه ماشین در اثناء تعمیر به شخص ثالثی فروخته شود اجرت تعمیر کار بر عهده چه کسی است؟

جواب: در فرض مذکور اجرت تعمیر به عهده بایع است، مگر اینکه شرط اجرت تعمیر به مشتری شده باشد.

سؤال ۴۴: چنانچه ماشین را به صاحب همان کارگاه بفروشند، آیا اجرت تعمیر ساقط می شود یا بر عهده بایع است؟

**جواب:** در این صورت نیز بر عهده بایع است.

**سؤال ۴۵:** آیا تطابق ایجاب و قبول در همه مسائل شرط است، یا تطابق آن در ارکان و مسائل رئیسه کفایت می‌کند؟

**جواب:** تطابق ایجاب و قبول در عقود لازمه و جایزه چه امور رئیسه باشد و یا غیر رئیسه لازم نیست و لکن ارکان در بعض موارد در صحت عقد مداخلیت دارد و در بعض موارد در صحت عقد مداخلیت ندارد.

**سؤال ۴۶:** آیا تطابق ایجاب و قبول در شروط مندرج در عقد (شروط ضمن عقد) شرط است؟

**جواب:** تطابق ایجاب و قبول در شروط مندرج در ضمن عقد لازم واجب الوفاء و لازم است.

**سؤال ۴۷:** آیا تطابق ایجاب و قبول از حیث شروط ضمن عقد از ارکان عقد محسوب می‌شود که در صورت عدم مطابقت موجب بطلان عقد شود یا از ارکان به حساب نمی‌آید و بطلان عقد را موجب نمی‌شود و تنها موجب خیار تخلف شرط می‌شود؟

**جواب:** تطابق ایجاب و قبول به عنوان شرط در ضمن عقد لازم از ارکان عقد محسوب نمی‌شود نهایت در صورت تخلف خیار فسخ می‌آورد.

**سؤال ۴۸:** اگر مشتری مدعی است که بیع با این شرط منعقد شده است که بایع پروانه تجاری را نیز برای مبیع اخذ کند و قبول وی منوط به وجود و تحقق آن شرط بوده ولی بایع منکر وجود چنین شرطی است و

معتقد است چنین شرطی وجود نداشته است، آیا با وجود چنین اختلافی بیع واقع می‌شود یا اختلاف مزبور موجب می‌شود تا بیع منعقد نشود؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر مشتری بیتنه داشته باشد قول او مقدم است و الا قول بایع با یمین مقدم است.

**سؤال ۴۹:** در ضمن یک تقسیم نامه عادی بین دو نفر در خصوص زمین کشاورزی حدود ۲۰ سال پیش تعهدی با این مضمون بین دو نفر منعقد شده است:

«در ضمن مخفی نماند این تقسیم نامه مادام العمر می‌باشد و هر یک از طرفین اعتراضی کند غیر قابل قبول است

ثانیاً: چاهی که در زمین حفر گردیده است مربوط به آقای الف است و هر زمان خریدار بخواهد حق دارد چاه را قیمت گذاری نماید و طبق نظر کارشناس یک دانگ و نیم سهم چاه بدهد و از شش دانگ یک دانگ و نیم شریک باشد، در ضمن این قیمت گذاری زمان اول مهر ماه هر سالی که بخواهد می‌باشد»

با عنایت به مورد فوق خواهشمندم بفرمائید آیا از نظر حضرت‌تعالی این تعهد مشروع است یا نامشروع؟ در صورت مشروع بودن آیا این تعهد برای طرفین الزام آور است و طرفین باید به تعهد خود عمل کنند یا خیر؟

**جواب:** شرط مذکور شرط جایز است و شریکین باید طبق قرارداد مذکور عمل نمایند.

**سؤال ۵۰:** ملکی به صورت شش دانگ با قید متراژ فروخته می شود پس از سالها معلوم می شود شش دانگ بیشتر از آن متراژ است میزان اضافی از مال کیست؟

نفر دیگر همان ملک را بطور شش دانگ این بار بدون قید متراژ از خریدار اول می خرد و تمام ثمن آن را می پردازد و سند مالکیت رسمی شش دانگ هم اخذ می کند مازاد متراژ در این حالت از آن کیست؟

در نهایت تاوان بهای متراژ اضافی را کدام خریدار باید پردازد؟ خریدار اول یا خریدار دوم؟

**جواب:** در فرض سؤال بایع اول می تواند جهت اخذ قیمت زیادی متراژ به هر کدام از مشتری اول یا مشتری دوم رجوع نماید.

**سؤال ۵۱:** همان طور که مستحضرید برای عقود جایزه دو اثر ذکر شده است، یکی امکان به هم زدن آن در هر زمان، دیگری انحلال آن به موت، جنون و سفه؛ چنانچه عقد جایزی در ضمن عقد لازمی درج شود آیا هر دو اثر فوق، از عقود جایزه سلب می شود یا اینکه صرفاً امکان فسخ ارادی از طرفین گرفته می شود و کما کان عقود جایز به موت، جنون و سفه منفسخ می شوند، هر چند در ضمن عقد لازمی درج شده باشند؟

**جواب:** عقود جایزه با موت، جنون و سفه منفسخ می شود، هر چند در ضمن عقد لازمی درج شده باشد.

**سؤال ۵۲:** آیا عقود جایز، علاوه بر موت، جنون و سفه احد طرفین، با

اغمای یکی از دو طرف نیز، منفسخ می شود؟ در صورت مثبت بودن جواب منظور از اغماء چیست؟ (آیا شامل بیهوشی های کوتاه مدت می شود؟)

وضعیت عقود جایز در موارد اغمای عمدی مثل آنچه در جراحی ها انجام می شود چگونه خواهد بود؟

جواب: در فرض سئوال اغماء موجب انفساخ عقد نمی شود؛ و اغماء یعنی پوشیده شدن عقل و عدم احساس می باشد.

سئوال ۵۳: احتراماً مستدعی است نظر و فتوای شریفتان را در خصوص انجام عموم معاملات مالی معوض و غیر معوض و نیز معاملات غیر مالی به ویژه عقد نکاح موقت یا دائم زوج یا زوجه مسلم با پیروان ادیان الهی (اهل کتاب) و غیر اهل کتاب، علی الخصوص بهائیان و بابیان و غلات و نواصب و وهابیان و مرتدین و غیرهم، تفکیکاً بیان فرمائید. ضمناً خواهشمند است نظر مبارک را در رابطه با طهارت یا نجاست بهائیان ایفاد فرمائید؟

جواب: معامله با اهل کتاب و پیروان ادیان الهی اشکال ندارد و ازدواج موقت با اهل کتاب یعنی ازدواج با زن کتابیه بدون اشکال است، و لکن ازدواج دائم با آنان جائز نیست و همچنین ازدواج زن مسلمان چه موقت و چه به طور دائم با اهل کتاب و فرق مذکور در سئوال جائز نمی باشد و به نظر اینجانب فرقه بهائیان پاک نیستند.

سئوال ۵۴: آیا قاعده «تلف المبیع قبل قبضه» اختصاص به بیع دارد یا در سایر معاوضات نیز جاری است؟

**جواب:** قاعده تلف مبيع قبل قبضه اختصاص به بيع ندارد.

**سؤال ۵۵:** در صورتی که مشتری حاضر است مبيع را تسلّم کند لیکن بايع بدون عذر موجه از تسليم آن امتناع کند و مبيع تلف می شود، آیا چنین مواردی از مصادیق قاعده فوق الذکر است یا در اینگونه موارد بيع منفسخ نمی شود بلکه مشتری می تواند معامله را فسخ و ثمن را مسترد نماید یا معامله را امضاء و تقاضای بدل کند؟

**جواب:** مفروض سؤال از مصادیق قاعده کل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه می باشد بنابراین تلف از مال بايع است.

**سؤال ۵۶:** در صورتی که زید زمینی را از عمرو به عنوان اینکه ۱۰۰ متر است می خرد و آنچه مد نظر است این است که زمین کمتر از ۱۰۰ متر نباشد ولی مقید به اینکه زیاده باشد نبوده اند و اتفاقاً ۱۱۰ درآید آیا چنین بیعی بيع گراف است یا نه؟ و آیا بايع نسبت به مقدار زیاده با مشتری مشاعاً شریک می شود یا حکم دیگری دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال بايع با مشتری نسبت به ده متر اضافی مشاعاً شریک هستند.

**سؤال ۵۷:** برخی از حقوقدانان که در روحانی نیز بوده اند معتقدند: اگر در عقد بيع، مبيع کَلّی باشد بيع، عقد عهدي و تعهد به تمليک خواهد بود به این معنا که بايع بوسیله بيع تعهد می کند که مبيع را به مشتری تمليک کند و عمل تمليک بوسیله قبض حاصل می شود و در صورتیکه مبيع شخصی باشد

عقد تملیکی خواهد بود یعنی به مجرد عقد، ملکیت حاصل می‌شود؛ به نظر حضرت تعالی آیا چنین تفکیکی در مورد عقد بیع صحیح است یا نه؟

جواب: ما وقع علیه البیع چه شخصی باشد یا کلی موجب ملکیت می‌شود و لکن با قبض مبیع ضمان به مشتری منتقل می‌گردد.

سؤال ۵۸: آیا تقسیم عقود به تملیکی و عهده‌ای از دیدگاه فقه امامیه پذیرفته شده است یا نه، و بر فرض پذیرش مقصود از آن چیست؟

جواب: جواب این فرع از جواب فرع قبلی معلوم است.

سؤال ۵۹: آیا بایع می‌تواند در ضمن عقد بیع شرط کند که اگر مبیع مستحق الغیر در آمد نسبت به درک و خسارات آن به مشتری ضامن نباشد؟

جواب: در فرض سؤال شرط مذکور اشکال ندارد.

سؤال ۶۰: معامله‌ای (عقد بیع) حدود ۱۳ سال قبل واقع می‌شود و مبیع و ثمن (وجه رایج مملکتی) هر دو تسلیم می‌گردد، در حال حاضر محرز و مسلم است که مبیع مستحق للغیر است و فروشنده (بایع) نیز به استناد حکم دادگاه جزائی به علت احراز سوء نیت و علم و عمدی که داشته به مجازات مقرر قانونی و استرداد ثمن ۱۳ سال قبل محکوم شده است.

با توجه به افزایش تورم موجود در جامعه و اقتصاد که مؤید آن نیز نرخ شاخص تورمی است که هر ساله از سوی بانک مرکزی اعلام می‌گردد که بر اساس آن و طبق محاسبه انجام شده ثمن معامله که ۱۳ سال قبل چهارده میلیون تومان بوده در حال حاضر حدود هفتاد و پنج میلیون تومان می‌شود.

حال سؤال این است: آیا با عنایت به موارد فوق الذکر مطالبه خسارات و غرامات ناشی از کاهش ارزش ثمن به علت افزایش تورم که مسبب اصلی آن نیز فروشنده بوده (چرا که وجود غیر شرعی و غیر قانونی ثمن معامله در دست او بطور مستقیم باعث ورود این خسارت شده) امکان پذیر است؟

و آیا مواجهه با اشکال شرعی نمی باشد و حتی جوازی برای مطالبه دارد یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال که مبیع مسحقاً للغير در آمده باید عین مبیع به صاحب ملک مسترد گردد و چنانچه عین مبیع از بین رفته باشد اگر مثلی باشد باید مثل آن و اگر قیمی باشد قیمت مبیع در حین معامله تعیین شده پرداخت شود و پرداخت افزایش قیمت به مشتری لازم نیست.

سؤال ۶۱: در برخی روستاها معامله ای به قرار زیر صورت می گیرد که شخصی چند گوسفند به عامل، مثلاً برای مدت ۵ سال می دهد و با او شرط می کند که پس از ۵ سال گوسفندانی با آن خصوصیات به او بدهد و هر چه ربیع از شیر و ماست و کره و نتایج حاصل شد هر دو طرف با هم تقسیم کنند، آیا این معامله صحیح است یا نه؟ لازم به ذکر است که در وسائل الشیعه، ج ۱۷، ص ۳۵۰ نیز روایتی در این موضوع آمده است «فی الرجل یکون له الغنم یعطیها بضریبة سنة شیئاً معلوماً او دراهم معلومة من کل شاة کذا او قال لا بأس بالدرهم و لست احب ان یکون بالسمن».

جواب: در فرض سؤال اجاره گوسفند و یا باغ بلا اشکال جایز است چون مستأجر از منافع گوسفند و باغ می تواند استفاده نماید و لکن در فرض مسئله چون نتایج و ربیع حاصله مجهول است لذا معامله مذکور جایز نیست.

**سؤال ۶۲:** در مواردی که ماه به عنوان مدت تسلیم مبیع یا ثمن و یا به عنوان مدت خیار قرار داده می‌شود در صورتی که تصریح به شمسی یا قمری بودن آن نشود، آیا شمسی محسوب می‌شود یا قمری؟ و آیا عرف در تعیین آن دخالت دارد یا نه؟

در فرض فوق اگر مدت در اثناء ماه یا سال قرار داده شود، آیا بر اساس ماه شمسی یا قمری محاسبه می‌شود یا تعداد روزها لحاظ خواهد شد؟ مثلاً ۳۰ روز یا ۳۶۰ روز یا ۳۶۵ روز؟

**جواب:** در فرض سؤال مدت با سال قمری محاسبه می‌شود و عرف در آن دخالت ندارد و لکن در باب مزارعه در صورت اطلاق با سال شمسی ملاحظه می‌گردد.

**سؤال ۶۳:** شخصی جنسی را به عنوان معامله سلف به دیگری فروخته و قبل از اینکه جنس را به مشتری یعنی خریدار تحویل بدهد از دنیا رفت در این صورت وظیفه ورثه بایع چیست؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر مبیع با تمامی اوصاف ذکر شده حین العقد موجود باشد بیع سلف حال می‌شود و بدون تأخیر باید پرداخت نماید.

**سؤال ۶۴:** معمولاً آلومینیوم کارها کیلویی کار می‌کنند و برای قفل و لوازم جانبی پول جدا دریافت کرده و دوباره با آلومینیومها وزن کرده و هزینه دریافت می‌کنند و همچنین جهت وصل کردن قطعات از میلگرد استفاده نموده و باز هم قیمت آلومینیوم را دریافت می‌کنند، لطفاً حکم را عنایت بفرمائید؟

**جواب:** اگر اموره مذکوره را به مشتری بگوید و یا خود او به این امور آگاهی داشته باشد، و یا اگر چنانچه این امور را به مشتری تفهیم می کردند راضی می شد جایز می باشد.

**سؤال ۶۵:** اگر شخصی مالی را در نزد دیگری ودیعه بگذارد و مودع غایب شود و بعد شخص ثالثی بیايد و ادعا کند که ودیعه مذکوره مال من است و به ادعای خود اقامه بینه کند و حاضر به قسم خوردن هم باشد آیا می شود مال ودیعه به مدعی داد یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال مدعی مذکور اگر چه چند بینه اقامه کند و قسم هم بخورد نمی توان مال مذکور را به او تحویل داد و مستودع بر اساس قاعده «علی الید ما اخذت حتی تودی» حق ندارد ودیعه را به مدعی بدهد - و اما بعدا اگر مودع آمد مخاصمه مابین او و مدعی مذکور طبق قوانین قضا اقامه می گردد.

**سؤال ۶۶:** آیا مضاربه برای انجام کار تولیدی صحیح است یا نه؟ مثل اینکه مالک به عامل سرمایه بدهد تا با آن یک کارخانه یا گاوآورداری راه اندازی کند و در منافع آن شریک باشند، و در فرض عدم صحت، آیا این قرارداد در قالب عقد جماله صحیح است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال به عنوان مضاربه اشکال ندارد.

**سؤال ۶۷:** هرگاه برای تجارت مضاربه صورت گیرد ولی عامل با آن سرمایه کار تولیدی انجام دهد، آیا سود حاصله بر اساس قرارداد مضاربه

تقسیم می شود یا نه، حکم آن چیست؟

**جواب:** در هر نوع از تجارت که مضاربه قرار داده شده، باید سرمایه در همان مورد انجام بگیرد و سرمایه گذاری در غیر موارد تعیین شده صحیح نیست.

**سؤال ۶۸:** هرگاه سرمایه را به عامل بدهد تا با آن تجارت نامشروع انجام دهد مثل خرید و فروش مواد مخدر یا آلات غنا، آیا مضاربه صحیح است یا فاسد و یا شرط فاسد است؟

**جواب:** در فرض سنوال مضاربه جایز نیست.

**سؤال ۶۹:** با توجه به اینکه سرمایه در مضاربه باید پول نقد باشد بفرمائید: آیا دلار و چک و اوراق بهادار می تواند به عنوان سرمایه در مضاربه حساب شود؟

**جواب:** اشکال ندارد.

**سؤال ۷۰:** هرگاه عامل سرمایه را حبس کند و با آن تجارت نکند، آیا مالک حقی بر گردن عامل دارد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال مالک حقی بر گردن عامل ندارد و لکن عامل مرتکب حرمت تکلیفی شده است.

**سؤال ۷۱:** با توجه به این که مضاربه عقد جایز است بفرمائید: هرگاه حصول ربح نزدیک باشد ولی مالک به قصد اضرار به عامل مضاربه را فسخ کند و در نتیجه ربحی حاصل نشود، آیا مالک چنین حقی دارد؟ و در صورت

فسخ آیا به جهت اضرار به عامل باید اجرت المثل عمل عامل را بپردازد؟

جواب: مالک قبل از شروع به تجارت و قبل از حصول ربح می تواند مضاربه را فسخ کند و در صورت فسخ به عامل اجرت المثل نمی رسد.

سؤال ۷۲: هرگاه مضارب در تجارت خود افراط و تفریط کند و مثلاً بر خلاف شرط مالک مسافرت کند و اتفاقاً ربحی حاصل شود و سپس در بازگشت از سفر سرمایه و ربح، هر دو تلف شوند، آیا عامل فقط ضامن سرمایه است یا ضامن ربح حاصل شده نیز می باشد؟ توضیح اینکه علامه در قواعد در مسئله ای شبیه آن آورده اند: و زیادة الثمن حصلت بتفريطه فلا یضمنها. (قواعد، ج ۲، ص ۳۳۷).

جواب: در فرض سؤال عامل ضامن سرمایه و ضامن ربح حاصل شده مطابق قرارداد داد ما بین طرفین نیز می باشد.

سؤال ۷۳: آیا بیمه و تضمین اصل سرمایه و سود آن تا مقدار مثلاً ده درصد توسط عامل یا شرکت بیمه یا بانک صحیح است؟

جواب: بیمه اصل سرمایه و ربح آن توسط عامل و یا مالک و یا شرکت صحیح می باشد.

سؤال ۷۴: الف: هرگاه مالک در اثناء مضاربه سفیه یا مجنون شود، آیا ولی او می تواند استمرار مضاربه را اجازه دهد یا به مجرد سفیه و جنون مالک، مضاربه منفسخ می گردد؟

ب) هرگاه عامل در اثناء مضاربه سفیه یا مجنون گردد و در مضاربه

مباشرت عامل شرط نشده باشد یا تصریح به تعمیم شده باشد، آیا ولی عامل می‌تواند مضاربه را ادامه دهد یا به مجرد عروض سفه و جنون برای عامل مضاربه منفسخ می‌گردد؟

**جواب:** در هر دو صورت بعد از عروض جنون و سفه، چون ولی آنها حاکم شرع است، بنابراین اگر حاکم شرع یا منصوب من قبل حاکم به مضاربه مذکوره اجازه بدهد صحیح است و الا فلا.

**سؤال ۷۵:** هرگاه در عقد مضاربه اموری را که باد خود انجام دهد را به اجیر بسپارد و اجرت اجیر را نیز از مال خود پرداخت نماید، ولی مال در دست اجیر تلف شود، آیا عامل ضامن است؟

**جواب:** در مفروش سؤال مواردیکه خودش لازم بوده مباشرتاً انجام بدهد اگر بدون اجازه مالک به دیگری بسپارد و سرمایه تلف شود ضامن است؛ و اما در غیر موارد مذکوره می‌تواند به دیگری بسپارد و در این صورت اگر تلف شود ضامن نیست.

**سؤال ۷۶:** هرگاه مدت مضاربه تمام شود و پس از آن عامل بدون اذن مالک با سرمایه تجارت کند و ربیعی حاصل شود، آیا عامل در این ربیع به حساب قرار مضاربه شریک است یا به اجرت المثل پرداخت می‌شود یا چون معاملات او فضولی بوده استحقاق هیچ ربیعی را ندارد؟

**جواب:** در فرض سؤال عامل با مالک در ربیع مذکور به حساب قرارداد مضاربه شریک می‌باشند.

**سؤال ۷۷:** در عقد مضاربه هرگاه مدتی که برای مضاربه معین نموده‌اند منقضی گردد و پس از آن مالک بقاء مضاربه را اذن دهد، آیا این اذن مالک عقد مضار به جدیدی است و در نتیجه باید شرایط عقد مضاربه موجود باشد مثلاً باید سرمایه نقد باشد و اگر کالا و اجناس است مضاربه صحیح نمی‌باشد یا این اذن مضاربه جدید محسوب نمی‌شود و استمرار مضاربه سابق خواهد بود و در نتیجه شرایط مضاربه مثل نقد بودن سرمایه در آن نیاز نیست؟

**جواب:** با حفظ شرایط و قیودات قبلی مضاربه جدید محسوب می‌شود.

**سؤال ۷۸:** حکم سپرده گذاری در بانک جهت دریافت سود چیست؟

**ج (سپرده گذاری به عنوان مضاربه که یکی از عقود اسلامی است اشکال ندارد و نیز اگر پول را بقصد محفوظ بودن به بانک بسپارند اشکال ندارد.**

**سؤال ۷۹:** در جماله هرگاه عامل پیش از آگاه شدن به ایجاب، عمل مورد نظر جاعل را انجام دهد و قصد تبرع نکرده باشد، آیا مستحق جعل است یا مستحق چیزی نیست؟ چون عمل او مستند به امر نبوده است؟

**جواب:** در فرض سؤال مستحق جعل نمی‌باشد.

**سؤال ۸۰:** در موارد جماله عام مثل اینکه بگوئید هر کس برای من کتابی معین خریداری کند به او این پاداش را می‌دهم، آیا تعهد به ادای اجرت در برابر نخستین شخصی است که عمل را تسلیم می‌کند یا اگر افراد متعددی عمل را تسلیم کردند باید به همه اجرت را پردازد و چنانچه افراد متعدد بدون آگاهی از انجام عمل توسط دیگران عمل را انجام دهند چه حکمی دارد؟

**جواب:** شخص اوّل مستحقّ اجرت می شود و در فرض اخیر مقدار جعل بین آنها تقسیم می شود.

**سؤال ۸۱:** در موارد جماله خاص آیا تکرار عمل توسط عامل معین سبب تعدد اجرت می شود یا نه؟

**جواب:** علی الظاهر مستحقّ یک اجرت است.

**سؤال ۸۲:** در جماله خاص هر گاه از قرائن معلوم باشد که طرف مقابل خصوصیت نداشته و منظور جاعل رسیدن به نتیجه بوده است آیا انجام عمل توسط شخص ثالث موجب استحقاق اجرت معین می شود یا موجب استحقاق اجرت المثل، یا هیچ اجرتی را استحقاق ندارد؟

**جواب:** غیر عامل معین مستحقّ اجرت نمی شود.

**سؤال ۸۳:** در جماله هرگاه گمشده را پیدا کند آیا برای گرفتن اجرت خود حقّ حبس آنرا دارد؟

**جواب:** در فرض سؤال حقّ حبس ندارد و لکن می تواند بایّ وجه کان جعل را مطالبه کند.

**سؤال ۸۴:** آیا در جماله حتماً باید جعل بر انجام فعل قرار داده شود یا جماله بر ترک نیز صحیح است؟ مثلاً اگر بگوید هر کسی که قرار داد را فسخ نکند من به او این مقدار می دهم یا بگوید هر کس در مزایده شرکت نکند و مزاحم خرید من نگردد به او این مقدار اجرت می دهم، آیا این جماله صحیح است؟

**جواب:** در صورت محدودیت افراد قیاساً بر اصل جماعه در مثالهای مذکور حکم جماعه را پیدا می‌کند و اشکال ندارد.

**سؤال ۸۵:** هرگاه در عقد مزارعه اجرت عامل یا صاحب زمین به صورت قطعی نه مشاع از حاصل زمین یا از غیر آن مشخص شود، آیا عقد صحیح است و مزارعه محسوب می‌شود یا عقد باطل است؟

**جواب:** اجرت عامل و یا مالک باید از حاصل زمین به صورت مشاع باشد و الا عقد باطل است.

**سؤال ۸۶:** در اثناء عقد مزارعه عامل بیمار شده است و نتوانسته برای ادامه عمل اجیر بگیرد و در نتیجه به مالک خبر داده و مالک نیز نتوانسته کاری انجام دهد و در نتیجه زراعت تلف شده است، حکم فروض زیر را بیان فرمائید:

**الف:** بذر از مالک بوده اعم از اینکه ثمره ظاهر شده باشد یا نه، آیا در این فرض عامل ضامن است یا نه و در فرض ضمان، ضامن اجرت المثل زمین است و یا ضامن بذر یا هر دو؟

**جواب:** در فرض مذکور که عامل مریض شده و به کلی عاجز از ادامه عمل باشد عقد مزارعه باطل شده و عامل ضامن اجرت و بذر نمی‌باشد؛ مگر اینکه کوتاهی در عمل داشته باشد.

**ب:** بذر از عامل بوده و ثمره ظاهر شده است، آیا در این فرض عامل، ضمن اجرت المثل است یا ضامن سهم مالک از محصول؟

جواب: در این فرض نیز عامل ضامن نمی باشد.

سؤال ۸۷: فقهاء علیهم السلام فرموده اند در موارد فساد مساقات به عامل اجرت المثل پرداخت می شود، بفرمائید هر گاه اشجار ثمره ای ندهد آیا باز هم به عامل اجرت المثل پرداخت می گردد و در صورتی که محصول کم شود و اجرت المثل بیشتر از حصه او از محصول باشد باز هم به عامل به اندازه اجرت المثل پرداخت می گردد؟

جواب: در صورت ثمر دادن به عامل اجرت پرداخت نمی شود و در فرض دوم اگر اجرت وجه نقد باشد باید تمام اجرت پرداخت شود و چنانچه جعل از ثمر باشد به مقدار سهمی که تعیین شده به همان نسبت پرداخت می شود.

سؤال ۸۸: الف) در بیع فضولی در صورتی که هر دو مالک یا یکی از آنها در مجلس حضور داشته باشند آیا خیار مجلس وجود دارد یا نه؟ و در صورتی که خیار مجلس باشد چه کسی خیار دارد؟

ب) در عقد بیع اگر عاقد واحد باشد آیا خیار مجلس وجود دارد یا نه؟  
ج) در صورتیکه عاقد واحد باشد و یکی از مالک ها یا هر دو مالک در مجلس عقد حضور داشته باشند، آیا خیار مجلس وجود دارد؟ و در صورت مثبت بودن پاسخ چه کسی حق خیار دارد؟

جواب: در مفروض سئوالها مالکین خیار مجلس دارند.

سؤال ۸۹: در صورت فوت متعاقدين در مجلس عقد، آیا خیار مجلس ساقط می شود یا نه؟ و در صورت بقاء، آیا مطلقاً باقی است یا تنها در

صورتی که ورثه در مجلس حضور داشته باشند باقی است؟

**جواب:** آیا خیار مجلس در صورت فوت احد متعاقدين به ورثه یا به موکلین منتقل می شود یا نه فقها عظام رحمهم الله تفصیلاً مسئله را متعرض شده اند، خصوصاً شیخ در مکاسب و صاحب جواهر در جواهر. و لکن به نظر اینجانب خیار مجلس مثل سایر خیارات به ورثه منتقل می شود.

**سؤال ۹۰:** مشهور فقهای امامیه قائلند اگر تفرق از روی اکراه و همراه با منع از اعمال خیار باشد خیار مجلس ساقط نمی شود، در این رابطه بفرمائید: الف) آیا حضرتعالی نیز همین دیدگاه را قائلید؟

ب) اگر طرفین معامله قصد خروج از مجلس عقد را داشته باشند اما مکرهی آنها را مجبور به بقاء کند آیا خیار مجلس باقی است؟

**جواب:** در هر دو فرض سؤال خیار مجلس باقی است.

**سؤال ۹۱:** آیا جعل خیار (خیار شرط) به صورت مادام العمر و همیشگی و ابدی صحیح است؟

**جواب:** در خیار شرط مدت باید معین باشد بنابراین جعل خیار مادام العمر صحیح نیست.

**سؤال ۹۲:** جعل خیار بدون ذکر مدت چه حکمی دارد؟ مثل اینکه بگوید: (بعثک علی ان یکون لی الخیار) و در صورتی که باطل باشد آیا موجب ابطال عقد نیز می شود؟

**جواب:** جواب این سؤال از جواب سؤال قبلی معلوم است و فساد

شرط موجب بطلان عقد نمی شود.

**سؤال ۹۳:** آیا خیار شرط حتماً باید در ضمن عقد بیع یا یکی از عقود لازم باشد یا به صورت شرط ابتدائی نیز صحیح است؟

**جواب:** بلی خیار شرط باید ضمن عقد بیع و یا خارج لازم عقد دیگر باشد، بنابراین شرط ابتدائی صحیح نیست.

**سؤال ۹۴:** هرگاه در ضمن عقد برای شخص ثالث (اجنبی) بطور مطلق خیار فسخ معامله قرار داده شود به این معنی که تصریح نشود وی به عنوان وکیل طرفین معامله را فسخ کند یا به عنوان داور است که فقط خودش حق فسخ داشته باشد و طرفین اختیاری نسبت به فسخ معامله نداشته باشند؟

**جواب:** در فرض سؤال وکالت محسوب می شود، بنابراین طرفین عقد خیار فسخ ندارند.

**سؤال ۹۵:** آیا خیار حیوان اختصاص به مبیع دارد یا در کلی فی الذمه نیز جریان دارد؟

**جواب:** خیار حیوان اختصاص به مبیع معین ندارد و در کلی فی الذمه نیز بعد از تحویل مبیع ثابت می شود.

**سؤال ۹۶:** نظر شریف را پیرامون مسائل زیر مرقوم فرمائید:

الف- آیا قاعده «تلف المبیع فی زمن الخیار ممن لا خیار له» اختصاص به خیار شرط و حیوان دارد، یا علاوه بر این دو خیار در خیار مجلس نیز

جاری است؟ یا در همه خیارات جاری است؟

جواب: مستفاد از اطلاقات کلمات فقهاء عظام رحمهم الله این است که قاعده مذکوره در تمامی خیارات جریان دارد.

ب- آیا قاعده مزبور مختص به تلف مبیع است یا در تلف ثمن نیز جاری می‌باشد؟

جواب: در جریان قاعده مذکوره بین تلف مبیع و ثمن تفاوتی ندارد.

ج- آیا قاعده مذکور اختصاص به بیع دارد و یا در سایر معاملات نیز جاری است؟

جواب: علی الظاهر این قاعده اختصاص به بیع ندارد و در سایر معاملات نیز جاری می‌باشد.

د- در خیار عیب، آیا هرگونه تغییر یا تصرفی موجب سقوط حق رد است یا تصرف و تغییری که موجب نقص مالیت یا کاهش رغبت شود؟

جواب: هر تصرفی که موجب نقص مالیت باشد بلا اشکال موجب سقوط حق رد می‌باشد و نیز در تصرفی که موجب کاهش قیمت مبیع و یا کاهش رغبت باشد حق رد ساقط می‌گردد و الا فلا.

سؤال ۹۷: فقهای امامیه «کثر ا... امثالهم» فرموده اند: اگر بایع در اخبار از رأس المال دروغ بگوید مشتری حق فسخ معامله را دارد، بیان فرمائید: آیا این خیار اختصاص به بیع دارد یا در عقود دیگر نیز جاری است،

مثل اینکه شخصی خانه ای را اجاره کرده و بخواهد آنرا به دیگری اجاره دهد و به مستاجر دوم بگوید خانه را ماهی ۱۰۰ هزار تومان اجاره کرده ام و به همین مبلغ به تو اجاره می دهم و بعد مشخص شود در اخبار از مال الاجاره مرتکب کذب شده است؟

**جواب:** اگر دروغ گفتن در راس المال موجب غبن فاحش باشد مشتری خیار غبن دارد و این خیار اختصاص به بیع ندارد.

**سؤال ۹۸:** آیا خیار مزبور اختصاص به مرابحه دارد یا در مواضعه و توله و ... نیز جاری است؟

**جواب:** در کلیه اقسام بیع خیار غبن جاری است.

**سؤال ۹۹:** آیا خیار مزبور اختصاص به اخبار کذب از رأس المال دارد یا در موارد دیگر نیز جاری است مثل اینکه درباره جنس یا وصف بیع اخبار کذب بدهد یا به مشتری بگوید: جنس الآن موجود است و به تو می دهم و مشخص شود فعلاً در دسترس نیست؟ (محقق کرکی در این باره مقرر داشته «سواء كان الكذب في قدر الثمن او جنسه او وصفه او حلوله»).

**جواب:** خیار غبن اختصاص به اخبار کذب ندارد، بلکه کذب در وصف و سایر موارد مذکوره نیز جاری نیست.

**سؤال ۱۰۰:** آیا خیار مزبور، خیار مستقلى محسوب می شود یا برگشت آن به خیار تخلف شرط (شرط ضمنی یا بنائی) یا تدلیس و امثال آن است؟

**جواب:** در فرض سؤال خیار غبن برگشتش به تخلف خیار شرط نیست.

**سؤال ۱۰۱:** آیا خیار مزبور اختصاص به اخبار بایع دارد یا در صورتی که مشتری در مورد جنس یا قیمت و مشخصات ثمن به بایع دروغ بگوید نیز جاری بوده و بایع خیار خواهد داشت؟

**جواب:** در مفروض سؤال خیار غبن اختصاص به بایع ندارد، بلکه در اخبار کذب مشتری نیز جاری است.

**سؤال ۱۰۲:** در بیع حیوان اگر حیوان مزبور کلی در ذمه باشد ولی بلافاصله پس از عقد قبض گردد، آیا خیار حیوان جاری است؟

**جواب:** در فرض سؤال خیار حیوان جاری است.

**سؤال ۱۰۳:** اگر بیع حیوان به نحو کلی در معین باشد، در دو صورت ذیل آیا خیار حیوان وجود دارد:

الف) کلی در معین به گونه فرد منحصر به فرد در آید.

ب) منحصر به فرد نباشد.

**جواب:** در هر دو فرض سؤال بعد از قبض مبیع خیار حیوان برای مشتری ثابت است.

**سؤال ۱۰۴:** آیا خیار حیوان در بیع فضولی جاری است؟ و در صورت جریان مبداء آن چه زمانی است؟ مثلاً اگر پس از گذشت دو روز از زمان عقد، مالک آن را اجازه کند خیار حیوان از چه روزی ثابت می‌شود؟

**جواب:** در مفروض سؤال بعد از اجازه مالک و بعد از قبض خیار حیوان ثابت است و زمان آن بعد از وقوع عقد می‌باشد.

**سؤال ۱۰۵:** بطور کلی آیا اختیارات در معاملات فضولی جاری است یا نه؟

**جواب:** بلی تمامی اختیارات در عقد فضولی جاری می‌شود.

**سؤال ۱۰۶:** در صورتی که در ضمن عقد دیگری مثل اجاره شرط کند

که در بیعی که بین متعاملین واقع شده برای یکی از متعاملین یا برای هر دو،  
خیار فسخ وجود داشته باشد ولی مدت خیار را مشخص نکنند، بفرمائید:

**اولاً:** آیا فساد شرط موجب فساد عقد نیز می‌شود؟

**ثانیاً:** کدام عقد را فاسد می‌کند اجاره را؟ بیع را؟ یا هر دو را؟

**ثالثاً:** آیا تفاوتی بین تقارن و عدم تقارن دو عقد وجود دارد یا نه؟ مثلاً

بیعی ده سال قبل واقع شده و حالا بین متبایعین عقد اجاره ای واقع شده و  
در ضمن عقد اجاره خیار شرطی نسبت به بیعی که ده سال قبل واقع شده  
قرار داده می‌شود و مدت خیار هم مشخص نمی‌شود، آیا چنین شرطی موجب  
فساد بیعی که ده سال قبل واقع شده می‌شود یا نه؟

**جواب:** خیار فسخ در ضمن عقد اجاره و لو مدت هم معلوم باشد

نسبت به معامله قبلی صحیح نیست و فساد شرط موجب فساد عقد نمی‌شود.

**سؤال ۱۰۷:** آیا خیار تأخیر اختصاص به تأخیر ثمن داشته و تنها بایع

خیار دارد یا در مورد تأخیر مبیع نیز جاری بوده و مشتری هم خیار مبیع دارد؟

**جواب:** خیار تأخیر هم در ثمن و هم در مضمن جاری است.

**سؤال ۱۰۸:** آیا خیار تأخیر اختصاص به مبیع معین و کلی در معین

دارد یا در کلی در ذمه نیز جاری است؟

جواب: در هر سه فرض مذکور خیار تأخیر جاری است.

سؤال ۱۰۹: در صورتی که متبایعین واحد باشد آیا خیار تأخیر و دیگر  
خیارات جاری است یا نه؟

جواب: در این فرض نیز خیار تأخیر جاری می‌شود.

سؤال ۱۱۰: چنانچه در ضمن عقد جایزی برای بیع، یا عقد لازم  
دیگری خیار شرط قرار داده شود آیا چنین شرطی لازم الوفاء است یا نه؟

جواب: جواب این سؤال از جواب فروع قبلی معلوم است.

سؤال ۱۱۱: وضعیت خیار غبن در بیع های زیر چگونه است:

الف) بیعی که بصورت مزایده واقع می‌شود،

ب) بیع محاباتی،

ج) بیع عتیقه جات و آثار باستانی،

جواب: ظاهراً خیار غبن در همه بیع های مذکور جریان دارد.

سؤال ۱۱۲: اگر بایع و مشتری سندی را که در آن نوشته شده «با  
اسقاط کافه خیارات» یا «با اسقاط کافه خیارات از جمله خیار غبن هر چند  
فاحش یا افحش باشد» امضاء کند و سپس مدعی شود که مفهوم عبارات  
فوق را نمی‌دانسته‌ام، آیا قولش مسموع است؟

جواب: ادعای مذکور نسبت به افراد تفاوت دارد، اگر مدعی از افرادی باشد  
که در حق او عدم فهم عبارت فوق ممکن باشد قولش مسموع است و الا فلا.

سؤال ۱۱۳: آیا در اعمال خیار، اشهاد و حضور دادگاه و امثال آن لازم

است؟

جواب: ذوالخیار بعد از اعمال خیار و فسخ معامله، یا شاهد بگیرد و یا به طرف معامله برساند که معامله را فسخ کرده است.

سؤال ۱۱۴: آیا جهل به فوریت از اعداز مانع از اسقاط خیار محسوب

می‌شود؟

جواب: جهل به فوریت موجب سقوط خیار غبن نمی‌شود.

سؤال ۱۱۵: در صورتی که بخشی از حیوان به صورت کسر مشاع

فروخته شود، آیا مشتری خیار حیوان دارد؟

توضیح: در این مورد اختلاف نظر وجود دارد، برخی قائل به عدم جریان خیار حیوان شده اند با این استدلال که مثلاً بر نصف حیوان، حیوان صدق نمی‌کند؛ پس صاحب حیوان نیست و خیار ندارد و برخی با استناد به اطلاق اخبار قائل به ثبوت خیار شده‌اند.

جواب: به نظر اینجانب خیار حیوان در فرض مذکور ثابت است و

استدلال مذکور بر عدم جریان خیار حیوان صحیح نمی‌باشد.

سؤال ۱۱۶: آیا دیگر خیارات مثل خیار رؤیت در معاملاتی که به

صورت کسر مشاع صورت می‌پذیرد جاری می‌شود؟

جواب: در کسر مشاع نیز سایر خیارات جریان دارد.

**سؤال ۱۱۷:** در مورد جریان خیار عیب بفرمائید چنانچه معامله به صورت کسر مشاع (مثل یک پنجم از صبره معین) واقع شود آیا همانند کلی در معین (صاع از صبره معین) لازم است تمام افراد آن معیوب باشد تا خیار عیب جاری شود و یا در صورتی که بخشی از آن نیز معیوب در آید خیار عیب جریان دارد؟

**جواب:** معامله چه بصورت فرد معین و چه به صورت کسر مشاع باشد بعد از معامله اگر بائع جنس معیوبی به مشتری تحویل بدهد مشتری ما بین الرد و الارش مخیر است.

**سؤال ۱۱۸:** آیا پرداخت ارش ناشی از اعمال خیار عیب اختصاص به بیع دارد یا در معاملات دیگر نیز جاری است؟

**جواب:** ارش عیب در سایر معاملات و عقود نیز جاری است.

**سؤال ۱۱۹:** آیا خیار عیب اختصاص به عقود معوض دارد یا در معاملات رایگان نیز جاری است؟ و آیا خیار عیب در هبه معوض جاری است؟

**جواب:** خیار عیب در عقود معاوضه و هبه معوضه جاری است و لکن هبه چیزی که بقصد القربة به مستحق داده شود حکم هبه معوضه را دارد، در این فرض نیز خیار عیب جاری است و رجوع هم جایز نیست.

**سؤال ۱۲۰:** در صورتیکه زید خانه ای را به عمرو بفروشد و عمرو نیز خانه مزبور را به شخص ثالثی منتقل کند و سپس معامله اخیر فسخ شود و مجدداً آن خانه به ملکیت عمرو برگردد و پس از عود ملک معلوم شود خانه

مورد اشاره معیوب بوده و عمرو می‌خواهد از خیار عیب استفاده کند آیا در این صورت حق ردّ خانه را دارد یا فقط می‌تواند ارش بگیرد؟

**جواب:** در مفروض سؤال اگر محرز شود که خانه از اول معیوب بوده عمرو خیار عیب دارد یعنی عمرو مختیر است مابین ردّ و ارش و اما اگر عیب بعد از معامله اول حادث شده باشد عمرو خیار عیب ندارد.

**سؤال ۱۲۱:** در فرض فوق اگر معلوم شود عمرو در معامله نخست مغبون شده یا خیار دیگر برایش وجود دارد آیا به استناد خیار غبن یا خیار دیگر می‌تواند معامله را ردّ کرده و خانه را به زید برگرداند؟

**جواب:** حکم این فرع از جواب فرع قبلی معلوم می‌باشد.

**سؤال ۱۲۲:** آیا خیار شرط در صدقه، وقف، ضمان و هبه لازم جاری می‌شود؟

**جواب:** عقود و ایقاعات باید منجز واقع شود و در صورت تعلیق باطل می‌شود.

**سؤال ۱۲۳:** در صورت جریان خیارات در معاملات فضولی، خیار از چه زمانی محقق است از زمان انعقاد عقد یا از زمان حصول اجازه؟

**جواب:** مسئله مورد خلاف است و لکن به نظر اینجانب خیارات از زمان انعقاد عقد محقق می‌شود.

**سؤال ۱۲۴:** در صورتی که بیع توسط ولی، وصی یا وکیل یا قیم

صورت گیرد آیا خیار تأخیر و دیگر خیارات تنها برای ولی، وصی و ... ثابت است یا تنها برای مولی علیه، موکل و ... یا برای هر دو؟

جواب: در مفروض سنوال خیار به مولی علیه و ... ثابت نیست.

سنوال ۱۲۵: در صورتی که شخصی کسر مشاعی از گله گوسفندی را بخرد (مثلاً یک پنجم) آیا خیار حیوان ثابت است؟

جواب: در کسر مشاع نیز خیار حیوان ثابت است.

سنوال ۱۲۶: اگر مبیع معیوب باشد و بایع به عمد یا غیر عمد آن را به مشتری اعلام نکند و این امر موجب گردد خسارت جانی یا مالی به مشتری وارد شود، آیا بایع ضامن خسارت وارده خواهد بود؟ مثل اینکه میل لنگ ماشین معیوب بوده و بایع در عین حال که از آن اطلاع داشته عمداً به مشتری نگوید یا فراموش کند، و مشتری نیز با اتومبیل مزبور به مسافرت برود و عیب مزبور موجب واژگونی اتومبیل گشته و از این رهگذر خسارت جانی و مالی به مشتری وارد آید، حکم دو صورت عمد و غیر عمد آن را بیان فرمائید؟

جواب: اگر از دیدگاه کارشناس مربوطه محرز باشد که تنها عامل خسارت عیب مذکور در ماشین بوده، در هر دو صورت (علم و فراموشی) ضامن است.

سنوال ۱۲۷: اگر ثمن جنس باشد نه پول نقد و پس از معامله معلوم گردد ثمن مزبور معیوب بوده و بایع مطالبه ارش کند آیا بر مشتری لازم است ارش را از پول نقد بدهد یا مخیر است از پول نقد یا از جنس ثمن بدهد؟

**جواب:** مشتری مخیر است ارش را از جنس ثمن و یا از پول نقد بپردازد.

**سؤال ۱۲۸:** در صورتی که مبیع قبل از معامله معیوب بوده و مشتری نیز از آن مطلع بوده لیکن در هنگام انعقاد عقد آن را فراموش نماید، آیا در این صورت خیار عیب دارد؟

**جواب:** در فرض مذکور مشتری خیار عیب دارد.

**سؤال ۱۲۹:** در صورت علم به وجود عیب آیا می‌توان شرط خیار عیب کرد و در صورت عدم جواز، آیا شرط مزبور تنها فاسد یا مفسد عقد نیز می‌باشد؟

**جواب:** شرط خیار عیب اشکال ندارد و به نظر اینجانب شرط فاسد، مفسد عقد نمی‌باشد.

**سؤال ۱۳۰:** در فرض فوق آیا می‌توان خیاری غیر از خیار عیب را در معامله جعل کرد؟

**جواب:** همه اختیارات مهبوده شرعیّه را می‌توان در معامله ذکر نمود.

**سؤال ۱۳۱:** آیا خیار، حقی واحد و بسیط و غیر قابل تجزیه است یا قابل تجزیه می‌باشد؟

توضیح آنکه اگر مثلاً دو نفر مال مشاعی را از شخصی بخرند و یکی از آنها بخواهد از حق خیار (مثل مجلس یا حیوان یا شرط یا عیب) استفاده کند ولی دیگری نمی‌خواهد، آیا خیار مزبور بسیط است تا توافق هر دو شریک لازم باشد یا قابل تجزیه است تا در نتیجه هر یک از شرکاء به

تنهائی بتوانند اعمال خیار کنند؟ یا حق خیاری که به ارث رسیده آیا هر یک از وراثت به تنهائی می‌توانند نسبت به حق خویش اعمال خیار کنند یا همه وراثت باید تصمیم واحدی اتخاذ کنند؟

**جواب:** ظاهر این است که خیارات در معاملات حقی واحد و بسیط است.

**سؤال ۱۳۲:** در صورتیکه معامله ای صورت بگیرد و پس از تلف شدن بخشی از معامله معلوم شود مورد معامله معیوب بوده، آیا حق ردّ وجود دارد؟

**جواب:** بعد از تلف شدن مقداری از مبیع مشتری حق ردّ ندارد و تنها می‌تواند ارزش عیب مذکور را از مبیع بگیرد.

**سؤال ۱۳۳:** اگر خریدار، مبیع را به شرط سلامت بخرد و سپس معلوم شود معیوب بوده، آیا شرط مزبور تأکید است و تنها خیار عیب وجود دارد یا جنبه تأسیسی دارد و علاوه بر خیار عیب تخلف شرط هم وجود دارد؟ و در صورتی که جنبه تأسیسی داشته باشد چنانچه در مورد معامله تصرف کند و بعد معلوم شود معیوب است آیا بواسطه خیار تخلف شرط حق ردّ مبیع را دارد؟

**جواب:** برای مشتری خیار تخلف شرط ثابت است و بنابراین می‌تواند مبیع معیوب را رد نماید.

**سؤال ۱۳۴:** آیا در تحقق خیار تأخیر ثمن با عذر و بدون عذر بودن تأخیر، تأثیری دارد یا نه؟ مثلاً اگر مشتری با استفاده از حق حبس، ثمن را

تسلیم نکند یا به واسطه این که به زندان افتاده یا سیل آمده و راه بسته شده یا فراموس کرده و امثال آن، ثمن را نپردازد آیا بایع در این گونه موارد خیار تأخیر دارد؟

**جواب:** در مفروض سنوال اگر مشتری عذر شرعی داشته باشد بایع خیار فسخ ندارد.

**سنوال ۱۳۵:** آیا پرداخت ثمن معیوب موجب سقوط خیار تأخیر است یا نه؟ و در صورتیکه خیار تأخیر را ساقط کند آیا بایع می‌تواند با استفاده از خیار عیب معامله را بر هم زند؟

**جواب:** ثمن معیوب موجب خیار عیب می‌گردد.

**سنوال ۱۳۶:** اگر مشتری بابت پرداخت ثمن ضامن بدهد، در این صورت خیار تأخیر بایع ساقط می‌شود بفرومائید: اگر ضامن به نحو نقل ذمه به ذمه نباشد بلکه به نحو تضامن باشد به این معنا که به طور همزمان بایع حق دارد برای دریافت ثمن به هر یک از مشتری و ضامن مراجعه کند، آیا چنین ضمانتی هم موجب سقوط خیار بایع می‌شود؟<sup>۱</sup>

**جواب:** بعد از تمام شدن معامله بایع مختار است و می‌تواند از مشتری

---

<sup>۱</sup> - توضیح آنکه حقوقدانان به سه نوع ضمان معتقدند: ۱- ضمان نقل ذمه که در فقه مشهور است؛ ۲- ضمان تضامنی که در این ضمان، ضامن و مضمون عنه در عرض یکدیگر قرار می‌گیرند و مضمون له می‌تواند برای دریافت طلب خویش به هر یک از آنان مراجعه کند؛ ۳- ضمان وثیقه ای که در این نوع ضمان، ذمه ضامن وثیقه ذمه مضمون عنه قرار می‌گیرد به این معنا که مضمون له برای وصول طلب خویش ابتدا به مضمون عنه مراجعه می‌کند و اگر او نتواند بپردازد به ضامن مراجعه خواهد کرد.

قبول ضامن بکند و در این صورت بایع باید به ضامن مراجعه کند.

**سؤال ۱۳۷:** اگر مشتری برای پرداخت ثمن، رهن بدهد یا به بایع بگوید میج را به عنوان رهن در نزد خود نگهدارد، آیا خیار تأخیر ثمن ساقط می‌شود یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال خیار بایع ساقط نمی‌شود، مگر اینکه در ضمن معامله تصریح به سقوط کرده باشند.

**سؤال ۱۳۸:** آیا تفرق از روی اضطرار، مثل تفرق جهت انقاذ غریق یا قضاء حاجت و مانند آن خیار مجلس را ساقط می‌کند یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال خیار مجلس ساقط نیست.

**سؤال ۱۳۹:** در تفرق از روی اضطرار آیا تمکن از فسخ در هنگام خروج از مجلس عقد مدخلیتی در سقوط خیار دارد یا نه؟

**جواب:** در مفروض سؤال تفرق از مجلس موجب سقوط خیار نمی‌شود.

**سؤال ۱۴۰:** در تفرق از روی اضطرار آیا ترک تخایر به جهت نسیان و غفلت و مانند آن در سقوط خیار دخالت دارد یا نه؟

**جواب:** ترک اعمال خیار در حال اضطرار به جهت نسیان و غفلت موجب سقوط خیار نمی‌شود.

**سؤال ۱۴۱:** اگر یکی از متبایمین یا هر دو مجنون یا مغمی علیه شوند آیا خیار مجلس ساقط می‌شود یا ولی آنها حق خیار خواهد داشت؟ و آیا

بین حضور و عدم حضور ولی در مجلس عقد تفاوتی وجود دارد یا نه؟

**جواب:** جنون و یا اغماء یکی از طرفین عقد موجب سقوط خيار نمی‌شود و حقّ خيار به وارث منتقل می‌شود و فرقی بین حضور و عدم حضور ولی نیست.

**سؤال ۱۴۲:** آیا خيار مجلس در بيع، خياری جاری است یا نه؟  
(توضیح: مرحوم شیخ در کتاب خلاف روایتی نبوی با این مضمون نقل کرده است: «المتبايعان بالخيار ما لم يفتقا الا بيع الخيار».)

**جواب:** در معاملاتی که شارع مقدس برای متعاملین خيار جعل نموده، خيار مجلس نیز جاری است.

**سؤال ۱۴۳:** اصل در خيارات فوری بودن است یا تراخی؟

**جواب:** در مورد خيارات یک اصل کلی ثابت نیست، چون بعضی از خيارات فوری است مثل خيار رؤیت (بنا بر قولی) و بعضی فوری نمی‌باشد مثل خيار عیب.

**سؤال ۱۴۴:** الف) آیا تمامی خيارات را می‌توان در ضمن عقد ساقط نمود؟

ب) آیا در موارد ذیل می‌توان خيار را بوسیله شرط ساقط کرد:

- ۱- خيار تعذر تسليم؛ ۲- خيار تبعض صفقة؛ ۳- خيار تدليس؛
- ۴- خيار تفليس؛ ۵- خيار تخلف وصف؛ ۶- خيار رؤیت.

**جواب:** تمامی خيارات را می‌توان ضمن عقد اسقاط نمود.

**سؤال ۱۴۵:** آیا اسقاط خيار عيب، عيب خارج از حد متعارف را نیز شامل می‌شود؟

**جواب:** در ضمن عقد تمامی عيوب متعارف و غير متعارف را می‌توان اسقاط کرد.

**سؤال ۱۴۶:** در صورتیکه در سند معامله ای، خيارات به طور مطلق ساقط شده باشد، آیا شامل خيار تخلف وصف و خيار رؤیت نیز می‌شود؟

**جواب:** اگر در سند معامله بطور مطلق اسقاط خيار شده باشد شامل همه موارد مذکوره می‌باشد.

**سؤال ۱۴۷:** شخصی معامله ای انجام داده و ملکی را به قیمت سی میلیون تومان خریداری نموده است که چهار میلیون تومان آنرا نقداً پرداخت نموده و مابقی را طی چند فقره چک داده است؛ بعد از مدتی (چهل روز) متوجه شده که ملک مذکور را گران خریده و مغبون شده و از این گذشته بدهی شهرداری و عقب کشی هم دارد، خریدار آمده و به فروشنده گفته است که چکهای مرا بده و فروشنده هم چکها را به خیال اینکه خریدار می‌خواهد پول بدهد تحویل خریدار داده است و بعد خریدار گفته که پول چکها را در موعد مقرر نمی‌تواند پرداخت کند و توانایی ندارد و علاوه بر این، در معامله مغبون شده است و این مغبونیّت از ابتداء ثابت بوده و الآن هم ثابت است، با چنین فرضی آیا خریدار از عدالت خارج می‌شود؟

**جواب:** اگر خریدار از دیدگاه کارشناسی بتواند غبن هنگام معامله را

ثابت کند خریدار خیار غبن دارد و این مسئله مضرّ بر عدالت اشخاص نمی‌باشد؛ و نیز اگر فروشنده بدهی شهرداری و عقب کشی را می‌دانست و به خریدار نگفته است این نیز موجب خیار عیب می‌شود.

**سؤال ۱۴۸:** آیا ارش غرامت است یا جزئی از ثمن محسوب می‌شود و آیا لازم است ارش را از نقود پرداخت نمود یا پرداخت از اجناس نیز ممکن است؟

**جواب:** به نظر ما ارش غرامت است و پرداخت آن از نقود دیگر با رضایت بایع بلا اشکال است.

**سؤال ۱۴۹:** در صورتی که پرداخت از نقود واجب باشد آیا باید از وجه رایج کشور باشد (مثل ریال در ایران) یا از وجوه غیر رایج کشور مثل دلار و یورو نیز می‌توان پرداخت نمود؟

**جواب:** به نظر اینجانب پرداخت از نقود لازم نیست و لکن بنا بر قول کسانی که پرداخت از نقود را لازم می‌دانند اگر بایع راضی باشد از همه نقود چه رایج کشور باشد و یا غیر رایج کشور جایز است.

**سؤال ۱۵۰:** آیا لازم است ارش از وجه نقد و پول رایج کشور پرداخت شود؟

**جواب:** ارش باید از وجوه نقد رایج کشور پرداخت شود مگر اینکه متعاملین بر جنس دیگری توافق داشته باشند.

**سؤال ۱۵۱: الف)** چنانچه موکل به وکیل بطور مطلق بگوید: مال مرا بفروش، یا چنین مالی برای من بخر یا با مال من معامله کن آیا وکیل می تواند از اطلاق بیان موکل استفاده نموده و خود را طرف معامله قرار دهد؟

**جواب:** اگر عبارت موکل بصورت مطلق باشد چنانکه در متن سؤال ذکر شده وکیل نمی تواند مال مورد وکاله را برای خودش معامله قرار دهد و اما اگر عبارت بصورت عموم باشد می تواند برای خودش نیز معامله کند.

**ب)** حکم این مسئله در صورتی که بیان موکل به صورت عموم باشد مثلاً مال مرا به هر که می خواهی بفروش یا چنین مالی برای من از هر کسی می خواهی بخر چگونه است؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب فرع قبلی واضح و روشن می شود.

**ج)** حکم فرض نسبت به ولی، وصی و قیم چگونه است؟

**جواب:** جواب سؤال سوم در حکم با جواب سؤال ۱ و ۲ مساوی است

**د)** اگر زنی مردی را وکیل در تزویج کند آیا وکیل می تواند خود را به عقد موکل در آورد و همچنین اگر مردی زنی را وکیل در تزویج کند آیا وکیل می تواند خود را به عقد موکل در آورد؟ حکم مساله در فرض مطلق بودن وکالت یا عام بودن آن تفاوتی دارد؟

**جواب:** اگر عبارت موکله بطور کلی و عموم بوده باشد مثلاً موکله به وکیل بگوید: مرا به ازدواج هر کس که دلت می خواهد در بیاور- در این صورت وکیل می تواند او را به ازدواج خودش در بیاورد- و اما در صورت

اطلاق عبارت موکل به نظر ما وکیل نمی‌تواند به خودش تزویج نماید.

**سؤال ۱۵۲:** مسئولیت وکیل در اجرای عقد و تعهدات ناشی از آن چیست؟ آیا طرف معامله باید به موکل مراجعه کند یا به وکیل یا می‌تواند به هر دو مراجعه نماید؟ آیا در این مسئله نوع وکالت، وکالت در انشای عقد، اجرای عقد و ... تفاوتی دارد؟

**جواب:** مسئولیت وکیل در نوع وکالت و در انشاء عقد و یا در اجرای آن منوط به کیفیت واگذاری محدوده وکالت موکل به وکیل است بنابراین در خارج از محدود، حق دخالت ندارد.

**سؤال ۱۵۳:** در صورتی که در هنگام معامله تصریح به وکالت نشده و طرف معامله علم به وکالت نداشته باشد و بعد از عقد ثابت شود مسئولیت وکیل چگونه است؟ آیا طرف معامله به وکیل مراجعه کند یا موکل یا هر دو؟

**جواب:** بعد از معامله چه مشتری عالم به وکالت باشد یا نه در موارد لزوم باید به بایع مراجعه کند چه وکیل باشد و یا اصیل.

**سؤال ۱۵۴:** در صورتی که در هنگام معامله تصریح به وکالت نشده ولی طرف معامله علم به وکالت داشته باشد آیا در حکم تصریح است؟ یا علم طرف معامله نقشی نداشته و باید تصریح شده باشد؟

**جواب:** جواب این فرع از جواب دو فرع قبلی معلوم است.

**سؤال ۱۵۵:** در صورتی که بعد از اجرای عقد معلوم شود تعهد به نحو ناقص انجام شده - مثلاً مبیع تسلیم شده معیوب بوده است - آیا طرف معامله

به وکیل مراجعه کند یا موکل یا هر دو؟ در این فرض آیا علم یا جهل طرف معامله به وکالت در هنگام قرارداد یا هنگام قبض تأثیری دارد؟

**جواب:** مشتری باید به وکیل مراجعه کند.

**سؤال ۱۵۶:** هرگاه مالی را بر صغیر وقف کنند و لکن ولی طفل به قصد خود و برای خود قبض کند آیا قبض او کالعدم است و بنابر این وقف تمام نشده و واقف حق رجوع دارد یا قبض صورت گرفته و قصد ولی که به قصد خود قبض نموده است کالعدم می‌باشد و در نتیجه قبض صورت گرفته و وقف تمام شده است.

**جواب:** در فرض سؤال وقف باطل است و واقف حق رجوع دارد.

**سؤال ۱۵۷:** هرگاه فرد جدیدی به افراد موقوف علیهم افزوده شود، مثلاً بر علمای شهر وقف نموده و عالم جدیدی موجود شود، در صورتی که موقوفه را اجازه داده باشند آیا اجازه نسبت به حصه فرد جدید فضولی بوده و متوقف بر اجازه اوست یا نه؟

**جواب:** اگر در حین اجازه فرد مذکور موجود نبود اجازه نسبت به او فضولی نیست و از منافع موقوفه این فرد نیز می‌تواند بهره مند شود.

**سؤال ۱۵۸:** هرگاه واقف پس از عقد و قبل از قبض در خصوصیات موقوف علیهم قیودی را ذکر کند یا برخی افراد را در موقوف علیهم داخل کند، آیا نیاز به صیغه جدیدی برای وقف است (وقف سابق باطل شده است) یا همان صیغه سابق کافی است؟

**جواب:** تا مادامیکه واقف وقف را به قبض نداده می‌تواند شرائط را تغییر بدهد و لکن بعد از تنگی نیاز به انشاء صیغه جدید دارد.

**سؤال ۱۵۹:** هرگاه مالی را وقف کنند و قبل از تحقق قبض توسط دیگری تلف شود و بدل آن پرداخت گردد آیا بدل آن نیاز به انشاء جدیدی برای وقفیت دارد یا همان انشاء سابق کافی است؟

**جواب:** اگر موقوف به قبل از قبض تلف شود وقف باطل می‌شود و بدل مذکور نیاز به انشاء جدید دارد.

**سؤال ۱۶۰:** اگر واقف پس از انشای صیغه وقف و قبل از قبض از عمل وقف پشیمان شود و پس از مدتی به نیت عمل به صیغه وقف قبلی، عین را به قبض بدهد، حال آیا این قبض که با قصد عمل به تعهد (وقفی که از آن پشیمان شده بود نه قصد وقف جدید) همراه است را می‌توان وقف معاطاتی به حساب آورد؟ و در سایر عقود در وضعیت مشابه به چه صورت می‌باشد؟

**جواب:** در مفروض سؤال وقف معاطاتی جایز است، و لکن در فرض مسئله نیاز به انشاء جدید دارد.

**سؤال ۱۶۱:** در مورد جواز بیع موقوفه بفرمائید:

**الف:** آیا باید با پول موقوفه مثل آن خریداری شود یا اقرب به غرض واقف خریداری شود یا هرچه مصلحت است خریداری شود هر چند مماثل یا اقرب نباشد؟

**جواب:** در صورت جواز بیع موقوفه باید چیزی خریده شود که اقرب به

غرض واقف است.

ب: هر گاه بيع موقوفه به جهت اختلاف شديد بين موقوف عليهم باشد، آیا بايد با پول آن چيزی خریداری گردد که اختلاف مرتفع، يا اقرب به غرض واقف يا مماثل خریداری گردد؟

جواب: بايد چيزی خريده شود که اقرب به غرض واقف است.

ج: در موردی که واقف شرط کرده که اگر احتياج شديد برای موقوف عليهم يا واقف حاصل شد مال موقوفه را بفروشند. آیا بايد تمام ثمن به آنها داده شود يا به مقداری که احتياج شديد برطرف می شود بدهند و يا بقيه مماثل يا اقرب به غرض واقف خریداری گردد؟

جواب: در صورتی که ممکن باشد در موقوفه به مقدار حاجت فروخته شود بايد به همان مقدار کفايت نمود. و الا از کل ثمن به مقدار حاجت برداشته و از بقيه ثمن آنچه اقرب به غرض واقف است خریداری نمایند.

سؤال ۱۶۲: شخصی حسنيه ای احداث نموده و یک قطعه باغ به توليت فرزند ذکور ارشد خانواده وقف نموده، که درآمد حاصل از محصولات زراعی آن در ایام ماههای رمضان، محرم و صفر در حسنيه احداث شده جهت مراسم و مجالس عزاداری هزینه و مصرف و مصرف گردد و فرزندان نسلهای بعدی چهار قطعه زمین دیگر را با همین شرائط وقف نموده اند.

درآمد حاصل از باغ و زمینهای زراعی طبق وصيت واقفان در لیالی قدر

و ایام شهادت معصومین علیهم السلام بویژه تاسوعا و عاشورا در همان حسینیه برای خرج و احسان هزینه و مصرف می شود.

بیش از مدت سی سال است به علت کم آبی و خشک سالی درختان باغ خشک شده و زمینهای زراعی لم یزرع شده است. با بذل توجه به اینکه ساختمان حسینیه نیاز به بازسازی داشته و باغ و زمینهای منظور، جهت کشاورزی نیاز مبرم به آب دارد و بنده (متولی فعلی) توانایی تأمین تمام هزینه های مورد لزوم را ندارم.

آیا اجازه می فرمائید بنده فرزند ارشد خانواده (متولی فعلی) مقداری از اراضی موقوفه اجدادی خود را فروخته و با رعایت احتیاط کامل جهت آبادانی حسینیه و احیای باغ و زمینهای مزروعی هزینه و اقدام نمایم؟

**جواب:** در فرض سوال فروختن مقداری از باغ جهت تعمیر حسینیه و آبرسانی و آبادی به بقیه باغ اشکال ندارد.

**سوال ۱۶۳:** شخصی زمینی را جهت احداث ساختمان شخصی برای خودش خریده و قبل از ساختن و احداث این ساختمان، نیت داشته که طبقه اول آنرا جهت عبادت و اعمال عبادی و مراسم مذهبی جهت مؤمنین و مؤمنات مسجد قرار بدهد و طبقه دوم آنرا منزل مسکونی و شخصی و متعلق به خودش قرار بدهد و در ضمن متذکر می شوم که این ساختمان با خصوصیات گفته شده (طبقه اول مسجد و طبقه دوم منزل مسکونی) توسط واقف و شخص مورد نظر ساخته شده و تکمیل گردیده است و نماز جماعت و دیگر مراسم مذهبی در مسجد برگزار شده است، حال با توجه به مطالب

ذکر شده به این صورت که طبقه اول باشد و طبقه دوم منزل مسکونی و شخصی شخص واقف، آیا طبقه اول از لحاظ شرعی حکم مسجد را دارد یا نه؟ آیا چنین وقفی صحیح است یا نه؟

**جواب:** در مفروض سنوال باید ما بین طبقه دوم و طبقه اول یک فضای باز باشد به طوریکه طبقه دوم مباحثراً متصل به سقف طبقه اول نباشد گرچه به مقدار یک وجب فاصله باشد در این صورت مسجد مذکور اشکال ندارد.

**سنوال ۱۶۴:** وقف برای امام زمان چه حکمی دارد؟

**جواب:** وقف برای امام زمان اشکال ندارد و لکن مجتهد جامع الشرائط الفتوی به عنوان نیابت عامه از طرف ایشان باید قبض نماید؛ زیرا در صحت وقف، قبض معتبر است مطلقاً، چه وقف خاص باشد چه وقف عام و مؤمنین ایدم الله تعالی نباید نسبت های کذب شفاهاً و یا از بعض مؤلفات که به طریق صحیح و معتبر ثابت نشده بدهند، زیرا نسبت های دروغ شفاهاً و کتباً موجب تحقیر امام علیه السلام است.

عصمنا الله و اخواننا المؤمنین من الاهواء الباطلة و النفس الامارة بالسوء.  
اللهم وال من والاهم و عاد من عاداهم و انصر من نصرهم و اخذل من خذلهم و العن من ظلمهم و عجل فرج آل محمد علیهم السلام و انصر شیعة آل محمد علیهم السلام و اهلك اعداء آل محمد و ارزقنی رؤية قائم آل محمد و اجعلنی من اتباعه و اشباعه و الراضین بفعله برحمتک یا ارحم الراحمین.

«ربنا لا تزع قلوبنا بعد اذ هدیتنا و هب لنا من لدنک رحمة انک انت

الوهاب».

**سؤال ۱۶۵:** مستأجر به مالک خانه دسترسی نداشته است و برای ممانعت از خراب شدن خانه مورد اجاره، بدون اذن مؤجر اقدام به اصلاح پشت بام خانه نموده، آیا هزینه تعمیر مذکور بر عهده مالک است یا مستأجر؟

**جواب:** چون بدون اذن مالک اقدام به اصلاح کرده، لذا هزینه به عهده مستأجر می‌باشد مگر اینکه در هنگام اجاره شرط کرده باشند، و یا مالک با توجه به خیر خواهی مستأجر تقبّل هزینه را بکند.

**سؤال ۱۶۶:** فقها گفته‌اند که مستأجر نمی‌تواند خانه و دکان را به قیمتی بیشتر از آنچه اجاره نموده است به دیگری اجاره دهد حال بفروشد آیا مستأجر می‌تواند منافع خانه و دکان را به قیمت بیشتری با عقد صلح و نظایر آن به دیگری واگذار کند یا نه؟

**جواب:** اگر مستأجر خانه و یا دکان را اجاره کند و صاحب ملک با او شرط کند که باید خودش از آنها استفاده نماید در این صورت مستأجر نمی‌تواند آنرا به دیگری جهت استفاده واگذار نماید و اما اگر مالک شرط نکرده باشد می‌تواند آنرا به دیگری اجاره دهد اما اگر مستأجر بخواهد به زیاده‌تر از مقداریکه آنرا اجاره کرده به دیگری اجاره دهد باید در آن کاری مانند سفیدکاری و تعمیرکاری انجام داده باشد - و لکن بنظر اینجانب در صورتیکه مالک شرط مباشرت نکرده باشد و از مدت اجاره مقداری مانده باشد مستأجر می‌تواند خانه و دکان و امثال آنرا به قیمت بیشتر از آنچه که اجاره نموده به دیگری واگذار نماید چه با اجاره و یا با صلح و یا با عقود دیگر باشد.

**سؤال ۱۶۷:** فردی اجیر شده بود برای تعمیر خانه ای در روز معین در

آن روز کارهای دیگر خود را تعطیل نموده و به در خانه مذکور حاضر شده ولی اتفاقاً با درب بسته روبرو شده و در همانجا نشست تا صاحب خانه بیاید و درب را باز کند ولی صاحب خانه نیامد آیا این کارگر اجرت المسمی را استحقاق دارد یا اجرت المثل یا هیچ کدام را؟

جواب: به مقدار آمد و رفت و معطل شدن در عرف جامعه مستحق اجرت می باشد

سؤال ۱۶۸: خیاطی لباسی را معیوب دوخته است بفرومائید:

الف: در صورتی که اصلاح آن ممکن باشد آیا مستاجر می تواند اصلاح آنرا مطالبه کند؟

جواب: در صورتی که اصلاح آن ممکن باشد مستاجر می تواند از اجیر اصلاح آن را مطالبه نماید

ب: آیا مستاجر در صورت عدم امکان اصلاح خیاب عیب دارد یا مطلقاً خیاب عیب دارد هر چند اصلاح آن توسط خیاط ممکن باشد؟

جواب: در صورت عدم امکان اصلاح مستاجر حق خیاب عیب دارد.

ج: آیا خیاط حق گرفتن ارزش یا تقلیل نسبی اجرت را دارد؟

جواب: بلی مستاجر حق گرفتن ارزش و یا تقلیل نسبی قیمت آنرا درخواست نماید.

سؤال ۱۶۹: خانه ای که در اجاره ما است نیاز به تعمیرات ضروری

دارد، بفرمائید: آیا مؤجر بر انجام تعمیرات اجبار می شود و چنانچه مؤجر تعمیرات مورد نیاز را انجام ندهد یا توانایی آن را نداشته باشد مستأجر حق فسخ اجاره را دارد یا نه؟

**جواب:** اگر مستأجر هنگام اجاره به ضرورت تعمیرات مذکور واقف بوده مع الوصف بدون شرط اجاره کرده در این صورت نمی تواند نه مؤجر را اجبار کند و نه عقد اجاره را فسخ نماید.

**سوال ۱۷۰:** در صورتی که هزینه تعمیر اساسی خانه بیشتر از اجاره بهاء باشد آیا بر مؤجر لازم است تعمیرات را انجام دهد یا نه؟

**جواب:** کمتر یا بیشتر بودن هزینه در حکم مذکور تفاوتی نمی کند.

**سوال ۱۷۱:** هرگاه برای بهتر انتفاع بردن تعمیرات لازم باشد، مثلاً خرید چراغ روشنائی گاز سوز برای خانه نیاز باشد، آیا تحصیل و نیز هزینه آن بر مؤجر است یا نه؟

**جواب:** موارد ذکر شده به عهده مؤجر نمی باشد.

**سوال ۱۷۲:** در صورتیکه برای تعمیر ضروری خانه، تخلیه موقت آن نیاز باشد، آیا مستأجر حق امتناع از تخلیه را دارد و در صورتیکه تخلیه نکند و به اساس (بنیان) خانه مؤجر ضرر وارد شود، آیا مستأجر ضامن است؟

**جواب:** اگر تعمیر خانه با عدم تخلیه مستأجر ممکن باشد مستأجر حق امتناع دارد و الا باید مستأجر جهت تعمیرات ضروری خانه را تخلیه نماید.

**سؤال ۱۷۳:** ماشینی را اجاره نموده ایم و راننده آن خود ما هستیم، بفرمائید: هزینه بنزین و سرویس متعارف آن به عهده مؤجر است یا مستأجر؟  
**جواب:** در صورت اطلاق و عدم اشتراط بر مالک هزینه مذکور به عهده راننده است.

**سؤال ۱۷۴:** اموال مفقود الاثر را بعد از گذشت چه مدتی می‌توان بین ورثه او تقسیم کرد و هر یک از ورثه تا چه زمانی باید موجود باشد تا بتواند از او ارث ببرد؟

**جواب:** مادامیکه فوت غائب با بیّنه شرعیّه یا به اخباری که مفید علم است محقق نشود تقسیم ما ترک او جایز نیست.

بلی اگر مدتی از غیبت شخص بگذرد که عادتاً شخص نمی‌تواند آن مقدار عمر کند در این فرض لازم است به حاکم شرع رجوع شود تا ما ترک غائب بین ورثه‌ای که در حال حکم زنده بوده اند تقسیم شود.

**سؤال ۱۷۵:** در صورتیکه یکی از خویشاوندان شخص مفقود الاثر پس از مفقود شدن او بمیرد و مفقود الاثر یکی از ورثه او باشد، وضعیت ارث بردن او چگونه خواهد بود؟

**جواب:** اگر وارث مفقود الاثر قبل از امور مذکوره که در جواب سؤال قبلی بیان شد فوت کند ارث نمی‌برد و چنانچه بعد از امور مذکور فوت شود ارث می‌برد.

**سؤال ۱۷۶:** شخصی از دنیا رفته و زنش حامله بوده و بعد بچه‌ای به

دنیا آمده که نه آلت رجولیت دارد و نه آلت انوئیت و بعد از اینکه بچه زنده به دنیا آمده مرده است؛ در این صورت ارث او را چگونه باید تعیین نمود؟

**جواب:** راجع به کیفیت ارث فرد مذکور اقوال مختلفی از فقهاء عظام رحمهم الله در کتب فقهیه ذکر شده است و لکن به نظر اینجانب مطابق روایت صحیحہ فضیل بن یسار این است که ارث او را باید با قرعه مشخص کرد.

به این ترتیب که در یک کاغذ عبدالله نوشته می شود و در کاغذ دیگر امة الله نوشته می شود و با چند کاغذ دیگر مخلوط می کنند و دعای خاصی که در روایت آمده مستحب است خوانده شود و بعد اگر قرعه به اسم عبدالله در آمد مذکر محسوب می شود و اگر امة الله درآمد مؤنث محسوب می گردد.

و البته در اصطلاح به این طور افراد ممسوح می گویند، چون محل آلت کاملاً صاف می باشد.

**سؤال ۱۷۷:** در طلاق خلع که زوجه مهر یا بیش تر یا کمتر از آن را بذل می کند آیا مدخوله بودن شرط است یا نه؟

**جواب:** در فرض سؤال مدخوله بودن شرط نیست.

**سؤال ۱۷۸:** طلاقى که حاکم از ناحیه عسر و حرج زن می دهد آیا از مصادیق طلاق بائن است یا رجعی؟

**جواب:** حاکم شرع که به عنوان عسر و حرج زن را طلاق می دهد اگر مهریه را از زوج بگیرد و به او بدهد طلاق رجعی می شود و الا بائن است.

**سؤال ۱۷۹:** نظرتان در مورد طلاق معوض (خانم بدون داشتن روح کراهت از شوهرش می‌خواهد او را با دریافت مبلنی و یا هر امتیاز دیگر طلاق بدهد) آیا این نوع طلاق جایز است یا خیر و اگر جایز است از کدام یک از انواع طلاق هاست؟

**جواب:** در مفروض سؤال طلاق رجعی است و آن مبلنی که خانم به همسرش می‌پردازد شوهر مالک می‌شود اما نه به عنوان طلاق خلع بلکه به عنوان هدیه و بخشش.

**سؤال ۱۸۰:** هر گاه زوجه از وطی در دبر امتناع ورزد آیا ناشزه تلقی می‌شود؟

**جواب:** در فرض سؤال نشوز صدق نمی‌کند.

**سؤال ۱۸۱:** به پول پس انداز جهت حج عمره سود تعلق می‌گیرد ولی آن سود به دست افراد نمی‌رسد و از هزینه حج آنها کسر می‌گردد، آیا این سود خمس دارد؟

**جواب:** در مفروض سؤال مقداری که به عنوان سود کسر می‌گردد خمس به آن تعلق نمی‌گیرد.

**سؤال ۱۸۲:** حکم استعمال دخانیات در اماکن مقدسه و مساجد چیست؟

**جواب:** بهتر است مومنین از استعمال دخانیات در اماکن عمومی مثل اتوبوسها و ترمینالها و مساجد شریفه که موجب ایذاء می‌گردد خوداری نمایند.

**سؤال ۱۸۳:** کسی که ترک نماز و روزه نموده بود آیا بعد از توبه قضا واجب است؟

**جواب:** در این فرض قضای نمازها و روزه های فوت شده واجب است.

**سؤال ۱۸۴:** متأسفانه در عصر کنونی اکثر بانوان حجاب کامل ندارند و دلخواه و ناخواه به رؤیت چشم می رسد لطفا حکم را مرقوم بفرمائید؟

**جواب:** بانوان محترمه لازم است در منظر عام حجاب کامل را رعایت نموده و خودشان را در معرض دید اجانب قرار ندهند و اگر در بدو نظر چشمتان به نا محرم افتاد اشکال ندارد بشرط اینکه اعاده نظر نکنید.

**سؤال ۱۸۵:** اگر در زمان نامزدی (قبل از عقد ازدواج) مرد مخارج و هدایایی را متحمل شود چنانچه نامزدی از طرف زن به هم بخورد، آیا مرد می تواند مخارج و هدایا را مطالبه کند؟

**جواب:** آن مقدار از هدایا که موجود است و تلف نشده شخص می تواند مطالبه کند.

**سؤال ۱۸۶:** اگر بعد از مخارج و هدایا در زمان نامزدی، زن از دنیا برود آیا رجوع به عین هدایا و طلب خسارت نسبت به مخارج برای مرد جایز است؟  
**جواب:** آنچه از هدایا موجود است می تواند مطالبه کند.

**سؤال ۱۸۷:** اگر نامزدی از طرف مرد به هم بخورد و زن از حیث معنوی خسارت دیده باشد آیا زن می تواند طلب خسارت کند؟

**جواب:** مطالبه خسارت معنوی معنی ندارد.

**سئوال ۱۸۸:** بافتن تابلو فرشهایی که در برخی از آنها تصاویر زنان بی حجاب یا بد حجاب و یا وسایل قمار و یا وسایل شراب و شرابخوری است چه حکمی دارد؟ و نیز حکم خرید و فروش آن چیست؟ و تهیه مقدمات بافت چنین فرشها از قبیل نقشه کشی و رنگرزی و ... چه حکمی دارد؟ در صورت حرام بودن موجب ضمان گیرنده است؟

**جواب:** موارد مذکور در سئوال جایز نیست و پول گرفتن در مقابل آنها حرام است.

**سئوال ۱۸۹:** با توجه به روایت شیخ مفید در المقننه و روایت شیخ ابوعلی طبرسی در اعلام الوری و روایت ابوصلاح حلبی در الکافی فی الفقه و روایت ابن زهره حلبی در الغنیة النزوع الی علمی الاصول و الفروع و کلام بلند علامه وحید بهبهانی در کتاب مصابیح الضلالم مبنی بر اقامه نماز روز عید غدیر «صلاة الغدير» توسط پیامبر در غدیر خم قبل از خطبه مشهور و همچنین با توجه به روایت شیخ الطائفه شیخ طوسی در مصباح المتعجل و روایت علامه فاضل هندی اصفهانی در کشف اللثام و روایت حسین ابن محمد در نزهة الناظر وتنبيه الخاطر مبنی بر اقامه نماز روز عید غدیر «صلاة الغدير» توسط امیرالمومنین علی (علیه السلام) در آخرین سال حکومتشان در روز عید غدیر خم و فتوای همه این بزرگان و بسیاری از بزرگان دیگر در قرون بعدی تا عصر حاضر مبنی بر جواز جماعت در نماز روز عید غدیر لطف بفرمائید نظر شریفتان را پیرامون جواز یا عدم جواز جماعت در

نماز روز عید غدیر صلاه الغدیر مرقوم فرمائید؟

**جواب:** به نظر اینجانب اقامه «صلاة الغدير» با جماعت در روز عید غدیر صحیح نمی باشد.

**سؤال ۱۹۰:** برخی از مسئولان و مراکز قرآنی ویا بعضی از قاریان قران برای اجرای برنامه ها ویا تشکیل کلاسهای قرآنی اصرار برگرفتن پول داشته یا پولهای گزاف طلب می کنند و برای عمل خود استناد به آیه شریفه ۴۱ سوره بقره ﴿ولاتشتروا بایاتی ثمنا قليلا﴾ می کنند آیا استناد صحیح است؟

**جواب:** آیه مذکور هیچگونه دلالتی به موضوع مذکور ندارد.

**سؤال ۱۹۱:** در بازارهای مسلمین ماهیهایی به فروش می رسد که در حال حاضر فلس ندارد خرید و فروش این ماهیها چگونه است؟

**جواب:** خرید و فروش ماهیهائی که فلس ندارند برای خوردن جایز نیست.

**سؤال ۱۹۲:** اگر پدر و مادری عمداً نماز وروزه انجام نداده باشند آیا قضای آنها بر فرزند بزرگتر جایز است؟ همچنین اگر عمداً نبوده و وصیت نکرده باشند باز قضا واجب می باشد؟

**جواب:** قضا نماز و روزه بر پسر بزرگ واجب است.

**سؤال ۱۹۳:** برخی جوانها بر موهای سرخود ژل می مالند آیا برای مسح سر آنها در وضو مانع می باشد؟

**جواب:** چنانچه ژل دارای جرم باشد به نحوی که مانع رسیدن رطوبت

دست به موی سر باشد وضوء باطل می شود و الا اشکال ندارد.

**سؤال ۱۹۴:** اگر مسجد از نمازگزار پر شود آیا می توانند صفوف مردان با حائل از صفوف زنان جهت جماعت اتصال داشته باشد؟

**جواب:** در این فرض مردها نمی توانند در پشت زنها و لو با حائل بایستند.

**سؤال ۱۹۵:** کسی که روزه قضا بر ذمه دارد و نذر روزه هم نموده است کدام یک مقدم است؟

**جواب:** چنانچه نذر معین باشد در صورت مزاحمت نذر مقدم است مگر اینکه وقت قضا نیز مضیق باشد در این فرض قضا مقدم است و الا هر کدام را مقدم بدارد اشکال ندارد.

**سؤال ۱۹۶:** حق سنواتی که در پایان خدمات دولتی و در بازنشستگی به کارمندان داده می شود خمس دارد یا نه؟

**جواب:** چنانچه حق سنواتی و بازنشستگی را همان سال در مؤنه زندگی صرف نماید خمس ندارد و الا باید تخمیس شود.

**سؤال ۱۹۷:** پولی که انسان به دیگری قرض داده و معلوم نیست برگردد، آیا خمس دارد؟ و چه موقع پرداخت خمس آن واجب است؟

**جواب:** در این فرض هر وقت قرض دریافت شد خمس آنرا پرداخت کند.

**سؤال ۱۹۸:** در مراسم یادواره شهداء و مراسم دینی یا ملی در مساجد نوار آهنگ همراه با عکس یا یا فیلم شهداء یا جبهه و جنگ پخش می گردد؛

پخش این آهنگها که غیر مطرب بوده در مساجد چه صورت دارد؟

**جواب:** مساجد محل عبادت است، نباید در اوقات نماز مزاحمت برای نماز گذاران ایجاد شود و لکن از قدیم الایام و در حال حاضر در مساجد مجالس ترحیم و اطعام به مؤمنین داده می شود اشکال ندارد و همچنین طلاب و محصلین علوم دینی که مشغول مباحثه می باشند؛ غیر اینها نباید در مساجد پخش گردد مطلقاً چه اوقات نماز باشد یا نه.

**سؤال ۱۹۹: الف:** با عنایت به پیشرفت علوم پزشکی در روزگار فعلی و اثبات وجود یا عدم وجود حمل در رحم لطفاً بفرمائید: زنانی که عقد موقت نموده اند و مدت عقد آنان به اتمام رسیده و یا از طرف مرد باقیمانده مدت آنها بخشوده شده است و از طرفی با توجه به توضیحات فوق الذکر به صورت قطعی معین گردیده که حامله نیست، لازم است با این توصیف برای عقد موقت با دیگری عده نگهدارد یا خیر؟

**ب:** استحضار دارید مردانی که عمل وازکتومی انجام داده اند به صورت قطعی نمی توانند بچه دار گردند، لطفاً بفرمائید اگر زنی با این قبیل مردان ازدواج موقت نماید پس از اتمام مهلت یا بخشیده شدن باقیمانده مدت از طرف مرد لازم است برای عقد موقت با دیگری عده نگهدارد یا خیر؟

**جواب:** در هر دو فرض مذکور اگر زن یا نسه نباشد باید عده نگذارد.

**سؤال ۲۰۰:** چه می فرمائید اینکه در ماه مبارک رمضان مهمانان پیش از غروب شب عید فطر با دعوت و رضایت میزبان (صاحب خانه) وارد شده و

فقط همین شب عید افطار نموده‌اند و شب هم نمانده‌اند، آیا زکوة فطره مهمانان به صاحب خانه واجب می‌شود یا خیر؟

جواب: در فرض سؤال فطره مهمانان بر صاحب خانه واجب نیست، زیرا عیلوله صدق نمی‌کند.

سؤال ۲۰۱: شخصی نذر کرده و این طور گفته مثلاً اگر فلان حاجتم برآورده شود در روز عاشورا در مسجد فلان بر اهالی همین مسجد احسان امام حسین علیه السلام می‌دهم و در نذر صیغه مخصوص «الله علی کذا» و یا معنای آن جمله را نگفته؛ آیا چنین نذری منعقد می‌شود و لازم و واجب است وفا کند و یا باید صیغه مخصوص نذر خوانده شود؟

جواب: چون صیغه مخصوص خوانده نشده لذا وفا به نذر مذکور واجب و لازم نیست.

سؤال ۲۰۲: در محلی مسجدی بنا نموده‌اند که دو طبقه است طبقه اول جای مردان و طبقه دوم محل زنان؛ و در طبقه اول نماز جماعت اقامه می‌شود، آیا زنان از طبقه دوم می‌توانند به نماز جماعت طبقه اول شرکت و اقتدا نمایند یا نه؟ (توضیح اینکه به طبقه اول از طبقه دوم از وسط مسجد یک روشنائی حدود دو متر عرض و طول وجود دارد).

جواب: در فرض فوق اقتداء زنان از طبقه دوم اشکال ندارد.

سؤال ۲۰۳: در ملک یک شخصی جوی آب مربوط به عبور آب دیگران وجود دارد که چندین نفر قانوناً حق دارند آب زراعی خودشانرا از آن جوی

آب عبور دهند و املاک خودشان را آبیاری نمایند و صاحب ملک که جوی آب فوق الذکر در ملک آن وجود دارد اولاً شرعاً می‌تواند در کنار جوی آب مزبور درختکاری نماید یا نه؟ ثانیاً اگر درخت کاری کند، تغذیه درختهای مزبور از آب دیگران شرعاً حلال است یا نه و اگر حلال نباشد تکلیف صاحب درخت چیست؟

**جواب:** در فرض سؤال گرچه شخص مذکور می‌تواند در اطراف ملک خود درختکاری نماید و لکن باید قبل از کاشتن و یا بعد از آن از صاحبان آب مذکور اجازه بگیرد.

**سؤال ۲۰۴:** رقص زنان در مجالس عروسی و غیره هر چند که طایفه مرد نباشد جایز است یا نه؟

**جواب:** رقص زن در مجالس زنانه چنانچه ملازم با محرمات دیگر نباشد، و مثل رقص زنان رفاصه های معروف که به طرز مخصوصی می‌رقصند نباشد اشکال ندارد.

**سؤال ۲۰۵:** با توجه به اینکه آبها جزو اصلی ترین عناصر محیط زیست به شمار می‌روند بیان فرمائید: آیا در این رابطه در منابع اسلامی مستند صریح و قابل انطباق با وضعیت موجود برای جلوگیری از آلودگی آبها در جریان مخاصمات مسلحانه وجود دارد؟ (در عین حال در خصوص اهمیت و ارزش آب آیات و روایات متعددی وارد شده است)

**جواب:** چنانچه آب قابل استفاده باشد و هر دو طرف متخاصمین

مسلمان باشند آلوده کردن آب جایز نیست و اگر یک طرف از متخاصمین کافر حربی باشد و از بین بردن آنها منحصر به آلوده کردن آب باشد، اشکال ندارد.

**سؤال ۲۰۶:** با توجه به اینکه در اسناد بین المللی برای مصونیت اماکن خاصی از قبیل مراکز عبادی، فرهنگی، بیمارستانی تأکید خاصی شده، بیان فرمائید: با توجه به نو ظهور بودن بعضی از مصادیق فوق، در مورد محترم بودن چنین اماکنی در جریان مخاصمات مسلحانه مبانی و معیارهای اسلامی حمایت از آنها را چگونه می توان بدست آورد در حالی که در منابع روائی و فقهی تنها به اماکن عبادی پرداخته شده است؟

**جواب:** در مفروض سؤال حفاظت از اماکن فوق الذکر لازم است و تخریب آنها جایز نیست.

**سؤال ۲۰۷:** الف: نظر به اینکه واژه ضرورت (ضرورت جنگی) به طور گسترده در منابع فقه الجهاد بکار رفته است بفرمائید: الف: منظور از ضرورت (ضرورت نظامی) چیست؟

ب: آیا معیارهای مشخصی برای تحقق ضرورت نظامی وجود دارد؟

ج: ضرورت واقعی که موجب جواز استفاده از هر نوع تسلیحات و شیوه های جنگی می شود چیست؟

د: چه مصادیقی را می توان برای ضرورت نظامی از نگاه اسلامی معرفی

کرد؟

**جواب:** چنانچه یک طرف از متخاصمین کافر حربی باشد و تمامی راههای معمولی در جنگ مؤثر واقع نشود عنوان ضرورت محقق می شود مثل تترس نمودن کفار را و مثل بستن راههای آب بر کفار و الا منع آب مکروه است.

**سئوال ۲۰۸:** بانوان ایرانی که برای تحصیل و یا دوره تخصص در امور پزشکی به خارج از کشور مسافرت می کنند چه مملکت اسلامی باشد یا غیر اسلامی نمی توانند از پوشش اسلامی استفاده نمایند و یا احتمال می رود در اعتقاد اسلامی سستی و انحرافی پیدا شود با ملاحظه این فرض مسافرت جایز است یا نه؟

**جواب:** اگر مسافرت به خارج از کشور موجب ترک عمل به احکام شرعیة اسلامیة باشد چه برای مردان و یا زنان جایز نیست و این مسئله را در جلد دوم (المسائل المستحدثة) صفحه ۳۲۹ متعرض شده ایم، رجوع نمایند.

**سئوال ۲۰۹:** سفیرهایی که به کشورهای اسلامی و غیر اسلامی فرستاده می شوند در ملاقات با بانوان باید با آنها دست بدهند و روبوسی کنند و چنانچه این نحوه برخورد با آنها نشود آنان نسبت به اسلام حالت تنفر پیدا می کنند و اگر لمس و تقبیل انجام بگیرد احتمال می رود که آنها به اسلام رغبت پیدا کرده مسلمان شوند؛ آیا در فرض لمس و تقبیل جایز می شود یا نه؟

**جواب:** مسئله سفارت امر جدیدی نیست خود حضرت رسول الله ﷺ سفرانی به ممالک مختلف می فرستادند، وظیفه سفیرهایی که در عصر فعلی فرستاده می شوند باید قولاً و عملاً به اسلام خدمت نمایند و آبروی مملکت اسلامی و مسلمین باشند، بنابراین عمل مذکور در سئوال جایز نیست و لو

اینکه موجب رغبت آنها به اسلام باشد.

**سوال ۲۱۰:** در قرآن آمده: «خدا هر کس را که خود بخواهد به رستگاری می برد و هر که را هم که بخواهد به گمراهی می کشاند!» «هر کس را که بخواهد مسلمان کند دلش را به اسلام مایل می کند و هر کس را نخواهد در پذیرفتن ایمان سخت دل می کند!» «هر کس را که بخواهد مشمول رحمت خود می کند و هر کس را بخواهد ذلیل می کند و عذاب می دهد».

این پرسش بوجود می آید که بشر فردی بی اختیار بیش نیست چرا باید بابت آنچه می کند جواب پس بدهد و بخاطر گناهی که در اختیارش نیست کیفر ببیند؟

**جواب:** (اقول) اِنَّ مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْآيَاتِ الشَّرِيفَةِ وَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ عَنْ اَئِمَّةِ الْهُدَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجَبْرِ وَ التَّفْوِيزِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>۱</sup> وَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾<sup>۲</sup> وَ نَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾<sup>۳</sup> وَ نَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَ نَعَمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿۱﴾ وَ أَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿۲﴾ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴿۳﴾ وَ لَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ

<sup>۱</sup> - سورة فاطر، الآية ۸

<sup>۲</sup> - سورة البقرة، الآية ۲۵۷ (آية الكرسي).

<sup>۳</sup> - سورة البقرة، الآية ۷.

الْمُسْكِينِ ﴿١٠﴾ وَ تَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ﴿١١﴾ وَ تُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ۖ<sup>١</sup> وَ عَنْ  
 أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَ الشَّقَاءَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ فَمَنْ  
 خَلَقَهُ اللَّهُ سَعِيدًا لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَدًا وَ إِنْ عَمِلَ شَرًّا أَبْغَضَ عَمَلَهُ وَ لَمْ يُبَغِّضْهُ وَ إِنْ  
 كَانَ شَقِيًّا لَمْ يُجِبَّهُ أَبَدًا وَ إِنْ عَمِلَ صَالِحًا أَحَبَّ عَمَلَهُ وَ أَبْغَضَ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ  
 فَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ شَيْئًا لَمْ يُبَغِّضْهُ أَبَدًا وَ إِذَا أَبْغَضَ شَيْئًا لَمْ يُجِبَّهُ أَبَدًا»<sup>٢</sup> إِلَى غَيْرِ  
 ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَ الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَبْرِ وَ التَّفْوِيزِ.

و الجواب عن المسئلة المذكورة التى زلت فيه الاقدام و كلت فى بيانها  
 السنة الاعلام، و لكن عدم الجواب خلاف الادب مضافاً الى كثرة الاشتغال،  
 نكتفى فى الجواب بالاجمال؛

أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ بَعْضِ الْآيَاتِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا  
 شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا»<sup>٣</sup> وَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشَّمْسِ «فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا  
 وَ تَقْوَاهَا ﴿١﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴿٢﴾ وَ قَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴿٣﴾ وَ مِنَ الرِّوَايَاتِ  
 «مَا رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ إِذَا  
 أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً مِنْ نُورٍ وَ فَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ وَ وَكَّلَ بِهِ مَلَكًا  
 يُسَدِّدُهُ وَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ شَوْءًا نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ وَ سَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ وَ  
 وَكَّلَ بِهِ شَيْطَانًا يُضِلُّهُ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشُرْ صَدْرَهُ  
 لِلْإِسْلَامِ وَ مَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي

<sup>١</sup> - سورة الفجر، ١٥ الى ٢٠.

<sup>٢</sup> - الكافي، ج ١، ص ١٥٢، باب السعادة و الشقاء.

<sup>٣</sup> - سورة الانسان، الآية ٣.

«السَّماء»<sup>١</sup> و ما دَلَّت عليه تلك الآيات و الروايات ان صدور العمل و الفعل و عدمهما راجع الى نفس المكلف و مقدماتها راجعة الى الله تعالى مضافاً الى الجواب المختصّ بكلّ واحدة منها، هذا مجمل الكلام فى هذه المسئلة المذكورة.

سؤال ٢١١: مستدعى است لطفاً به تعريف ورزش كه الآن جزء برنامه صدا و سيما شده اجمالاً اشاره فرمائيد و تعريف علم فلسفه را نيز اجمالاً بيان فرمائيد؟

جواب: «الرياضة اعمال عضلات الجسم لتقويتها»

معناى ديگر «استبدال الحال المذمومة بالحال المحمودة».

الفلسفة: الحكمة: التأنق فى المسائل العلمية و التفنن فيها؛ علم الاشياء بمبانيها و عللها الاولى؛ و الكلمة يونانية مركبة فى الاصل من فيليا اى محبة و سوفيا اى الحكمة قال بعض العارفين الفلسفة لغة يونانية معناها محبة الحكمة فيلسوف اصله فيلاسوف اى محب الحكمة و فيلا المحب و السوف الحكمة.

<sup>١</sup> - الكافي، ج ١، ص ١٦٦، باب الهداية أنها من الله عز و جل.

## تألیفات و آثار منتشر شده

حضرت آیه الله العظمی مدنی تبریزی مد ظله العالی

### ۱- الفوائد الادبیه:

اولین تألیف معظم له این کتاب است که در سن جوانی در تبریز نوشته‌اند، کتاب الفوائد الادبیه خود یکی از کتب مسلم ادبیات عرب به حساب می‌آید و از ویژگی‌های بارزی برخوردار است و اساتید برجسته ادبیات از آن استفاده می‌کنند.

### ۲- توضیح المطول:

این کتاب که شرح بر مطول است، و تقریظی از مرحوم علامه بزرگوار سید محمد حسین طباطبایی صاحب تفسیر شریف المیزان بر آن درج شده است در حوزات علمیه قم، نجف اشرف و مشهد مقدس مورد استقبال علما و اساتید قرار گرفته است.

### ۳- درر الفوائد فی شرح الفوائد:

این کتاب شریف که شرح بر رسائل مرحوم شیخ اعظم انصاری رحمه الله است در هفت جلد جمع آوری شده و چاپ گردیده است.

این کتاب با دید اجتهادی بررسی شده است و در آن عصری که چاپ اول کتاب به دست فقها و مراجع عظام می‌رسد مؤلف از محضر مراجع آن زمان مثل حضرت آیه الله العظمی بروجردی رحمه الله جایزه کسب می‌نماید و

طلاب اصولی برای تحقیق و مطالعه این کتاب تشویق می شوند تا اینکه چهار نوبت کتاب به چاپ رسید.

شایان ذکر است که این کتاب شریف برای اساتید برجسته حوزه مورد استفاده است.

آقایان و فضایی که آشنایی کاملی با کتاب شریف رسائل دارند درک خواهند کرد که آنچه در درر الفوائد آورده شده است نه تنها شرح است بلکه اشکالات کتاب را باز نموده و بعد هم پاسخ دادن به اشکالات و رفع و دفع نکاتی که قابل حلاجی نیست.

#### ۴- حاشیه بر عروة الوثقی:

این کتاب در دو جلد بوده و دو مرتبه چاپ شده است و ملاکات مسائل در این حاشیه شریف با جدیت، مورد پسند فقها قرار گرفته است و از شخصیت های علمی که شایستگی خبرویت را دارند انتظار می رود برای مطالعه این کتاب (که در این عصر با توجه به اینکه تشخیص مرجعیت دینی به سختی برای مردم معلوم می شود) برای آگاهی و راهنمایی، دقت بیشتری به کار ببرند:

لازم به ذکر است که حضرت آیت الله العظمی مدنی چنین باور دارند و می فرمایند: «مرجع تقلید را با رساله توضیح المسائل نمی توان شناخت بلکه بوسیله حاشیه ای که بر عروة الوثقی نوشته، شناخته می شود».

## ۵- منهاج الاحکام:

منهاج الاحکام در احکام نکاح و طلاق بررسی شده است که این کتاب شریف شش مرتبه به طبع رسیده است.

این کتاب با توجه به اینکه خود کتاب استدلالی محکم در فقه اسلامی است و در بعضی حوزات علمیه به عنوان کتب درسی به حساب آمده و تدریس می شود؛ در این کتاب گذشته از احکام، اجزاء صیغ عقود را با گستردگی بیان کرده اند که تا کنون هیچ کسی از ارباب فن در این علم بیان نکرده است.

بدون تردید باید گفت که در باب نکاح و طلاق با آراء و استدلال سنگ تمام گذاشته اند.

## ۶- الارشاد الی ولاية الفقيه:

این کتاب که از تألیفات قبل ایشان به حساب می آید مورد استقبال شدید علماء و فضلاء حوزه قرار گرفته و در بُعد خود زبان زد عالمان دینی است.

## ۷- رساله توضیح المسائل:

رساله توضیح المسائل معظم له بنا بر درخواست مقلدین ایشان تا کنون در چهل نوبت به چاپ رسیده است.

## ۸- مختصر الاحکام:

این کتاب گرفته شده ای مختصر از فتاوی معظم له می باشد که خلاصه ای از توضیح المسائل است و برای جوانان و نوجوانان توصیه می شود به این

کتاب مراجعه نمایند، زیرا به زبان روان و بیان ساده نوشته شده است.

## ۹- المسائل المستحدثة:

کتاب شریف المسائل المستحدثة در چهار جلد بوده و تا کنون نه مرتبه مورد طبع قرار گرفته است، این کتاب شریف با توجه به اینکه استفتائاتی از معظم له است، پاسخ گوی اهم و اکثر مسائل شرعی می باشد.

در این کتاب در پنجاه موضوع فقهی به سه هزار و سی مسئله پاسخ داده شده و با قاطعیت باید گفت که خیلی از مسائل ضروری جامعه و جدیدترین مسائل مبتلا به خصوصاً مسائل پزشکی بررسی شده و جواب داده شده است و جلد پنجم این کتاب نیز به تازگی منتشر شده است.

## ۱۰- الفوائد القمیه:

کتاب الفوائد القمیه در اطراف مسائل عبادی سخن به میان آورده (قرآن، دعا و ذکر...) و آقایان علماء و فضلاء و محصلین علوم دینی بیشتر مورد خطاب قرار گرفته، خیلی از نصایح و توصیه های معظم له در موضوعات فوق مورد تأکید قرار گرفته است.

لذا این کتاب از ویژگی های خاصی برخوردار بوده و به زبان عربی چاپ شده است و در ابعاد زندگی فردی و اجتماعی قابل استفاده می باشد.

## ۱۱- کتاب القضاء:

یکی دیگر از تألیفات معظم له می باشد که در مسائل قضا جمع آوری شده است.

با توجه به اینکه در فقه اسلامی سخت ترین و مهم ترین و پر مسئولیت ترین موضوع قضاوت می باشد و این امر مهم اسلامی در جامعه خیلی مورد نیاز هم می باشد، لذا معظم له در این کتاب با نگاه اجتهادی بحث قضاوت و قضات را بررسی نموده و رهنمودهای علمی ایشان در این کتاب خیلی قابل استفاده می باشد.

## ۱۲- الفوائد المدنیة:

این کتاب شریف نیز همچون کتاب الفوائد القمّیة کتابی است در موضوعات مختلف از جمله تفسیر و منطق و اخلاق و احکام و بعض مسائل تاریخی و مسائل متفرقه زیادی که از معظم له سنوال شده و ایشان نیز جواب فرموده اند. بعضی از مطالب این کتاب به زبان عربی و بعضی نیز فارسی می باشد و به اهل علم و فضل توصیه می شود از مطالعه این تألیف غفلت نفرمایند.

## ۱۳- قواعد الاصول:

کتاب قواعد الاصول یکی از آثار برگزیده ایشان است که در آن کتاب یکصد و پانزده قاعده اصولی در مباحث عقلیه بررسی شده است و نکات اساسی اصول مورد بحث است.

در اوائل این کتاب بابی به عنوان «العجب ثم العجب» مطرح است، که شرایط اجتهاد و مجتهد بررسی شده است.

و اسامی سایر تألیفات معظم له عبارتند از:

کتاب الجهاد فی بیان حکم اقسامه.

کتاب الدفاع فی بیان حکم اقسامه.

رسالة فی حکم المفسدين فی الارض.

رسالة فی المحارب فی بیان احکام اقسامه.

رسالة فی اقسام القتل.

رسالة فی قاعدة لاضرر.

رسالة فی علم غیب الانمه عليه السلام تفصيلاً.

معظم له از اول تحصیل هر کتابی را که تدریس می کردند، چیزی به عنوان شرح و یا حاشیه می نوشتند و بعد از بررسی اگر صلاح می دانستند، چاپ می کردند.

و آثاری از ایشان که به چاپ نرسیده:

۱- شرح حاشیه ملا عبد الله

۲- شرح معالم الاصول

۳- شرح مکاسب

۴- شرح کفایة الاصول

و تألیفات چاپ نشده زیاد دارند در موضع فرصت وقت با تأییدات خداوند متعال همه آنها چاپ خواهد شد.

## اقامت معظّم له در شهر مقدس قم

در حدود شصت سال است که در حوزه علمیه قم مشغول تدریس و تدرّس می‌باشند و شاگردهای خوب تربیت نموده‌اند که فعلاً بعضی از آنان در قوه قضائیه و بعضی از آنها در ترویج احکام دین مبین در شهرها و روستاها مشغول انجام وظیفه می‌باشند.

والحمد لله أولاً و آخراً و السلام خیر ختام

## فهرست مطالب

|                                                |     |
|------------------------------------------------|-----|
| مقدمه                                          | ۵   |
| کتاب القضاء                                    | ۷   |
| فی شرائط القاضی و صفاته و آدابه                | ۱۰  |
| فی البحث عن حرمة الرشوة علی الراشی و المرتشی   | ۱۹  |
| فصل فی بیان الامور التي ينبغي للقاضی مراعاتها  | ۳۳  |
| فی الآداب المكروهة التي ينبغي للقاضی ترکها     | ۳۹  |
| الكلام فی الوظائف التي يجب علی القاضی مراعاتها | ۴۵  |
| و اما الشفاعة عند القاضی                       | ۴۹  |
| فی اقسام القتل                                 | ۵۲  |
| فی تحرير الوصيتين                              | ۵۶  |
| القول فی المهاجرة                              | ۵۹  |
| القول فی الدفاع                                | ۶۱  |
| فی الدفاع عن المال                             | ۶۷  |
| فی الدفاع عن العرض                             | ۷۱  |
| فروع يتعلق بالدفاع                             | ۷۵  |
| الكلام فی المحاربة                             | ۸۳  |
| البحث فی حکم المفسدين                          | ۹۶  |
| و اما الروایات الواردة                         | ۱۰۹ |
| فی حد المحارب                                  | ۱۱۶ |
| و ههنا مسائل                                   | ۱۱۹ |

|                                |     |
|--------------------------------|-----|
| المطلب الثالث فى ثبوت المحاربة | ۱۲۶ |
| احکام قضایى                    | ۱۲۷ |
| شهادت                          | ۲۰۰ |
| حكم آزمایش                     | ۲۰۴ |
| مسائل مربوط به قاضی            | ۲۰۶ |
| علم قاضی                       | ۲۱۱ |
| معارض                          | ۲۱۳ |
| مجرم بیمار                     | ۲۱۷ |
| مجرم در مکه دیده شود           | ۲۲۱ |
| قسامه                          | ۲۲۳ |
| اقرار                          | ۲۲۵ |
| بازداشت                        | ۲۲۷ |
| زندانی کردن                    | ۲۲۷ |
| اعتصاب غذا                     | ۲۲۹ |
| خودکشی                         | ۲۳۰ |
| تهدید به مرگ                   | ۲۳۳ |
| احکام حقوقی و جزائی پزشکی      | ۲۳۴ |
| حدود                           | ۲۳۷ |
| حد شرب خمر                     | ۲۶۶ |
| حد قذف                         | ۲۶۸ |
| حد لواط                        | ۲۷۳ |

|     |                             |
|-----|-----------------------------|
| ۲۷۵ | مساحقه                      |
| ۲۷۷ | آدم ربائی                   |
| ۲۷۹ | سرقه                        |
| ۲۹۹ | بلمیدن اشیاء قیمتی          |
| ۳۰۰ | تعزیر                       |
| ۳۰۷ | رجم                         |
| ۳۱۴ | قاعده درء                   |
| ۳۱۶ | دیه                         |
| ۳۷۲ | دیه سقط جنین                |
| ۳۷۶ | تغلیظ دیه                   |
| ۳۷۹ | خسارت زاید بر دیه           |
| ۳۸۱ | ردّ زیادی دیه               |
| ۳۸۴ | قصاص                        |
| ۴۰۳ | قصاص اطراف                  |
| ۴۰۶ | قصاص عین (چشم)              |
| ۴۰۸ | قصاص نفس                    |
| ۴۱۱ | مصالحه قصاص زاید بر دیه     |
| ۴۱۳ | تأثیر درمان                 |
| ۴۱۷ | عفو مجنی علیه از قصاص و دیه |
| ۴۱۸ | عفو مسروق منه               |
| ۴۱۹ | عفو ولی از دیه صغیر         |

|                                           |           |
|-------------------------------------------|-----------|
| ملحقات چاپ دوم                            | ..... ۴۲۳ |
| سوال ۱: چگونگی اجاره اشخاص                | ..... ۴۲۳ |
| الفقه التخصّصی                            | ..... ۴۲۴ |
| تا سوال ۳۰: مسائل قضائی                   | ..... ۴۲۵ |
| تا سوال ۶۵: معاملات                       | ..... ۴۳۸ |
| تا سوال ۷۸: مضاربه                        | ..... ۴۵۱ |
| تا سوال ۸۴: جعاله                         | ..... ۴۵۵ |
| تا سوال ۸۶: مزارعه                        | ..... ۴۵۷ |
| تا سوال ۸۷: مساقات                        | ..... ۴۵۸ |
| تا سوال ۱۵۰: خیارات                       | ..... ۴۵۸ |
| تا سوال ۱۵۵: وکالت                        | ..... ۴۷۷ |
| تا سوال ۱۶۴: وقف                          | ..... ۴۷۹ |
| تا سوال ۱۷۳: اجاره                        | ..... ۴۸۴ |
| تا سوال ۱۷۶: ارث                          | ..... ۴۸۷ |
| تا سوال ۱۸۰: طلاق                         | ..... ۴۸۸ |
| تا سوال ۲۰۷: مسائل متفرقه                 | ..... ۴۸۹ |
| سوال ۲۰۸: مسافرت بانوان جهت تحصیل به خارج | ..... ۴۹۸ |
| سوال ۲۰۹: مسئله سفارت                     | ..... ۴۹۸ |
| سوال ۲۱۰: جبر و تفویض                     | ..... ۴۹۹ |
| سوال ۲۱۱: تعریف ورزش و فلسفه              | ..... ۵۰۱ |
| تألیفات معظم له                           | ..... ۵۰۲ |
| فهرست مطالب                               | ..... ۵۰۹ |